

رئاسة مجلس الوزراء

قضية وادى النيل

مصر والسودان

عبد الرزاق أحمد المصطفى

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٤٩

رياسة مجلس الوزراء

قضية وادى النيل

مصر والسودان

عبد الرزاق أحمد المنهوي

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٤٩

فهرست

١ - مصر

القسم الأول

علاقة مصر بإنجلترا منذ الاحتلال الفرنسي إلى معاهدة سنة ١٩٣٦

٢	١ — المرحلة الأولى
	انجلترا تبرص بمصر (طريق المواصلات الامبراطورية) ١٧١٨ — ١٨٨٢
٦	٢ — المرحلة الثانية
	انجلترا تحتل مصر :
	الحماية المقنعة — مركز فعل تحاول جعله مشروطا ١٨٨٢ — ١٩١٤
٢١	٣ — المرحلة الثالثة
	انجلترا تعلن الحماية على مصر :
	الحماية السافرة — ضرورة حربية مؤقتة ١٩١٤ — ١٩٢٢
٢٨	٤ — المرحلة الرابعة
	انجلترا ترفع الحماية عن مصر وتستبدل بها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ :
	عودة إلى الحماية المقنعة — الحماية السافرة علاقة غير مرضية ١٩٢١ — ١٩٢٢
٣٢	٥ — المرحلة الخامسة
	انجلترا تفاوض مصر للتحالف معها :
	التحالف الذي يقى بأغراض الحماية ١٩٢٢ — ١٩٣٦

القسم الثاني

معاهدة سنة ١٩٣٦

٣٨	١ — الظروف التي عقدت فيها معاهدة سنة ١٩٣٦ وكيف عقدت
٤٦	٢ — تحليل أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦
٤٧	(١) المخالفة الأبدية
٥١	(٢) النقطة العسكرية

القسم الثالث

الحرب العالمية الثانية والمفاوضات الأخيرة

(١) الحرب العالمية الثانية وقيام ميثاق الأمم المتحدة ٥٢

(١) الخدمات التي قدمتها مصر لانتجلترا في غضون الحرب العالمية الأخيرة ٥٨

(٢) قيام ميثاق الأمم المتحدة والتغير الجوهرى في السياسة العالمية ٦١

(ب) المفاوضات الأخيرة :

(١) موقف مصر بعد أن دخلت عضوا في هيئة الأمم المتحدة ٦٣

(٢) طلب فتح باب المفاوضات ٦٤

(٣) نيات انتجلترا كانت تدعو إلى الحذر ٦٦

(٤) مراحل المفاوضات الأخيرة ٧٠

(٥) فشل المفاوضات ١٠٢

(٦) قطع المفاوضات ١٠٦

(٧) ما بعد انقطاع المفاوضات ١١٨

(٨) قصة المفاوضات وما تلاها من حوادث ١٣١

القسم الرابع

أمام مجلس الأمن

تمهيد :

(١) هل الخصومة نزاع أو موقف ١٣٥

(٢) النزاع بين مصر وبريطانيا من شأنه أن يهدد السلم والأمن الدولى للخطر ١٣٧

(٣) لا محل للتوصية بالرجوع إلى المفاوضة أو لإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية ١٤٠

(١) الجلاء حق لمصر بمقتضى أحكام الميثاق ١٤٧

الوجه الأول — الأحكام العامة في الميثاق ١٤٧

الوجه الثانى — نظام الدفاع الجماعى الذى قام عليه الميثاق ١٤٩

الوجه الثالث — السوابق ١٥١

الوجه الرابع — قرار الجمعية العامة فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ١٥٢

صفحة	
١٥٧	(ب) معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة
١٥٨	(١) معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تعقد عن حرية واختيار
١٦١	(٢) معاهدة سنة ١٩٣٦ تناقض اتفاقية قناة السويس
١٦٤	(٣) معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة لتغير الظروف التي عقدت فيها
١٦٦	(٤) معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض مع أحكام الميثاق
١٧٠	(٥) النزاع بين مصر وبريطانيا ليس تراعا قانونيا

٢ — السودان

القسم الأول وحدة وادى النيل

١٧٢	عناصر الوحدة
١٧٣	١ — العناصر الطبيعية
١٧٣	(١) العناصر الجغرافية
١٧٤	(٢) العناصر الانتوجرافية
١٧٦	(٣) العناصر الاستراتيجية
١٧٨	٢ — العناصر الاجتماعية
١٧٨	(١) العناصر التاريخية
١٨١	(٢) العناصر الثقافية
١٨٢	٣ — العناصر الاقتصادية
١٨٣	(١) الناحية الزراعية
١٨٤	(٢) الناحية الصناعية والتجارية
١٨٤	(٣) المصالح المشتركة في مياه النيل

القسم الثانى

كيف حققت مصر وحدة وادى النيل

١٨٩	١ — كيف تمت وحدة وادى النيل فى التاريخ
١٩٢	٢ — نوع الوحدة التى قامت بين مصر والسودان
١٩٥	٣ — مآثر الحكم المصرى فى السودان

القسم الثالث

كيف فككت بريطانيا وحدة وادى النيل

٢٠٠	١ — ثورة المهدي واخلاء السودان
٢٠٧	٢ — استرداد السودان واتفاقية سنة ١٨٩٩
٢١٣	٣ — استئثار بريطانيا بإدارة السودان واقضاء مصر عنه
	الإدارة الحالية في السودان
٢١٥	(أ) تأخر التعليم
٢١٦	(ب) تأخر النظم النيابية
٢١٦	(ج) تأخر الحالة الاقتصادية
٢١٧	٤ — محاولة بريطانيا فصل السودان عن مصر فصلا تاما

القسم الرابع

السودان أمام مجلس الامن

٢٢٠	١ — إنهاء النظام الإدارى القائم في السودان
٢٢٠	اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعااهدة سنة ١٩٢٦
٢٢٠	(أ) اتفاقية سنة ١٨٩٩
٢٢٢	الظروف التى كانت قائمة وقت عقد اتفاقيتي سنة ١٨٩٩
٢٢٤	نصوص اتفاقية سنة ١٨٩٩
٢٢٩	التكييف القانونى لاتفاقية سنة ١٨٩٩
٢٢٩	(ب) معااهدة سنة ١٩٣٦
٢٣٠	نصوص معااهدة سنة ١٩٣٦ الخاصة بالسودان
٢٣٢	التحليل القانونى لهذه النصوص
٢٣٢	(ج) موقفان لمصر وبريطانيا يؤيدان وحدة مصر والسودان
٢٣٥	(د) موقف مصر من حق السودان في تقرير مصيره
٢٣٦	٢ — جلاء الجيوش البريطانية عن السودان

بيان

هذه مذكرة وضعتها عند ما كنت عضوا في وفد مصر لدى مجلس الأمن ،
بسطت فيها قضية وادي النيل ، وما تركز عليه هذه القضية من أسانيد قانونية
وتاريخية ، وما تقوم عليه من أسس عادلة حققة . وقد ضمت المذكرة إلى أعمال
الوفد .

وفرغت من كتابتها قبل أن تنظر القضية أمام مجلس الأمن . لذلك يبق ،
استكمالا لهذا الموضوع الخطير ، أن تعقب هذه المذكرة مذكرة أخرى ، يستعرض
فيها ما دار في مجلس الأمن من مناقشات ، وما اتخذ هذا المجلس من قرارات .
ويكفي في ذلك ترجمة محاضر مجلس الأمن عن الجلسات التي عقدها لنظر القضية ،
فهى وافية بهذا الغرض . وقد قامت رئاسة مجلس الوزراء فعلا بهذا العمل ،
فاستكلت بذلك وثائق هامة يفيد منها المشتغلون بقضية البلاد .

كتب الله لهذه القضية المقدسة ما هي جديرة به من نجاح وتوفيق .

عبد الرزاق أحمد الزهورى

مصر

القسم الأول

علاقة مصر بالبحارة منذ الاحتلال الفرنسي إلى معاهدة سنة ١٩٣٦

يلسر فهم القضية المصرية أن نسر في إيجاز تاريخ علاقة مصر بالبحارة منذ فكرت البحارة في الاستيلاء على مصر ، أي منذ الاحتلال الفرنسي ، إلى أن عقدت معاهدة ١٩٣٦ . فإن هذا التاريخ يلقى ضوءا كبيرا على هذه المعاهدة التي تتسك بها البحارة وتعتبرها مصر غير قائمة ، ويمهد في الوقت ذاته لفهم ما وقع بعد عقد هذه المعاهدة من أحداث تعاقبت ومتاوضات لم يقدر لها النجاح حتى انتهى الأمر بمصر أن التجأت إلى مجلس الأمن .

ويمكن أن نتابع هذا التاريخ في خمس مراحل متعاقبة .

(١) المرحلة الأولى : البحارة ترصد فيها بمصر وهي طريق المواصلات الامبراطورية ، وذلك منذ الاحتلال الفرنسي في سنة ١٧٩٨ إلى سنة ١٨٨٢ .

(٢) المرحلة الثانية : البحارة تحتل فيها مصر في سنة ١٨٨٢ ، وتبسط عليها حماية مقنعة ، وتحاول أن تجعل من هذا المركز الفعلي مركزا مشروعا .

(٣) المرحلة الثالثة : البحارة تعان فيها الحماية على مصر في سنة ١٩١٤ ، فتقلب الحماية المقنعة إلى حماية سافرة ، ولكنها حماية أعلنتها البحارة على أنها ضرورة حربية مؤقتة .

(٤) المرحلة الرابعة : البحارة تلغى فيها الحماية على مصر ، وتستبدل بها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فتعود بذلك إلى الحماية المقنعة ، بعد أن تعترف أن الحماية السافرة علاقة ذير مرضية .

(٥) المرحلة الخامسة : البحارة تفاوض فيها مصر لعقد تحالف معها ، وتريدته تحالفا في جميع أغراض الحماية ، حتى تمكنت بذلك من عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ .

المرحلة الأولى

انجلترا تترصد بمصر
(طريق المواصلات الامبراطورية)
(١٧٩٨-١٨٨٢)

نجحت حملة القائد بوناپرت ، واحتل الفرنسيون مصر في سنة ١٧٩٨ . فأحست انجلترا أن الحملة موجهة اليها هي ، وأن الضربة مسددة إلى صميم الامبراطورية البريطانية . ومنذ ذلك الحين فتحت عينها على مصر . واعتبرت مصير هذه البلاد مرتبطا بمصير امبراطوريتها . فرسمت سياسة بعيدة المدى من شأنها أن تقرب مصر ، فلا تتمكن منها فاتحا أجنبيا ، ولا تدع فيها حكومة قوية ، وهكذا تستبقى مصر ضعيفة حتى تنها لها الأسباب فتستولى عليها .

وبدأت بمعركة أبي قير البحرية في سنة ١٧٩٨ حيث انتصرت على الفرنسيين . ثم أرسلت في سنة ١٨٠١ حملة عسكرية لمعاونة السلطان على إخراج الفرنسيين من مصر ، فأخرجتهم وحاولت البقاء هي . ولكنها اضطرت في سنة ١٨٠٣ إلى الجلاء كارهة بالخاح من الباب العالي وتنفيذا لمعاهدة أميان .

وبدأ محمد علي يزهر ونجه . فكان على انجلترا ، بعد أن طردت من مصر الفاتح الأجنبي أن تمنع تأسيس الحكومة القوية . فمالت الممالك ، ودعت ألقى بك إلى لندن ، وحاولت توليته على مصر ، ولكن محمد علي ما لبث أن تغلب على الممالك . فلم تستطع انجلترا صبرا ، لاسيما بعد مخالفة تركيا لفرنسا ، وخشيت أن تؤدي هذه المخالفة إلى عودة الفرنسيين لمصر ، فقررت أن تسبقهم اليها ، وأعدت حملة لاحتلال مصر بمعاونة الممالك في مارس سنة ١٨٠٧ . واستولت القوات الانجليزية على الاسكندرية ، ثم زحفت إلى رشيد . فتغلب عليها محمد علي وردها إلى الاسكندرية ، ثم أجلاها أيضا عن هذا الثغر في أغسطس سنة ١٨٠٧ . واستقام له الأمر في مصر .

ووقفت انجلترا بالمرصاد لحكومة محمد علي القوية . وكان هذا قد تمكن من إعداد جيش كبير واستطاع أن يعيد وحدة وادي النيل بضم السودان إلى مصر ، وقهر الوهابيين ، وسير حملة على اليونان . فما لبثت انجلترا أن قضت على الأسطول المهرى في معركة نافارينو البحرية ، متابعة في ذلك سياستها في إضعاف مصر .

وتوجس الباب العالي خيفة من تزايد شوكة محمد علي وامتداد سلطانه ، فتوترت العلاقات بينهما وانتهى الأمر بأن أعلن محمد علي الحرب على الباب العالي ، وقاد إبراهيم الجيوش المصرية الظافرة إلى أبواب البسطنطينية ، واستبقى في يده جزءا عظيما من الامبراطورية العثمانية شمل — غير مصر والسودان — فلسطين وسورية والجزيرة العربية ، فحقق بذلك وحدة العرب أو كاد .

ولم يرق ذلك لانبجالتا بطبيعة الحال . فما زالت بالباب العالي تحرضه على أن يرد الجيوش المصرية الفاتحة ، فتأهب الباب العالي في شهر مارس سنة ١٨٣٩ لاسترداد سروريه ، وما كادت الجيوش التركية توغل في زحفها حتى لاقاها إبراهيم ، وردّها على أعقابها ، وهدد من جديد الأناضول والقسطنطينية .

هنا أيضا لم تستطع انجالتا إلا أن تكشف القناع ، وقامت على رأس الدول الأوروبية تصرّ على حرمان محمد علي من ثمار فتوحاته . ووقفت فرنسا في صف محمد علي ؛ ولكن انجالتا تمكنت من إقصائها ، وحملت الدول على توقيع معاهدة لندن في ١٥ يولية سنة ١٨٤٠ ، وفرضت على محمد علي أن يقتصر على مصر ولأية وراثية تحت السيادة العثمانية . وهكذا استطاعت انجالتا أن تحقق أمرين . منعت مصر من أن تصبح امبراطورية عربية ضخمة ، وأسعفت الرجل المريض بالقسطنطينية فردت عنه الموت على أن يبقى مريضا .

وفي عهد سعيد تحركت أطماع انجالتا ، وتيقظت مخاوفها من جديد . فإن سعيدا منع دي أسبس امتيازًا بحفر قناة السويس في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ . فتوجست انجالتا خيفة من هذا المشروع الفرنسي ، وقاومته ما استطاعت عند الباب العالي . ولكن المشروع سار في طريق التنفيذ ولما اعتلى اسماعيل عرش مصر واصل حفر القناة حتى انتهى منها في سنة ١٨٦٩ . فتحوّلت انجالتا من سياستها في مناهضة المشروع قبل أن يتم إلى سياستها في الاستيلاء عليه بعد أن تم . وقال اللورد ستانلي وزير الخارجية الانجليزية ”من الجلي ما من أمة في العالم ستجني من حفر هذه القناة مثل الذي تجني بريطانيا“ . وكتبت جريدة التايمز تقول ”على مصر أن تتحمل جميع نفقات قناة السويس ، وفرنسا أن تباهى العالم بفخر تنفيذه ، ولكن يجب أن تجني بريطانيا جميع ثمراته“ .

وجنت بريطانيا فعلا جميع ثمراته . فلو كانت لمصر ولا اسماعيل بالمرصاد كما قدمنا . وما لبثت أن استغلت الحالة المالية السيئة التي انحدرت اليها مصر بسبب تراكم الديون وعلو سعر الفائدة وتهافت المغامرين الأجانب . وما زالت تتدخل في شؤون مصر بحجة حماية مصالح الدائنين من رعاياها ، وأشركت فرنسا معها في ذلك أول الأمر ، حتى نجحت في إنشاء صندوق الدين كرقابة دولية . وكانت قبل ذلك في سنة ١٨٧٣ ، قد نجحت في أن تشتري أسهم مصر في قناة السويس ، واتخذت من ذلك ذريعة أخرى للتدخل والرقابة . وانبسطت الرقابة الأجنبية على شؤون مصر الداخلية من مال وإدارة ، وبلغ عدد الموظفين الأجانب ثلث عدد الموظفين جميعا ، وزاد ما يتقاضون من مرتبات على ما يتقاضى الموظفون المصريون . وقبل اسماعيل تعيين مراقبين عامين ، أحدهما انجليزي والآخر فرنسي ، لتنظيم الميزانية المصرية . فما لبثا أن أصبحا عضوين

فى الوزارة المصرية ، ولهما حق الاعتراض على قرارات مجلس الوزراء . فحاول اسماعيل الخلاص من هذا النفوذ الأجنبى المتغلغل بمنح البلاد نظاما دستوريا واسعا يرد الساطة إليها . وأخذ فى توسيع اختصاصات المجلس النيابى ، وأوجد نظام المسئولية الوزارية . فما لبثت إنجلترا أن سعت عند الباب العالى فعزله فى سنة ١٨٧٨ .

وولى توفيق عرش مصر . ولكن الحالة المالية كانت قد زادت سوءا . وقام الشعب المصرى فى وجه التدخل الأجنبى ، وقاد عرابى الجيش الى الثورة .

وهنا رسمت إنجلترا خطتها : تمنع تركيا من التدخل ، وتقصى فرنسا عن الميدان ، وتنفرد وحدها بالاستيلاء على مصر .

وهذا ماتم فعلا . فقد سامت إنجلترا السفير التركى فى لندن مذكرة جاء فيها ، "إننا متفقون على حماية حقوق السلطان فى مصر ، ولكننا نعارض كل محاولة من جانبه للتوسيع فى مداها أو لاستعماله هذه الحقوق فى غير نطاق استقلال مصر الذاتى أو فى التدخل فى إدارتها" . وعقدت الدول التى وقعت على معاهدة لندن فى سنة ١٨٤٠ وفيهم إنجلترا مؤتمرا فى ترابيا ، وأصدرت قرارا تتعهد فيه بعدم الإقدام على عمل فردى ، وبعدم السعى عند تسوية المسألة المصرية فى الحصول على أى امتياز أو مركز خاص فى مصر . وقد أصرت إنجلترا أن يستثنى من هذا القرار حالة القوة القاهرة .

وكانت إنجلترا وفرنسا قد وقفتا بأسطولييهما أمام مدينة الاسكندرية لمنع السلطان من التدخل وقد نجحت إنجلترا فى اقضاء السلطان ، وبقى عليها أن تقصى فرنسا . وكان هذا ميسورا . فإن تغير الوزارات الفرنسية السريع الذى عاصر قيام الجمهورية الثالثة ، وتذبذب السياسة الخارجية الفرنسية تبعاً لذلك ، وتردد دى فريسييه رئيس الوزارة الفرنسية وتقلبه السريع من سيامة إلى أخرى ، كل ذلك هيا لـإنجلترا أن تنفرد . فلما وقعت حوادث الاسكندرية ، وجه قائد الأسطول الانجائزى إنذارا إلى الحكومة المصرية .

ويقول Cocheris فى كتابه (Situation Internationale de l'Egypte et du Soudan) (1903. P. 114) إن مجلس الوزراء اجتمع برئاسة الحديو توفيق عقب هذا الإنذار ، وأجاب عليه بما يأتى :

" L'Egypte n'a rien fait qui ait pu justifier l'envoi des flottes combinées. L'autorité civile et militaire n'a à se reprocher aucun acte autorisant les réclamations de l'amiral. Sauf quelques réparations urgentes aux anciennes constructions, les forts sont, à cette heure, dans l'état où ils se trouvaient à l'arrivée des flottes. Nous sommes ici chez nous, et nous avons le droit

et le devoir de nous y prémunir contre tout ennemi qui prendrait l'initiative d'une rupture de l'état de paix, lequel, selon le Gouvernement anglais, n'a pas cessé d'exister. L'Egypte, gardienne de ses droits et de son honneur, ne peut rendre aucun fort ni aucun canon, sans y être contrainte par le sort des armes. Elle proteste contre votre déclaration de ce jour et tiendra responsable de toutes les conséquences directes ou indirectes qui pourront résulter d'une attaque des flottes ou d'un bombardement, la nation qui, en pleine paix, aura lancé le premier boulet sur la paisible ville d'Alexandrie, au mépris du droit des gens et des lois de la guerre ”.

أما قائد الأسطول الفرنسي فقد تلقى في آخر الأمر أوامر من حكومته بالانسحاب وفي هذا
أيضا يقول Cocheris :

“M. De Freycinet a ainsi adopté successivement toutes les formes d'intervention imaginables : intervention anglo-française, européennes, turque, anglo-franco-turque, anglaise et finalement... l'absention ”.
(Situation internationale de l'Egypte et du Soudan 1903 p. 100).

المرحلة الثانية

انجلترا تحتل مصر

(الحماية المقنعة . مركز فعلى تحاول جعله مشروعا)

(١٨٨٢ - ١٩١٤)

انسحبت فرنسا ، وبقيت إنجلترا وحدها في الميدان ، وفي ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ ضرب الأسطول البريطانى مدينة الاسكندرية . ودخلت الجيوش الانجليزية هذه المدينة ثم دخلت القاهرة في اكتوبر سنة ١٨٨٢ عقب انتصارها في موقعة التل الكبير . وهكذا تم لانجلترا احتلال مصر . وبقيت فيها الى اليوم .

ومع وقت الاحتلال كانت دوله ممتعة باستقلالها الداخلى تحت السيادة العثمانية طبقا لأحكام معاهدة لندن المتقدم ذكرها .

وقد جاء الاحتلال الانجليزى متعارضا مع تعهدات انجلترا الدولية من جهة ، ومناقضا من جهة أخرى لوعودها المتكررة في ألا تقدم على عمل بفردتها وألا تحتل مصر .

أما أن الاحتلال جاء متعارضا مع تعهدات انجلترا الدولية فيكفى أن نشير في هذا الصدد إلى ما يأتى :

(١) معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، وبمقتضاها ضمنى الدول ، وفيهم انجلترا ، مركز مصر على أنها ذات استقلال داخلى تحت السيادة العثمانية . ولا شك في أن الاحتلال اعتداء على هذا الاستقلال وهذه السيادة .

(٢) معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ ومعاهدة برلين سنة ١٨٧٨ . وقد وقعت انجلترا المعاهدتين وهما تنصان على ضمان كيان الأمبراطورية العثمانية . والاحتلال الانجليزى اعتداء على هذا الكيان .

(٣) مؤتمر ترابيا في ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢ ، أى قبل الاحتلال بأيام قليلة . وقد تعهدت إنجلترا في هذا المؤتمر ، كما سبق القول ، بعدم القيام بعمل منفرد ، وبعدم السعى في الحصول على مركز تميز به في مصر . والاحتلال العسكرى يجعل لها مركزا في مصر تميز به على الدول كما هو واضح .

وأما أن الاحتلال جاء مناقضا لوعودها المتكررة في ألا تحتل مصر فيكفى أن نذكر في هذا الصدد الوعود الآتية :

(1) Le Gouvernement de Sa Majesté n'a en vue que le maintien de l'autorité souveraine de la Porte et des pouvoirs du Khédive. Il ne désire ni occuper ni annexer l'Egypte. (Sir Ed. Malet, déclaration au Sultan le 21 septembre 1881 ; Blue Book 1881).

(2) En dépit de tous les bruits et de tous les soupçons, nous n'avons aucun désir de travailler à une occupation ou à une annexion de l'Egypte par l'Angleterre. (Lord Granville, déclaration à Musuros Pacha le 4 octobre 1881 ; Blue Book 1881).

(3) Le Gouvernement de Sa Majesté est d'accord avec le Gouvernement français pour éviter la nécessité d'une intervention active ou d'une occupation militaire en Egypte. (Lord Granville à M. Tissot, le 20 mars 1882 ; Blue Book 1882).

انظر أيضا — تصريح اللورد جرانفيل لسفير روسيا في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق ١٨٨١) — برقية اللورد جرانفيل إلى السير ادوارد ماليت في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق ١٨٨١) — تصريح اللورد دوفرين للسلطان في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق ١٨٨١) — خطبة العرش للملكة فكتوريا في ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ (جريدة التايمز).

*
* *

لم يسمع إنجلترا — وهذه تعهداتها الدولية ووجودها السابقة — إلا أن تسعى إلى تبرئة نفسها والدفاع عن نواياها عن طريق الإدلاء بالتصريحات ، تصريحاً عقب تصريح ، تؤكد أن الاحتلال إجراء مؤقت ، الغرض منه حماية الحديدى من الثوار ، وأنها ستغادر مصر بمجرد أن يستتب فيها الأمن والنظام ، ولم تذكر مطلقاً في أى تصريح من هذه التصريحات أنها تحتل مصر لأنها طريق المواصلات الامبراطورية .

وقد بدأت هذه السلسلة من تصريحاتها منذ اليومين السابقين على احتلالها لاسكندرية . فوزع اللورد جرانفيل في يوم ١٠ يولييه سنة ١٨٨٢ منشوراً على الدول جاء فيه ما يأتى :

“ L'action de l'amiral Seymour sera restreinte à la défense légitime, sans aucune arrière-pensée de la part du Gouvernement britannique”. (Blue Book 1882).

ثم أرسل في اليوم التالى ، ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ ، برقية إلى اللورد دوفرين السفير البريطانى لدى الباب العالى ، يقول فيها :

“ L'Angleterre ne poursuit en Egypte ni un but intéressé, but qui ne s'accorderait pas avec les intérêts de l'Europe, ni un but contraire aux intérêts du peuple égyptien. (Blue Book 1882).

وأبغ الأدميرال سيمور ، في ٢٦ يولييه سنة ١٨٨٢ ، الخديو رسميا ما يأتي :

“ I, Admiral commanding the British fleet, think it opportune to confirm without delay once more to Your Highness that the Government of Great Britain has no intention of making the conquest of Egypt nor of injuring in any way the religion and liberties of the Egyptians. It has for its sole object to protect Your Highness and the Egyptian people against rebels”.

وبعد أن تم احتلال الجيوش الانجليزية لمصر ، تماقت التصريحات في هذا المعنى ، وتقتصر هنا على ذكر بعض منها لضيق المقام :

(1) La Grande-Bretagne n'a aucune visée ambitieuse en Egypte. Elle n'y envoie des troupes que pour y maintenir l'ordre et rendre au Khédive l'autorité qu'il a perdue. Elle a l'intention formelle de soumettre au concert européen le règlement définitif de la question d'Egypte. (Sir Charles Dilke, déclaration à M. Tissot le 18 juillet 1882 ; Livre Jaune 1882).

(2) I can go so far as to answer the honourable gentleman when he asks me whether we contemplate an indefinite occupation of Egypt. Undoubtedly of all things in the world that is a thing which we are not going to do. It would be absolutely at variance with all the principles and views of Her Majesty's Government, and the pledges they have given to Europe and with views, I may say, of Europe itself. (Gladstone in the House of Commons, August 10, 1882).

(3) The uncertainty there may be in some portion of public mind has reference to those desires which tend forward the permanent occupation of Egypt and its incorporation in this Empire. This is a consummation to which we are resolutely opposed and which we will have nothing to do with bringing about. We are against this doctrine of annexation, we are against every-thing that resembles or approaches it, and we are against all language that tends to bring about its expectation. We are against it on the ground of the interests of England ; we are against it on the ground of our duty to Egypt ; we are against it on the ground of the specific and solemn pledges given to the world in the most solemn manner and under the most critical circumstances, pledges which have earned for us the confidence of Europe at large during the course of difficult and delicate operations, and which ; if one pledge can be more solemn and sacred than another, special sacredness in this case binds us to observe. We are also sensible that occupation prolonged beyond a certain point may tend to annexation, and, consequently, it is our object to take the greatest care that the occupation does not gradually take a permanent character. (Gladstone in the House of Commons, August 9, 1883).

(4) From the first we have steadily kept in view the fact that our occupation was temporary and provisional only... We do not propose to keep Egypt permanently... On that point we are pledged to this country and to Europe, and if a contrary policy is adopted it will not be by us. (Lord Derby, in the House of Lords February 26, 1885).

(5) On se trompe grandement chez nous lorsqu'on croit que nous voulons rester indéfiniment en Egypte. Nous ne cherchons qu'à en sortir honorablement. Nous sommes décidés à l'évacuer. (Lord Salisbury, décl. à Waddington, le 3 nov. 1886 ; Livre Jaune 1886).

(6) When my noble friend... asks us to convert ourselves from guardians into proprietors... and to declare our stay in Egypt permanent... I must say I think my noble friend pays an insufficient regard to the sanctity of the obligations which the Government of the Queen have undertaken and by which they are bound to abide. In such a matter we have not to consider what is the most convenient or what is the more profitable course ; we have to consider the course to which we are bound by our own obligations and by European law. (Lord Salisbury in the House of Lords, August 12, 1889).

(7) La Vallée du Nil a appartenu et appartiendra toujours à l'Egypte. (Lord Salisbury, déclaration à M. de Concel, le 12 octobre 1898 ; Livre Jaune 1898).

أنظر أيضا تصريحات أخرى :

- (١) تصريح جلادستون في مجلس العموم ١٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأصفر ١٨٨٢).
- (٢) تصريح جلادستون في مجلس العموم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ (جريدة التايمز) .
- (٣) خطاب شمبلان في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ (جريدة التايمز) .
- (٤) خطبة العرش للملكة فكتوريا في ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣ (جريدة التايمز) .
- (٥) تصريح جلادستون في مجلس العموم ٥ مارس سنة ١٨٨٣ (جريدة التايمز) .
- (٦) السير شارل دلك في مجلس العموم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ (جريدة التايمز) .
- (٧) خطاب السروليم هاركور في دربي ١٥ أبريل سنة ١٨٨٤ (جريدة التايمز) .
- (٨) كتاب جرانفيل للويسيو وادنجتن في ١٦ يونيو سنة ١٨٨٤ .
- (٩) خطاب اللورد سالسبرى في ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ (جريدة التايمز) .
- (١٠) تصريح اللورد سالسبرى في مجلس اللوردات ١٠ يونيو سنة ١٨٨٧ (جريدة التايمز).
- (١١) تصريح السير هنري دارموندولف للصدر الأعظم ١٨٨٧ (جريدة التايمز) .
- (١٢) تصريح المستر سميث في مجلس العموم أول ديسمبر سنة ١٨٨٨ (جريدة التايمز) .
- (١٣) خطاب اللورد سالسبرى في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ (جريدة التايمز) .
- (١٤) خطاب السير شارل دلك في سدن ١١ يناير سنة ١٨٩٢ (جريدة التايمز) .

- (١٥) تصريح اللورد دوفرين لرادنجتن في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ (الكتاب الأزرق ١٨٩٣) .
- (١٦) تصريح اللورد روزيري لوسيو وادنجتن في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ (الكتاب الأزرق سنة ١٨٩٣) .
- (١٧) تصريح اللورد كبرلي في مجلس اللوردات ٣١ يناير سنة ١٨٩٣ (جريدة التايمز) .
- (١٨) تصريح اللورد جراتكيل لحسن فهمي باشا في ٨ فبراير سنة ١٨٩٥ (الكتاب الأزرق ١٨٩٥) .
- (١٩) تصريح جلادستون في مجلس العموم ١٥ فبراير ١٨٩٥ (جريدة التايمز) .
- (٢٠) بيان انتخابي بجلادستون في ١٨ سبتمبر سنة ١٨٩٥ (جريدة التايمز) .
- (٢١) محاضرة للسردشارل دلك في معهد ماركام سكوير ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٥ (جريدة التايمز)
- (٢٢) كتاب جلادستون لمصطفى كامل باشا في ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ .

هذا وقد بلغت هذه الوعود ما ينبغي على السنين وعدا .

وكان الباب العالي قد احتج على احتلال إنجلترا لمصر ، قبيل وتوع الاحتلال وبعد وقوعه وأخذ يطالب في إلحاح بإنهاء الاحتلال . ففي شهر يونيو سنة ١٨٨٢ أرسل وزير الخارجية العثمانية كتابا دوريا إلى ممثلي دولته في الخارج يعان فيه " أن إعادة الآن إلى مصر من حق تركيا وحدها " وفي ١٠ يوليو سنة ١٨٨٢ احتج المصدر الأعظم لدى السفير البريطاني على ما تضمنه الأذار الإنجليزي من تهديد بضرب الاسكندرية . وفي ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ طالب السفير العثماني في لندن الحكومة البريطانية بإبلاغه الموعد الذي حددته إنجلترا لسحب جنودها ، ثم قدم مذكرة يطلب فيها فتح باب المفاوضات في الجلاء ، ثم قدم مذكرة أخرى للاحتجاج على بقاء الاحتلال الإنجليزي في مصر .

واتجهت تركيا بعد ذلك إلى الدول الأوروبية ، فأرسلت مذكرة دورية للدول تحتج فيها على الاحتلال باعتباره مخالفة لخطيرة للقانون الدولي .

ورأت إنجلترا أخيرا أن تفاوض تركيا في الجلاء . وقد رت أنها تكسب من هذه المفاوضات على كل حال . فهي إن نجحت ستكسب اعتراف تركيا لها بمركز خاص في مصر ، وهذا أمر كانت تحرص على الظفر به الحرص كله . وإذا نشأت المفاوضات فقد أعذرت إنجلترا إلى الدول الأوروبية ، وأثبتت أنها كانت تريد الجلاء لولا تمت تركيا ، وكسبت بذلك عذرا جديدا لبقاء في مصر .

وأرسلت إنجلترا في أغسطس سنة ١٨٨٥ السير دارموند ولف (Sir Durnond Wolf) مبعوثا فوق العادة إلى الآستانة . فوقع اتفاقا مع وزير الخارجية العثمانية في أكتوبر سنة ١٨٨٥ على إيفاد مندوب تركي ومندوب إنجليزي إلى مصر ليقاضا الحديو في تنظيم الجيش المصري وإصلاح الإدارة وإعادة الهدوء إلى السودان ، ويقدمتا تقريرهما إلى حكومتها ، وهاتان تتفقان بعد ذلك على الميعاد المناسب للجلاء .

وذهب أحمد مختار باشا مندوبا عن تركيا والسير دارموند ولف نفسه مندوبا عن إنجلترا إلى مصر . ولكنهما لم يتفقا على تقرير مشترك . فرجع ولف إلى لندن ، ثم غادرها إلى الآستانة ليقاض الباب العالي مباشرة . وعقد بعد لأي اتفاقية الآستانة في ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ . وقد تضمنت هذه الاتفاقية تحديد ميعاد الجلاء بعد ثلاث سنوات من إبرائها — أي سنة ١٨٩٠ — إلا إذا تبين أن هناك خطرا داخليا أو خارجيا يقتضى تأجيل هذا الموعد ، فيبقى الاحتلال إلى أن يزول هذا الخطر ، ويكون لإنجلترا — مشتركة في ذلك مع تركيا — حق العودة إلى احتلال مصر إذا عاد الأمن إليها إلى الاضطراب ، وإذا لم تزل تركيا قرانها العسكرية مع القوات الإنجليزية أوفدت مندوبا عنها يبق في مصر مدة بقاء الاحتلال الجديد .

ووجه الخطر في هذه الاتفاقية أنها تكسب الاحتلال الإنجليزي صفة مشروعة ، وتهيئ فرصة لاستمراره ، واحتمالا للعودة إليه . ويقول مانر في هذا المعنى :

“ Of course, the gist of the whole matter was the recognition by the Sultan of Great Britain's right to reoccupy Egypt in certain cases. It is true that the Sultan reserved to himself a similar right ; but since Turkey is never ready in an emergency, this reservation was not of much practical value. Clearly, if there were fresh troubles, it was Great Britain which would have to deal with them.” (Milner, England in Egypt, 1899, p. 123).

والاتفاقية في النهاية تجعل لإنجلترا مركزا خاصا في مصر ، فبموجب التي تبقى إذا ظهر خطر يهدد مصر حتى يزول هذا الخطر ، وهي التي تعود لإعادة النظام في مصر إذا اخل . لذلك حرصت فرنسا والروسيا السلطان حتى لا يصدق على الاتفاقية ، فامتنع عن التصديق عليها . وأعلنت إنجلترا على أثر ذلك أنها باقية في مصر حتى يصبح هذا البلد قادرا على دفع ما يهدده من أخطار داخلية وخارجية ، وهي الأخطار التي أرادت أن تكون الاتفاقية كفيلة بتأمينها ، وأن المسؤولية في ذلك تقع على تركيا .

وتم لإنجلترا بذلك ما أرادت كسبه عند فشل المفاوضات . ويقول شارل رو عند ما يعرض لهذه الاتفاقية ، ويعدد الشروط التي فرضتها إنجلترا للجلاء عن مصر ما يأتي :

“ Cette énumération suffit à prouver qu'il ne s'agit pas, en l'espèce, d'évacuation pure et simple, mais bien d'évacuation monnayée contre la reconnaissance officielle à l'Angleterre d'une *situation spéciale* par rapport à l'Égypte.” (Gabriel Hanotaux : Histoire de la Nation égyptienne VII, pp. 123-124).

ثم يقول في موضع آخر :

“ En supposant ratifiée la convention du 22 mai 1887, aurait-elle eu pour conséquence effective l'évacuation de l'Egypte en 1890. C'est une question sur laquelle on peut discuter à perte de vue. Quoi qu'il en soit, à l'échec final de la négociation, l'Angleterre gagne plus qu'elle ne peut. Car pour maintenir son occupation de l'Egypte, elle est en bien meilleure posture après qu'avant. Désormais, à d'éventuelles observations sur l'occupation, elle peut répondre par sa proposition d'évacuer, sous des conditions que seule une pression étrangère avait empêché la puissance suzeraine d'accepter.” (Vol. VII, pp. 126-127).

ووقعت إنجلترا في سنة ١٨٨٨ اتفاقية دولية تكفل جياذ قناه السويس وحرية المرور فيها ، ولكنها اشترطت ألا يتعارض ذلك مع مقتضيات الاحتلال . وسنعود إلى هذه الاتفاقية في موضع آخر .

وهكذا بقيت إنجلترا — بالنسبة إلى الدول — تكرر القول أن الاحتلال مؤقت وأن الغرض منه هو حماية الحديد وإصلاح الإدارة في مصر .

أما بالنسبة إلى مصر نفسها ، فكان الأمر يختلف كل الاختلاف . وقد عملت إنجلترا منذ وضعت قدمها في مصر على أن يتغلغل نفوذها في جميع مرافق البلاد . وما لبثت أن سيطرت على كل الشؤون الداخلية والخارجية ، حتى أصبح الاحتلال في نظر المصريين حقيقة دائمة ، وحماية فعلية ، وإن كانت حماية مقنعة غير شرعية . ويقول ماز في هذا الصدد :

“ Thus we did after all establish a Protectorate in Egypt, but not a complete or legitimate one. On the contrary, it was a Protectorate which we would not avow ourselves, and therefore could not call upon others to recognise. It was a *veiled Protectorate* of uncertain extent and indefinite duration for the accomplishment of a difficult and distinct object.” (England in Egypt p. 28).

وسبيل إنجلترا إلى بسط نفوذها “النصيحة الملزمة” ببلدنا “المستشارون” . ودستور هذه النصيحة الملزمة برقيتان من اللورد جرانفيل ، يضع في الأولى منهما المبدأ ، ويضع في الثانية الجزاء . وجيش الاحتلال من وراء كل ذلك محيط .

ففي ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، أي في الشهور الأولى من الاحتلال ، أرسل اللورد جرانفيل برقية إلى الدول جاء فيها : “ إنه وإن كانت القوات البريطانية باقية في مصر إلى الآن لم يأن النظام العام ، فإن حكومة جلالة الملكة تنوى سحبها عند ما تسمح بذلك حالة البلاد ، وتستطيع بوسائلها تثبيت سلطة الحديد . وإلى أن يحين ذلك ، فإن مركز حكومة جلالة الملكة بإزاء سموه يقضى

فيها بهذا نصائح لتؤكد من أن النظام الذي سيوجد يكون مرضيا ويحتوى على عوامل الاستقرار والتقدم .

" Although for the present a British force remains in Egypt for the preservation of public tranquillity, Her Majesty's Government are desirous of withdrawing it as soon as the state of the country and the organization of proper means for the maintenance of the Khedive's authority will admit of it. In the meantime, the position in which Her Majesty's Government are placed towards His Highness imposes upon them the duty of giving *advice* with the object of securing that the order of things be established shall be of a satisfactory character, and possess the elements of stability and, progress."

وفي ٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، أى بعد عام من البرقية الأولى ، أرسل اللورد جرانفيل برقية أخرى الى سر أفلن بارنج (كرومر) عندما رفض شريف باشا إخلاء السودان ، وقد جاء في هذه البرقية ما يأتي :

" لا أرى حاجة إلى أن أوضح لكم أنه من الواجب ، مادام الاحتلال البريطاني الموقت قائما في مصر ، أن تتأكد حكومة جلالة الملكة من ضرورة اتباع النصائح التي ترى إبداءها للتخفيف من المسائل الهامة التي تستهدف فيها إدارة مصر وسلامتها للخطر . ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن المسؤولية الملقاة الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضغطها الى أن تصر على اتباع السياسة التي تراها . ومن الضروري أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقا لهذه السياسة . وأن حكومة جلالة الملكة لواقعة من أنه إذا اقتضت الحال استبدال أحد الوزراء ، فهناك من المصريين ، سواء من شغلوا منصب الوزارة أو شغلوا مناصب أقل درجة ، من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التي قد يصدرها اليهم المدير بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة "

" I hardly need point out that in important questions, where the administration and safety of Egypt are at stake, it is indispensable that Her Majesty's Government should, so long as the provisional occupation of the country by English troops continues, be assured that the advice which, after full consideration of the views of the Egyptian Government, they may feel in their duty to tender to the Khedive, should be followed. It should be made clear to the Egyptian Ministers and Governors of provinces, that the responsibility which for the time rests on England obliges Her Majesty's Government to insist on the adoption of the policy which they recommend, and that it will be necessary that those Ministers and Governors who do not follow this course should cease to hold their offices." (Blue Book 1884, Vol. I. P. 176).

فالنصائح التي كان المستشار الانجليزي يبذلها للوزير المصري كانت إذن أوامر لابد من تنفيذها ، وإلا تخلى الوزير عن منصبه . بل يتخلى عن منصبه رئيس الوزراء نفسه ، كما فعل شريف باشا عندما رفض أن ينفذ " نصيحة " إخلاء السودان ، بل هي نصائح ترقى إلى أكبر مقام في البلاد ، إلى الخديو ، ورغم أنه ينزل صاغرا عليها . فإذا أراد الخديو عباس الثاني أن يختار رئيس وزرائه ، كان عليه أن يصغى إلى " نصيحة " اللورد كرومر ، يبذلها له في كثير من القسوة والفظاسة . وهذا ما يقوله Cochleris وصفا لهذا المشهد :

Lord Cromer se fit grossier et brutal. Il l'avertit (le Khédive) qu'en résistant à l'Angleterre, "il jouait son pouvoir et sa personne". Il lui adressa des menaces révoltantes et lui communique le texte d'une dépêche de Lord Rosebery ainsi conçue : "Vous devez informer le Khédive que, dans le cas où il se refuserait à se conformer à vos conseils, il devrait être préparé à subir les graves conséquences de ses actes." Il le quitta en lui assignant un délai de vingt-quatre heures pour réfléchir. (Situation Internationale de l'Egypte et du Soudan p. 249).

وليس من أحد فسر طبيعة " هذه النصائح " خيرا مما فعل اللورد ملتر في كتابه المعروف " إنجلترا في مصر " عند ما عرض لبرقية اللورد جرانفيل الأولى التي يرسم فيها سياسة النصائح ، وعقب عليها بما يأتي :

" It is worth while to look closely at this famous declaration. In it the Government of Great Britain announced its object : the establishment of an order of things possessing the elements of stability and progress ... But the British Government at the same time indicated the means which it meant to employ to attain that object. It was to be obtained by "giving advice" — charming euphemism of the best Granvillian brand. For the advice of an armed man in possession of your property is apt to be something more than a mere recommendation ; it is an order. (England in Egypt p. 27) .

من هنا كانت إنجلترا هي المسئولة — طول مدة الاحتلال — عن حكم مصر وعن إدارتها . فإذا أردناها أن تقدم حسابا عن ذلك ، رأينا في غير صالحها . ولنبين هذا في شيء من الإيجاز .

* *

يفخر الانجليز عادة بما يقولون أنهم قدموه لمصر من خدمات في إصلاح ماليتها وإدارتها وتحسين حالتها الاقتصادية . ومهما يكن من أمر في صحة هذه الدعوى ، فلا شك أن الانجليز لم يكونوا مدفوعين في ذلك بالعمل على خير المصريين أنفسهم ، بل دفعهم إلى العمل على تسوية

حالة مصر المالية والقبض على زمام الأمن في مصالحهم التجارية في هذا البلد، بل وأهم من ذلك مصلحة إمبراطوريتهم السياسية . وهذا هو اللورد ملتر يقول ذلك في وضوح :

“ The question is often asked why, if we do not intend to keep the country, we should be at such pains to improve it. What call have we to play the rôle of philanthropists ? I have tried in the course of this book to supply an answer to such questionings. Let me briefly repeat that answer. On the one hand, our commercial interests in Egypt are so great and growing that her prosperity, which would be immediately wrecked by misgovernment, is a matter of concern to us. Secondly and chiefly, the geographical position of Egypt compels attention to her political condition. We have nothing to gain by owing the country ourselves, but we should have a great deal to fear from its falling in the possession of another Power. And the best means to provide against this — short of annexation — is to secure such tolerable conditions of life and administration in the Nile Valley as will prevent the recurrence of anarchy, necessitating foreign intervention. Therefore our efforts to endow Egypt with a decent native government are not philanthropy, they are business.” (England in Egypt p. 377).

وقد لا تلام إنجلترا على العمل لمصلحتها في بلد أجنبي أخذت على ذاتها إصلاح شؤونها ، ولكن الذي تلام عليه إنما لم تعمل في هذا البلد إلا لمصلحتها ، ولم تلق بالا ، في كثير أو قليل ، لمصلحة هذا البلد ، بل هي قد تعمدت الإضرار بهذه المصلحة . تقول إنها أصلحت مالية مصر وإدارتها وهذا إنما فعلته لمصلحتها التجارية كما قال اللورد ملتر نفسه ، ومصر كانت على كل حال قادرة على أن تتولى شؤونها المالية والإدارية بنفسها وقد ظهرت تبشير ذلك قبيل الاحتلال الإنجليزي . وتقول إنجلترا أيضا إنها حافظت على الأمن في مصر فخمتها من التدخل الأجنبي . واضطراب الأمن في مصر لم يأت إلا من تدخلها ثم إن مصر كانت تستطيع وحدها حفظ النظام والأمن دون معونة إنجلترا ، وإنما أرادت إنجلترا بحماية مصر من التدخل الأجنبي أن تستأثر هي وحدها في هذا البلد بالنفوذ والسلطان . فانجلترا إذن لم تعمل في كل هذا إلا لمصلحتها هي لا لمصلحة مصر .

أما الذي في مصلحة مصر حقان مقرماتها الرطية — فقد عملت إنجلترا عمدة على إنعافه حتى تستبقى مصر في قبضة يدها ، ونجحت في ذلك نجاحا كبيرا . وتمثل هذه المقومات في جيش وطني ، ونظم ديمقراطية ، وتعليم قومي . فلننظر ماذا فعلت إنجلترا في كل ذلك .

أما الجيش ، فمنذ دخل الإنجليز مصر استصعدروا مرسومًا من الخديو توفيق ، في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، بإلنائه . ووجه إلى ضابط إنجليزي Sir Valentine Baker بتنظيم جيش مصري جديد يكون خاضعا للسياسة البريطانية . ثم عين السر أفن وود Sir Evelyn Wood قائدا لهذا الجيش ورئيسا لأركان حربه ، بعد أن استقال الجنرال استرن باشا من رئاسة أركان الحرب ، وهو القائد الأمريكي الكفء الذي كان يتولى هذا المنصب قبل الاحتلال . وأبدل معظم الضباط

المصريين بضباط من الانجليز . وانقص الجيش المصري من خمسين ألفا الى ستة آلاف . وأدخل نظام البديل النقدي وهو النظام الذي أقصى عن الجيش خير شباب مصر . وهبط مستوى التعليم هبوطا شديدا في المدرسة الحربية الوحيدة التي بقيت . وأقفلت جميع المصانع الحربية اكتفاء بشراء الذخائر من إنجلترا . وكان بالإسكندرية ترسانات ومدرسة بحرية فأقفلت جميعها . وبقيت مصر بجيش هنزل في العدد والعدة والتدريب طوال الوقت الذي كانت مقاتلة الجيش فيه بيد الإنجليز .

وأما النظم الديمقراطية ، فقد كانت مصر متمتعة منها قبل الاحتلال بمجلس نيابي كامل الساطة وبوزارة مسئولة أمام هذا المجلس . فجاء اللورد دوفرين "Dufferin" إلى مصر عقب الاحتلال مباشرة ، وألغى هذا النظام النيابي الكامل ، الذي كان من شأنه بطبيعة الحال أن يحول دون تغلغل النفوذ الإنجليزي في البلاد ، واستبدل به نظاما ممسوخا يتمثل في هيئة رأيها استشاري وأعضاؤها القليلون ينتخبون على درجتين أو على ثلاث درجات . فمهد بذلك للإنجليز أن يستأثروا بالقبض على زمام الحكم والإدارة . ويصف "Cocheris" اللورد دوفرين ، في التقرير الذي وضعه في هذا الشأن ، وصفا بليغا في العبارات الآتية :

"En termes enthousiastes et émouvants, il parlait de l'avenir de l'Egypte, des réformes nécessaires, des droits du fellah, des garanties constitutionnelles, du système représentatif. Le progrès, la justice, la civilisation étaient invoqués... puis, insensiblement, tandis que le public, ébloui par ce feu d'artifice, se frottait les yeux, le noble lord, énigmatique comme le Sphinx, amenait la question sur le terrain de la suprématie du protectorat tutélaire de la Grande-Bretagne, dont, avec un charme exquis, il plantait délicatement les premiers jalons." (Situation Internationale de l'Egypte et du Soudan p. 173).

واللورد كرومر نفسه كان لا يؤمن بالحياة النيابية في مصر وقد قال في صدد النظام الذي وضعه اللورد دوفرين ما يأتي :

"It was without doubt, desirable to make some beginning in the way of founding liberal institutions, but no one with any knowledge of the East could for one moment suppose that the Legislative Council and Assembly, founded under Lord Dufferin's auspices, could at once become either important factors in the government of the country, or efficient instruments to help in administrative and fiscal form". (Modern Egypt 1908, I p. 343).

ولم تكن الجمعية التشريعية التي أنشئت قبل الحرب العالمية الأولى وكان أجلها قصيرا بسبب هذه الحرب ، هي الأخرى ، النظام النيابي الصحيح . ولم تتمتع مصر بنظام ديمقراطي إلا بعد إلغاء الحماية الإنجليزية ، وكانت مصر ، لا إنجلترا ، هي التي تولت بنفسها وضع نظامها الديمقراطي ، كما سبق لها أن فعلت ذلك قبل عهد الاحتلال .

بقى التلاميذ ، ولعله هو الميدان الذي نكب الاحتلال فيه مصر أشد نكبة فقد كانت البلاد قبل الاحتلال تشهد نهضة تعليمية قوية ، بدأها محمد علي ، فأنشأ مدارس على الأسلوب الغربي ، وترك الكتاتيب والمعاهد المدينية للتعليم الشعبي . وأخذ اسماعيل من بعده في التقريب ما بين التعليم الشعبي على النمط الغربي ، فأصدر قانونا أقره المجلس النيابي المصري في سنة ١٨٦٨ ، يرمي إلى زيادة عدد المدارس ، وإعلاء مستوى الكتاتيب ، والتقريب فيما بين النظامين حتى يتيسر جمعهما في نظام تعليمي واحد . ويقول دريك "Dorr" عن هذا القانون ما يأتي :

" The forty articles of this project, which has required the force of law, mark one of the most decisive steps which Egypt has taken on the road of progress... Above all questions of detail and difficulties of execution which the new law presents, two principles have been irrevocably affirmed, and will remain an inalienable acquisition for Egypt whatever modifications the educational system may have to undergo, namely : the solidarity of all schools and the equality of institutions of the same rank."

وبلغت النهضة التعليمية أوجها في سنة ١٨٨٠ ، أي قبل الاحتلال بستين حين قدم على باشا ابراهيم وزير المعارف إذ ذاك مذكرة إلى مجلس الوزراء ، طالب فيها بنشر التعليم في جميع نواحي البلاد حتى يصل إلى القرى السحيقة . فأقر مجلس الوزراء هذا المبدأ ، وقامت لجنة بدراسة التقرير فأوصت بما يأتي :

(١) إنشاء مدرسة ريفية في كل قرية سكانها يبلغون الألفين (٢) إنشاء مدرسة ابتدائية في كل بلد سكانه يماثلون عشرة الآلاف (٣) زيادة المدارس الثانوية زيادة تدريجية (٤) إنشاء مدرسة جديدة للعلمين (٥) إنشاء دراسات تكلمية فنية لمن يقف عند التلاميذ الابتدائي (٦) إنشاء مدرسة عالية للإدارة (٧) إصلاح المدارس الفنية المتوسطة والعالية (٨) إنشاء مجلس أعلى للتعليم (٩) فرض ضرائب محلية لنشر التعليم . وأقر مجلس الوزراء هذا البرنامج الضخم من الإصلاح التعليمي .

ولكن ما لبث الاحتلال الإنجليزي أن دخل البلاد نقضاً على هذه النهضة وبقى الانجليز يسيطرون على التعليم أربعين سنة ، فماذا فعلوا ؟ الأرقام وحدها تدل على ذلك :

(١) كان عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة في مصر ، سنة ١٨٨٢ أي عند الاحتلال ، يبلغ ٨,٣٪ من عدد السكان ، ولم يزد هذا العدد على ٨,٧٪ في سنة ١٩١٧ — وقد زاد هذا العدد اليوم على ٢٠٪ من عدد السكان . فالانجليز لم يعلموا من الشعب في خمس وثلاثين سنة إلا ٤,٠٪ من عدد السكان ومصر منذ تولت بنفسها شؤون التعليم ، أي منذ نحو خمس وعشرين سنة ، علمت من الشعب ما يزيد على ١٠٪ من عدد السكان . ومعنى ذلك أن مصر في خمس وعشرين سنة ، علمت من الشعب عدداً يبلغ خمسة وعشرين ضعفاً من العدد الذي علمته إنجلترا في خمس وثلاثين سنة . ومعنى ذلك مرة أخرى أن مصر سارت في تعليم الشعب بسرعة تبلغ خمسة وثلاثين ضعفاً من السرعة التي سارت بها إنجلترا ، ولم تقل مصر بعد أن هذا هو الحد الأقصى لسرعتها ، فهل يمكن أن يكون للأرقام دلالة أبلغ من ذلك ؟

(٢) كان عدد اللاميذ في المدارس في سنة ١٨٨٢ قد وصل الى ١٦٢٢٣٧، ووصل عددهم في سنة ١٩٢٠ الى ٢٩٨٠٢٧. فتكون الزيادة في ثمانية وثلاثين عاما من أعوام الاحلال نحو مائة وأربعين ألفا. وقد وصل عدد اللاميذ في سنة ١٩٤٥ الى ١٣٧٥٧٦٦. فتكون الزيادة في نحو خمسة وعشرين عاما من الأعوام التي ترات فيها مصر بنفسها شؤون التعليم قد بلغت أكثر من مليون.

(٣) بلغت ميزانية وزارة المعارف، في سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١، رقما قدره ١٠١٣٥٠٣ من الجنيحات، وهذا الرقم يمثل ٢,٥ ٪ من الميزانية العامة. وبلغت هذه الميزانية في سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ رقما قدره ٩٩٩٤٠٢٠، وهذا الرقم يمثل ١١ ٪ من الميزانية العامة. وقد زادت هذه النسبة في الميزانية التي تعرض اليوم (١٩٤٧ - ١٩٤٨) على البرلمان الى نحو ١٤ ٪، فانجلترا لم تصرف على التعليم أكثر من ٢,٥ ٪ من ميزانية الدولة، أما مصر فتقد تدرجت في الصرف الى ١١ ٪ ثم الى ١٤ ٪، ولم تفكر مطلقا أن تقف عند هذه النسبة في الأعوام المقبلة.

والواقع أن السياسة التي سارت ذايها انجلترا في التعليم كانت ترمى الى جعل عدد قاييل من الشعب يلمون بمبادئ القراءة والكتابة يتلقونها في الكتاتيب وأن تزويد عدد قاييل آخر بتعليم لا يجعلهم صالحين لغير الوظائف الحكومية، وهذا ما يقوله اللورد كرومر نفسه في رسالته للحكومة البريطانية في سنة ١٨٩٩.

“ Of late years the aim of the Government (in Egypt), has been two-fold. In the first place, it has wished to spread as widely as possible (sic), amongst both the male and female populations, a simple form of education consisting of an *elementary knowledge of the Arabic language and of arithmetic*. In the second place, it has wished to form a highly educated class *suitable for the requirements of the Government service*.” (Egypt No. 5. 1899).

ولا يجوز أن يقال إن الشعب المصري كان في ذلك الوقت لا يعل على التعليم فإنه كان على العكس من ذلك متعطشا له متلهفا عليه. واللورد كرومر هو الذي يقرل ذلك بنفسه، فقد ذكر في كتابه “مصر الحديثة” ما يأتي :

“ In 1889, I visited many remote villages of Upper Egypt in which the face of a European is rarely seen. No request was more frequently made to me than that I should urge the Government to establish a school in the village.

“ ... The Egyptians have, in fact, made one great step forward in the race for a national existence. They have learnt that they are ignorant. They wish to be taught”. (Modern Egypt 1908, II, p. 532).

فالانجليز لم يستجيبوا إلى طلبة الشعب على التعليم ، ورجعت الحركة التعليمية إلى الوراء في عهدهم ، بل إن وزارة المعارف نفسها لم تستكمل ذاتيتها كوزارة مستقلة إلا في سنة ١٩٠٦ ، وكانت قبل ذلك فرعاً من وزارة الأشغال (انظر شارل رو . تاريخ الأمة المصرية ٧ ص ٢١٤) .

وإذا قورنت هذه السياسة الرجعية في التعليم بالسياسة التي سارت عليها مصر قبل الاحتلال وبالساسة التي تسير عليها الآن وضح الفرق الكبير بين إهمال الانجليز للتعليم وعناية مصر به ، وتبين صدق ما قدمناه من أن التعليم هو الميدان الذي نكب الاحتلال فيه مصر أشد نكبة . ولا عجب أن يتلاقى في الاعتراف بهذه الحقيقة رجل من غلاة المحافظين كاللورد جورج لويد مع رجل من رجال الصحافة المتقدمين كالسير فالنتين تشيرول (" Sir Valentine Chirol ") .

قال اللورد لويد ، وكان مندوباً سامياً في مصر ، في كتابه (Egypt since Cromer)

" It is hardly surprising therefore, that the State was miserably failing to supply even the legitimate demands made upon it, and that qualified applicants were being turned away in large numbers from the higher specialised schools simply because no facilities could be provided for training them there. Elementary education was not expending, because utterly inadequate facilities were provided for training teachers".

وقال السير تشيرول فالنتين في كتابه (The Egyptian Question) في الفصل الذي عقده للتعليم ما يأتي :

" By whatever standard we judge the educational system devised for the youth of Egypt under the British Control, it has tended not at all to the salvation of the State. It is unquestionably the worst of our failures. . . . We have barely yet approached the urgent question of popular education, beyond multiplying the old native Kuttabs and trying to extend their usefulness as far as the appalling death of teachers who can even read and write allows to something more than the mere learning of the Koran by heart".

ويمكن القول بوجه عام إن مصر كانت قبل الاحتلال في فجر نهضة شملت النظم الديمقراطية والنظم التعليمية ، فباغت الاحتلال هذه النهضة وخنقها وهي في المهد ، ولم تتمكن مصر من إحياء هذه النهضة إلا بعد إلغاء الحماية .

ومكّن الاحتلال للانجليز في مصر ، فبسطوا على البلاد حماية مقنعة لا سند لها من القانون ولا من الحق . واستطاعوا في آخر الأمر أن يقصروا مصر عن الميدان الدولي ، وأن يستكثروا الدول التي تطالبهم بالجلاء وتذكرهم كل يوم أن مركزهم في مصر غير شرعي ، وانتهوا في ذلك

الى اتفاقية سنة ١٩٠٤ التي عقدوها مع فرنسا : والتي أطلقت يدهم في مصر مقابل إطلاق يد الفرنسيين في مراکش . وقد جاء في هذه الاتفاقية ما يأتي :

“ His Britannic Majesty's Government declare that they have no intention of altering the political status of Egypt. The Government of the French Republic, for their part, declare that they will not obstruct the action of Great Britain in that country by asking that a limit of time be fixed for the British occupation or in any other manner.”

ولم تكن جذوة الشعور القومي في مصر قد نضجت ، وإذا كانت في السنين الأولى من عهد الاحتلال قد غطاها الرقاد ، فإنها لم تلبث أن توهجت واستعرت ينفخ فيها مصطفى كامل أحد أبطال الوطنية في مصر ، ولم توهن اتفاقية سنة ١٩٠٤ من عزائم الوطنيين الذين كانوا يلحون في مطالبة إنجلترا بالخلاء ، بل زادتهم اعتمادا على قوتهم الذاتية وعلى الشعور الوطني الذي رسخ في القلوب . رحسبت إنجلترا أنها باتفاقها مع فرنسا قد « سرت » المسألة المصرية ، ولكنها سرعان ما اضطرت أن تقابل الحركة الوطنية وجها لوجه . ويقول شارل رو في ذلك :

“ Un facteur intérieur qui... ne tire sa force que de lui-même, maintient ouverte une question d'Egypte, que la diplomatie croyait avoir close... Une (Jeune Egypte), qui rassemble les nationalistes des deux nuances, accélère le rythme de ses palpitations, voire de ses vibrations...” (Histoire de la Nation Egyptienne, Vol. VOO, p. 213).

على أن الأحداث الدوالية لم تلبث أن تعاقبت ، ثم تفاقمت ، تنذر بنشوب حرب عالمية .

المرحلة الثالثة

انجلترا تعلن الحماية على مصر

(الحماية السافرة : ضرورة حربية مؤقنة)

(١٩١٤ - ١٩٢٢)

نشبت الحرب العالمية الأولى ، فوقفت مصر منذ البداية إلى جانب إنجلترا ، وقرر مجلس الوزراء في ٦ أغسطس سنة ١٩١٤ ، وهو اليوم الذي دخلت فيه إنجلترا الحرب ، معاملته البوارج الألمانية في الموانئ المصرية معاملة الأعداء . وعندما دخلت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا اقتضت إنجلترا في أول الأمر على أن تعلن الأحكام العرفية في مصر في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ . ثم تدبرت المرقف بمد ذلك ، وانتهت إلى أن يعلن وزير الخارجية البريطانية الحماية على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وظهر في ذلك اليوم ، في الجريدة الرسمية ، الإعلان الآتي :

” يعان وزير الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التي سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته ، وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية . وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر . وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها وممتلكاتها“ .

وفي اليوم التالي ، ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، أعلنت إنجلترا عزل الخديو عباس الثاني لانضمامه إلى أعدائها ، وتنصيب الأمير حسين كامل سلطانا على مصر .

ويلاحظ في شأن إعلان هذه الحماية ما يأتي :

(١) منذ دخلت تركيا الحرب ضد إنجلترا ، أصبح واجبا أن تنقسم صلة السيادة التي كانت تربط مصر بتركيا . فإن مصر قد انحازت إلى إنجلترا كما قدمنا ، وهي لا تستطيع في وقت واحد أن تحارب تركيا وأن تبقى تحت سيادتها .

(٢) كان أمام إنجلترا أحد طرق ثلاثة للخروج من هذا المأزق ، فهي بين أن تجعل مصر تعلن استقلالها عن تركيا فتعترف بإنجلترا بذلك وتجعلها دولة حليفة ، أو تضم مصر إلى أملاكها ، أو تعلن عليها الحماية ، وفي كل هذه الأحوال كانت السيادة العثمانية تسقط عن مصر ، فأثرت إنجلترا الطريق الثالث ، لأنها كرهت من جهة أن تكون مصر مستقلة ، وخشيت من جهة أخرى ما يجره الضم عليها من مسئولية الحكم المباشر واحتجاج الدول ومقاومة الشعب المصري . ولو أن إنجلترا احترمت وعودها المنكرة حين احتلت مصر ، لكان من الواجب عليها أن تختار الطريق الأول وأن تتترف باستقلال هذه البلاد .

(٣) كانت الحماية تستدعى موافقة الحكومة المصرية . وهذا ما يمكن افتراض حصوله عند تولية السلطان حسين كامل ، ولكن مصر لم تقبل الحماية إلا على أنها ضرورة حربية مؤقتة ، اقتضتها الحرب ، وتزول بزوالها . يؤكد ذلك ارسالة التي وجهها ملك إنجلترا إلى السلطان حسين وقت إعلان الحماية ، يقول له فيها :

“ Your Highness has been called upon to undertake the responsibilities of your high office at a grave crisis in the national life of Egypt, and I feel convinced that you will be able, with the cooperation of your ministers and the protection of Great Britain, to successfully overcome all the influences which are seeking to destroy the independence of Egypt and the wealth, liberty and happiness of the people.”

فالحماية الانجليزية كانت إذن ، طبقا لهذه الرسالة ، وسيلة لحفظ استقلال مصر ، لاسباب لضياح هذا الاستقلال . وإن تكون الحماية كذلك إلا إذا كانت مؤقتة تزول بزوال الحرب . وهذا هو أيضا ما يقوله الأستاذ شارل رو :

“ Quant au protectorat britannique, substitué à la suzeraineté turque abolie, il consacre par un état de droit l'état de fait qui était issu de l'expédition de 1882, et qui avait été se consolidant et se stabilisant depuis lors. Mais cet état de droit, inspiré par les nécessités d'une guerre générale, revêt dès le principe un caractère occasionnel, pour ne pas dire provisoire, dû aux circonstances mêmes qui l'ont déterminé. Il reste, malgré les motifs qui l'ont justifié, contradictoire à la définition que l'Angleterre avait constamment donnée de son rôle en Egypte, ce rôle consistant à guider les égyptiens dans la voie du gouvernement de leur pays par eux-mêmes. Ceux-là mêmes des anglais qui ont proclamé le protectorat britannique sur l'Egypte n'ont pas exclu, en leur for intérieur, qu'il pût ne pas être définitif, irrévocable, et, avec leur honnêteté coutumière, ils n'ont pas entièrement dissimulé leur état d'esprit à cet égard. Télégraphiant au Sultan Hussein, à l'occasion de l'avènement de ce prince au trône, le roi Georges, après lui avoir garanti son entier concours pour sauvegarder l'intégrité de l'Egypte et assurer le bien-être et la prospérité du pays, signale la grave crise dans la vie nationale de l'Egypte, pendant laquelle le nouveau Sultan assumait la responsabilité du pouvoir, et exprime la confiance que sa Hautesse saurait tenir en échec tous les facteurs “qui cherchaient à détruire l'indépendance de l'Egypte, la richesse, la liberté et le bonheur de son peuple.”

(Histoire de la Nation Egyptienne VII p. 239).

وهذا هو أخيرا ما يشير إليه اللورد ملتر في تقريره المعروف فيقول :

« أما المصريون الوطنيون فكانوا دائما يقوون ويؤكدون أنهم فهموا أن الحماية ستكون احتياطا حربيا ، وأن الدفاع عن مصر الذي صدر الوعد به في الفقرة الثانية من المنشور يقتصر على الدفاع في الحرب فقط . ولكن يظن أننا من عبارة المنشور أنه لا يفتح بابا لهذا التفسير . ولكن لا ريب في أن المصريين أفهموا أن المساعي ستبذل بعد الحرب لتحقيق أمانهم القومية ، وأن

الجهاد أفرغ في التأكيد لهم بأن حالتهم السياسية الوطنية لم تقصر بعد بسط الحماية عليهم أوداً مما كانت عليه قبلها . مثال ذلك التلغراف الذي أرسله جلالة الملك إلى السلطان حسين لما جلس على عرش السلطنة ، فقد استعمل جلالاته فيه هذه الكلمات : في اليوم ... الخ ... » .

فالحماية الإنجليزية إذن قبلها السلطان والحكومة المصرية والشعب المصري على أنها ضرورة حربية مؤقنة ، ينبغي أن ترتفع بانتهاء الحرب .



وقد ساهمت مصر في الحرب العالمية الأولى مساهمة كبيرة ، وأسدت إلى إنجلترا والحلفاء خدمات جليلة . ودافعت الميراث المصرية عن قناة السويس ، وردت عنها الحملة التركية . وقاتل المصريون إلى جانب الحلفاء في ميادين مختلفة ، في فلسطين والعراق وبلغاريا واليونان وجاليبولي . وبلغ عدد المصريين الذين اشتركوا في القتال أكثر من مائتين جندي . وبحسبها أن تنقل هنا ما قاله أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي — جورج نوريس (George W. Norris) في هذا الصدد أمام المجلس :

“ When war commenced... Egypt went into the war on the side of the Allies... She fought that war through from the beginning to the very end... she relied upon the pledges, upon the promises made by England not only before the war but later on. After she got into the war she renewed her energies, because she relied on the pledges that were made during the war that it was being fought for the rights of the small nations. ...More than a million — about 1,200,000 — Egyptians took part in the war on the side of the Allies. Not all her men were engaged in the trenches — many of them were labourers — but they were on all of the fronts and in some cases bore the brunt of the major part of the fighting in the trenches... It was Egyptian soldiers, in the main, who prevented the capture of the Suez Canal. It was at the sacrifice of Egyptian blood and Egyptian lives that Turkey was driven off and defeated. Later on, the Egyptians fought on the other eastern fronts. A great many Egyptian soldiers were under Allenby in Palestine, and in Mesopotamia, Bulgaria and Greece ; others, mostly as labourers, were in France and in Belgium. A writer in a London magazine, who was personally present, said that during the fighting on the Gallipoli Peninsula, which proved so disastrous for the allies, the Egyptian soldiers died like flies. General Allenby has officially stated that he was very materially assisted in his capture of the Turks by the Egyptian army. Thousands, and tens of thousands, and, indeed, hundreds of thousands of Egyptians died on the battle field.” (Speech of Hon. George W. Norris of Nebraska in the Senate of the United States pp. 6-7).

وقد أعلنت إنجلترا في كثير من المناسبات بإسنان ممتلئها ، في هذه الحرب العالمية الأولى ، أنها إنما تقاتل لتحرير الشعوب الصغيرة ، وأنها لن تضع السلاح قبل أن تستخلص لهذه الشعوب

حرياتها التي مآبتها القوة الداشية . فيقول السيد ادوارد جراي أمام مجلس العموم في أغسطس سنة ١٩١٤ ما يأتي :

“ England stretches out her hand to any nation whose safety or independence may be threatened or compromised by any aggressor.”

ويقول المستر أسكويث في خطاب ألقاه في جلد هول في نوفمبر سنة ١٩١٥ :

“ We shall not pause or falter until we have secured for the smaller states their charter of independence and for the world at large its final emancipation from the reign of force.”

وقد اطمأنت مصر إلى هذه الأقوال ، وبقيت إلى جانب إنجلترا حتى خرجت هذه من الحرب ظافرة .



ولما وضعت الحرب أوزارها ، وانتصر الحلفاء ، حسبت مصر أن إنجلترا عند وعدّها :
وأنها ستسمح لها بدخول مؤتمر الصلح كدولة حاربت في جانب الحلفاء ، وأنها لا تلبث أن تظفر باستقلالها الموعود . ولكن إنجلترا تنكرت لها ، وأفهمتها أن الحماية باقية . ولما هب زعم الوطنيا المصرية سعد زغلول يطالب الترخيص بالسفر إلى مؤتمر الصلح ، اعتقلته إنجلترا هو ورفاقه ونزّلتهم جميعا إلى مالطة . فثار الشعب المصري عن بكرة أبيه في وجه إنجلترا ، واتحد المتطرفون والمعتدلون ، واتفقت الحكومة والشعب ، ولم يعد في البلاد إلا صوت واحد يطالب إنجلترا برفع الحماية والاعتراف باستقلال مصر . وهذا ما يشهد به اللورد مائر في تقريره المعروف حيث يقول : « سادت الحركة الوطنية في مصر الآن كل ناطق وصامت ، واجتذبتهم إليها كلهم ، إما طوعا أو كرها ، من أمراء العائلة السلطانية إلى صبية الكتائب وأصحاب الألاك وأهل الصناعات العالية ورجال الدين والأدباء والصحفيين وطلبة المدارس ، وأخطر من هذا شأما أنها تخلت الآن طبقة الموظفين وكبار ضباط الجيش » .

وتدع اللورد مائر هو نفسه يروي في تقريره كيف اشتعلت نار الثورة في مصر . قال يبين كيف بدأت : « في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ زار زغلول باشا وزعيان آخرون من زعماء الفريق المتقدم في الحركة الوطنية المعتمد البريطاني السامي ، وأعربوا له عن رغبتهم في السفر إلى لندن لعرض بيان « بالاستقلال الذاتي التام » لمصر . وعرض رشدي باشا في الوقت عينه أن يسافر هو وعدلى باشا يكن وزير المعارف إلى لندن للمناقشة في شؤون مصر . وقال إن السلطان موافق على ذلك تمام الموافقة ... فأبلغ السر ريجنلد ونجت وزارة الخارجية مطالبا . فجاءه الجواب بلا فائدة من السماح لزعماء الحركة الوطنية بالمجيء إلى لندن ، وأما زيارة الوزيرين فلم تست مناسبة الآن ... وعليه طلب من

الوزيرين أن يؤجلا زيارتهما . فافهم رشدي باشا المعتمد السامي أنه يعد رفض حكومة جلالة الملك لسماع أقواله حالا تفسيرا لمعنى الحماية لا يوافق عليه ، ولذلك قدم استعفاؤه ... وكانت نتيجة هذه الحوادث أن بعض المعتدين انضموا إلى المتقدمين من أهل الحركة الوطنية ، ونهض هؤلاء يطالبون بسياسة أبعد مدى ، وحمل عمالهم حملة شديدة على الإنجليز في طول البلاد وعرضها حيث لم يبق إلا قليلون من الموظفين البريطانيين بسبب الحرب . وبينما كان البحث دائرا على سفر الوزيرين المصريين إلى لندن في أوائل سنة ١٩١٩ ، أرسلت مذكرة إلى وكلاء الدول في مصر بتأليف وفد من اثني عشر عضوا تحت رئاسة زغلول باشا ، وغرضه عرض آماني مصر المشروعة على الدول الأخرى . وفي الثالث من شهر مارس رفع الوفد عريضة إلى السلطان أولها الجمهور بأن الغرض منها محاولة إرهاب عظمته ومنعه من تأليف وزارة جديدة . فعند ذلك تمهدا لا يمكن السكوت عنه . فقرر رأي السير ملن سيتهام القائم بأعمال المعتمد السامي بعد موافقة الحكومة البريطانية على إبعاد زغلول باشا وثلاثة من أشد أنصاره إلى مالطة . فأنضى ذلك إلى تجديد التحريض والاحتجاج . وبدأ الطلبة بالقاهرة بمظاهرات ضد الإنجليز أوجبت مداخلة الجنود على عجل . وجاءت أنباء الأقاليم بمحدث مثل هذه الفتن . ولم يأت اليوم الرابع عشر والخامس عشر من مارس حتى كانت الاضطرابات قد انتشرت في معظم مديريات الوجه البحري ، ومم فيها الهجوم على المواصلات لقطعها ، ووردت الأنباء من أماكن كثيرة بالسلب والنهب والاعتداء على الجنود البريطانية وقتل بعضها وبعض الملكيين . وفي ١٦ منه قطعت سكة الحديد والأسلاك التلغرافية بين القاهرة والوجهين البحري والقبلي . ولم يأت يوم ١٨ مارس حتى كانت مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية قد جاهرت بالثورة . وكانت حركة وطنية تؤيدها ميول جميع الطبقات والمذاهب في الأمة المصرية وفي حملتهم الأقباط ... »

*
* *

وكانت إنجلترا قد حصلت بعد الحرب على اعتراف الدول بالحماية . ولكنها لم تستطع أن تتجاهل هذه الثورة التي استعمرت نارها في مصر . فأوفدت لجنة ملنز ومهمتها « تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت أخيرا في النظر المصري ، وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة في تلك البلاد ، وعن شكل القانون النظامي الذي يمد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ، ولتوسيع نطاق الحكم الذاتي فيها توسيعا دائما التقدم والترقي ، والحماية المصالح الأجنبية » .

وواضح من هذه المهمة أن إنجلترا لم تعدل عن الحماية السافرة ، بل كانت تريد امتبقاها وتعتمد في إحماد الثورة على أن توسع قليلا في نظام الحكم الذاتي . ولم يكن ذلك متفقاً بطبيعة الحال مع الغايات الوطنية التي اشتعلت من أجلها الثورة . فمصر كانت تطالب بحقوقها الطبيعية في الاستقلال والنماء الحماية ، وتلح في مطالبة إنجلترا بالخلاء عن مصر . لذلك قوطعت لجنة ملنز مقاطعة إجماعية .

إزاء ذلك لم يسع لجنة ملنر أن تنصح باستبقاء الحماية السافرة ، وأشارت بالرجوع إلى الحماية المقنعة ، أى إلى الحالة التى كانت عليها مصر فى عهد الاحتلال قبل سنة ١٩١٤ . ولم يكن ذلك رجوعا كاملا إلى هذه الحالة ، فهناك فرق جوهري بين العهدين : فى عهد الاحتلال كانت السيادة العثمانية ميسوطة على مصر فكانت حائلا دون أن يصبح مركز إنجلترا فى مصر مشروعا ، أما الآن فقد سقطت هذه السيادة بإعلان سنة ١٩١٤ (وستعترف تركيا بسقوطها فى معاهدة لوزان) فيسهل إذن على إنجلترا أن تصحح مركزها فى مصر بمعاهدة تعقدها مع مصر المستقلة . هذا هو الأساس الذى رسمته لجنة مائترلسياسة إنجلترا المقبلة فى مصر : عقد معاهدة تعترف بمقتضاها مصر لانجلترا ، مركز خاص ، فتكفل بالنجاح جهود بدأت منذ سنة ١٨٨٢ . وابتدت إنجلترا على هذه السياسة ، ولم تحد عنها قيد خطوة ، فى كل المفاوضات التى أجرتها مع مصر بعد ذلك . ولكن هناك شرطا جوهريا لنجاح هذه السياسة هو أن ترضى مصر طائفة مختارة بعقد هذه المعاهدة . وهذا ما سعت إليه إنجلترا جاهدة ، وبذات فى ذلك كل ما تملك من الوسائل . فلما أعيها الأمر ، واستعصى عليها أن تحصل على رضا مصر الحر بالتقيد فى أغلال هذه المعاهدة ، لم يكن أمامها إلا أن تقتنص هذا الرضاء اقتناصا ، لا سيما بعد أن تخلت الدول عن مصر ، وتركها وحدها فى قبضة يدها ، دون مرجع دولى تحتكم إليه . وهذا ما فعلته بعد أن مهدت له بتصریح ٢٨ فبراير على ما سنرى .

ولننظر الآن كيف سارت إنجلترا على هذه السياسة . قلنا إن لجنة ملنر هى التى وضعت أساس السياسة البريطانية من إلغاء الحماية ، والاعتراف باستقلال مصر ، وعقد معاهدة معها تعترف فيها بمصر بالمصالح الخاصة لبريطانيا العظمى . وهذا ما تمهد له اللجنة فى تقريرها عند ما تذكر رأى بعض الوطنيين المعتدلين ، فنقول : " واعترفوا كلهم بلا استثناء بأن لبريطانيا العظمى مصالح خصوصية فى مصر ، لأنها حلقة الاتصال بينها وبين ساطنتها الشرقية وأملأها الاسترالية ، وأن لها كل الحق فى ضمان هذا الاتصال وحفظه من خطر الانقطاع . ولكن هل يلزم لقضاء هذه الأغراض أن تحرم مصر استقلالها ألا تقضى مصر أغراض إنجلترا كما تقضيها الآن أو أحسن إذا صارت بلادا منتظمة الأمور ، هادئة الأحوال ، مصادقة لانجلترا ، متصلة بها اتصالا وثيقا العرى ، لا تشكو ظلاما ، ولا تميل إلى ثورة وأن بريطانيا العظمى بإصرارها الدائم على الحماية عدلت عدولا قطعيا عن سياستها الأولى ، ونكثت عهدها . فإنهم قبلوا الحماية حين إعلانها كضرورة اقضتها الحال . " ثم يقول التقرير تعقيبا على ذلك : " إن الحكمة تقضى بالتمسك حل يتفق عليه الفريقان ، أى بعقد معاهدة بين البلدين ... معاهدة ترضى فيها مصر مقابل تعهد بريطانيا العظمى بالدفاع عن سلامتها واستقلالها أن تسترشد ببريطانيا العظمى فى علاقاتها الخارجية ، وتعطيها حقوقا معينة فى الأراضي المصرية . أما الحقوق التى كنا نفكر فيها فعلى نوعين : الأول أن يكون لبريطانيا العظمى الحق فى إبقاء قوة عسكرية فى أرض مصر لتحضى بمصلحتها الخصوصية فى مصر أى سلامة مواصلاتها الامبراطورية ، والثانى أن يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع

المصرى والإدارة المصرية فيما يختص بالأجانب للدفاع عن كل المصالح الأجنبية المشروعة .
ثم جاء في خلاصة التقرير ما يأتى : " ... ولكنهم (أى المعتدلون) يرحبون بمعاهدة تحالف تعقد
بين الفريقين باختيارهما ، تقرر استقلال مصر ، وتقبل بريطانيا العظمى كل التأمينات والضمانات
التي تراد من الحماية بالمعنى الذى تفهمها به نحن ... وكل معاهدة تعقد بيننا وبين المصريين
يجب أن نضمن المركز الخاص الذى للتدوب البريطانى فى مصر ، وتمكننا من إبقاء قوة داخل
الأراضى المصرية لحماية واصلاتنا الإمبراطورية ، وتتخذ التأمين الكافى على أن السياسة المصرية
تكون مطابقة لسياسة الامبراطورية البريطانية " .

ووضعت اللجنة أساسا لمشروع معاهدة يحقق هذه الأغراض : يعان استقلال مصر ، ثم ينفذها
فى قيود مخالفة هى الحماية بالمعنى الذى يفهمه الانجليز . ثم قالت إنها أرادت بذلك أن تهبط الطريق
للمفاوضات الرسمية التى تدور فيما بعد ، إذا لقيت فكرة المعاهدة قبولا عند رأى البريطانى والمصرى .

وبدأت انجارتا تدير فى طريق سياستها المرسومة .

المرحلة الرابعة

انجلترا ترفع الحماية عن مصر وتستبدل بها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

(عود إلى الحماية المقنعة : الحماية السافرة علاقة غير مرضية)

(١٩٢٢ - ١٩٢١)

أبلغت الحكومة البريطانية مصر ، في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ ، قرارها الذي تطلب فيه تعيين وفد رسمي للمفاوضة . وقد جاء في هذا التقرير ما يأتي : ” أن حكومة جلالة الملك بعد درس الاقتراحات التي اقترحها اللورد ملر ، استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى ومع أن حكومة جلالة لم تتوصل بمسد إلى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملر ، فإنها ترغب في الشروع في تبادل الآراء في هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول ، إذا أمكن ، إلى إبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التي لبريطانيا العظمى ، وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية ، وتطابق الأمن المشرعة لمصر والشعب المصري “ .

تألفت وزارة عدلى على أثر ذلك ، في ١٧ مارس سنة ١٩٢١ ، وشكل عدلى الوفد الرسمي للمفاوضة برياسته . وامتدت المفاوضات مع اللورد كيرزون إلى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، حيث سلمت الحكومة الانجليزية مشروعها النهائي إلى الوفد الرسمي .

لم تقدم مصر على المفاوضة إقرارا منها بالمبدأ الذي وضعت لجنة ملر . بل إن عدلى رسم ، في الكتاب الذي عرض فيه تشكيل الوفد الرسمي ، السياسة التي اعتمدها ، فقال ” فسيكون الغرض الرئيسى للمفاوضين المصريين ، وأول همهم ، أن يصلوا إلى الاعتراف بمصر دولة مستقلة في الداخل وفي الخارج ، وإلغاء الحماية إلغاء صريحاً ، لافى علاقات مصر وبريطانيا وحدها ، بل في علاقات مصر والدول الأخرى أيضاً “ . ولكن إنجلترا لم تكن لتسلم بشيء من ذلك . وكل ما تريده هو أن تستبدل بحماية سافرة حماية مقنعة كما قدمنا ، وأن تقر لها مصر بذلك . لذلك جاء المشروع الهائى الذى قدمه اللورد كيرزون ممهدا لتحقيق هذه الأغراض : رفع اسمى للحماية واستقلال صوري ، يمترن بهما محالفة أبدية ، وخضوع مطلق للسياسة البريطانية ، وتدخل مكشوف في شئون مصر الداخلية لحماية الأجانب والأقليات ، وقوات بريطانية تستقر في مصر في أى مكان ولأى زمان . وقد ذكر اللورد كيرزون في مفاوضاته مع الوفد الرسمي أن هناك أغراضا ثلاثة أوجدت هذه القوات البريطانية : حماية المواصلات الإمبرطورية ، والدفاع عن حدود مصر ، وحماية المصالح الأجنبية . وليس من المصادفة أن تكون هذه الأغراض هي نفس الأغراض التي كانت لإنجلترا

تصرح بها تبريرا للاحتلال العسكري الذي فرضته على البلاد في سنة ١٨٨٢ ، وقد زادت عليها غرضاً لم تكن تصرح به من قبل وهو حماية المواصلات الإمبراطورية .

لم يكن غريباً إذن أن يرفض الوفد الرسمي مشروع اللورد كيرزون رفضاً باتاً ، إذ ليس فيه — كما نال اللورد — " ما يبقى الأمل في الوصول إلى اتفاق يحقق أماناً مصر القومية " . بل كان مشروع يقصر عن مشروع ماير نفسه في تحقيق مطالب مصر . وقد اعترف بذلك مستر لويد جورج ، رئيس الوزارة البريطانية إذ ذاك ، في حديث له مع عدلي إذ قال " ولا يفوتني أن أذكر لك أن مشروع اللورد ملتر قد تجاوز ما كانت الوزارة والرأي العام مستعدين لقبوله ، وكان اللورد كيرزون المدافع الوحيد عن اقتراحات لجنة ملتر ، ولم أستطع أن أحمل الوزارة على قبولها ، فأخشى أن تكون اقتراحاتنا دون ذلك المشروع " .

وقطعت المفاوضات بين إنجلترا ومصر . ولكن إنجلترا كانت تعزم مواصلة السير في طريق سياستها المرسومة . وكانت تبيت أمراً .

لقد عجزت عن الحصول على رضاء مصر بتميود المعاهدة ، فلتؤجل هذا الأمر إلى ما بعد ، ولتنتف لآن بإعطاء مصر هذه الرضيات الصورية التي وادت في مشروعى ماروكيرزون ، وهى رضيات لا تقدم ولا تؤخر ، ولكنها على كل حال تجدر الأعصاب . وازتبط حالة مؤقتة على قواعد هذين المشروعين ، تستبدل فيها بالحماية السافرة حماية مقننة ، وليكن ذلك بتصريح من جانبها وحدها ، كما كانت تركيا تفعل مع مصر قديماً ، ولتتربص بمصر تداورها حتى تتمكن في آخر الأمر من الحصول على رضاها في التقييد بأغلال المعاهدة ، وفي وضع اتفاق نهائى يصحح مركزها في مصر .

كانت هذه هى السياسة التى قام عليها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وهى سياسة مبيتة كما قدمنا ، يمكن الصعود إلى أصل التفكير فيها فى المفاوضات التى جرت مع كيرزون ، فى حديث دار بينه وبين عدلى فى وزارة الخارجية البريطانية فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، إذ نال كيرزون لعدلى بعد أن رفض الوفد الرسمي المشروع : " لنى أبلغت الوزارة رد الوفد ، وقد أسفوا جميعاً لهذه النتيجة . وكنت أشدهم أسفاً ، إذ كنت صادق الرغبة فى الوصول إلى اتفاق . ولقد أدرك مركز الوفد ووجهة نظره وما يحول بينه وبين قبول المشروع . ولكن الوزارة بعد البحث ترى أنه لا يسعها أن تتنازل عن التميود التى وضعت فى المشروع . وكنت أعتقد دائماً أنه إذا تعذر وضع اتفاق نهائى ، جاز أن نذهب إلى ترتيب حالة مؤقتة على قواعد المشروع ، حتى إذا أخرجت إلى حيز الواقع ، وطبقت بضع سنين ، واستطاعت مصر فى أثناءها أن تثبت كفايتها وقدرتها على إدارة شئونها وتنظيم جيشها ، واستتب الأمن ، واستقام النظام ، أمكن البحث فى وضع اتفاق نهائى " .

وفي انتظار وضع هذا الاتفاق النهائي — حيث تكفل مصر قيود المعاهدة — تعلن إنجلترا ، في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، بناء على طلب اللورد اللنبي الملق ، وبعد أن تتخذ حيطتها في سعد زغلول زعيم الحركة الوطنية هو ورفاقه إلى سيشيل ، تصريحاً من جانبها وحدها تقول فيه ما يأتي :

بما أن حكومة جلالة الملك . عملاً بتوايها التي جاهدت بها ، ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للإمبراطورية البريطانية ، فيموجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

١ — انتهت الحماية البريطانية على مصر . وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

٢ — حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (إقرار الإجراءات التي تتخذ باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكني مصر ، تلغى الأحكام العرفية التي أعلنت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

٣ — إلى أن يحين الوقت الذي يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمر الآتي بيانها ، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولي هذه الأمور وهي :

(١) تأمين مواصلات الإمبراطورية في مصر .

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة .

(ج) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات .

(د) السودان .

ولم تغفل إنجلترا أن تعان الدول بهذا التصريح ، فأبلغتهم إياه في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، ولكن على الوجه الآتي :

”إن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، جرباً على سياستها التقليدية ، قررت إنهاء الحماية على مصر بتصريح اعترفت فيه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مع الاحتفاظ ، إلى مفاوضات مقبلة بينها وبين مصر ، ببعض أمور وثيقة الاتصال بما للإمبراطورية البريطانية من المصالح وما عليها من الالتزامات . ومع ذلك فإنه لن يترتب على انتهاء الحماية البريطانية على مصر تغيير في الحالة القائمة بالنسبة للدول الأخرى في مصر ، لأن رخاء مصر وسلامة أراضيها من الأمور الضرورية لسلامة الإمبراطورية البريطانية وأمنها . لذلك ستعد على الدوام العلاقات الخاصة بينها وبين مصر — وهي العلاقات التي اعترفت بها الحكومات الأخرى من أمد بعيد — مصالحة بريطانية أساسية . وهذه العلاقات قد حددت في التصريح الصادر بالاعتراف بمصر

دولة مستقلة ذات سيادة. وقد بينت الحكومة البريطانية أنها تعتبرها مما يمس حقوق الامبراطورية البريطانية ومصالحها الجوهرية ، وأنها لا تسمح بأن تكون هذه العلاقات محل بحث أو موضوع مناقشة من جانب أية دولة أخرى. وتطبيقا لهذا المبدأ ، فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعد كل محاولة من جانب إحدى الدول للتدخل في شؤون مصر عملا غير ودي ، كما أنها تعتبر كل اعتداء ضد الأراضي المصرية عملا من واجبها أن تقاومه بكل ما لديه من الوسائل .

ولم تترك انجلترا مناسبة من المناسبات الدولية إلا وهي تبلغ الدول تحفظها بالنسبة إلى مصر الوارد في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

فعلت ذلك عند ما وقعت في سنة ١٩٢٤ بروتوكولا خاصا بتسوية المنازعات الدولية تسوية سلمية ، فأبلغت الدول تحفظها ، وكتبت إلى السكرتير الدائم لهيئة الأمم ، في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ تقول : .. وبناء على ذلك فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تسلم بأن البروتوكول المذكور إذا وقعته مصر سيبيح للحكومة المصرية أن تطالب بتدخل هيئة الأمم في تسوية الأمور التي احتفظت الحكومة البريطانية بها احتفاظا مطلقا بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

وفعلت ذلك أيضا عند ما اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية وضع ميثاق ضد الحرب ، فتضمن الجواب البريطاني على هذا الاقتراح في ١٩ مايو سنة ١٩٢٨ ، تحفظا يشمل مصر . وقد ذكرت فيه ما يأتي : " إن نصوص الفقرة العاشرة من المادة الأولى من الميثاق المقترح ، الخالص بالعدول عن الحرب كأداة للسياسة القومية ، تجعل من المرغوب فيه أن يذكر أنه توجد في العالم بعض أقطار يعد رخاؤها وسلامتها مصلحة خاصة وجوهرية للسلام ولأمن بريطانيا العظمى . واقصد لقيت حكومة صاحب الجلالة البريطانية في الماضي بعض العناء لكي تبين أنها لا تسمح بأي تدخل في هذه الأقطار ، وأن حمايتها ضد أي اعتداء إنما هو تدبير ترمى به بريطانيا العظمى إلى الدفاع عن مكانها الذاتي . فينبغي إذن أن يكون مفهوما بصراحة وجلاء أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تقبل هذه المعاهدة الجديدة إلا بشرط ألا تمس حريتها في التصرف في هذا الشأن .

هذا هو تصريح ٢٨ فبراير ، أعلنه انجلترا لمصر ، وقد اعترفت فيه باستقلالها ، ورفعت عنها الحماية . ولكنها مع ذلك ، بفضل ما احتفظت بتولييه من مسائل جوهرية ، هي نفس المسائل التي كانت تدور حولها مفاوضات ملوكيرزون ، قد استعقت جميع آثار الحماية ، ولم ترفع منها غير الاسم . وتكون بذلك قد استبدلت — كما قدمنا — بحماية سافرة حماية مقنعة .

وقد عنت انجلترا أن تبلغ الدول هذه الحماية المقنعة . ولكن بقي أن تقبلها مصر .

وهذا ما ستحاول انجلترا الوصول إليه ، في مفاوضاتها المتعاقبة مع مصر ، التي سننتقل إليها الآن . وهي في كل ذلك تواصل دائما السير في طريق سياستها المرسومة .

المرحلة الخامسة

إنجلترا تفاوض مع مصر للتحالف معها

(التحالف الذي يفى بأغراض الحماية)

(١٩٢٢ — ١٩٣٦)

هذه المرحلة هي استئناف لسياسة المفاوضة التي بدأت منذ لجنة ملتر . وهي سياسة فهمتها مصر على وجه ، وفهمتها إنجلترا على وجه آخر . فهمتها مصر على أنها مجهود يبذل من إخلاص للتفاهم مع إنجلترا على أساس التوفيق ما بين استقلال مصر الكامل ومصالح إنجلترا المشروعة . وفهمتها إنجلترا على أنها سياسة ترمي إلى الحصول على رضا مصر بمركز إنجلترا الخاص والاعتراف بمصالحها الأمبراطورية . فالمفاوضة في نظر إنجلترا هي صلح على الاستقلال ، ومساومة فيه ، طوعا كان ذلك أو كرها .

وقد أجرت إنجلترا مع مصر ، بعد تصريح ٢٨ فبراير ، سلسلة من المفاوضات ذات حلقات متعاقبة ، يستخلص منها الأمور الآتية :

(١) مجهود صادق من جانب مصر — بعد أن تخلت عنها الدول وأعوزها أن تجد هيئة دولية تحكم إليها — في أن تستخلص استقلالها الكامل من طريق مفاوضات حرة تجريها مع إنجلترا ، دون أن تعترف لها بأي مركز خاص يتعارض مع هذا الاستقلال .

(٢) مجهود مقابل من جانب إنجلترا ، تحاول به أن تحصل على رضا مصر ، رضا حرا مختارا ، بمركز خاص ممتاز لها ، حصلت عليه فعلا بإرادتها وحدها ، وتريد أن تحصل عليه قانونا بتوافق إرادة مصر مع إرادتها .

(٣) فشل إنجلترا في الحصول على رضا حرا مختارا من مصر ، بعد أن حاولت ذلك مرات متعددة .

(٤) الاتجاه إنجلترا في النهاية — بعد أن عزلت مصر عن الميدان الدولي وانفردت بها — إلى القسر والإكراه لانتزاع رضاها جبرا . ووسيلتها إلى ذلك الإلحاح ، والضغط ، والتهديد ، ثم هذه القوات العسكرية الجاثمة على صدر مصر منذ سنة ١٨٨٢ ، والتي لا تزال رابضة لا تتحول عنها . فانتهدت إنجلترا عن طريق الإكراه إلى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وتظاهرت مراثية بأنها تستطيع الاطمئنان إليها .

هذه هي الأور الأربعة التي نستخلصها من مفاوضات متعاقبة ، أجراها سعد زغلول مع ماكدونالد ، ثم ثروت مع تشامبرلين ، ثم محمد محمود مع هندرسون ، ثم النحاس مع هندرسون ، وختمت بمعاهدة سنة ١٩٣٦ .

فلتنظر كيف فشلت إنجلترا في كل هذه المفاوضات ، قبل أن تلجأ إلى الإكراه في معاهدة سنة ١٩٣٦ ، في الحصول على رضا حرمنا عن تصحيح مركزها في مصر .

مفاوضات سعد — ماكدونالد :

وصل سعد إلى لندن في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ليفاوض ماكدونالد. ولم تستغرق المفاوضات أكثر من ثلاث جلسات ، ثم انقطعت . ذلك أن سعدا اختصر الطريق ، وعرف أين يبدأ . فهو يعلم أن مصر قد أصبحت دولة مستقلة بسقوط السيادة العثمانية عنها . وقد سقطت هذه السيادة منذ نشبت الحرب العالمية الأولى على ما تقدم . وجاءت معاهدة لوزان المعقودة في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣ تؤيد ذلك ، إذ نصت المادة ١٦ من هذه المعاهدة على ما يأتي :

Turkey hereby renounces all rights and titles whatsoever over or respecting the territories situated outside the frontiers laid down in the present Treaty and the islands other than those over which her sovereignty is recognised by the said Treaty, the future of these territories and islands being settled or to be settled by the parties concerned.

ثم نصت المادة ١٧ على ما يأتي :

The renunciation by Turkey of all rights and titles over Egypt and over the Sudan will take effect as from the 5th November 1914.

ثم هو يعلم أيضا أن إنجلترا ليست لها حقوق مشروعة في مصر ، وأن كل ما تعنّده من قوة وسلطان إنما هو آت من وجود جيوشها في مصر دون سند من قانون أو حق . لذلك كان أول طالب تقدم به هو سحب جميع الثواب البريطانية من الأراضي المصرية ، وعدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بآية طريقة كانت في حماية قناة السويس . ثم طلب إلى جانب ذلك زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ، ولا سيما في العلاقات الخارجية التي عرقلت بالذاكرة التي أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ قائلة إن الحكومة البريطانية تعد كل محاولة من جانب إحدى الدول للتدخل في شؤون مصر عملا غير ودي .

فلم يقبل ماكدونالد هذه الطلبات . وانتهت المحادثات على أثر ذلك .

وهذه المفاوضة هي أقصر المفاوضات التي جرت بين مصر وإنجلترا . ولعلها أصدقها جميعا ، وأدناها على الهوة السحيقة التي تفصل بين حق مصر الطبيعي في الاستقلال ومطامع إنجلترا غير المشروعة .

مفاوضات ثروت — تشامبرلن :

تحاول إنجلترا في هذه المفاوضات ، كما تحاول في كل مفاوضات تأتي بعدها ، أن تحصل على اعتراف من مصر بمركز خاص ممتاز ، كما سبق القول . وتبنى هذا المركز على دعامتين : مخالفة أبدية ونقطة عسكرية .

وقد استطاعت ، بعد مفاوضات طويلة ، بدأت منذ شهر يولييه سنة ١٩٢٧ وانتهت في مارس سنة ١٩٢٨ ، أن تحمل ثروت على قبول مشروع نهائى لمعاهدة تعقد بين مصر وإنجلترا . ويقوم المشروع على هاتين الدعامتين بالذات .

أما المخالفة الأبدية فقد وضع مبدأها في المادة الأولى من المشروع ، وتنص على أن "يعقد بين الطرفين المتعاقدين مخالفة تؤكد قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما" . ثم تستخلص النصوص التالية كل ما يترتب على هذه المخالفة الأبدية من نتائج .

فلا يجوز لمصر أن تتخذ في البلاد الأجنبية موقفا يتناقض مع المخالفة ، بل ولا أن تسلك في هذه البلاد مسلك المعارضة للسياسة الإنجليزية ، أو تعقد أى اتفاق يكون مضرا بالمصالح البريطانية ، وتبادر إنجلترا إلى إنجاد مصر إذا اعتدى عليها ، كما تقدم مصر كل ما فى وسعها من تسهيلات ومساعدات ، فى حدود أراضيها ، لإنجلترا إذا وجدت فى حالة حرب أو تهددها وقوع حرب .

وأما النقطة العسكرية فقد نصت عليها المادة السابعة من المشروع ، وهى تقضى بالترخيص لإنجلترا فى أن تبقى فى الأراضى المصرية من القوات المسلحة ما ترى ضرورة وجوده لحماية مواصلاتها الإمبراطورية . وبعد عشر سنوات يعاد النظر فى المكان الذى تستقر فيه هذه القوات ، وفى حالة عدم الاتفاق على حصصه فى جهة معينة تحاكت مصر إلى حصبة الأمم . ويجوز لمصر أن تطالب بإعادة النظر فى هذه المسألة فى آخر كل خمس سنوات بالشروط نفسها .

ولاشك فى أن مصر أحسنت صنعا فى رفض هذا المشروع الذى "لا يتفق فى أساسه ونصوصه — كما جاء فى التبليغ الرسمى لهذا الرفض — مع استقلال البلاد وسيادتها ، ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيا" .

مفاوضات محمد محمود — هندرسون :

ثم استدرجت إنجلترا محمد محمود إلى مفاوضات أخرى ، بدأت فى يونيه سنة ١٩٢٩ وانتهت بمشروع نهائى قبله محمد محمود فى أغسطس سنة ١٩٢٩ . ثم استقال ليكن حكومة من الأغلبية الوفدية أن ترجع للحكم لإبرام المعاهدة .

وقام هذا المشروع أيضا كما قام المشروع السابق على دعائمين من مخالفة أبدية ونقطة عسكرية .

فنصت المادة الثانية من المشروع على أن " تكون مخالفة بين الطرفين المتعاقدين تأييدا لما بينهما من الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات " . ولم توقت هذه المخالفة بمدة معلومة ، ولكن نصت المادة ١٦ من المشروع على أنه " يجوز بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من العمل بالمعاهدة التي تبنى على المقترحات التي مر ذكرها تعديل أحكامها بحسب ما يرى ملائما في الظروف التي تكون جارية إذ ذاك ، وذلك باتفاق الطرفين المتعاقدين " . فنقض المخالفة إذن غير جائز ، ولا يعمها إلا تعديل ترضى به إنجلترا . وهذا ما يجعل المخالفة أبدية كما قدمنا . وقد رتب المشروع على هذه المخالفة من النتائج ما رتبته المشروع السابق .

أما النقطة العسكرية فقد نصت عليها المادة التاسعة من المشروع . وهي تقضى بالترخيص لإنجلترا في أن تضع في الأراضي المصرية ، في الأماكن التي يتفق عليها بمدة ، في جوار قناة السويس من الناحية الغربية ، من القوات المسلحة ما ترى إنجلترا ضروريته لحماية قناة السويس باعتبارها طريقا للمواصلات الإمبراطورية . ونص المشروع في إحدى مذكراته على أن الحكومة المصرية تقدم مجانا في الأماكن التي سيتفق عليها في جوار قناة السويس أراضي وثكنات تعادل الأراضي والثكنات التي تشغلها القوات البريطانية بمصر ، ويجرد إتمام هذه المباني الجديدة تنتقل إليها تلك القوات ، وتسلم الأراضي والثكنات التي أختلتها للحكومة المصرية . وأضاف المشروع نصا يقضى بأنه " لا يكون لوجود تلك القوات مطلقا صفة الاحتلال ، ولا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية " .

ولا يوجد فرق بين هذا المشروع وسابقه ، من حيث النقطة العسكرية ، إلا في بعض مسائل ثانوية أو شكلية . فالمشروع السابق يبي القوت البريطانية في أما كنها عشر سنوات ، ثم يحدد لها مكانا آخر ، يكون غالبا منطقة القناة ، بمقتضى اتفاق جديد أو تحكيم . ولكن المشروعين يتفقان في مسألة جوهرية هي أن النقطة العسكرية دائمة ، ولا تجوز مطالبة إنجلترا بالجلء إلا إذا رضيت بذلك . وأما المسألان الشكليتان اللتان يمتاز بهما هذا المشروع عن سابقه ، فنصه على ألا تكون للقوات البريطانية صفة الاحتلال — ولا يترتب على هذا الاعتبار أثر عملي ما دامت القوات ستبقى متمتعة بما لها من امتيازات والامتيازات — ونصه على أن تكون القوات موجودة لحماية قناة السويس وحدها باعتبارها طريقا للمواصلات الإمبراطورية — ولا يوجد فرق عملي بين أن تكون القوات لحماية قناة السويس أو لحماية المواصلات الإمبراطورية .

وقد أحسنت الحكومة المصرية صنعا في عدم قبولها لهذا المشروع ، ومطالبتها للحكومة البريطانية في أن تعيد المفوضية بكتاب أرسلته إلى هندرسون في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٠ .

مفاوضات النحاس — هندرسون :

وفد أجابت إنجلترا مصر إلى طلبها في إعادة المفاوضة . وسافر الوفد الرسمي المصرى إلى لندن وبدأت المفاوضات الجديدة في ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ ، وانتهت إلى غير نتيجة في ٨ ماير سنة ١٩٣٠ .

أما المشروع الذى قدمته إنجلترا لمصر ، نتيجة لهذه المفاوضات ، فيقوم هو أيضا على مخالفة دائمة نقطة عسكرية .

أما المخالفة الدائمة فقد قضت بها المادة الخامسة من المشروع بأن نصت على أن "تعقد محادثة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما" . ولم تؤقت هذه المخالفة أيضا بمدة معلومة ، ولكن نصت المادة ١٤ من المشروع على "أنه في أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ المعاهدة ، يدخل الطرفان المتعقدان بناء على طلب أى منهما في مفاوضات بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما في نصوص المعاهدة بما يكون ملائما في الظروف السائدة حينذاك ، وفي حالة عدم الاتفاق يعرض الخلاف على عصبة الأمم . ومع ذلك ففي أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة ، يمكن الدخول في مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر كما سبق بيانه " . فتمتص المخالفة هنا أيضا غير جائز ، ولا يسها إلا تعديل يكون مبنيا على رضا إنجلترا أو على التحكيم ، وهذا ما يجعل المخالفة دائمة . وقد رتب المشروع على هذه المخالفة ما رتبته المشروعاتان السابقتان من النتائج تقريبا .

والنقطة العسكرية منصوص هاها في المادة التاسعة من المشروع . وهى تقضى بالترخيص لإنجلترا في أن تضع بجوار الإسماعيلية عددا محددًا من القوات لضمان الدفاع عن القنال بالتعاون مع القوات المصرية . ولا يكون لوجود تلك القوات صفة 'لاخلال مطلقا ، ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية . وعند انقضاء عشرين سنة ، إذا قام خلاف على ما إذا كان وجود هذه القوات لم يعد بعد ضروريا لأن الجيش المصرى أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة ، فإن ذلك الخلاف يجوز عرضه للتسوية على عصبة الأمم . ولا فرق بين هذا المشروع وسابقه ، من حيث النقطة العسكرية ، إلا في أمرين : تحديد عدد القوات التى ترابط بجوار الإسماعيلية (وقد حدد هذا العدد بثمانية آلاف) ، وجعل الجلاء عن مصر بعد عشرين سنة موضوعا للتحكيم .

ولم تنته هذه المفاوضات ، هى الأخرى ، إلى نتيجة لاختلاف الطرفين على مسألة السودان .

محادثات إسماعيل صدقي — سميون :

وآخر اتصال تم بين مصر وإنجلترا ، قبل مفاوضات سنة ١٩٣٦ ، وقع بين إسماعيل صدقي وسميون وزير الخارجية البريطانية في ٣١ سبتمبر سنة ١٩٣٢ — وأهم ما دار من الحديث بينهما هو ما جاء على لسان سميون ، إذ قال : ” إنني أستقد شخصيا أن مشروع الاتفاق لستى ٢٩ و ٣٠ يجب اتخاذهما أساسا للمفاوضات المقبلة . وهناك مسائل سلم بها ، كاتهاء الاحتلال البريطاني ، والتحالف بين البلدين ، والمساعدة على إلغاء الامتيازات ، وقبول مصر في عصبة الأمم . غير أنه يجدر بي إبداء تحفظين اثنين : الأول خاص بالنقط العسكرية ، والثاني بالسودان . ويلوح لي أن السلطات الفنية عندنا لما بعض الطلبات فيما يتعلق بالترتيبات التي تتخذ لإقامة الجنود ، فمن المسلم به أنها ستجلب عن المدن ، ولكن أين تعسكر ؟ وهذه المسألة مازالت تحتاج إلى المناقشات . أما بخصوص السودان ، فيجب في الاتفاق أن يدور حول مبدأ الاحتفاظ بالإدارة الحالية القائمة في السودان . فإذا ما سلم بهذا المبدأ ، فيمكن البحث عن الوسائل التي يستطيع بها المحافظة على مصالح مصر المعنوية والمادية في السودان “ .

ومن خلال هذين التحفظين اللذين أبداهما سميون ، نرى منذ الآن معاهدة سنة ١٩٣٦ تطل برأسها .

*
* *

ووقفت المفاوضات عند هذا الحد . وهي حلقات متشابهة . وكلها ترمى إلى تصحيح مركز إنجلترا في مصر ، بإبدال الحماية التي لم ترض بها مصر بمخالفة ترضها ، ولكنها مخالفة أبدية ، تتركز على نقطة عسكرية . فتبقى خصائص الحماية ، دون أن يذكر اسمها .

وقد عجزت إنجلترا في كل هذه الأدوار أن تحصل على رضا مصر ، عن حرية واختيار ، بأن تضع في يديها أغلال هذه المعاهدة .

فلم يبق أمام إنجلترا — وقد أهابت بها الأحداث الدولية نذيرا بحرب عالمية أخرى قادمة — إلا أن تنزع من مصر رضاها ، وتم ذلك في معاهدة ١٩٣٦ التي تنتقل إليها الآن .

وإنجلترا في كل ذلك ، كما قدمنا ، تواصل السير في طريق ضياعها المرسومة .

القسم الثانى

معاهدة سنة ١٩٣٦

تمكنت انجلترا أخيرا ، بعد مفاوضات كثيرة متعاقبة ذكرناها فيما تقدم ، من عقد معاهدة تحالف مع مصر فى سنة ١٩٣٦ ، ونبين الظروف التى عقدت فيها هذه المعاهدة وكيف عقدت ، ثم نحلل ما اشتملت عليه من الأحكام .

١ — الظروف التى عقدت فيها معاهدة سنة ١٩٣٦ وكيف عقدت ؟

حتى نبين الظروف التى عقدت فيها معاهدة سنة ١٩٣٦ ، يلبنى أن ننظر إلى الحالة الداخلية فى مصر ، ثم إلى الحالة الخارجية فى العالم ، فى الوقت الذى عقدت فيه المعاهدة .

أما الحالة الداخلية فى مصر فقد كانت بالغة الدقة ، سواء كان ذلك من الناحية الدستورية أى من ناحية استقرار الحكم والطمأنينة فى البلاد ، أو من ناحية الإصلاحات الواجبة للتغلب على العقبات التى كانت تحول دون رقى مصر وتقدمها .

فمن الناحية الدستورية كانت هناك أزمة وصلت إلى أوجها ، فإن صدق باشا كان قد استبدل بدستور ١٩٢٣ دستورا آخر أقل اعترافا بسلطة الأمة فى سنة ١٩٣٠ . ولما ولى نسيم باشا الحكم فى سنة ١٩٣٤ ألغى دستور ١٩٣٠ ولم يعد دستور ١٩٢٣ . وبقيت الحياة النيابية معطلة ، وقلق رأى العام ، وأخذ يتوجس شرا ، وزاد فى قلقه أن السير صمويل هور وزير الخارجية البريطانية فى ذلك الوقت ، صرح فى خطبة له بأن الحكومة البريطانية عندما استشيرت نصحت ألا يعاد دستور سنة ١٩٢٣ ولا دستور سنة ١٩٣٠ ، إذ قد ظهر أن الأول غير صالح للعمل وأن الآخر لا ينطبق على رغبات الأمة ، فهاج رأى العام هياجا شديدا على أثر هذا التصريح .

والواقع أن انجلترا هى التى كانت دائما تحدث هذه الأزمات الدستورية ، فقد كانت ، عقب انقطاع كل مفاوضة من المفاوضات السابقة ، ترمى مصر بداهية من الدواهى ، وتصيبها فى رجالها الوطنيين وفى شؤونها الداخلية وفى دستورها بما تكون قد بيته لها لتأديبها على عدم توقيعها المعاهدة التى تصحح مركزها ، فعلت ذلك عقب انقطاع المفاوضات مع كيرزون ، فنفت سعد زغلول إلى سيشل قبيل إعلان تصريح ٢٨ فبراير ، وفعلت ذلك بعد انقطاع المفاوضات مع ماكدونالد ، فأقصت سعد زغلول عن الحكم ، مستغلة فى ذلك مقتل السردار ، ثم أجرت

انقلابا دستوريا خطيرا ، وفعلت ذلك بعد انقطاع المفاوضات مع تشامبرلين ، فأقصت حكومة دستورية عن الحكم ، وعطلت الحياة البرلمانية ، وفعلت ذلك عقب انقطاع المفاوضات مع هندرسون في سنة ١٩٣٠ ، وهنا أيضا أقصت الحكومة الدستورية عن الحكم ، واعتدت على الدستور القائم فأبدله بدستور ضيق لا ينطبق على رغبات الأمة ، وها هي الآن تصرح بلسان وزير خارجيتها أنها تعارض في عودة الدستور الأول ، وبذلك تقف حجر عثرة في رجوع الحياة النيابية الصحيحة ، وهكذا كانت مصر كلما رفضت إمضاء المعاهدة التي تريدها انجلترا لتهديد جميع مراكزها تضطرب حياتها النيابية ، وتبدل في دستورها ، وقد أدى ذلك إلى عدم استقرار الحكم والطمأنينة في البلاد .

ثم إن انجلترا أثبتت إلا أن تضع يدها على كل الأمور الجوهرية التي تعني مصر ، فعطلت بذلك كل أسباب تقدمها ، ووضعت العقبات الكأداء في سبيل رقيها . فمادامت مصر لم توقع المعاهدة ، فإن الامتيازات الأجنبية باقية ، وهي الامتيازات التي تمس بسيادة مصر ، وتحول دون توزيع الضرائب توزيعا عادلا ، وتعطل كثيرا من أعمال الإصلاح . كذلك تبقى الإدارة الأوروبية إلى جانب إدارة الأمن العام المصرية ، وتحرم البلاد من أن يكون لها جيش يزود عنها ، وتمنع من الاشتراك في الحياة الدولية إشراكا كاملا ومن دخولها عضواً في عصبة الأمم .

هذه كانت الحالة الداخلية لمصر قبل عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ .

أما الحالة الخارجية فقد كانت مفعمة بالخطر . ففي أكتوبر سنة ١٩٣٥ غزت إيطاليا الحبشة عن طريق الاريتريا والصومال . ولم يجد عهد عصبة الأمم إذ ذاك في رد هذا الاعتداء الفاضح على استقلال أمة وادعة في بلادها . واشتد اليقين بالأمان للسلام في ظل عصبة الأمم ، وأن عهد هذه العصبة ليس فيه الكفالة الضرورية لحفظ الأمن الدولي ، وأن سياسة توازن القوى ومناطق النفوذ والمعاهدات الثنائية لا تزال هي السياسة المهيمنة . ثم ساد الاعتقاد بأن هناك من نذر العدوان ما ينبئ بقرب وقوع حرب عالمية أخرى . وساعد على ذلك ما كان يجري في أسبانيا في ذلك الوقت من حرب أهلية هي صراع عنيف بين النازية والسوفيتية ، وهي دقة الناقوس التي كانت تؤذن باقتراب الخطر .

واشتركت مصر مع سائر الدول في التأثير بهذه الاعتبارات العامة ، وانفردت باعتبارات خاصة أتت من أن إيطاليا بعد أن غزت الحبشة أصبحت تهدد مصر من ناحيتين : ناحية الصحراء الغربية وناحية السودان . هذا إلى أن إيطاليا إذا استولت على الحبشة ، فقد وضعت يدها على أحد منابع النيل ، فتهدد مصر بذلك تهديدا خطيرا ، ثم إن الحملة الإيطالية على الحبشة كانت سببا في توتر العلاقات بين انجلترا وإيطاليا توترا جعل مصر تتوقع أن حربا تشب بين الدولتين ، تصبح هي ميدانها لها ، فتصطلي بناورها ، وقد اشتركت مصر فعلا في الجزاءات التي وقعتها عصبة الأمم على إيطاليا قبل أن تدخل مصر عضوا في هذه الهيئة .

هذه الحالة الخارجية المنذرة بقرب انقراض العاصفة وصفها شارل رو وصفا دقيقا
في العبارات الآتية :

“ Les intérêts égyptiens mis en jeu (par la campagne italienne) sont d'ordre économique et d'ordre politique, les uns et les autres de première importance. L'on a dit de l'Ethiopie qu'elle était le château d'eau de la vallée du Nil ; et en effet là sont les sources du fleuve nourricier de l'Egypte, là ce lac Tana, qui alimente le Nil Bleu. L'installation de l'Italie en Abyssinie fait donc passer entre ses mains le réservoir et le régulateur des eaux dont vit l'Egypte. En tout état de cause, un voisinage italien se substitue au voisinage éthiopien sur toute l'étendue d'une très longue frontière entre l'Abyssinie et le Soudan anglo-égyptien : la sécurité du Soudan en est affectée et les conditions de sa défense en sont modifiées. Or l'entreprise africaine de l'Italie a provoqué une tension aiguë entre elle et l'Angleterre, une tension qui risque plus d'une fois d'aboutir à la guerre. Cela suffit déjà pour mettre l'Egypte en état d'alerte et, dans le cas où la guerre éclaterait entre anglais et italiens, il est de toute évidence qu'elle y sera entraînée et que son territoire, égyptien et soudanais, sera englobé dans les opérations militaires. Enfin, la guerre même serait-elle évitée, ce n'est pas chose indifférente pour l'Egypte et le Soudan que d'être désormais flanqués de deux côtés, l'Ouest et le Sud-Est, par la Libye et l'Afrique Orientale italienne...” (Histoire de la Nation Egyptienne VII p. 320).

وقد رأت مصر أن إنجلترا إذا دخلت في حرب مع إيطاليا، وأصبحت الأراضي المصرية ميداناً لهذه الحرب الطاحنة ، في وقت لم تستقر فيه العلاقات ما بين مصر وإنجلترا ، فإن إنجلترا لا تلبث أن تضع يدها على جميع المرافق المصرية، فتصرف فيها بحسب سلطانها كما فعلت في الحرب العالمية الأولى، بل لعلمها تعود إلى إعلان الحماية عليها. لذلك لم يكن هناك بد من أن تسعى مصر سعياً حثيثاً إلى إعادة فتح باب المفاوضات ، علماً تستطيع أن تقر علاقتها مع إنجلترا على أساس يحفظ لها ذاتيتها في الحرب القادمة . ولم يكن أمامها غير المفاوضة سيلاً إلى ذلك ، إذ لم تكن هناك هيئة دولية تستطيع أن تحتكم إليها لتصفها وترد لها حقوقها ، وهذه عصبة الأمم ، قد بلغت الغاية من الضعف والزال ، وهذه الدول ، التي كانت قد أعانت في الحرب العالمية الأولى حق الأمم في تقرير المصير ، قد تخلت عن هذا المبدأ السامي ، ورجعت إلى سياسة الأخذ والعطاء ، وكان من ذلك أن اعترفت بالحماية على مصر ، ثم لما رفعت الحماية حرصت إنجلترا على تبايغها التحفظات التي أعلنتها في تصريح ٢٨ فبراير في كل مناسبة ممكنة على النحو الذي قدمناه .

وقد صوّتت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب المصري ، التي أحيل عليها مشروع القانون بالموافقة على معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ذلك تصويراً بليغاً في التقرير الذي رفعته عن هذه المعاهدة ، فقالت : “ لقد كان من الطبيعي أن يكون المقياس الصحيح الذي تقاس المعاهدة به لتقرير وطا هو آمال الأمة التي أبدتها عند ما وضعت الحرب أوزارها ، إذ هبت تطلب الإناء الحماية وإنهاء

الاحتلال والتمتع بسيادتها التامة ، ووكلت من أجل ذلك الوفد المصرى فى السعى إلى استقلالها استقلالاً تاماً حيثما وجد إلى السعى سبيلاً . من أجل هذا الغرض أجمعت الأمة كلمتها ومن أجله ثارت ثورتها سنة ١٩١٩ ، معتمدة فى بلوغ آمالها على حقها الطبيعى وعلى ذلك المبدأ الذى أعلنه الانجليز وحلفائهم وهو " حرية كل أمة فى تقرير مصيرها " غير أن هذا المبدأ لم يلبث أن تضاعف شأنه وأهمى حكمه ، ولم يلق نفاذاً أمام معاوضة المنافع والمجاملات الدولية على حساب بعض الأمم ومنها مصر ، فكانت جهود المصريين متجهة إلى المفاوضة مع انجلترا لعقد معاهدة تعترف لمصر باستقلالها وتكفل لبريطانيا العظمى صون مصالحها التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال . وعلى هذا الأساس توالى المحادثات والمفاوضات بين مصر وبريطانيا العظمى ، ولكنها أخفقت جميعها ، لأنها لم تصل إلى نتيجة ترضى الطرفين . وفى خلال ذلك صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ... غير أن هذا التصريح الذى صدر من جانب واحد كان مصدر قلق مستمر فى نفوس المصريين المتطلعة دائماً إلى مفاوضات حرة خالية من كل قيد لتقضى على التحفظات الأربعة ، كما كان ماثراً للتدخل فى أنظمة الحكم ومبعثاً للحد من حرية الإدارة المصرية فى العمل لتقدم البلاد من الوجهتين السياسية والعسكرية ، بل ومن الوجهة الاجتماعية أيضاً . صبحت الأمة من هذه الحال غير المستقرة ، وضجت من التدخل الأجنبى فى إدارة شؤونها تذرعاً بالتحفظات الأربعة ... " : (أنظر مجموعة مجلس الشيوخ الخاصة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ص ٣٤) .

ولم تكن لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ ، التى أحيل عليها المشروع نفسه ، بأقل إفصاحاً عن هذه المعانى من لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب . وهذا بعض ما قالته فى تقريرها : " لبثت مصر إلى سنة ١٩١٤ ، التى أعلنت فيها الحرب العظمى ، محتلة احتلالاً مفروضاً عليها ، معتدى على حقوقها الطبيعية فى جميع مرافقها ، وإدارة شؤونها فى الداخل ، وإبراز وجودها فى الخارج . وزاد مركزها سوءاً إعلان انجلترا الحماية عليها التى فرضتها بلا مراعاة لكرامة الأمة ، ولو أنها لطفتها بوصفها بضرورة حربية . ولما نحدثت الحرب اتجهت أفكار بريطانيا العظمى إلى أن تكون الحماية حماية بمعناها الكامل . وقد أخذت إقراراً من ألمانيا بهذه الحماية فى معاهدة فرساي . وقطعت الطريق على مصر ، إذ حذرت باقى الدول ألا تتعرض واحدة منهن إلى شؤون مصر ولا مركزها . وقد كان الحلفاء ومنهم انجلترا قالوا بالمبدأ الطبيعى وهو حرية الأمم فى تقرير مصيرها . ولكن لاختلاف النيات ودافع المنافع والمعاوضات والاعتزاز بالظفر ، هدم هذا الأساس الإنسانى الطبيعى ، وحرمت مصر من الاستفادة من هذا المبدأ ، مع أنها قامت بقسط عظيم فى مساعدة الحلفاء فى الحرب العظمى ... وكان من الطبيعى أن الخطوة التى يجب اتباعها هى الاتفاق مع انجلترا على تحقيق استقلال مصر وما يصبون مصالح بريطانيا المصالح التى لا تتعارض والاستقلال . فخرت محادثات وحصلت مفاوضات ، فأخفقت جميعها ذلك الاختفاق الذى كان

دليلا على أن الأمة لم تصل بها إلى آمالها ولم تبلغ أمانها . وكان أهم ما اشترطته إنجلترا فيها أن يعسكر جنودها داخل البلاد أينما شاءت ولأى زمن تريد . فنفرت مصر وصمدت للمصادمات ، وتمسكت بحقوقها ، وبقيت قلوبها تغلى آونة بين ضلوعها وآونة بين ربوعها . ثم صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ... فكان هذا التصريح بقيوده ومصدرا للنزاعات ، ومشارا للمصادمات ، رسبها للاضطرابات ، ولم يمنع حدوث انقلابات ... بعد هذا في سنة ١٩٢٣ صدر الدستور ، وجرى ما جرى مما تعرفونه ، فقد أوقف وصار تعطى له الصورة التي يقتضيها الظرف . وكانت الأمة في هذا الميدان تتجرع الصبر وتترف الدم ... هذه حال مصر يلخصها : حرمان من حقوقها ، ومنع من إدارة شؤونها ، وعدم تمثيل سياسي كامل في الخارج ، ومفاضلة بين سكانها بامتياز الأجانب فيها ، وإخراج من السودان ، وتحكم في مستقبل مصر ، وعوق في رقيها ، وحظر عليها في التعاقد مع أى دولة أخرى للانتفاع بها في أمر حيوى نافع لها .

هذه هي الحالة الداخلية في مصر والحالة الخارجية في العالم وقت دخول مصر من جديد في مفاوضات مع إنجلترا سنة ١٩٣٦ ، وهذه هي الظروف التي دارت في ظلها هذه المفاوضات . ولم تكن إنجلترا يعنيها ، والجو الدولي مدلم ، أن تقرر علاقتها مع مصر في هذه الظروف إلا بالتمن الباطن الذي ستفرضه عليها ، وإلا فهي صرابطة في مصر ، ممسكة بزمامها ، مترقبة للأحداث . أما مصر فهي التي كانت يعنيها أن تقرر علاقتها مع إنجلترا لما قدمناه من الاعتبارات .

لذلك لما تناقلت إنجلترا في التقدم إلى مصر لتسوية المسائل المتعلقة بينهما ، وصرح السير صمويل دور بأن المفاوضات مع مصر ستجرى في الوقت المناسب وأراد بذلك التسوية والمحاولة ، وكانت الحالة الدولية تزداد تفاقما ، خطب النحاس باشا في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ، عيد الجهاد الوطني ، ينبه إلى وجوب المبادرة لتسوية هذه المسائل فقال : تفاقمت المشكلة الحبشية ، وتعقدت الحالة الدولية ، ووالد إيطاليا إرسال الجنود إلى مستعمراتها الإفريقية ، وعرض الأمر على عصبة الأمم ، وبدأ شبح الحرب في الأفق ، وهي إذا وقعت دارت حول حدود مصر وعند منابع النيل ، بل ربما كانت مصر ميدانا لها : برها وبحرها وجوها . ومن ثم انقل الموقف إلى ناحية أعظم خطرا ، فتضاعفت الحاجة لاستئناف حياتنا الدستورية الصحيحة . كي يتولى نواب الأمة تسير أمورها في هذا الجو العاصف ، وأصبح تحديد المركز تحديدا دقيقا ضروريا ... وأصبح الأمر لا يقتصر على مطلبنا الدستوري ، بل يستلزم أيضا تصفية الموقف كله على أساس الاتفاق مع مصر اتفاقا حرا شريفا يحقق لها الاستقلال التام ، ويصون مصالح الانجاز التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال . وعلق على تصريح دور بأن المفاوضات ستجرى في الوقت المناسب بما يأتي : ” إن معنى ذلك الاعتذار عن الاتفاق بعدم ملائمة الوقت مع استمرار الحالة الفعلية الراهنة ، بأن يضع الانجليز أيديهم باهم التعاون الودى الحر على حصوننا وثكناتنا ومطاراتنا ومسالكتنا ومواردنا ، يتولوا أمرنا ، ويوجهوا سياستنا دون أن يكون لنا شيء في ذلك من حرية أو اختيار .“

وثار الاضطراب في مصر ، وهاج الرأي العام ، وضغط على الاحزاب ، فتألفت جبهة وطنية من مختلف الهيئات والاحزاب السياسية ، وأرسلت كتابا إلى المندوب السامي في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بينت فيه الأسباب الداخلية والخارجية التي تجبر مصر على الرجوع إلى المفاوضة لحل المسائل المعلقة فقالت : " ويرجع حرص المصريين على إتمام الاتفاق الى أسباب حيوية بالنسبة لبلادهم . فإن عدم إتمامه يشير الاحتكاك بين مصر وإنجلترا من حين إلى حين ، ولا شيء أحب إلى مصر من أن تتجنب كل سبب يدعو إلى هذا الاحتكاك الذي يفسد جو العلاقات بين الدولتين ، وعدم إتمامه يعوق تقدم مصر ، ويضع العقبات في سبيل رقيها . ومن الأمثلة على ذلك : (١) بقاء الامتيازات الأجنبية ماسة بسيادة مصر ، حائلة بينها وبين حق التشريع المالي وغير المالي الذي يسرى على المقيمين بمصر جميعا مع أن حريتها في هذا التشريع هي التي تمكنها من وضع ميزانياتها على قواعد مالية صالحة ، وتكفل توزيع الضرائب توزيعا عادلا . (ب) وجود إدارة أوروبية إلى جانب إدارة الأمن العام المصرية . (ج) حرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها وللمعاونة حليفها . (د) حرمان مصر من الاشتراك في الحلبة الدولية ومن دخولها عضوا في عصبة الأمم لتساهم بنصيبها مع دول العالم في خدمة التقدم والسلام أسوة بغيرها من الدول المستقلة . وليست هذه إلا بعض الآثار الناشئة من عدم إبرام المعاهدة والداعية إلى حرص المصريين على المسارعة إلى إبرامها . وفضلا عن هذه العقبات التي تقف في سبيل تقدم مصر ، وتحد من استقلالها وحريتها ، فإن بقاء المسائل المعلقة بغير حل قد كان من الأسباب التي أدت إلى هدم استقرار الحكم والطمأنينة في البلاد ، وأدى ذلك في كثير من الأحيان إلى اضطراب المرافق العامة اضطرابا شملت آثاره المصريين والأجانب المقيمين في مصر على السواء . ومنذ بدأت الأزمة الدولية التي نشأت عن نزاع إيطاليا والحبشة في هذا العام ، ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة إلى عقد المعاهدة . فقد رأوا أن تطور هذه الأزمة قد ينتهي بهم إلى الاشتراك فيها ، وقد يجعل بلادهم ميدان حرب بسببها . وقد اشتركت مصر في هذه الأزمة بالفعل منذ ابت الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على إيطاليا كما اتخذت إنجلترا أراضى مصر ميدانا لاستعداداتها الحربية ابتلاء للطوارئ . وقامت الحكومة المصرية من جانبها بتمهيد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع بمد المواصلات وتهيئة الجيش ونقل وحداته إلى الجهات التي تقتضيها الظروف " . ثم انتهت الجبهة الوطنية في كتابها إلى أن تطالب من المندوب السامي أن يبلغ الحكومة البريطانية رضائها بإبرام معاهدة بالنصوص التي انتهت إليها مفاوضات هندرسن — النحاس في سنة ١٩٣٠ "على أن تحمل المسائل التي لم يكن قد تناولها الحل في المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التي سادت تلك المفاوضات".

وقد تباطأت إنجلترا في الرد طويلا ، ثم وافقت على التفاوض بمذكرة وتبليغ شفوي .

أما المذكرة فتاريخها ٧ فبراير سنة ١٩٣٦ ، وقد جاء فيها ما يأتي : أعرب ممثلو الهيئات والاحزاب المختلفة في الكتاب الذي بعثوا به إلى سعادة المندوب السامي في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥

عن رغبتهم في أن تصرح حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بنفس الشروط التي وضعت وقبلت على أثر مفاوضات هندرسن — النحاس في سنة ١٩٣٠ ، وتسوية المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها بالروح الودية التي سادت تلك المفاوضات . فلكي يمتنع أى سوء تفاهم محتمل في المستقبل ، ترى حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة أنه من المرغوب فيه أن تشير إلى المبدأ الأساسي الذي يقضى بأن الحكومات لا تنقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها في مفاوضات لم تفض إلى اتفاق نهائي ، وأن تصرح بأنها في الوقت الذي تريد فيه أن تصل إلى إبرام معاهدة برمتها ، ليس في وسعها قبول التقييد بنصوص مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ نفسها أو أى مفاوضة أخرى لم تنته إلى اتفاق .

وأما التبليغ الشفوي فهذا نصه : ” إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة على استعداد تام لأن تدخل في الحال مع الحكومة المصرية في محادثات بقصد الوصول إلى اتفاق على عقد معاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر . ولكن بالنظر لما للنصوص العسكرية في هذه المعاهدة من الأهمية الكبرى ، تقترح حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، تمهيدا للمفاوضات ، أن تتباحث الحكومتان بمساعدة مستشاريهما العسكريين ، بصفة سرية ، وبروح التحالف المنشرد ، في تطبيق الأحكام العسكرية الواردة في مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ على الحالة التي تغيرت عما كانت عليه من قبل “ .

إذن لا تقبل إنجلترا حتى مشروع سنة ١٩٣٠ كما هو ، بل لابد من انتقاصه وتعديل نصوصه العسكرية لمصاحبتها . وقد كانت بوادر ذلك قد بدت في محادثات سيمون — صديق كما رأينا . وهي الآن تستغل الظروف الدولية واضطرار مصر إلى حل المسائل المتعلقة للاعتبارات التي قدمناها لتبلي ما تفرضه من الشروط .

ورأت ، إمعانا في استغلال الظروف ، أن تقرن كل ذلك بتهديد صريح توجهه إلى مصر عند قيام المندوب السامي بالتبليغ الشفوي سالف الذكر ، فتقول : ” إن الاخفاق في عقد اتفاق قد يترتب عليه نتائج جديده ، مما قد يحمل الحكومة البريطانية على إعادة النظر في سياستها نحو مصر “ .

ونقتطف هنا من مكاتبات رسمية ما يثبت صدور هذا التهديد .

قبيل بدء المفاوضات ، في أوائل سنة ١٩٣٦ ، تولى على ماهر باشا الحكم . فكتب للمندوب السامي في ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ يرد على التبليغ الشفوي بالموافقة ، ويخبره بأنه استصدر مرسوما يعين هيئة الوفد الرسمي الذي سيتولى المفاوضات عن مصر ، ثم يضيف ما يأتي : ” ولا يسعني عند تبليغكم الصورة المرفقة من المرسوم المشار إليه إلا أن ألاحظ أنكم عند قيامكم بالتبليغ الشفوي سالف الذكر ، قد نوهتم بأن الاخفاق في عقد اتفاق قد يترتب عليه نتائج جديده ، مما قد يحمل

الحكومة البريطانية على إعادة النظر في سياستها نحو مصر . ولا شك أنه لم يفت سعادتك ما أثارته هذه التصریحات في الرأي العام المعمرى من القلق الشديد . حقا إنكم حرصتم على الإشارة إلى أنها لا تنطوى على شئ من التهديد أو الإرهاب ، وأنها لا تعدو تقرير الواقع ، ولكن مهما يكن لهذه الإشارة من أثر في تخفيف وقع التصريحات التي كلفتم إبداءها بصفة خاصة ، لا يسع الشعب المصرى ، وحكومته ومندوبوه ناطقون بلسانه . أن يعتقد أن محادثات أو مفاوضات تعالج في ظل مثل تلك التصريحات يمكن أن تكون خالصة أو حرة . لذلك ومراعاة للصالحة المشتركة للبلدين ، أتشرف بأن أرجو منكم أن تؤكدوا إلى أن الحكومة البريطانية ترى حق الرأي الآتى يمكن أن يحد من حرية ممثلى مصر في المناقشة والعمل ، وأن استعمال هذه الحرية لن يؤثر على ما بين البلدين من صلات الصداقة .

وفي نفس اليوم أجاب المندوب السامى بما يأتى : "أتشرف باحاطة دولتكم أنى تسلمت مذكرتكم المؤرخة في ١٣ فبراير ، والتي لفتتم بها دولتكم النظر إلى تصريح صدر منى ، وفقا للتعليمات في التبليغ الشفوى الذى تشرفت بتوجيهه الى سلف دولتكم في ٣٠ يناير ، ذلك التصريح الخاص بالتسائج المحتملة لعدم الوصول الى الاتفاق في المفاوضات المقبلة بشأن المعاهدة . وتطلبون دولتكم الآن تأكيدا بأن حكومة جلالة ملك بريطانيا تعلم بأنه ان يوجد شئ من حرية مندوبى مصر في المناقشة أو التصرف ، وأن استعمال تلك الحرية لن يخل بحسن العلاقات بين البلدين . فجوابا على ذلك يسرنى أن أخبر دولتكم ببناء على تعليمات حكومتى أن لما وطيد الأمل بل إنها في الواقع موقنة ، أن كلا الفريقين سيبدل قصارى جهده كي لا يترتب على استعمال هذه الحرية أى تأثير في العلاقات الودية بين البلدين ، وأن الحكومة البريطانية لتحمل أصدق عواطف الرد حيال الحكومة المصرية والشعب المصرى ، وبينما تجدد من الواجب أن تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة إلى مستقبل مجهول المدى ، شأنها في ذلك شأن كل الحكومات ،

فإنها ترى — إذا كان هناك ثمت فشل في الوصول الى اتفاق بالرغم مما يحدو الفريقين من صادق الرغبة — أنه ليس من الضرورى أن يترتب على الفشل تأثير في حسن العلاقات بين البلدين ، تلك العلاقات التي لا تحرص الحكومة البريطانية على استدامتها بحسب ، بل على زيادتها قوة ."

فالمندوب السامى لم ينكر إذن التهديد الذى صدر منه ، بل أثبتته وذكر أنه جاء مطابقا للتعليمات التي تلقاها في التبليغ الشفوى ، ثم أكد بعد ذلك في عبارات ، مهما كانت موقوفة ، لا تدع شكاً فيما تنطوى عليه من المعنى .

*
*
*

في هذا الجو الذى تسوده الرهبة ، وتكتنفه الأخطار ، ويتسلط فيه التهديد ، جرت المفاوضات بين مصر وإنجلترا .

وفي ٢ مارس سنة ١٩٣٦ عقدت جلسة الافتتاح. وفي ٩ مارس سنة ١٩٣٦ بدأت جلسات العمل. واتفق الطرفان بادئ ذي بدء على أن المعاهدة المراد إبرامها كل لا يتجزأ، وأن كل اقتراح يعرض ويوافق عليه الطرفان يكون خاضعاً فيما يتعلق بصحته لتتام الاتفاق على جميع النقط، وأن كل فريق من الفريقين يحتفظ بكامل حريته بالنسبة للجزء الذي يتفق عليه من مشروع المعاهدة إذا لم يصل إلى الاتفاق على الجزء الباقي .

وتناولت المحادثات المسألة العسكرية أولاً ، واستمرت وقتاً طويلاً ، بل وعرضت عقبات استدعت سفر المندوب السامي إلى لندن ، فسافر إليها في ٢ يونيو سنة ١٩٣٦ ، ثم عاد في ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٦ . وتم الاتفاق أخيراً على النصوص الخاصة بهذه المسألة . ثم انتقلت المحادثات إلى مسألة السودان فتم الاتفاق عليها هي الأخرى ، ثم إلى مسألة الامتيازات الأجنبية والمسائل الباقية فتم الاتفاق عليها كذلك . وفي ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ تم توقيع المعاهدة بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية بلندن .

*
*

٢ — تحايل أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦

تتصل معاهدة سنة ١٩٣٦ بمشروع هندرسون — النحاس الذي وضع في سنة ١٩٣٠ اتصالاً وثيقاً . وقد تقدم أن — الجبهة الوطنية طلبت التفاوض في سنة ١٩٣٦ على أساس رضاها بإبرام معاهدة بالنصوص التي انتهى إليها هذا المشروع . ولم تنشر محاضر المفاوضات التي دارت في سنة ١٩٣٦ — وقد يكون ذلك لما أحاط هذه المفاوضات من السرية وبخاصة في النصوص العسكرية التي كانت تعالج أمور حرب وشيكة الوقوع — واكتفى بالأحالة إلى محاضر مشروع سنة ١٩٣٠ في النصوص المتماثلة .

من أجل ذلك تكون المقارنة ما بين معاهدة سنة ١٩٣٦ ومشروع سنة ١٩٣٠ ، لمعرفة ما إذا كان أحدهما يفضل الآخر ، من الأمور الطبيعية .

ونحن إذا نرغب جانباً مسألة الامتيازات الأجنبية — إذا أن أمرها لا يعنيننا هنا — ومسألة السودان وسنعالجها في مكان آخر ، نرى أن المسألتين الهامتين اللتين تقوم عليهما معاهدة سنة ١٩٣٦ هما — كما كان الأمر دائماً في المشروعات التي سبقت المعاهدة — المحافظة الأبدية والنقطة العسكرية ، فنقصر الكلام عليهما .

*
*

١ — المحالفة الأبدية :

تقوم هذه المحالفة في معاهدة سنة ١٩٣٦ على نصوص المواد ٤ إلى ٧ وعلى نص المادة ١٦ فقرة ٢ . ونورد هنا هذه النصوص لأهميتها :

مادة ٤ — تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين انغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما .

مادة ٥ — يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين ألا يتخذ في علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة ، وألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

مادة ٦ — إذا أفشى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة تنطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة ، تبادل الطرفان المتعاقدان الرأي لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأي تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على تلك الحالة .

مادة ٧ — إذا اشتبك أحد الطرفين في حرب بالرغم من أحكام المادة السادسة المتقدم ذكرها ، فإن الطرف الآخر يقوم في الحال بانجاده بصفته حليفا وذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة الآتى ذكرها ، وهي تنص على أنه "ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس أو ما يقصد به أن يمس بأى حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق منع الحرب الموقع عليه بباريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ .

وتتخصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر ، في حالة الحرب أو خطر الحرب الدائم أو قيام حالة دواية مفاجئة يخشى خطرها ، في أن يقدم إلى صاحب الجلالة الملك والأمبراطور ، داخل حدود الأراضي المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع ، جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه ، بما فى ذلك استخدام موانئ ومطاراته وطرق المواصلات .

وبناء على هذا فالحكومة المصرية هى التى لها أن تتخذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية ، بما فى ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وافية على الأنباء ، لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة

مادة ١٦ فقرة ٢ — ومن المتفق عليه أن أى تغيير فى المعاهدة عند إعادة نظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للبداىء التى تنطوى عليها المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ .

وقد ورد في محضر متفق عليه ، تفسير لهذه النصوص ، ما يأتي :

(١) من المفهوم طبعاً أن التسهيلات المنصوص عليها في المادة السابقة التي تقدم إلى صاحب الجلالة الملك والأباطور تشمل إرسال قوات أو إمدادات بريطانية في الحالات المعينة بتلك المادة .

(٢) من المفهوم أنه كنتيجة لأحكام المادة السادسة تبادل الحكومتان المشورة في حالة خطر قطع العلاقات . وعليه ففى حالة قيام ضرورة دولية مفاجئة يخشى خطرها يعمل بمبدأ التشاور نفسه .

(٣) تشمل " طرق المواصلات " المشار إليها في الجملة الثانية من المادة السابعة المواصلات الإخبارية (الأسلاك البحرية والتلغرافات والتليفونات واللاسلكى) .

(٤) تشمل الاجراءات الحربية والإدارية والتشريعية الوارد ذكرها في الجملة الثالثة من المادة السابعة الاجراءات التي بموجبها تراعى الحكومة المصرية في استعمال حقها بالنسبة لمواصلات الراديو الكهربية مستلزمات محطات التلغراف واللاسلكى التابعة للقوات البريطانية في مصر ، وتواصل العمل مع السلطات البريطانية لمنع أى تدخل بين موجات محطات التلغراف واللاسلكى البريطانية وبين موجات المحطات المصرية ، كما تشمل الاجراءات التي تكفل الرقابة الفعالة على جميع وسائل المواصلات المشار إليها في تلك المادة .



ويتبين من هذه النصوص أن معاهدة سنة ١٩٣٦ فرضت على مصر تحالفاً أبدياً مع إنجلترا . وهذا التحالف يقيد بالترامات خطيرة في حالتى السلم والحرب .

أما في حالة السلم ، فمصر لا تستطيع أن تبرم معاهدة سياسية تتعارض مع أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، بل هي لا تستطيع أن تتخذ موقفاً — مجرد موقف — في علاقاتها مع البلاد الأجنبية يتعارض مع المحالفة . فهي لا تستطيع إذن أن تنحرف عن الفلك الذي تدور فيه — إنجلترا ، وذلك إلى الأبد . وقد يقال إن هذا شأن معاهدات التحالف بوجه عام . ولكن معاهدات التحالف توقت دائماً بمدة معلومة ، فيكون احتمالها إلى انقضاء هذه المدة ، ثم يتحلل كل حليف من الترامات ، ويستعيد حريته في العمل والتصرف . أما مصر فتبقى مشدودة إلى عجلة الامبراطورية البريطانية على الدوام . وهذه هي التبعية بعينها . والواقع من الأمر أنه لا توجد محالفة أبدية إلا بين أجزاء الدولة الواحدة ، كما هو الحال في الدولة العهدية Federal State والدولة التعاهدية Confederation — وهذا ليس شأن مصر مع إنجلترا — أو بين التابع والمتبوع — وهذا ما انجرت

إليه مصر بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ .

ثم إذا تركنا حالة السلم إلى حالة الحرب ، وجدنا ارتباط مصر بإنجلترا يزداد توثقا وخطورة فإن إنجلترا إذا اشتبكت في حرب مع دولة أخرى ، وجب على مصر أن تتجدها بصفتها حليفة لها ، وتضع موانئها ومطاراتها وطرق مواصلاتها — بما في ذلك الأسلاك البحرية والتلغرافات والتليفونات والماسلكي — تحت تصرف إنجلترا تستخدمها في الأغراض الحربية على النحو الذي تريد . ولا إنجلترا أن ترسل إلى مصر من القوات والامدادات ما تشاء ، وقد يصل عدد هذه القوات إلى ملايين كما وقع فعلا في الحرب الأخيرة ، مع ما يستلزم كل هذا من إعفاءات وميزات وتموين وتمويل وما إلى ذلك .

والأدهى من كل هذا أن هذه الالتزامات مفروضة على مصر لا في حالة الحرب وحدها إذا وقعت فعلا ، بل أيضا في حالة خطر الحرب الداهم ، بل وعند قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها . فلا إنجلترا أن تأتي في أى وقت بما تشاء من القوات العسكرية ، وتحتل موانئ مصر ومطاراتها وطرق مواصلاتها ، لا لأن حربا وقعت بالفعل أو هي على وشك الوقوع ، بل لمجرد أن الحالة الدولية تنذر بالخطر . ولا شك في أن هذا معناه أن مصر قد أصبحت بمقتضى هذه المحالفة داخلة في الدائرة التي تملك فيها إنجلترا حرية العمل ، فهي منطقة نفوذ انجليزية ، وهذا ينطوى دون ريب على معنى التبعية ، وينحل بالسيادة .

* *

ومعاهدة سنة ١٩٣٦ فيما قدمناه أسوأ من مشروع سنة ١٩٣٠ ، وذلك من وجهين على الأقل : (الوجه الأول) تأييد المحالفة بنص صريح على النحو الذي رأيناه . وقد كان مشروع سنة ١٩٣٠ ينطوى على شئ من الإبهام في ذلك ، فإن المادة ١٤ من المشروع تنص على جواز إعادة النظر في نصوص المعاهدة بعد انقضاء عشرين سنة بما يكون ملائما في الظروف السائدة حينذاك ، وتكون عصبة الأمم حكما عند عدم الاتفاق . وهذا يدع مجالا للقول بأن إعادة النظر في نصوص المعاهدة بعد عشرين سنة قد يؤدي إلى تقييد المحالفة في مدتها فلا تكون دائمة . وهذا التفسير المعقول لمشروع سنة ١٩٣٠ قل به فعلا أحد النواب (محمد بهي الدين بركات باشا) عند نظر المعاهدة في مجلس النواب ، إذ ذكر معترضا على تأييد المحالفة ما يأتي : ” لقد كان المفاوض المصري في مفاوضات سنة ١٩٣٠ يناضل بعزم وثبات حتى توصل إلى حذف النص الخاص بعمل المعاهدة أبدية ، وتوصل إلى النص على أن عصبة الأمم تنظر في كل خلاف ينشأ بين الطرفين في أى نص من النصوص . ولكننا رأيناه في معاهدة سنة ١٩٣٦ يرجع بنا إلى الوراء ، فيقر أبدية النصوص الواردة في المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ “ . (مجموعة مجلس الشيوخ عن المعاهدة ص ٩٣) .

(والوجه الثاني) أن معاهدة سنة ١٩٣٦ أضافت سببا جديدا لالتزام مصر بمعاونة إنجلترا وتقديمها لها جميع التسهيلات والمساعدة بما في ذلك استخدام الموانئ والمطارات وطرق المواصلات

المصرية . وهذا السبب هو "قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها" ولم يكن وجودا في مشروع سنة ١٩٣٠ ، فإن هذا المشروع قد اقتصر على سببين هما الحرب وخطر الحرب الداهم . ويقول النحاس باشا أمام مجلس النواب في هذا الصدد ما يأتي : " وهذه المساعدة تقدم في ثلاث حالات ، اثنتان منهما نص عليهما في مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ ، وهما حالة الحرب وحالة خطر الحرب . وزيدت الثالثة في هذه المعاهدة وهي قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها . وهذه الحالة الجديدة هي عين الحالة الثانية في مشروع سنة ١٩٣٠ أي حالة خطر الحرب ؛ مع فارق واحد . فحالة خطر الحرب تكون معلومة ومعلنا عنها . أما قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها فلا يعلن عنها ، ولكنها تكون قائمة فعلا ، فهي حالة خطر الحرب نفسها من غير أن تكون معلنة . وفي هذا حكمة هي عدم تنبيه الدول الأخرى التي يخشى خطرها إلى الاستعداد الذي يقوم به الحليفان درءا للخطر . (مجموعة مجامع الشيوخ ص ٢٦) وهذا التهوين من شأن هذه الحالة الجديدة لا يشترك فيه كل أعضاء اللجنة الوطنية التي قامت بالمفاوضة ، فإن محمد محمود باشا ذكر في مجلس النواب بشأن هذه المسألة ما يأتي : " على أن ما تنطوي عليه المعاهدة من هذه المزايا لا يجوز أن ينسبنا أنها تنطوي كذلك في مسائل معينة على قيود تتنافى مع استقلال مصر . من ذلك أنها توجب على مصر أن تقدم لانجلترا ، إذا خشيت حدوث مفاجأة دولية ، ما يجب عليها أن تقدمه في حالتها الحرب وخطر الحرب من التسهيلات في موانئها ومطاراتها وطرق مواصلاتها للقوات البريطانية . والمفاجآت الدولية كثيرة الوقوع في أنحاء العالم حيثما تستبك مصالح الامبراطورية البريطانية " . (مجموعة مجلس الشيوخ ص ٤٦) . ويوضح نائب آخر هذه المسألة بأمثلة يستخلصها من الحالة الدولية التي كانت قائمة إذ ذاك فيقول : " فما هو المقصود بهذه العبارة يا حضرات النواب المحترمين ؟ إن المقصود منها الحالة التي عهدناها في السنوات الأخيرة . فإذا جاء هتلر واحتل منطقة الرين وكانت فرنسا متحفزة لذلك ، خشى من قيام مفاجأة دولية . وإذا قام موسوليني وصرح أن لديه ثمانية ملايين من الجنود المدججين بالسلاح يجهزهم للنضال عن بلادهم ، خشى من قيام مفاجأة دولية . أو إذا قامت ألمانيا وأعلنت الحرب على البلشفيك وحالفتها فرنسا ، خشيت مفاجأة دولية " . (مجموعة مجامع الشيوخ ص ٩٣) .

فمعاهدة سنة ١٩٣٦ من حيث المحالفة هي إذن أسوأ من مشروع سنة ١٩٣٠ في هاتين المسألتين الهامتين وفي غيرهما مما لا يتسع المقام لذكره . وقد كان المظنون ألا تكون معاهدة سنة ١٩٣٦ أسوأ من مشروع سنة ١٩٣٠ إلا في النصوص العسكرية ، وهي المسألة التي تحفظت فيها إنجلترا صراحة عند بدء المفاوضات . ولكن الظاهر أن إنجلترا استغلت الظروف التي وجدت فيها مصر ، وهي الظروف التي سبقت الإشارة إليها ، وفرضت عليها شروطا تنطوي على كثير من التعسف ، ولا يبررها حتى الحالة الدولية التي كانت قائمة إذ ذاك . وسنرى عند الكلام في النقطة العسكرية أن التعسف بلغ أقصاه .

ولكن قبل أن تنتقل إلى النقطة العسكرية ، يجدر بنا أن نشير إلى أن المادة السابعة التي تلزم كلا من الطرفين بإنجاد الطرف الآخر تنص صراحة على وجوب سزاعة أحكام المادة العاشرة ، وهي التي تقضى بوجوب احترام عهد عصبة الأمم وميثاق منع الحرب . ومعنى ذلك أن المحالفة ، وإن كانت أبدية ، إلا أنها في نظر واضعيها يجب أن تكون خاضعة للنظام الدولي الذي يحكم السلم العالمي . ولما كان هذا النظام وقت عقد المعاهدة هو الذي رسمه عهد العصبة وميثاق كيلوج ، فمن المحتمل أن يقال إنه لا يوجد تعارض بينه وبين أحكام المعاهدة . فعهد عصبة الأمم لم ينظم الدفاع الجماعي من السلم والأمن العالمي ، ولم ينص العهد على وضع قوات عسكرية تحت تصرف العصبة لمنع الحروب ورد الاعتداء غير المشروع . لذلك لم يكن النظام الدولي الذي يحكم السلم العالمي يتعارض إذ ذاك مع أساليب الدفاع الفردي التي كانت مألوفة إلى ذلك العهد ، فهو لا يأبى محالفات الدفع الثنائية ، ولا يستعصى على فكرة التوازن الدولي ومناطق النفوذ . ومن هناك لم تكن معاهدة سنة ١٩٢٦ تتعارض في جوهرها مع هذا النظام .

* *

٢ — النقطة العسكرية :

ذكرت النقطة العسكرية في المادة الثامنة من المعاهدة ، ونصها ما يأتي :

”وبما أن قناة السويس الذي هو جزء لا يتجزأ من مصر هو في نفس الوقت طريق عالمي للاتصالات كما هو أيضا طريق أساسي للاتصالات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية ، فإلى أن يحين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة ، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن يضع في الأراضي المصرية ، بجوار القناة بالمنطقة المحدودة في ملحق هذه المادة ، قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة . ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها . ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأي حال من الأحوال ، كما أنه لا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

وهن المتفق عليه أنه إذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة في المادة السادسة عشرة على مسألة ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة ، فإن هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة نافذ وقت توقيع هذه المعاهدة ، أو على أي شخص أو هيئة للفصل فيه طبقا للإجراءات التي قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان“ .

وبل هذا النص ملحق يشتمل على تسع عشرة فقرة . وتكلمة المادة التاسعة من المعاهدة جزء من المحضر المتفق عليه (من فقرة ٥ إلى ١٠) ومذكرتان واتفاق بشأن الاعفاء والميزات التي تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة في مصر .

وتتلخص هذه الوثائق فيما يأتى :

- ١ — تعيين الحد الأقصى لعدد القوات البريطانية بعشرة آلاف من القوات البرية وأربعائة طائرة من القوات الجوية ، وذلك فى وقت السلم ، وتحديد الأمكنة التى توزع فيها هذه القوات بقرب القنال ، والتزام الحكومة المصرية بإعداد ما تحتاج إليه هذه القوات من الأراضى والثكنات والمستلزمات الفنية ووسائل الراحة ، وبيان الوقت الذى تنسحب فيه القوات البريطانية الموجودة فى أنحاء القطر إلى الجهات الواقعة فى منطقة القنال .
- ٢ — إعداد مناطق محددة لتدريب الجنود البريطانية طول السنة أو اثناء المناورات (فبراير ومارس) وتقديم وسائل المواصلات المعقولة للوصول من وإلى الجهات التى توجد فيها القوات البريطانية ، والإذن للقوات الجوية البريطانية فى الطيران فى جو مصر جميعه حيثما ترى ضرورة لذلك من أجل التدريب ، وتهيئة المنازل والمراسم ، الصالحة لنزول الطائرات والإذن فى استخدامها ومنح التسهيلات اللازمة للمرور من وإلى هذه المنازل والمراسم .
- ٣ — الإعفاءات والميزات التى تمنح للقوات البريطانية . وقد نصت المادة التاسعة من المعاهدة على أنه "يحدد باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ما تتمتع به من إعفاء وميزات فى المسائل القضائية والمالية قوات صاحب الجلالة الملك والإمبراطور التى تكون فى مصر طبقا لأحكام هذه المعاهدة". وقد ألحق بالمعاهدة نص هذا الاتفاق بين الحكومتين ، وهو يتلخص فيما يأتى :

 - (أ) عدم جواز انتهاك حرمة المعسكرات البريطانية .
 - (ب) حرية الانتقال والمرور بين المعسكرات البريطانية والمداخل العادية إلى الأراضى المصرية من طريق البر أو البحر أو الهواء ، ويشمل هذا المخبرات واستعمال السكك الحديدية والطرق والجبارى والترع الخ .
 - (ج) خضوع أفراد القوات البريطانية لاختصاص المحاكم المدنية والمصرية فى أى أمر ينشأ عن أداء واجباتهم الرسمية ، وكيفية تسليم وتسليم السلطات البريطانية والمصرية الأفراد التابعين للجهة الأخرى والإجراءات التى تتبع عند القبض على أفراد القوات البريطانية بواسطة السلطات المصرية وضمان حضور الأشخاص التابعين للقضاء المصرى بصفة شهود أمام المحاكم العسكرية البريطانية .
 - (د) الضرائب والرسوم التى يدفعها أفراد القوات البريطانية عما يملكونه شخصيا من العقارات وأجهزة الملاكى والسيارات والطائرات والناقلات المائية والاتفاق على الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات الخاصة بالقوات البريطانية مع إعفاءهم فيما عدا ذلك من جميع الضرائب غير عوائد البلدية .
 - (هـ) تقديم كل مساعدة للطائرات البريطانية التى يحرق بها الخطر .

٤ — أعمال أخرى مختلفة أهمها ما يأتى :

(أ) بـيـان الطرق والكبارى والسكك الحديدية التى تتولى الحكومة المصرية إنشاءها وصيانتها .

(ب) إرسال جماعات من الضباط يرتدون الملابس المدنية إلى الصحراء الغربية لدراسة الأرض ورسم الخطط الحربية .

(ج) منع الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبي قنال السويس وعلى مسافة ٢٠ كيلو مترا إلا بشروط معينة .

*
**

ويستخلص مما تقدم من النصوص أن النقطة العسكرية بالغة الشطط فى مداها وفى مدتها وفى الغرض الذى جعلت من أجله .

أما فى المدى فذلك واضح من انتشار القوات البريطانية فى رقعة واسعة من أرض مصر قدرت بنحو مليونين وربع من الأندنة . فالقوات البريطانية ، حتى بعد الجلاء عن القاهرة وعن الاسكندرية تبقى فى مساحات واسعة غربى القنال ، ولها حق التدريب غربى القنال وشرقيه فى مسافات بعيدة ، ولها حق الطيران فى جو مصر جميعه ، وهى تتمتع بكثير من الاعفاءات والامتيازات ، ولا يخفف من ذلك النص على أنها ليست لها صفة الاحتلال وأنها لا تمس بسيادة مصر ، فالواقع أن اللفظ وحده هو الذى ارتفع أما معنى الاحتلال والمساس بالسيادة فباق بكل قوته .

أما من حيث المدة ، فقد حددت بأنها المدة اللازمة لوصول الجيش المصرى إلى الحد الذى يستطيع فيه بمفرده أن يدافع عن سلامة القنال وحرية المرور فيه . ولكن هذا الحد غامض يصعب تحديده ، وقد يتطلب أن يكون لمصر جيش ضخم مزود بأحدث الأسلحة مما تعجز موارد مصر أن تتسع لإنشائه إلا فى مدة طويلة . ولا يصح التأكيد أن عشرة آلاف من الجنود المصريين ، يحلون محل مثل هذا العدد من الجنود البريطانيين ، يكفون للوصول إلى الحد المطلوب ، والقول بذلك — وقد قيل فعلا فى مجلس النواب — يتعارض مع نص المعاهدة ، وهو نص صريح فى أن الجيش المصرى يجب أن يصل إلى حانة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حماية القنال . ولم يرض النص أن يحدد من هذا الإطلاق ، فيجعل كقالة الجيش المصرى لحماية القنال مقيدة بوصول نجدة الحليف ، فإن شيئا من ذلك لم يرد فى النص . ومهما يكن من أمر فإن هذا الاحتلال — ولو عرى عن اسمه — فرضته المعاهدة على مصر عشرين سنة كاملة ، لا يمكن الجلاء فى أثنائها إلا برضاء الحكومة البريطانية . وبعد انقضاء هذه المدة يبقى أيضا ، ولا يزول إلا إذا قضى التحكيم بذلك .

بقى الغرض من وجود هذه النقطة العسكرية . وقد ذكرت المعاهدة أنه حماية القناة باعتبارها طريقا أساسيا للواصلات الأبراطورية . وقناة السويس تخضع لنظام دولي وضعته اتفاقية الآستانة في سنة ١٨٨٨ . ولا تعرف هذه الاتفاقية للقناة إلا اعتبارين اثنين : الاعتبار الأول أنها إقليم مصرى وبمقتضى هذا الاعتبار مصر وحدها هي التي تحمى حياده . والاعتبار الثانى أنها طريق عالمى للواصلات ، وهذا هو الذى قضى بحرية المرور فى القناة للجميع ، وبحياد هذا الممر العالمى ، وبمنع أية دولة من الاستئثار بامتياز فيه . أما المعاهدة فتضيف إلى هذين الاعتبارين اعتبارا ثالثا لا وجود له فى النظام الدولى للقناة ، فتصفها بأنها طريق أساسى للواصلات الأبراطورية . وفى هذا استحداث لا اعتبار جديد يمنعه نظام القناة ، بل فيه تمييز لإحدى الدول على الباقين والتميز تحرمه اتفاقية سنة ١٨٨٨ . على أن الحيلة التى اتخذتها إنجلترا لنفسها بإشراطها هذه النقطة العسكرية ، بل هذه النقطة العسكرية المتعددة ، تتجاوز الغرض الذى أعلنته ، وهو حماية القناة ، إلى ما هو أبعد من ذلك ، فإن المتبع لما اشترطته المعاهدة من طرق وسكك حديدية ومطارات وما إلى ذلك يوقن أن الأمر ليس بحماية القناة وحدها ، بل هو أمر السيطرة على مصر ، أرضها وسماؤها . وننقل هنا ما قاله أحد النواب فى هذا المعنى عند نظر المعاهدة : "يكون لقوات الطيران البريطانى الحق بأن تطير فى جميع الأجواء المصرية حيث شاءت ومتى شاءت . وتقوم مصر بإنشاء كل ما تطلبه بريطانيا من المطارات فى جميع الأوقات برية كانت أو مائية ، لتستعملها الجيوش البريطانية والمصرية ، وهذا وحده كاف للقبض على عنق مصر حتى ولو لم يكن هناك اختلال برى ... وستكون كل نواحي القطر المصرى تحت هيمنة القوة الانجليزية جوية كانت أو برية ... إن الخط الذهاب من الاسماعيلية إلى التل الكبير إلى الزقازيق إلى طنطا إلى الاسكندرية يشطر الوجه البحرى شطرين ، ويمكن الجيش الانجليزى من التوغل فى البلاد ، ويقطع اتصال بعضها ببعضها الآخر . أما الخط من الاسماعيلية إلى القاهرة ومنها إلى الإسكندرية عن طريق البحيرة والمصحراء فينصل الوجه البحرى عن الوجه القبلى . وكذلك الخط الممتد من القاهرة محاذيا للأنيل إلى قنا وقوص سيجعلنا تحت كنف الحليفة المحترمة إذ بواسطة تتمكن القوة البريطانية من السيطرة على الوجه القبلى ، وانظارا واحدة إلى الخريطة تكفى للحكم بأن الحكومة البريطانية ستمين على الطرق الرئيسية بين منطقة القنال والحدود الغربية ، فهم سيستولون على مراكز السكة الحديدية فى الزقازيق وطنطا وكوبرى زقى وما فى هذه المنطقة من مجاميع المياه ، ويضعون أيديهم على قلب الوجد البحرى . وبما أنهم سيحتلون شبه جزيرة سيناء ، ويهيمنون بأسطولهم على السواحل الشمالية ، بينما هم فى السودان مقيمون ، فسيكون القطر المصرى ، شرقا وغربا وشمالا وجنوبا تحت سيطرة الجيوش الإنجليزية" . (مجموعة مجامع الشيوخ ص ٨١/٨٢) .

* *

ولا شك فى أن المنطقة العسكرية فى معاهدة ١٩٣٦ أسوأ بكثير منها فى مشروع سنة ١٩٣٠ ، بل ومن مشروع سنة ١٩٢٩ . وقد كان هذا منتظرا منذ أعلن الانجليز أنهم لا يتقيدون بمشروع

سنة ١٩٣٠ في المسائل العسكرية . ولكن لم يخطر بالبال وقتئذ أنهم يصلون في مطالبهم إلى هذا الحد . وقد رضخت مصر لهذه المطالب الجائرة كارهة مضطرة . وهذا بالذات هو ما يقوله رجال من رجال الجبهة الوطنية التي تولت المفاوضة .

قال محمد محمود باشا أمام مجلس النواب (مجموعة مجلس الشيوخ ص ٤٦) : "وتفرض المعاهدة على مصر إنشاء طرق حربية كما أنها تبيع جو مصر كله للطيران الحربي البريطاني . وفي هذه القيود ما يتنافى وما أفهمه من معنى الاستقلال . وفيه ما ربما يشعر المصري بأنه قصد به إلى فرض الرقابة على مصر أكثر مما قصد به إلى تنظيم دفاعها عن نفسها واشتراك حليفتها في الدفاع عنها ... ومثل هذه النصوص لم تكن موجودة في مشروع سنة ١٩٢٩ ، ولم أعر على أثرها في مفاوضات سنة ١٩٣٠ هذه قيود تتنافى مع استقلال مصر . ولولا ظروف خاصة بنا في مصر ، ولولا ما في المعاهدة من مزايا ولولا ظروف دولية قائمة في الوقت الحاضر تحيط بنا ، وتدعونا لنفكر في الواقع وألا تقتصر على الحرص على آمالنا ومطالبنا ، لما جال قبول هذه المعاهدة بخاطرى " .

وقال أحمد ماهر باشا أمام المجلس نفسه (مجموعة مجلس الشيوخ ص ١٠٩) : "نعم إن بالمعاهدة عيوباً ولا يستطيع أحد أن ينكر ذلك ، ولكن يجب لوضع الأمر في نصابه أن يضع الإنسان نفسه في مركز المفاوضين ، وأن يقدر كل الظروف التي أحاطت بالمفاوضة ... نظراً لما رآه الإنجليز من نقص في جيشنا وحاجته إلى معاونتهم ، فقد اقتصروا على حصر قواتهم في نقطة صغيرة لا تمكنهم من إجراء تدريب للجنود ومناورات للطائرات ، لتحقيق الغرض من وجودها . فدافعنا وقاومنا مطالبهم خوفاً من سوء نيتهم — وأنا في قولى هذا أبرعما كان يجوز بخاطري — غير أننا كنا نرجو أن أمام قولهم بحاجة القوات والطائرات إلى مساحات واسعة للتدريب فيها ... نقول بعض الجرائد ، لم قبلتم هذه النصوص على ما بها من عيوب ، ولم يرغمكم أحد على قبولها ؟ وردى عليها أن هذا القبول قد اضطررت إليه بحكم الظروف القاهرة المسيطرة على البلاد " .

* *

والحق أن معاهدة سنة ١٩٣٦ بما فرضته على مصر من مخالفة أبدية تستند إلى نقطة عسكرية ، لم يقصد منها الإنجليز إلا تصحيح مركزهم في مصر وجعل الاحتلال مشروعاً . وقد صار مركزهم في مصر بهذه المعاهدة أقوى منه بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير . فهم ، سواء بالمعاهدة أو بالتصريح ، قد ضمنوا مصالحهم وكفلوا رعايتهم . ولكنهم بالمعاهدة أقوى سنداً ، إذ يتسكون برضاء مصر ولو كان هذا الرضاء منتزاعاً . أما بالتصريح فليس لهم إلا السند الذى صنعوه لأنفسهم ، وهو سند صادر منهم وحدهم ولم تشارك فيه مصر .

وفي هذا المعنى يقول حسن زهير باشا أمام مجلس الشيوخ عند نظر المعاهدة : " فكل ما كانت تستطيع (إنجازاً) أن تعمله ارتكنا على هذه التحفظات (تحفظات ٢٨ فبراير) تستطيع أن تعمله بأحكام المخالفة ، ولكن بفارق واحد ، هو أنها كانت تعمل وهي محتفظة بتحفظاتها

بما لها وحدها تحت مسئوليتها وحدها أما بأحكام المحالفة ، فمصر هي التي تبني لها ثكناتها وتمهد لها طرقها وسبيلها ، وتعهد لها منازل طائراتها الجوية ومراسى طائراتها البحرية بمالها . (مجموعة مجلس الشيوخ ص ٢٠٠) .

وإذا كانت مصر قد اضطرت إلى قبول هذه المهادنة ، فهي لم تقبلها على أنها تحقق استقلالها ، بل قبلتها تحت ضغط الظروف ، وتوقيا لما يلحقها من الأذى لو أن المفاوضات قد انقطعت . يقول بذلك صراحة في مجلس الشيوخ عضو من هذا المجلس . فيقول محمد حسين هيكل باشا (مجموعة الشيوخ ص ١٨٨) : ” إن كنتم تريدون لمصر استقلالاً تاماً فالمعاهدة لا تحقق استقلالها التام نأرفضوها . وإن كنتم تريدون لمصر أن تتمتع بحقوق الممتلكات البريطانية المستقلة (الدومينيون) فالمعاهدة لا تليكم هذه الحقوق نأرفضوها . وإن كنتم تريدون تغيير الحالة التي ستمناها دون اهتمام بنتائج هذا التغيير لعل في الحركة بركة ، إذن فاقبلوا المهادنة على أن تعدل بأسرع ما استطاع تعديلاً يزيل ما بها من مساس باستقلال مصر “ . ويقول إبراهيم الهلباوى بك (مجموعة مجلس الشيوخ ص ٢٠٨) : ” إن زعماءنا الذين اشتركوا في المفاوضات لا ننسى لهم تلك المواقف القاسية . قاسوا الظروف — وكانت قاسية حقاً — وقدروا ماذا ينتج عن الرفض وقطع المفاوضات . قاسوا هذا بذاك وبين ما فيه من مصلحة وضرر . قاسوا ما يترتب على حيوط المفاوضات وقطعها من الأضرار التي عانتها البلد في سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٣٠ . هذا كان المقياس لقطع المفاوضات . إن كان في هذا مصلحة فيجابه — من الجهة الأخرى — إذا انقطعت المفاوضات ما يالحق البلد من الأذى على غرار ما جرى في الماضي “ .

* *

و بعد فإننا نستطيع أن نستخلص مما قد مناه نتائج ثلاثاً :

(١) إن معاهدة سنة ١٩٣٦ تنقص من استقلال مصر وسيادتها إنتقاصاً خطيراً . فهي تفرض على مصر تبعية دائمة ، سياسية وعسكرية .

(٢) إن معاهدة سنة ١٩٣٦ وضعت لمواجهة ظروف معينة . فهي تحصن مصر ضد هجوم إيطاليا في حرب كانت متوقعة ، وقد وقعت فعلاً . يدل على ذلك كل النصوص العسكرية في المعاهدة والملازمات التي عقدت فيها .

(٣) إن معاهدة سنة ١٩٣٦ أزيد بها مع ذلك أن تخضع لنظام الأمن العالمي ، وأن تتطور بتطوره . وقد بينا كيف خضعت لهذا النظام كما كان موجوداً وقت عقدها في عهد عصبة الأمم وفي ميثاق كيلوج ، أي للظروف الدوائية التي كانت سائدة وقت إبرامها . وقد أريد بها أيضاً أن تخضع للظروف الدولية التي ستسود في المستقبل ، فقضت المادة ١٦ بإعادة النظر فيها بعد انقضاء عشر سنين ، ثم بعد انقضاء عشرين سنة ، ” بما يلائم الظروف السائدة حينذاك “ .

القسم الثالث

الحرب العالمية الثانية والمفاوضات الأخيرة

لم يكد يمضى على عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ثلاث سنوات حتى وقع الخطر المنتفار ، واندلعت نار الحرب العالمية الثانية التي لم تبرم المعاهدة إلا لمواجهة كما سبق القول . فخاربت مصر في صفوف الديمقراطية حتى كتب الله لها النصر ، وقام ميثاق الأمم المتحدة . (وكان هذا أنسب وقت تطالب فيه مصر بإعادة النظر في علاقتها بانجلترا ، وقد دارت مفاوضات بين البلدين ، لم تفض إلى نتيجة .

ونستعرض :

(١) الحرب العالمية الثانية وقيام ميثاق الأمم المتحدة .

(ب) المفاوضات الأخيرة .



(١) الحرب العالمية الثانية وقيام ميثاق الأمم المتحدة

انقسم العالم في الحرب العالمية إلى معسكرين : معسكر الحلفاء ومعسكر المحور . ولم تتردد مصر منذ بدء الحرب في الانضمام إلى معسكر الحلفاء . ولم يكن ذلك لأن معاهدة سنة ١٩٣٦ تلزمها به . فإن انجلترا لم تكن تعتمد على إخلاص مصر لولا أن هناك شيئاً آخر — غير الوثيقة المكتوبة — يدفع مصر إلى معونة الحلفاء عن إخلاص ، وذلك هو إيمانها بقضية الديمقراطية ومصالحها في أن تدفع عن نفسها اعتداء المحور .

وقد أخلصت مصر ، طوال مدة الحرب ، لانجلترا ولقضية الحلفاء . وكانت أكثر من انجلترا أمية في تنفيذ معاهدة سنة ١٩٣٦ . فإن انجلترا ، بالرغم من هذه المعاهدة ، لم تكف عن التدخل في شؤون مصر الداخلية ، سواء كان ذلك قبل الحرب أو في أثناءها أو بعدها . ونأني هنا ببعض أمثلة لهذا التدخل :

(١) في سنة ١٩٣٨ طلبت السفارة البريطانية ألا تقدم تشريعات الضرائب الجديدة للبرلمان إلا بعد أن يتصل السفير بمحكومته في لندن .

(٢) تدخلت إنجلترا في شؤون الوزارات المصرية . فكانت سببا في إسقاط إحدى الوزارات في سنة ١٩٤٠ . وأقامت في سنة ١٩٤٢ وزارة أخرى عن طريق التهديد بالقوة المسلحة .

(٣) اعترضت السفارة البريطانية على قانون مكافحة الأمية لأنه يتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب .

(٤) طلبت الحكومة البريطانية في سنة ١٩٤٤ أن يعزل رئيس إحدى الجمعيات بدعوى أن القيادة الجوية العليا البريطانية والقيادة العامة في الشرق الأوسط طلبنا ذلك .

(٥) طلبت الحكومة البريطانية أثناء إجراء انتخابات نيابية منع بعض المرشحين من ترشيح أنفسهم .

(٦) طلبت السفارة البريطانية في سنة ١٩٤٥ تكليف إحدى شركتين تنفيذ أحد المشروعات .

بالرغم من كل ذلك أخلصت مصر لقضية الحلفاء ، وأدت لهذه القضية خدمات جليلة . ونحن نشير هنا إلى بعض هذه الخدمات ، ثم نعرض لقيام ميثاق الأمم المتحدة بعد انتصار الحلفاء وما كان لهذا الميثاق من أثر حاسم في تغيير وجه السياسة العالمية .

*
* *

١ — الخدمات التي قدمتها مصر لإنجلترا في غضون الحرب العالمية الأخيرة :

لا تريد مصر أن تفخر بما قدمت من خدمات لقضية الديمقراطية في غضون الحرب العالمية الأخيرة ، ولا بما بذلت من جهود لنجاح هذه القضية المشتركة ، فقد كان هذا واجبا عليها قامت به دون أن تمن على أحد . ولكنها ، وهي تعرض اليوم قضيتها على مجلس الأمن تختصم فيها إنجلترا ، لا يسمعها إلا أن تذكر هذه الدولة ، على مسمع من العالم ، لا بما أدته لها من خدمات كانت من العوامل الحاسمة لإحرازها النصر في الشرق الأوسط فحسب ، بل تذكرها أيضا بما هو أجل من ذلك : بالإخلاص والتعاون القلبي اللذين انطوت عليهما مصر في علاقتها بإنجلترا وبسائر الحلفاء طوال مدة الحرب .

وقفت مصر إلى جانب إنجلترا والحلفاء منذ أعلنت الحرب في سنة ١٩٣٩ . ووضعت جميع قواها ومواردها في خدمة المبادئ الديمقراطية .

ناستخدمت الجيوش المتحالفة جميع طرق المواصلات في مصر ، من سكك حديدية وموانئ وطرق وكباري ومطارات .

وقد قطعت مصر علاقاتها السياسية مع دول المحور وإذا كانت لم تعلن الحرب رسمياً إلا في أوائل سنة ١٩٤٥ متبعة في ذلك مشورة إنجلترا التي أرادت بتأجيل إعلان الحرب ضمان مواصلاتها ، فقد كانت منذ البداية في حالة حرب فعلية مع هذه الدول ، واتخذت الإجراءات اللازمة لاعتقال رعاياها ووضع أموالهم تحت الحراسة وكانت بلادنا موثلاً لحكومات الدول التي احتلتها ألمانيا وآوت عددا كبيرا من اللاجئين من رعايا هذه الدول .

وتحمل الجيش المصرى صدمات الحرب الأولى في الحدود الغربية ، وانفردت القوات المصرية بالدفاع عن قناة السويس ضد الغارات الجوية والألغام ، وقامت بأعمال المدفعية المضادة للطيران ، وكفلت حماية المواصلات وحراسة المنشآت العامة . وتعاون سلاح الطيران الملكى المصرى مع الطيران البريطانى في أعمال الدفاع وحماية القوافل واكتشاف الغواصات ، واشتركت السلطات البحرية المصرية في أعمال الرقابة على جميع الموانىء والسواحل المصرية . وتكبدت مصر خسائر هائلة في الأرواح بسبب الحرب وبسبب الأمراض الناشئة بطريق مباشر عن الحرب . وبلغت هذه الخسائر ، من جراء الأعمال الحربية والغارات الجوية والمalaria (بوضه الجامبيا) والحملى الراجعة والطاعون ، ٢٧٥٥٠ . أما الإصابات فقد بلغت ٣٨٥٢٦١ إصابة . ومجموع هذه الخسائر — إذا قيس إلى عدد السكان — يزيد على خسائر الولايات المتحدة الأمريكية في جميع ميادين الحرب . وساعد على انتشار الأمراض هذا الانتشار الوبيل ممانعة السلطات الحربية في فرض رقابة صحية دقيقة ، إذ اعتبرت هذه الرقابة عائقا لمجهود الحرب ، وذلك بعد أن كفلت هي وقاية الجيوش المحاربة من فتك هذه الأوبئة . وعندما اشتد الخطر في معركة العلمين ، وقف الشعب المصرى برمته إلى جانب إنجلترا ، وحمى ظهور الجيوش المتراجعة . وقد توه مستر الكسندر وزير البحرية الإنجليزية بمجهود مصر الحربية في مؤتمر الصلح بباريس في جلسة ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٦ عند عرض طلب مصر الاشتراك في مناقشة معاهدة الصلح مع إيطاليا ، فقال :

“ In that respect I would say that from time to time we have over-looked the fact that Egypt was fighting with the Allies against Italy, that from 20th June 1940, her territory contiguous to the Italian colonies, was over run to a considerable extent in the early years of the war and that she provided a very considerable war effort in the use of her troops, her aircraft forces and her terrain as a base and a very important base for Allied operations.”

* *

وكانت مصر قاعدة لجيوش الحلفاء في مدة الحرب ، فقامت بتكوين هذه الجيوش في وقت نصبت فيه وارداتها . فعانت مشقة الحرمان حتى تمكن جيوش الحلفاء من الحصول على حاجاتها . وساهم العمال المصريون مساهمة كبيرة في الانتاج الحربى ، وامتلأت بهم المصانع التي أنشأتها

الجيش المتحالفة . وتعاونت مصر تعاوناً فعالاً مع مركز تموين الشرق الأوسط وأمدت بلاد الشرق الأوسط بكثير من المواد اللازمة للأغراض الحربية وبكثير من الأغذية والمؤن .

وانتفعت مصر بدقة الترتيبات التي تقررت في منطقة الاسترليني فسلمت إلى السلطات البريطانية كل ما حصلت عليه من عملات أجنبية غير استرلينية . واستطاعت بريطانيا أن تحصل على جميع ما يلزمها من بضائع وخدمات في مصر مقابل أرصدة استرلينية ، فبلغت جملة الديون التي تجددت في ذمة إنجلترا عن طريق هذه الأرصدة نحو أربع مائة وخمسين مليوناً من الجنيهات .

وتتمتع السلطات البريطانية بإعفاءات وامتيازات متعددة ، حتى بلغت قيمة الإعفاءات المحركة وحدها نحو ٧٢ مليوناً من الجنيهات (نحو ٣٠٠ مليون من الدولارات) .

* * *

وليس هذا كله إلا بعض ما قدمت مصر من الخدمات ، ولا يتسع المجال لحصرها جميعاً ، قل أن أقطاب الإنجليز أنفسهم لا ينكرون على مصر جهودها وخدماتها الحربية والسياسية والاقتصادية والمالية . من ذلك ما قاله مسترايدن أثناء زيارته مصر في السنين الأولى من الحرب في تصريح له لرجال الصحافة :

"...It has been a great pleasure for me to see for myself the effort which Egypt is making for the furtherance of the Allied aims and to note the cordiality of her collaboration with my own country in every measure necessary for the prosecution of the war.

"...Great Britain is deeply grateful to Egypt for her friendship and for her loyalty to the engagements upon which we have both entered. Together we can face the future without fear."

وقال مستر تشرشل في مجلس العموم البريطاني في جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٥ :

"...During the war the Egyptian troops played an important part. It was they who maintained order throughout the Delta, who guarded numerous fortified points and stores and who in every respect assisted our war effort, which succeeded in victoriously defending the fertile land of the Delta from the attacks of the foreign invader. Its successive prime ministers and their governments have afforded us their support in a manner we considered most effectual..."

وقال مستر بينفن في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في جلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ :

"I think that all the Allied are indebted to Egypt for the great service it rendered during the war in placing its territory and communications, which prevented the enemy joining hands through the Middle East and probably making the war much longer and much more disastrous."

٢ — قيام ميثاق الأمم المتحدة والتغير الجوهرى فى السياسة العالمية :

انتهت الحرب العالمية الثانية بانتصار الحلفاء ، وفازت بانتصارهم قضية الديمقراطية ، وحرية الشعوب وحقوقها فى الاستقلال والمساواة فى السيادة ، وسجلت هذه المبادئ فى ميثاق الإطلاقى .

وأعقب ذلك أن قام ميثاق الأمم المتحدة ، يرد هذه المبادئ ويثبتها ، ويقيمها دستورياً مجيداً لسلام جديد . ولما كان الميثاق قد آذن بسياسة عالمية جديدة ، فينبغى أن تليق بوضوح ما طرأ على العالم من تغير جوهرى بقيام هذا الميثاق .

كان الأمن العالمى يقوم على فكرة الدفاع الفردى ، إذ لم يكن هناك هيئة دولية تستطيع أن تقرر الدول حقوقها وتلزمها بواجباتها . فلم يكن هناك بد من أن تعتمد كل دولة على نفسها ، وأن تتولى بتوكلها الدفاع عن سلامتها . ولكل ظروف مقتضياتها . ومقتضيات هذه الظروف أن تعتمد الدول على القوة لا على الحق ، وأن تستعين فى تعزيز قوتها بمبدأ توازن القوى وبالحالفات فينقسم العالم إلى معسكرين أو أكثر ، يتربص كل منهما بالآخر ، ويعتمد كل منهما على القوة المسلحة ، وإن ظل يتغنى بمبادئ الحق والعدل . وكانت الدول النوية تجد فى هذا الجو مجالاً رحباً لإرضاء أطماعها فى التوسع والاستعمار ، سعياً وراء غايات اقتصادية ، أو إشباعاً لشهرة المجد والنفوذ ، أو لكل هذه الغايات مجتمعة .

ومن هنا نهضت سياسة الاستعمار ، وتنوعت أساليبها . فن استعمار لا تتكلف له المآذير ، فهو محض اعتداء على حقوق الشعوب الضعيفة واستعبادها ، إلى استعمار تخلق له المآذير من اعتبارات إنسانية أو أدبية أو اقتصادية مزعومة ، إلى استعمار مقنع تعددت أشكاله وأسماؤه وبقيت حقيقته واحدة . وأقوى الدوافع لسياسة الاستعمار هذه كانت دوافع اقتصادية ، للسعى وراء الوارد الأولية للصناعة والبحث عن أسواق جديدة للسلجات الصناعية . ومتى استكملت الدولة القوية أسباب توسعها ، وبلغت عنفوان مجدها ، وأقامت إمبراطوريتها الاستعمارية على دعائم متماسكة ، لم تلبث أن تجد نفسها مسوقة للدفاع عن هذه الإمبراطورية لتحميها من جشع الدول القوية الأخرى التى تنافسها . فتنشأ لهذه الدولة المستعمرة ما تسميه بسياسة الدفاع أو السياسة الإمبراطورية ، وترتكز هذه السياسة على المحالفات تعقدها مع أندادها فى القوة ، وعلى السيطرة بتسطها على الشعوب المستضعفة فتجعل منها مناطق لنفوذها وقواعد لجيوشها .

وهذه السياسة الدولية كانت تدور فى حلقة مفرغة . فالدفاع الفردى يستدعى توازن القوى ، وتوازن القوى يقود إلى انقسام الدول شيعاً متعادية ، وانقسام الدول يدفع إلى التنافس ، والتنافس يقتضى الدفاع الفردى ، وهكذا دواليك . وكان لا بد لهذه السياسة الدولية أن تؤدي إلى اصطدام عام ، فانفجار عالمى ، وهكذا وقعت الكارثة العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ .

ولم تكن هذه الكارثة كافية لدفع العالم إلى توقي ما تنطوى عليه السياسة الدولية القديمة من ويلات وأخطار . ولم يرسم عهد عصبة الأمم إلا خطوطا ناقصة لنظام عالمي جديد . فلا هو حرّم الحرب ، ولا هو حدّد الحقوق والواجبات على وجه يكفل للدول الاطمئنان والاستقرار ، ولا هو أقام هيئة دولية ذات سلطان كامل تتولى الدفاع عن الأمن العالمي حتى يحل الدفاع الجماعي محل الدفاع الفردي . فرجع العالم إلى نظام المحالفات القديم ، وإلى سياسة توازن القوى ومناطق النفوذ ، وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ إحدى ثمار هذه السياسة .

ولم يلبث العالم أن انقسم إلى معسكرين من جديد . ولم يلبث الاصطدام أن وقع ، وأعقبه الانفجار . وكان انفجارا قويا عنيفا ، هز العالم هزة أيقظه من غفلته . وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اعترم أن يجر السياسة القديمة ، وأن ينهج النهج القويم . فقام ميثاق الأمم المتحدة ، وهذا هو العهد الجديد .

*
* *

ويؤذن هذا العهد بتغيير جوهرى فى سياسة العالم . وهو يقوم على فكرة الدفاع الجماعى لا على فكرة الدفاع الفردى . ويحدد الدول حقوقها وواجباتها . فلكل شعب حق تقرير مصيره . وكل عضو فى هيئة الأمم المتحدة يتمتع باستقلاله الكامل . ولا يجوز لدولة أن تنتقص من سيادة دولة أخرى ، فإن مبدأ المساواة فى السيادة هو أحد المبادئ الأساسية التى قام عليها الميثاق . ويجب على أعضاء الهيئة جميعا أن يمتنعوا فى علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة ، أى على أى وجه لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة . أما السلام والأمن العالمى فزمامه فى يد هيئة دولية ، هى مجلس الأمن ، تزود بقوات مسلحة تستطيع بها أن تصد أى اعتداء يقع ، وأن تقرر الأمن والسلام فى العالم .

واحتياط الميثاق للفترة التى لا بد أن تمضى قبل أن يتوافر لمجلس الأمن اقوات المسلحة الواجب وضعها تحت تصرفه . فنصت المادة ١٠٦ بأن تتشاور ، فى هذه الفترة ، الدول الخمس فيما بينها ومع أعضاء الأمم المتحدة الأخرى ، كلما اقتضت الحال ، للقيام نيابة عن الهيئة بالأعمال المشتركة التى قد تلزم لحفظ السلم والأمن الدولى .

ومعنى ذلك أن الدفاع الجماعى قد قام منذ قيام الميثاق ، تتولاه الدول الخمس بقوتها العسكرية نيابة عن الأمم المتحدة ، حتى إذا زوّد مجلس الأمن بما ينبغى أن يزود به من قوات مسلحة تراه عند ذلك بنفسه .

وقد أحست مصر — منذ دخلت عضوا مؤسسا فى هيئة الأمم المتحدة وأصبح لها من الحقوق ما لسائر الأعضاء وعليها ما عليهم من الواجبات — أنها تنفس فى جو جديد ، وأن تلك

الصلوات التي عقدت في ظل السياسة القديمة . - سياسة الدفاع الفردى وتوازن القوى ومناطق النفوذ - ينبغي أن تراجع ، فما كان منها متفقاً مع الميثاق ظل باقياً ، وما تعارض منها مع أحكام الميثاق وجب تعديله أو إلغاؤه . ولعل مستريفيين كان يتصدد إلى تأكيد هذه الحقائق عند ما تحدث عن وجوب تعديل بعض المعاهدات التي أبرمت قبل الميثاق ، فقال :

“We agree that we must get rid of the out-of-date features of the treaty which was made before the United Nations Organisation came into existence.”

وفي ضوء هذه الحقائق راجعت مصر صلاتها السياسية مع إنجلترا ، فوجدتها ثمرة من ثمار السياسة العالمية القديمة كما سبق القول ، إذ هي تقوم على مبدأ المحالفات الثنائية ومناطق النفوذ ، وتتعارض تعارضاً جوهرياً مع أحكام الميثاق ، وإن بقاءها على هذا الوضع من شأنه أن يولد الاحتكاك ، وأن يعرض السلم والأمن الدولى للخطر . فلم يسعها ، وقد رأت الشعب المصرى قد قام عن بكرة أبيه يطالب باستكمال حريته واستقلاله ، وهو لا يكاد يمسك نفسه عن الانفجار بسبب بقاء القوات البريطانية في البلاد ، إلا أن تطالب من الحكومة البريطانية تمتع باب المفاوضات لإعادة النظر في هذه العلاقات ، وإقامتها على المبادئ الجديدة التي تضمنها الميثاق . وفي هذا الجو بدأت المفاوضات الأخيرة بين مصر وإنجلترا .

*
* *

(ب) المفاوضات الأخيرة

(١)

قلنا إن مصر ، منذ دخلت عضواً في هيئة الأمم المتحدة ، وقبت أن تأخذ على عاتقها كل التبعات التي يلقيها الميثاق على أعضاء هذه الهيئة ، أصبح في استطاعتها أن تطالب بجميع الحقوق التي تتمتع بها كل دولة دخلت عضواً في الهيئة . وأخص هذه الحقوق المساواة في السيادة ، مع زوال كل القيود التي تخل بهذه المساواة ، أو تنتقص من استقلال مصر الكامل .

والذى يجب أن يزول بمجرد قيام الميثاق قيدان فرضتهما معاهدة سنة ١٩٣٦ . القيد الأول هو النقطة العسكرية ، فإن الواجب هو جلاء القوات البريطانية في الحال عن مصر والسودان .

والقيد الثانى هو المحالفة الأبدية ، وقد أصبحت غير قائمة لتعارضها مع الميثاق .

ولو تمسكنا مع المنطق الذى يمليه موقف مصر بعد أن دخلت عضواً في هيئة الأمم المتحدة ، لكانت مصر على حق في أن تطلب عقب دخولها في هذه الهيئة أن معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة لمخالفتها للميثاق ، وأن تطالب بجلاء القوات البريطانية عن جميع أراضيها في الحال . وكان يترتب

على ذلك نتيجة لازمة هي أن تستعاد وحدة وادى النيل . ولكن من الواجب على انجلترا أن تسلم لمصر بعدم قيام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وأن تسحب قواتها من وادى النيل دون إبطاء ، فيعود وادى النيل إلى وحدته الأولى .

وبعد أن يتم الجلاء ، ويتم الاعتراف بوحدة وادى النيل ، عند ذلك تعيد مصر النظر في علاقتها بانجلترا ، فتقيمها على أسس يتفق مع أحكام الميثاق . أما أن تفترض في عقد محالفة مع انجلترا والقوات البريطانية لا تزال مرابطة في أرض وادى النيل ، فإن أول ما يعيب هذه المحالفة أنها تمقد في ظل جيوش أجنبية مرابطة في البلاد ، فلا تعتبر معتمدة عن حرية واختيار . والحرية والاختيار هما لب كل تحالف . ويبين نفسه هو الذى يتول في هذا المعنى :

“ It was inadmissible to negociate, attempt to negociate, or seek to obtain concessions from a small power in favour of a large power through the occupation of that cuntry by armed forces.”

هذا هو الذى كان حقاً لمصر ، وواجباً على انجلترا . فما الذى حدث ؟

*
*

(٢)

حدث أن طابت مصر فتح باب المفارضة مع انجلترا . وقد أبرزت المذكرة التى وجهتها الحكومة المصرية فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ إلى الحكومة البريطانية فى هذا الشأن ما يأتى :

(١) أن مصر قبلت معاهدة سنة ١٩٤٦ تحت ضغط الظروف المالحة .

(٢) أن ظروفنا وأحداثنا وقتية هى التى أملت هذه المعاهدة ، وقد استفادت الحرب الأخيرة أهم أغراضها .

(٣) أن انتصار الحلفاء ، وتغير الضرورات الحربية ، وإبرام الموائيق لصون السلم والأمن فى العالم ، كان من شأنه أن جعل أحكام تلك المعاهدة نافذة لا مبرر لها .

(٤) أن وجود قوات أجنبية زمن السلم فى مصر ، حتى لو انحصرت هذه القوات فى مناطق نائية ، يجرح الكرامة الوطنية ويدل على ريبة لا مبرر لها . ومصر على أتم الاستعداد لتقوية جيشها بحيث يصبح قادراً على رد الاعتداء حتى تصل إليه الإمدادات من الحلفاء والأمم المتحدة .

(٥) أن الشعب المصرى قد هب عن بكرة أبيه ، وهو يرغب رغبة حارة أن يرى علاقاته مع انجلترا محزنة من شوائب ريب المباشى ، طليقة من أسر مبادئ قد انقضى زمانها .

(٦) أن الحكومة المصرية تقترح — من أجل كل ذلك — فتح باب المفاوضات مع الحكومة البريطانية .

(٧) أن المفاوضات المقترحة يجب أن تتناول طبعاً مسألة السودان على أساس يتفق مع مصالح السودانيين وأمانهم .



وأضافت المذكرة إلى كل ذلك — وأرادت مصر بهذا أن تدال على حسن نيتها وتلى إخلاصها لحليفها القديمة — أن يعاد النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ لكي تستبدل بها معاهدة أخرى تكون أحكامها متمشية مع الحالة الدولية الجديدة .

قد تكرر الحكومة المصرية استعجلت الكلام عن إبرام معاهدة جديدة تحمل محل المعاهدة القديمة ، وتقدمنا أن هذا يجرى وقته بعد إخلاء والاعتراف بوحدة وادى النيل ، حتى إذا عقدت تحالف جديدة بين مصر وانجلترا لم تكن معقودة في ظلال القوات البريطانية المرابطة في مصر ، بل عن رضا واختيار بعد أن تكون مصر قد استكملت أسباب حريتها واستقلالها .

ولكن الحكومة المصرية أرادت بالكلام في عقد معاهدة جديدة أن تقيم الدليل القاطع — كما قدمنا — على إخلاص مصر لحليفها القديمة ، وأنها إذا طالبت بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ فلنفس ذلك لأنها تريد أن تنقض العلاقات الودية التي تقوم بين مصر وانجلترا ، بل هي تعزم أن تستبقى هذه العلاقات بعد إلغاء المعاهدة . وخير دليل على ذلك أنها تعرض منذ الآن أن تعقد معاهدة تؤكد هذه العلاقات في حدود ميثاق الأمم المتحدة .

ولم يخطر في بال الحكومة المصرية وقت أن عرضت عقد معاهدة جديدة أن تنقض هذه المعاهدة من حقوقها الكاملة في الجلاء والوحدة الدائمة لوادى النيل ، ولم ترد أن تعلق استخلاصها لحقوقها على عقد هذه المعاهدة . وهي ما دامت قد اعترفت أن تستخلص حقوقها كاملة ، فسواء عقدت المعاهدة الجديدة وقت ذلك أو بعده ، فإن هذا لا تأثير له في استخلاصها لحقوقها . بل لعلمها إذا عرضت منذ البداية عقد هذه المعاهدة ، يكون لهذا العرض من الأثر الطيب في الحكومة البريطانية ما يجعل المفاوضات تسير سيرا حسنا ، وتنتهى سريعا إلى نتيجة مرضية .

هذا ما أرادته الحكومة المصرية عندما عرضت عقد معاهدة جديدة . فهي قد دخلت المفاوضات مع انجلترا حرة طليقة من كل قيد ، مصممة كل التصميم على تحقيق مطلبها الأسمى ، وهو الجلاء ووحدة وادى النيل . يؤكد ذلك أن رئيس الحكومة المصرية ، وقت تأليف وفد المفاوضات المصرى في ٧ مارس سنة ١٩٤٦ ، رفع إلى جلالة الملك كتابا في هذا الشأن جاء فيه :
” ولم يعد خائفا يا مولاي ما انعقد الإجماع عليه في هذه الأمة ، وهو المطلب الوحيد الذي انفتحت

عليه جميع طبقاتها وطوائفها وأحزابها وهيئاتها وأفرادها ، على اختلاف نزعاتهم وتباين مشاربهم ، وهذا المطلب هو الجلاء ووحدة وادي النيل ، لا تعرف مصر أحدا ينشد سواه ، ولا جماعة ترجو منه بديلا . وجاء في هذا الكتاب أيضا : ” وقد آن الأوان يا مولاي لتأليف الوفد الرسمي الذي سيضطلع بأعباء المفاوضات مع حليفتنا بريطانيا العظمى ، مفاوضات حرة طليقة من كل قيد ، لتعديل المعاهدة تعديلا أساسيا وشاملا ، إجابة لإرادة الأمة ، وتحقيقا لمطلبها الاسمي “ .

هذه هي نيات مصر واضحة سافرة ، يقوم دليلا عليها ما أوردناه من الوثائق الرسمية والقرائن القاطعة . فإذا كانت نيات إنجلترا ؟

* *

(٣)

لم تكن هذه النيات في مبدأ الأمر واضحة وضوحا كافيا . فقد كانت من جهة تدعو إلى الحذر ، ومن جهة أخرى لا تبعث على اليأس . فكان لزاما على مصر أن تستنفذ باب المفاوضات ، لاسيما أن هذا الترام يفرضه عليها الميثاق في نزاعها الخطير مع إنجلترا لاستكمال أسباب حريتها واستقلالها .

أما أن نيات إنجلترا كانت تدعو إلى الحذر ، فيدل على ذلك أمران :

(الأمر الاول) الرد الذي استجابت به إنجلترا إلى فتح باب المفاوضات . فبعد تسويق دام أكثر من شهر ، أرسلت الحكومة البريطانية في ٢٦ يناير سنة ١٩٤٦ ردها بالاستجابة إلى فتح باب المفاوضات ، وجاء في هذا الرد ما يأتي :

(١) أن أحد الدروس التي علمتها إياها الحرب الأخيرة هو أن المبادئ الأساسية التي نامت عليها معاهدة ١٩٢٦ سليمة في جوهرها : ومصر إنما تكافح هذه المبادئ الأساسية التي قامت عليها المعاهدة والتي تزعم الحكومة البريطانية أنها سليمة في جوهرها .

(٢) أن سياسة حكومة جلالة الملك هي أن تدعم بروح من الصراحة والود التعاون الوثيق الذي حققته مصر ومجموعة الأمم البريطانية والامبراطورية في أثناء الحرب : فقرنت مصر هذه مجموعة الأمم البريطانية والامبراطورية ، مع أن مكانها الحقيقي هو بين دول الحلفاء عاحة لا بين مجموعة الأمم البريطانية على وجه التخصيص .

(٣) أن سياسة الحكومة البريطانية هي أيضا أن تقيم هذا التعاون على أساس المشاركة الحرة الكاملة بين ندين للدفاع عن مصالحهما المتبادلة ومع احترام استقلال مصر وسيادتها احترامًا تامًا : والفاظ ” المشاركة “ و ” المصالح المتبادلة “ تدوت مصر في علاقتها مع إنجلترا أن تفهم لها مدلولها خاصا .

إزاء هذه النذر لم يسع مصر إلا أن تعلن — كما قدمنا — أنها تدخل المفاوضات حرة طليقة من كل قيد لتعديل المعاهدة تعديلا أساسيا وشاملا ، إجابة لإرادة الأمة وتحقيقا لمطالبها الأسمى . هذا إلى أن الرد البريطاني أكد وجوب المراعاة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وجعل النظر في تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ آتيا لا من أحكام المعاهدة ذاتها — فإن مبادئ إعادة النظر في المعاهدة وفقا للسادة ١٦ لم يكن قد حل — بل بالرغم من هذه الأحكام ، مما يدل على أن إنجلترا لا تتقيد منذ الآن بأحكام هذه المعاهدة .

(الأمر الثانى) المحادثات التى سبقت المفاوضات ، فإنها زادت فى حذر مصر من نوايا إنجلترا . وقد جرت هذه المحادثات بين صدق باشا من جهة وبين الماورد ستانسجيت والسير رونالد كامبل من جهة أخرى ، ودامت أكثر من شهر . وتبين فى خلالها أن إنجلترا كانت تريد استبقاء قوة عسكرية فى مصر باسم أو بآخر . فقد بدأ الجانب البريطانى يمرض الجلاء على أن تستبقى قاعدة حربية فى جوار قناة السويس . وهذه القاعدة تقتضى إبقاء منشأة عسكرية فى منطقة المناء لتكون بمثابة نواة للجيش التى تأتى لمعونة مصر من الخارج . وعرض أن تؤثر مصر لانجلترا قذارة من الأرض فى منطقة القناة تكون مركزا لهذه القاعدة الحربية ، كما فعلت إنجلترا نفسها عندما أحرقت للولايات المتحدة الأمريكية قواعد حربية فى بعض الجزر كبرمودا وترينيداد .

فإذا لم ترض مصر بالإيجار ، أمكن التفكير فى استبقاء هذه القاعدة الحربية فى منطقة القناة بمقتضى اتفاق إقليمي تشترك فيه دول الشرق الأوسط صاحبة الشأن . وقد رفض الجانب المصرى هذا العرض بشقيه . فقد رأى بحق أنه مهما كان الوصف القانونى الذى يمكن أن يسبغ على هذه الحلة ، فإن وجود قوات أجنبية فى أرض دولة وقت السلم إنما هو رمز للسيطرة ، وأن تنازل مصر لانجلترا بطريق الإجارة عن جزء من أراضيها ، أو منحها قواعد فى داخل حدودها ، أمر لا يتفق مع سيادة الدولة ولا مع شعور الرأى العام المصرى . وإذا كانت الحكومة البريطانية قد منحت الولايات المتحدة الأمريكية قواعد حربية فى جزر نائية بعيدة عن أرض الوطن الأصيل ، فإن هذا أمر يختلف عما نحن بصددده . ولو أن اتفاقا من هذا القبيل عقد بين مصر وانجلترا ، وشمل جزءا من أرض الوطن الأصيل ، لكان له مدى ومعنى مختلفان كل الاختلاف ، أما منح القاعدة الحربية بمقتضى اتفاق إقليمي تشترك فيه دول الشرق الأوسط فامر يتعارض مع الخطة التى رسمتها مصر فى تسوية علاقاتها بانجلترا ، فإن رأى الجانب المصرى كان ينصب دائما على تسوية هذه العلاقات من طريق اتفاق ثنائى بين مصر وانجلترا .

ولما لم يظفر الجانب البريطانى بموافقة الجانب المصرى استبقاء قوة بريطانية فى مصر باسم القاعدة الحربية ، سلك طريقا آخر ، وطلب استبقاء قاعدة إدارية . وذكر أن الغرض من هذه القاعدة هو الاحتفاظ بمخازن ومهمات احتياطية ، وإعداد مصانع والآلات والأملاح وما شابه ذلك لتجهيز الإمدادات التى تأتى من الخارج لرد الاعتداء عن مصر .

ويقترن بهذه القاعدة الإدارية تسهيلات بحرية ، ودفاع جوى يشمل مطارات وشبكة من الإشارات ومنشآت للرادار ، وهيئة من الاختصاصيين الفنيين والإداريين الموظفين ، ومركز قيادة في منطقة القناة لتنسيق تدابير الأمن في الشرق الأوسط . فكان رد الجانب المصرى حاسما في بيان أن هذه محاولة أخرى لاستيقاء قوات بريطانية في مصر تحت ستار "قاعدة إدارية" وبن الرد أن من شأن التدبير المقترح أن يجعل من التحالف بين البلدين وصاية عسكرية تقوم بها دولة كبيرة على أخرى أصغر منها ، وتستمخض سريعا عن سيطرة سياسية كما وقع ذلك من قبل . وذكر أنه "بعد زوال الأسباب التي دعت الى ما اتخذته معاهدة سنة ١٩٣٦ من الاحتياطات ، فإن دولة كمصر لا تستطيع أن تقبل بقاء استقلالها تحت رحمة أسباب مختلفة تتجدد بين آونة وأخرى ، ولا يعجز معجم السياسة عن اكتشافها ، وأن على الدولة المستقلة أن تنأى إلى كفلة أمنها بوسائلها الخاصة" . فلم يسع الجانب البريطانى بعد ذلك إلا أن يعرض إتمام الجلاء في مدى خمس سنوات ، ولكنه طالب "بيان مدى التسهيلات الكفيلة بتمكين انجلترا من أداء التزاماتها في حالة الطوارئ ، تلك التسهيلات التي ستقوم الحكومة المصرية بصيانتها ، مع المعونة الفنية البريطانية ، بعد أن يتم جلاء القوات البريطانية عن مصر" . فرد الجانب المصرى (في ٨ مايو سنة ١٩٤٦) ذاكرا أن مصر تنوى "أن تنشئ بوسائلها الخاصة ، وكذلك باستخدام القواعد البريطانية الموجودة في أرضها ، قواعد إدارية تشمل مطارات ومنشآت للإشارات والدفاع الجوى ، ومستودعات للذخائر والوقود ومصانع ، كما تعتمد إنشاء طرق المواصلات اللازمة للدفاع عن أراضيها . وان تكن هذه النواهد مقصورة على الوفاء بما جازت الجيش المصرى فحسب ، بل أنها ستعد لتكون صالحة لاستقبال الإمدادات البريطانية عند الضرورة ، وكذلك القوات التي يقرر مجلس الأمن إرسالها إلى مصر في حالة وقوع اعتداء ... على أنه إذا رأت الحكومة المصرية أن هناك حاجة إلى فنيين من البريطانيين لإعداد الفنيين العسكريين المصريين وتعليمهم ، فإنها لا تتردد في الاستعانة بهم ، وذلك بإلحاقهم كوظفين مدنيين من الأجانب ونقا للتشريع المصرى المعمول به ... ومن جانب آخر يرى الوفد المصرى ، استنادا إلى رأى خبراءه العسكريين ... أن فترة الخمس السنوات المحددة لجلاء القوات البريطانية ، مع اعتبارها حدا أقصى ، هي فترة طويلة جدا ... وفي رأيه أن عملية الجلاء يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل بدلا من مرحلتين كما جاء في المذكرة البريطانية ... ويقدر أنه يمكن إنجاز المرحلتين الأوليين في ظرف اثني عشر شهرا ، أما الوقت اللازم لتنفيذ المرحلة الثالثة فسيترك أمر تحديده إلى خبراء الوفدين العسكريين ... أما فيما يتعلق بالاقتراح الذي أبداه الوفد البريطانى ، فيوافق الوفد المصرى على أن يعود بهذا العمل إلى الخبراء العسكريين بشرط أن تحدد مهمتهم على الوجه الآتى : تحديد المنشآت العسكرية البريطانية الموجودة في مصر والتي ستنتظر الحكومة البريطانية في الاحتفاظ بها ، بعد جلاء القوات البريطانية ، لحاجة الجيش المصرى وللاستقبال القوات البريطانية وقوات مجلس الأمن في أحوال الاعتداء" .

كانت هذه المحاولات من الجانب البريطانى قد نشرت جوا من الريبة والشكوك حول المفاوضات ، وكانت المحادثات الفردية بين صدق باشا واللورد ستانيسجت والسير رونالد كامبل قد طالت ، فأريد إنهاؤها والبدء فى المفاوضات الرسمية فى جو صاف . وتمهيدا لذلك وافق السفير البريطانى على إصدار تصريح فى ٧ مايو سنة ١٩٤٦ جاء فيه ما يأتى :

” نظرا للتكهنات التى تضاربت بشأن مفاوضات المعاهدة ، قرر وفد المملكة المتحدة بموافقة دولة صدق باشا إصدار البيان التالى : إن السياسة المنيرة لحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة هى توطيد محالفتها مع مصر على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصالح مشتركة . وتطبيقا لهذه السياسة بدأت المفاوضات فى جو من الود وحسن النية . وقد عرضت حكومة المملكة المتحدة لإجلاء جميع قواتها البحرية والبرية والجوية عن الأراضى المصرية ، والمفاوضة لتحديد مراحل هذا الإجلاء ، وموعد إنشائه ، والتدابير التى ستتخذها الحكومة لتحقيق تبادل المعونة فى زمن الحرب أو فى حالة توقع التهديد الوشيك بها طلبنا للتعالف “.

وقد أزال هذا التصريح من طريق المفاوضات ما كان قبلا يبعث على اليأس ، وفتح بابا جديدا للاملا .

*
* *

يخلص من كل ذلك أمران :

(١) أن إنجلترا لم تكن فى البداية خالصة النية فى الاعتراف بحقوق مصر ، بل كانت تتلمس ، بقدر ماوسعها من جهد ، استثناء سيطرتها على هذه البلاد ، من طريق الاحتفاظ بقاعدة عسكرية فى أرضها . والواقع من الأمر أن أمام إنجلترا إزاء مصر سياستين متعارضتين ، فهى إما أن تؤثر استثناء مصر ضعيفة حتى تتولى هى الدفاع عنها فتمسك بزمام الأمور فيها ، وإما أن تعدل عن هذه السياسة القصيرة النظر فتعاون مصر عن إخلاص فى تقوية جيشها حتى تمكنها من الدفاع عن نفسها بنفسها ، وبذلك يتحقق الغم لمصر وإنجلترا على السواء .

(٢) أن مصر لم تدع أمام إصرار إنجلترا على احتفاظها بقاعدة عسكرية فى أرضها ، بل ثبتت على رفض هذا الطلب فى جميع الصور التى قدم بها ، ولم تترشح عن موقفها . فلما ظفرت من إنجلترا بتصريح بالإجلاء سالف الذكر ، كان هذا مشجعا على البدء فى المفاوضات .

*
* *

(٤)

بدأت المفاوضات في جو من التناؤل ، وعقدت جلسة الافتتاح يوم ٩ مايو سنة ١٩٤٦ ،
أى بعد يومين من تصريح الجلاء . ولكن المعارضة في مجلس العموم البريطانى ما لبثت أن شنت
الغارة على هذا التصريح ، وحملت عليه حملة عنيفة ، وعاونها في ذلك العسكريون في بريطانيا
وحكومات الدومنيون . وقامت الصحافة والإذاعة البريطانيتان بحملة شعواء على مبدأ إجلاء
القوات البريطانية عن الأراضى المصرية . كل هذا حمل مستر آتلى رئيس الوزارة البريطانية
أن يصرح في مجلس العموم أنه إذا لم تسفر المفاوضات عن عقد معاهدة تحالف جديدة ، فإن
معاهدة سنة ١٩٣٦ تظل نافذة .

وهنا يتجلى الفرق واضح بين النظرية البريطانية والنظرية المصرية . فالنظرية البريطانية تذهب
إلى أن معاهدة سنة ١٩٣٦ صحيحة نافذة ، وإن كان من المرغوب فيه أن تعدل ، فإذا لم يتفق
الطرفان على هذا التعديل فانها تبقى كما هي . أما النظرية المصرية فتعتبر معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة
لخالفها لأحكام الميثاق ولاستنفادها لأغراضها ، وإذا كانت مصر تفاوض إنجلترا فتقرير سقوط
هذه المعاهدة ولعقد معاهدة جديدة إذا أمكن ذلك ، فإذا لم يتم الاتفاق على عقد معاهدة جديدة
فإن هذا لا يمنع من أن يتقرر سقوط معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وتصبح علاقة مصر بإنجلترا هي علاقة
أى عضو من أعضاء الأمم المتحدة بأى عضو آخر .

ولم يقتصر تأثير حملة المعارضة على رأى العام في لندن ، بل كانت له أيضا صدى كبير
في المفاوضات التى كانت تدور بالقاهرة . فإن الجانب البريطانى ، في خطاب تكميل للورد ستانسجت ،
اقترح إنشاء لجنة مشتركة من أركان الحرب تكون أداة دائمة لتسوية المسائل المتعلقة بالدفاع
المشترك ، ويكون إلى جانبها مجلس دفاع مشترك في مستوى وزارى للنظر في المسائل التى ترفعها إليه
اللجنة المشتركة . فرد الوفد المصرى مبينا أن المعاهدة الجديدة لا يجوز أن تكون إلا معاهدة تبادل
معونة ضد الاعتداء ، وذلك استمالا للحق الطبيعى في الدفاع الشرعى المعترف به للدول الأعضاء
بمقتضى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . وأضاف أن الوفد البريطانى يتقدم باقتراحات
ثلاثة هي :

(١) وضع مخازن للعتاد الحربى البريطانى في مصر تحت المراقبة المصرية ولكن يقوم على
حراسها عدد وفير من الموظفين البريطانيين .

(٢) إنشاء لجنة مشتركة من هيتى أركان الحرب يكون لها طابع الدوام ويعهد إليها بتقرير
التدابير التى يقتضيها تنفيذ المحالفة .

(٣) إنشاء لجنة مشتركة للدفاع ذات اختصاصات وزارية يعهد إليها بمبحث المسائل
التي ترفعها إليها اللجنة الدائمة لأركان الحرب . ثم قال تعقيبا على ذلك : "بيد أن هذه الاقتراحات

الثلاثة ، أو سلم بها وتحققت ، لأدت في الواقع إلى إنشاء قاعدة بريطانية في الأراضي المصرية ، وهذا ما يتعارض مع المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه المفاوضات الحالية ، والذي اعترف به مستر بيغن نفسه منذ البداية ، وهو أن المعاهدة الانجليزية المصرية القادمة يجب أن تكون اتفاقاً بين دولتين متساويتين في السيادة معقوداً في نطاق ميثاق الأمم المتحدة ، والاحتفاظ في مصر بعتاد حربي بريطاني ، يجب وضعه في المخازن المصرية ليكون معداً لاستعمال القوات البريطانية ، وما يستتبع ذلك من إتمام فصائل بريطانية معسكرة فيها وقت السلم لحراسة هذا العتاد ، كل ذلك فيه إخلال بسيادة البلاد ... وكذلك فإن في إنشاء هيئة أركان حرب مشتركة دائمة ، ولجنة وزارية للدفاع ذات سلطة أعلى من سلطة أركان الحرب ؛ خروجاً على الإجراءات المألوفة في معاهدات التحالف التي تبرمها دولتان متساويتان في الاستقلال لتسوية المسائل الفنية ذات الصبغة العسكرية ، فإن معاهدات تبادل المعونة تنطوي عادة على قيام تعاون بين هيئتي أركان حرب الدولتين المتعاقبتين عن طريق الاتصالات والمحادثات . وزيادة على ذلك فإن الوفد المصري يرى أنه ليست هناك ضرورة يقنضها واقع الحال مما يسوغ الشروط الاستثنائية التي اقترحها الوفد البريطاني ، وهو يرى أن ما تضمنته مذكرته المؤرخة ٨ مايو الجاري من تأكيدات عن تعاون أركان الحرب ، ومن تصريحات عن تعيين فنيين بريطانيين ، من شأنه أن يبعث على أطمئنان .



وتقدم الوفد البريطاني ، في ٢١ مايو سنة ١٩٤٦ ، بمشروع معاهدة تحالف تعقد بين الدولتين وبمشروع لمعاهدة عسكرية تلحق بمعاهدة التحالف ، أما معاهدة التحالف فتكاد تكون صورة أخرى لمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، إلا في المنطقة العسكرية ، وإلا في أن مدة التحالف حددت بخمسة وعشرين سنة . وجاء في مشروع المعاهدة العسكرية نص يقضي بأن "يظل الموقف الدولي محل استعراض مشترك من السلطات العسكرية المختصة في الحكومتين ، ويساعدها عند الضرورة الممثلون السياسيون الذين قد تعينهم الحكومتان ، وتتشاور هذه السلطات في كل الحوادث التي قد تهدد أمن إحدى الحكومتين وعلى الأخص أمن الشرق الأوسط بما في ذلك الأراضي المتناحمة لمصر" ، ونص ثان يقضي بأن "تحتفظ الحكومة المصرية كذلك في زمن السلم بعتاد ومهمات حربية تظل ملكاً للحكومة الملكية المتحدة في حالة يتسنى معها للقوات البريطانية استعمالها على الفور وقت الطوارئ ، وتكون حكومة المملكة المتحدة هي المسؤولة عن تجديد هذا العتاد والمهمات وجعله مسائراً لأحدث طراز ، وتقديم لها التسهيلات اللازمة لهذا الغرض" ونص ثالث بقرر أن الحكومة المصرية ترغب "في استخدام عدد معين من الموظفين الفنيين من الرعايا البريطانيين للمساعدة في الإشراف على هذه المنشآت والعتاد والتسهيلات واستخدامها وصيانتها ، وكذلك في تدريب الموظفين المصريين عليها ، وسيلحق الموظفون الفنيون البريطانيون بخدمة الحكومة المصرية التي ستعمل أيضاً على تسهيل استخدام موظفين من الرعايا البريطانيين

في الورش التجارية التي تخصص لتحويلها لأغراض الحرب ، وتشاور السلطات في الحكومتين لكي تشير على الحكومة بعدد ونوع الموظفين اللازمين وشروط استخدامهم ، وتقديم الحكومة المصرية زمن السلم تسهيلات لمرور موظفي القوات البريطانية عبر الأراضي المصرية .

ولما رفض الوفد المصري الموافقة على هذين المشروعين لأنهما لا يختلفان كثيرا عن معاهدة سنة ١٩٣٦ ، تازعت المفاوضات ، وتوسطت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في الأمر ، فسلم وزيرها المفوض في مصر لصدقي باشا في ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ رسالة موجهة من هذه الحكومة إلى جلالة ملك مصر ، ورد فيها أنه نظرا للصدقة التي تشعر بها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية نحو مصر وبريطانيا العظمى ، واهتمامها البالغ برعاية كل شعوب الشرق الأوسط ، فهي تتابع عن كثب تقدم المفاوضات بين بريطانيا ومصر ، وأن حكومة الولايات المتحدة ، وهي تهاب من رغبتها في نجاح هذه المفاوضات ، تأمل أنه ما زال ممكنا أن تنتهي بطريقة تكفل لمصر الضمانات المراضية لسيادتها النامة دون أن تخاطر في سبيل ذلك بالقضاء على أمن الشرق الأوسط ، أو تضعف الدفاع عن هذه المنطقة ، ضد اعتداء محتمل الوقوع . وأضافت الرسالة ما يأتي : " هذا وقد أبلغتني حكومتى في هذا الشأن أن أوضح بجلاء أن الولايات المتحدة تعتبر أمن الشرق الأوسط كله مسألة ذات أهمية أساسية بالنسبة إلى أمنها الخاص . وفي الختام كلفت أن أنهى إلى دولتكم أن حكومتى مقتنعة بأن الحكومة البريطانية الحالية ترغب رغبة صادقة في الوصول إلى حل لمسألة أمن الشرق الأوسط حلا يمكن البلاد الواقعة في تلك المنطقة من التمتع باستقلال خير ، قيد ، استئلال لا يفضي — في نفس الوقت — إلى خلق موقف من شأنه أن يشجع وقوع اعتداء من الخارج " .

وقد رد رئيس الوزارة المصرية على هذه المذكرة ، وجاء في الرد ما يأتي : " فمصر — باعتبارها من بلاد الشرق الأوسط — تشارك الولايات المتحدة ما تبديه من الاهتمام بأمن تلك المنطقة ، ولكن مصر تود أن توضح أن حرصها على هذا الأمر مرتبط لديها بضرورة استعادة حريتها كاملة خير ، منقوضة ، وهي تدرك تماما أنه يجدر ألا ينبذ من النظر تلك الضمانات المترتبة على معاهدة سنة ١٩٣٦ مع بريطانيا العظمى . ولكنها تسارع إلى التصريح بأن هذه الضمانات لن يكون من شأنها إلا أن تزداد ثباتا لو استند التحالف المراد عقده مع بريطانيا العظمى على أساس من الثقة والصدقة ، ولا يتوافر هذا إلا باحترام استقلال مصر ، وبهذا الشرط وحده — وهو شرط مستند أيضا من أحكام ميثاق الأمم المتحدة وكانت مصر في طليعة الدول التي انضمت إليه — يتسنى لمصر أن تساهم مساهمة جديده في توطيد السلم العالمي ، وهي ستفعل ذلك بفضل مواردنا الخاصة وشعورها العميق بواجباتها الجديدة التي تقع على عاتقها كدولة مستقلة . وإن تجاهل هذه الحالة والتسوية في علاجها لما يخلق جوا من التوتر — فيه إضرار بالغرض المنشود — ألا وهو تهئية الانسجام والتفاهم المتبادل اللازمين لاستقرار السلم في الشرق الأوسط استقرارا نهائيا . وإن مصر

تتقبل بارتياح تلك الفرصة المتاحة لها ، فتطلب من حكومة الولايات المتحدة أن تضم جهودها القوية إلى كافة الجهود الأخرى المبذولة لهيئة ذلك الانسجام . وقد وردت برقية بعد ذلك من وزير مصر المفوض بواشنطن ، في ٤ يونية سنة ١٩٤٦ ، يقول فيها إنه اتصل بالمستولين عن السياسة في الشرق الأوسط ، وفهم منهم أن الغرض من الرسالة الأمريكية لم يكن تعضيد المطالب البريطانية ، وأن الحكومة الأمريكية لن تتوانى عن إغضاح موقفها للانجليز . (هذا وقد علمت شخصيا عندما كنت في نيويورك في شهر ديسمبر سنة ١٩٤٦ أن الحكومة الأمريكية اتصلت فعلا بالانجليز في هذا الشأن ، وكان من رأيها في معاهدة سنة ١٩٣٦ أنها (d'émode) .

وبقيت أزمة المفاوضات قائمة . وقد علمت الحكومة المصرية في ٢٨ مايو سنة ١٩٤٦ أن ٣٥٠٠ من الجنود البريطانيين أرسلوا من فلسطين إلى الاسماعيلية ، وهم من الجنود المدربين على فنس الثورات ، وذلك للدفع عن المصالح البريطانية في حالة حدوث أى اعتداء عليها من الشعب المصرى . كما أن القوات البريطانية الموجودة بمعسكرات الاسماعيلية والتل الكبير توالى التدريب على قمع الاضطرابات تحت إشراف ضباطهم .

وأدت هذه الأزمة إلى وقف المفاوضات ، وغادر اللورد ستانسجيت ومعه بعض أعضاء الوفد البريطانى القاهرة إلى لندن في آخر شهر مايو سنة ١٩٤٦ .



ثم بدأت مساع دبلوماسية لاستئناف المفاوضات ، ناشترط الجانب البريطانى لذلك في ١٨ يونيه سنة ١٩٤٦ أن تقبل مصر ، بدلا من الاتفاق العسكرى ، "وضع مادة جديدة ترمى إلى إنشاء لجنة مشتركة للدفاع ، وتبين اختصاصاتها بصفة عامة ، وستكون هذه اللجنة ممثلة للجنة المتفق عليها بين كندا والولايات المتحدة" . "وقول في تقرير ذلك : "إنه إذا لم يرد ذكر في المعاهدة لتحديد طبيعة ومدى المونة التى تتقدمها مصر لبريطانيا العظمى لتمكن لها إذا اقتضى الحال أن تكون معوتها فعالة ، فيجب أن ينص في المعاهدة على إنشاء الأداة التى تمكنتنا نحن الاثنين من التشاور لتبقى المساعدة المتبادلة ضد الاعتداء . وستكون اختصاصات هذه اللجنة ، وكذلك تفصيلات المعاهدة الأخرى ، محل مناقشات مقبلة" .

وعلى أثر ذلك تقرر استئناف المفاوضات ، وعاد اللورد ستانسجيت إلى مصر .

وفي ٨ يولييه سنة ١٩٤٦ سلم الجانب المصرى للجانب البريطانى مشروع معاهدة تحالف ومشروع بروتوكول خاصا بالسودان . أما مشروع المعاهدة ، فقد نصت المادة الثانية منه على ما يأتى : " فى حالة ما إذا وقع على مصر اعتداء مسلح ، أو فى حالة وقوع اعتداء مسلح ضد بريطانيا العظمى فى البلاد المتاخمة لمصر ، يتشاور الطرفان الساميان المتعاقدان فوراً لأجل اتخاذ أى

عمل مشترك يزيان ضرورته ، وذلك حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه “ وتناولت المادة الثالثة من هذا المشروع موضوع لجنة الدفاع المشتركة على النحو الآتى : ” رغبة في كفالة التعاون والمساعدة المتبادلين بين الطرفين الساميين المتعاقدين ولكي يتاح بصفة خاصة لإحكام تنسيق التآير الواجب اتخاذها للدفاع المشترك عنهما ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على إنشاء لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة فى الحكومتين يساعدها الممثلون الآخرون الذين تعينهم الحكومتان . ويكون اختصاص اللجنة أن تدرس — بقصد أن تتروح على الحكومتين التدابير الواجب اتخاذها — المسائل الخاصة بالدفاع المتبادل للطرفين الساميين المتعاقدين فى البر والبحر والجو وما يتصل بذلك من مسائل القتاد والعمل ، وبصفة خاصة الأوضاع الفنية لهما ، والتدابير الواجب اتخاذها لكي يتاح للقوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين أن تكون قادرة بالفعل على مقاومة الاعتداء . وتجتمع اللجنة كلما دعت الضرورة إلى قيامها بهذه المهام . وتجتمع أيضا بناء على دعوة الحكومتين لتبحث — إما اقضى الحال — الآثار العسكرية للوقوف الدولى ، وخاصة كل الحوادث التى تهدد الأمن فى الشرق الأوسط ، وتقدم للحكومتين التوصيات المناسبة فى هذا الشأن “ . أما مشروع البروتوكول الخاص بالسودان فنصه ما يأتى : ” يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فورا فى مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم فى السودان فى نطاق مصالح الأهالى السودانيين على أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر “ .

وبعد انتظار غير قصير أباح الوفد المصرى أن الحكومة البريطانية قد رفضت التعديلات التى تقدم بها . ثم اقترح الوفد البريطانى فى ١٧ يولية سنة ١٩٤٦ صيغا جديدة للمادة الثانية من المشروع المصرى لم يوافق عليها الوفد المصرى . ولم يوافق أيضا على أن تكون مدة الجلاء خمس سنوات ، وعرض صدق باشا من جانبه ألا تزيد المدة على سنتين . ثم أرسل الوفد المصرى إلى الوفد البريطانى فى أول أغسطس سنة ١٩٤٦ مذكرة سياسية مستفيضة تبرز مركز مصر إزاء إنجلترا . وقد جاء فى هذه المذكرة ما يأتى : ” لقد صرحت الحكومة البريطانية من جانبها قبل افتتاح المفاوضات ، ثم أكدت تصريحها ، بأن بريطانيا العظمى على استعداد لعقد معاهدة على أسس جديدة من شأنها احترام استقلال مصر وسيادتها ، وذلك طبقا لأغراض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومع ذلك فقد اضطر الوفد المصرى إلى أن يلاحظ من البداية ميلا من الجانب البريطانى إلى عدم الاكتفاء بمعاهدة من طراز المعاهدات التى تبرم بين الدول المستقلة ، بل اضطر أن يلاحظ أن الجانب البريطانى يميل على العكس إلى الاحتفاظ بشكل أو بآخر بالشروط الاستثنائية المأخوذة من معاهدة سنة ١٩٣٦ والمستوحاة من روح ظلت سائدة خلال سنوات طويلة . ولقد اقترح الجانب البريطانى على التولى ، اتزول ، بطريق الإنجار طويل الأجل ، عن جزء من الأراضى المصرية ، واستبقاء التشكيلات الجوية فى منطقة اقنال على وجه مستديم ، وإنشاء قواعد عسكرية إدارية فى مصر تحت الإشراف البريطانى ، ووضع مركز قيادة عامة

(معالجة) في منطقة القنال لتنفيذ تدابير الأمن التي تتصل بالشرق الأوسط كله ، واستخدام
فنيين عسكريين بريطانيين لمدة غير محدودة ، وأخيرا ، تكوين بلتين محمطتين ليسنا استشاريتين
لتنفيذ بنود المعاهدة ، واحدة لأركان الحرب والأخرى في مستوى الوارات . وفضلا عن ذلك ،
طالب الوفد البريطاني أن تتمكن الجيوش البريطانية من التدخل بحرية في مصر ، وأن تتمتع فيها
بكل التسهيلات في حالة مجرد التهديد بالحرب أو في حالة طارئ دولي يخشى أمره . وأخيرا قدم
الوفد البريطاني مشروع اتفاق عسكري لم يكن سوى طبعة معادة من معاهدة سنة ١٩٣٦ .

ولم يكف الوفد المصري خلال المناقشات أن يبين بوضوح أن هذه المقترحات ، التي
تستوحى الروح التي كانت سائدة في سنة ١٩٣٦ ، تتعارض تعارضا صريحا مع المبادئ التي ينبغي
أن تكون أساسا للمعاهدة ، وهي المبادئ التي قبلتها الحكومة البريطانية ذاتها ، وذلك فضلا
عن كونها لا تطابق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ولقد حارب الوفد المصري هذه المقترحات
التي نزل عنها الجانب البريطاني أخيرا وبعد تبادل وجهات النظر مرارا عدة ،
قدم الوفد المصري في النهاية إلى الوفد البريطاني مشروع معاهدة روعيت فيه أوفى رعاية
التعديلات البريطانية الأخيرة في الحدرد الدقيقة لانتقال مصر . ومع ذلك فقد حرص الوفد
المصري بالنسبة إلى المادة الأساسية من مشروع المعاهدة وهي المادة الثانية على أن ينص فيها
بالتحديد على أن المعاهدة لا تطبق إلا في حالة حرب بدون استغزاز من أحد الطرفين المتعاقدين .
وتسك الوفد المصري بعارة "البلاد المتاخمة لمصر" بدلا من عبارة "البلاد المجاورة" وهي عبارة
أكثر اتساعا تشمل بلادا تبعد عن مصر كثيرا أو قليلا ، ولا يتأتى لمصر أن تتدخل فيها عسكريا .
وحرص أخيرا على أن ينص صراحة على وجوب إجراء مشاورة بين الحليفين تسبق العمل المشترك
الواجب عليهما اتخاذه وبعد انتظار أكثر من أسبوعين ، أبلغ الوفد المصري
أن الحكومة البريطانية قد رفضت تعديلاته وعلى أثر ذلك ، وبعد أن اجتمع الوفد
المصري لدراسة المرفق البريطاني الأخير ، اقترح الوفد البريطاني صيغة جديدة للمادة الثانية ،
قامتبدل بالتعبير "البلاد المجاورة" بالتعبير "بالأراضي المجاورة" . واستبدلت بعارة "تعرض سلامتها
للخطر" بالتعبير الأدق والأكثر ملاءمة وهو "تؤدي إلى أعمال عدائية" . وأخيرا أوصى إلى
المشاورات المنصوص عليها في المادة ٣ . وهذه الصيغة البريطانية الجديدة إذن لا ترضى الوفد
المصري فيما يختص بمطالبه المتعلقة بالحرب بغير استغزاز وبالأراضي المتاخمة . وفضلا عن ذلك ،
فإن المشاورات التي تنص عليها تلك الصيغة هي المشاورات التمهيدية للجنة المشتركة ، في حين
أن الجانب المصري يطالب أن تتشاور الحكومتان في الوقت الذي ينبغي فيه اتخاذ قرار خاص
بالعمل المشترك الذي يجب القيام به . ومن ناحية أخرى فقد أعان الشعب المصري بالإجماع ،
قبل بدء المفاوضات ، عن آمانيه الأساسيتين ، وهما الجلاء عن بلاده ووحدة وادي النيل باتحاد
مصر والسودان تحت تاج مصر ، هاتين الأمتيتين اللتين تولى الوفد المصري عرضهما وإيضاح
مبرراتهما في مذكرته التمهيدية للمفاوضات صحيح أن الحكومة البريطانية قد أعلنت

أن قواتها ستجأ عن مصر ، ولكن حين جاء دور التنفيذ يطالب الوفد البريطاني بمهلة أقصاها خمس سنوات لإتمام هذا الجلاء . فإذا سلمنا بأن أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ لا تزال نافذة ، لما جاز إلا لكاتب بريطانيا ضيالة العدد أن تبقى في منطقة قناة السويس لمدة عشر سنوات لا أكثر . وهكذا يكون كل ما قد تحصل عليه مصر في شأن هذا الطاب الأساسي ليس إلا تقصير المهلة المنصوص عليها في معاهدة سنة ١٩٣٦ بمقدار خمس سنوات وفيما يختص بالسودان فإن الحكومة البريطانية لم تقبل من جهة أخرى حتى الآن أن تقوم المفاوضات التي ستدور من أجل تسوية نظامه المستقبل على أساس التسليم بوحدة وادي النيل تحت تاج مصر ولا يسع الوفد المصري ، بعد أربعة أشهر في مفاوضات مضنة ، إلا أن يعرب عن خيبة أمله إزاء النتائج التي أسفرت عنها هذه اعمادات ، مع أنه قد دخل المفاوضات وهو راغب في أن يعقد في أسرع وقت معاهدة مع بريطانيا العظمى .

* *

وصلت المفاوضات على أثر ذلك إلى حد من الجمود يهدد بالانقطاع . واتصل السفير المصري بلندن (عبد الفتاح عمرو باشا) بمسترييفن ، واتفق معه على صيغ جديدة للسائل المختلف عليها . ولما وصلا إلى مدة الجلاء قال مسترييفن "إنه سيأخذ على عاتقه أن تكون ثلاث سنوات ، لا نحسا كما طلب أول الأمر ، ولا أربعا كما قال مستر آتلي" . ثم قل "لا تظن أن الغرض من هذا كله كسب سنة . إن المسألة أهم من ذلك كثيرا . إننا في الواقع نجتاز مرحلة دقيقة يهددنا فيها الخطر الروسي تهديدا شديدا . فالمسألة مسألة حياة أو موت لنا ولكم معا . فليس من مصلحة مصر مطلقا في هذه المرحلة أن تكون خالية من الجيوش التي تدافع عنها وعن أنفسنا . وهذا ما قصدت إليه حين قلت إننا لانستطيع أن نترك وراءنا فراغا Vacuum . ثم قل إن هذه المسألة على أقصى درجات الأهمية ، وقد سمعت أنكم تريدون الذهاب إلى مجلس الأمن ، ولا مانع عندي إذا اخترتم هذا الطريق ، ولا أشعر بانجل مطلقا أن أذهب بهذه القضية إلى مجلس الأمن ، فإن عندي حججا قوية أستطيع الإدلاء بها" .

وسافر سفير مصر إلى القاهرة يحمل معه المقترحات الجديدة . وفي يوم ١٩ أغسطس سنة ١٩٤٦ قابل اللورد ستانسجت والسفير البريطاني رئيس الوزارة المصرية ، وأبلغاه هذه المقترحات . ففي الجلاء قصرت المدة إلى ثلاث سنوات كما سبق القول . واقترح أن يكون نص المادة الثانية على الوجه الآتي : "اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان — في حالة ما إذا أصبحت مصر أو البلاد المتاخمة لها محل اعتداء مسلح — على أن يقوموا ، بالتعاون الوثيق فيما بينهما ، بالعمل الذي تتبين ضرورته ، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه" .

”واتفق الطرفان الساميان المتعاقدان — في حالة تهديد سلامة أية دولة مجاورة لمصر — على أن يتشاورا بقصد القيام بالعمل الذى تبين ضرورته ، وذلك حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه . “ وفى السودان عرض مشروع البروتوكول الآتى :

”اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن الغرض الأول من إدارتهما للسودان هو رناحية السودانين وإعدادهم للحكم الذاتى ، وأنه حالما يتم الوصول إلى هذا الغرض الأخير ، يكون الشعب السودانى حرا فى تقرير علاقاته المستقبلية مع الطرفين الساميين المتعاقدين . ويتمتع الطرفان الساميان المتعاقدان تعيين لجنة مشتركة بتقصد التقدم بتوصيات خاصة بمستقبل السودان طبقا لهذا المبدأ وبالتشاور الدام مع الشعوب السودانية . وإلى أن يتم إتمام اتفاق آحرين الطرفين الساميين المتعاقدين كنتيجة لنوصيات اللجنة المشتركة ، يبقى العمل مؤقفا بالمادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقاتها والنقرات ١٤ و ١٦ من المحضر المنفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة ، وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية “ .

وفى اليوم التالى ، ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٦ ، أصدر الوفد المصرى قرارا بالإجماع رفض المقترحات البريطانية . وقد جاء فى هذا القرار ما يأتى : ”إن هيئة المفاوضات المصرية لا ترى فى البيانات والوعيد التى جاءت من الجانب البريطانى ما يحملها على تعديل موقفها . وهى بناء على ذلك تترك يذكرتها المقدمة فى أول أغسطس سنة ١٩٤٦ وما صاحبها من النصوص “ . وتوقفا لقطع المفاوضات أضاف صدق باشا — عند تبليغ هذا الرفض الإجماعى للجانب البريطانى — ما خفف به من حدة هذا الرفض ، مبينا أنه ينتظر من جانب الحكومة البريطانية أنها ، بعد إعادة النظر فى الموقف ، ستجد وسيلة للاعتراف بالحقوق الشرعية لمصر ثم قال : ”وستجدون دائما من الجانب المصرى رغبة حارة فى أن يبحث معكم الحلول التى تؤدى إلى نتيجة تعاون على أنهاء العلاقات بيننا نموا مطردا “ .

• •

وفى يوم ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، تقدم الوفد البريطانى بمقترحات جديدة ، مع استثناء مدة الجلاء مقصورة على ثلاث سنوات . فعرض أن يكون نص المادة الثانية على الوجه الآتى :

”اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه فى حالة ما إذا كانت مصر على اعتداء مسلح ، أو فى حالة ما إذا اشتبكت بريطانيا العظمى فى حرب مع البلاد المتاخمة لمصر ، يقومان بالتعاون الوثيق فيما بينهما بالعمل الذى تبين ضرورته ، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه ، وفى حالة تهديد سلامة أية دولة من الدول لمجاورة لمصر ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن يتشاورا معاً لأجل القيام بالعمل الذى تبين ضرورته ، وذلك

إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه .

وفي السودان عرض مشروع البروتوكول الآتي :

(١) " اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن سياستهما الأولية في السودان ستظل منصرفة الى رفاهية السودانين والعمل الجاد على إعدادهم للحكم الذاتي .

(٢) وحالما يتحقق النرض الأخير فإن الشعب السوداني يكون حرا في تقرير مصيره . ومن المتفق عليه أنه إذا قرّر قرار السودانين على اختيار الاستقلال ، تعقد بين مصر والسودان الاتفاقات اللازمة بشأن الاستعادة من مياه النيل واستخدامها بما يعود على المصريين والسودانيين باكبر النائدة ، وكذلك بشأن ما امصر من مصالح مادية أخرى في وادي النيل .

(٣) وإلى أن يتم ذلك تظل إدارة السودان تجري طبقا لنظام الحكم الثنائي بمقتضى اتفاقي سنة ١٨٩٩ وطبقا للمادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ .

(٤) وتصرح الحكومة المصرية بأن ليس في أحكام البروتوكول السالفة الذكر مساس بمطالبة ملك مصر بحقه في أن يكون ملكا على السودان . وحكومة المملكة المتحدة مع تبيانها أن الأمر موكول إلى الشعب السوداني لتقرير مصيره طبقا للفقرة الثانية السالفة الذكر ، ومع تجنبها عن الإدلاء بأي رأى في شأن مسألة السيادة ، تصرح بأن ليس في البروتوكول السالف الذكر مساس بهذه المسألة .

(٥) سيتلقى الطرفان الساميان المتعاقدان من حاكم السودان العام بين حين وآخر تقارير عن مدى تقدم الشعب السوداني نحو الحكم الذاتي المنشود .

وفي الوقت المناسب يعينان لجنة مشتركة لتضع تقريرا عاما إذا كان السودانيون قد تهيأوا للحكم لذاتي الكامل ، وأصبحوا في حالة تمكنهم من تقرير مستقبل السودان ، وتوصي إن كان الأمر كذلك بالتدابير المناسبة لتحقيق من رغبات الشعب السوداني والعمل على تنفيذها " .

وقد أدلى السفير ، في شأن هذه المقترحات الجديدة ، ببيانات جاء فيها ما يأتي : " لنداعترضت هيئة المفاوضات المصرية على الفقرة الأولى من نعر المائدة الثانية التي وضعها مستر بين ونصها : " اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان ، في حالة ما إذا أصبحت مصر أو البلاد الخاضعة لها محل اعتداء مسلح ، على أن يقوما بالتعاون الوثيق ... " ووجه الاعتراض أن النص لا يدل على التكافؤ ، فجاء الآن مستر بين وعدل الفقرة الأولى بما يحقق رغبة حضراتكم أصبح نص هذه الفقرة كما يأتي : " اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه في حالة ما إذا كانت مصر محل اعتداء مسلح ، أو في حالة ما إذا اشتبكت بريطانيا العظمى في حرب في البلاد المانحة لمصر ، يقومان بالتعاون الوثيق ... " أما الفقرة الثانية التي اعترضتم عليها ، فإن مستر بين ما زال عند رأيه فيها ... مسألة

السودان : قد بين اللورد ستانيسجت المبادئ التي تقوم عليها سياستنا الحديثة وهي احترام استقلال الشعوب ، والعمل هنا على رفاهية السودانيين كغرض أصمى وكمهيد للحكم الذاتي . ولهذا رأينا أنه لا يجوز أن نعمل ما من شأنه أن يتعارض مع هذا المبدأ وقد لا يتفق مع رغبات السودانيين . ومع ذلك فقد وضع مستر بينن صيغة جديدة تبرز هذا المعنى وهذا المبدأ إبرازا تاما ، وليس فيها فيما نعتقد ما يتعارض مع مطالبة مصر بالسيادة ، وللسودان فيما يختص بتقرير مصيره

إن مسألة السيادة قد دخلت في دداد النظريات الدامية أو النظريات التاريخية التي انتهت . وواجب بريطانيا ومصر إزاء السودانيين هو معاملتهم معاملة عملية لا نظرية ، وتلى طريقة تفتح أمام السودانيين أبواب المستقبل على أنه لعلمنا بما تعلقه هيئة المفاوضات المصرية على مسألة السيادة من الأهمية الكبرى ، قد وضعنا الصيغة الجديدة التي سبق ذكرها .

فإذا كانت لديكم ملاحظات عليها أو على فقرات فيها فنحن مستعدون لبحثها معكم والتفاهم على ما ينبغي عمله في هذه الحدود . ويتضح لكم من هذا كله أن لمصر أن تطالب بمسألة السيادة على السودان وتمسك بها ، ولبريطانيا ألا تبدى رأيا فيها لا بالموافقة ولا بالمعارضة . أما مسألة وحدة وادي النيل ، فسمحوا لي أن أقول إنها تعبير يصعب فهمه ، لأن وادي النيل يتناول بلادا غير مصر والسودان . ومناجم النيل والنيل الأزرق موجودة في بلاد أخرى . فوحدة وادي النيل هذه عبارة غير مفهومة . على أننا لا ننكر أن لمصر مصالح حيوية في ماء النيل ومسائل أخرى مادية مهمة جدا ، يجب أن نعمل لضمانها لمصر عند ما يأتي الوقت الذي يتولى فيه السودانيون إدارة شؤون بلادهم ، فلا يجوز لمصر أن تشمر بأي قلق من هذه اللاحية ” . أما اللورد ستانيسجت فقدم سبق السفير البريطاني بيان ذي صبغة عامة . ومما جاء في هذا البيان : ” وأجب أن ألاحظ لحضراتكم أن السياسة الانجليزية كانت في القرن التاسع عشر تقوم على تأييد تركيا والمحافظة على سلامتها ، فقد ناهضنا الروس في حرب القرم وخيردا محافظة على تركيا ، وناهضنا المصريين أمام محمد علي باشا عند ما أوشكوا أن يخطموا تركيا . ولكنه منذ سنة ١٩١٥ تغيرت السياسة وقامت على أساس آخر ، كما يتضح ذلك من مكاتبات ما كاهون والشريف حسين ، وهو الاعتماد على الأمم العربية في الشرق الأوسط . وعند ما نذكر الشرق الأوسط والأمم العربية تبرز مصر على رأسها جميعا . فنحن وأنتم في أشد الحاجة إلى عقد مهادنة تعاون ومساعدة ، وحاجتنا إليها مشتركة متبادلة . . . المسألة الثانية هي مسألة السودان وكان هذه الحرب قد أيقظت جميع الشعوب من سباتها العميق ، وحركت فيها الأماني القومية ، والمطالب السياسية . وقد دبت هذه الروح في السودان نفسه إنني أعرف أن حقوق مصر ومصالحها في السودان حيوية جدا وإذا سألتوني ما هو المستقبل المنتظر للسودان بعد عشرين أو خمسين عاما ، فإن أغلب الظن عندي أن السودان سيكون مرتبطا بمصر ارتباطا وثيقا ، وذلك لوجود لغة واحدة ودين واحد وجنس واحد . هذا ما سيكون فلا تخشوا شيئا ، وكل ما أرجو ألا نفرق إلا ونحن نلي اتفاق ” .

ودرس الوفد المصرى المقترحات البريطانية الجديدة ، فلم يسمعه قبولها . وأرسل فى يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٦ الى الوفد البريطانى مذكرة بالرفض . وهذا بعض ما جاء فى هذه المذكرة :
”المادة الثانية من مشروع المعاهدة — إن المادة الثانية من المشروع البريطانى ... إذ تذكر بريطانيا العظمى صراحة ... قد قررت من جديد مبدأ المعاملة بالمثل ... ومع ذلك فقد حذف من النص النشاور الذى يجب أن يسبق العمل المشترك . وقد حرص الوفد المصرى فى مذكرة سابقة على أن يبين على وجه التخصيص أن هذا التشاور الطبيعى جدا بين حلفاء ليس من شأنه أن يعيق أو حتى أن يؤخر العمل المشترك . وتناولات الفقرة الثانية من المادة الثانية حامة مختلفة كل الاختلاف ، وهى حالة تهديد سلامة الدول المجاورة لمصر . هذا مع أن الوفد المصرى ، منذ بدء المفاوضات ، قد أوضح أنه لا يسهه أن يقبل — كما هو الحال فى معاهدة سنة ١٩٣٦ — أن تهديد السلامة قد يقضى إلى المبادرة بالقيام بعمل مشترك يمكن أن يؤدى بصفة خاصة إلى عودة القوات البريطانية إلى الأراضى المصرية فى وقت السلم . ومن جهة أخرى فإن عبارة ”تهديد السلامة“ عبارة واسعة المدى تحمل تأويلات متباينة . فمنذ سنة ١٩٣٣ حتى الحرب الأخيرة كان لمعظم الدول الأوروبية أن تعتبر نفسها بحق واقعة على الدوام تحت خطر هذا التهديد . بل إن جانباً من رأى العام فى دول كثيرة يؤمن حتى فى الوقت الحاضر بأن سلامة بلاده مهددة : وعلى أى حال فقد سلم الوفد البريطانى تمام التسليم بوجهة النظر هذه ، ولم تتعرض النصوص المختلفة التى قدمها فى نهاية الأمر ، وعلى الأخص الصيغ الثلاث المختلفة للمادة الثانية التى قدمها يوم ١٧ يولييه لإحالة الحرب . فبناء على ذلك لا يسهه الوفد المصرى قبول النص الجديد الذى يقترحه الوفد البريطانى للفقرة الثانية من المادة الثانية . بروتوكول الجلاء . يرى الوفد المصرى أنه لا يسهه أن يقبل للجلاء أجلا متطاولاً هو ثلاث سنوات ، وخاصة أن سحب القوات البريطانية كان يجب أن يبدأ منذ وقف الأعمال العدائية كما حدث فى البلاد الأخرى . ومن رأيه أيضاً أنه يجب أن يقتصر البروتوكول على تعيين الخطوط الرئيسية للجلاء ، أما التفاصيل فيمكن تسويتها فيما بعد . بروتوكول خاص بالسودان : ... اتضح بجلاء خلال المفاوضات الحالية أن الهدف الذى يرمى إليه الوفد البريطانى هو تسوية نظام الحكم فى السودان تسوية نهائية طبقاً لاتفاقية سنة ١٨٩٩ حسبما تطبقها الآن السلطات البريطانية فى السودان ... ولهذا فإن البروتوكول المقدم من الوفد البريطانى يجعل كل مفاوضات لاحقة بشأن السودان عديمة الجدوى وغير ذات موضوع ، إذ أن نظام الحكم فى السودان قد سوى فى البروتوكول استين عدة مقابلة بطريقة يرفض الوفد المصرى قبولها . وفرق ذلك ينص البروتوكول على أن غاية الطرفين الساميين المتعاقدين هى إعداد السودانين إعداداً جاداً لحكم أنفسهم بأنفسهم : وتلك فى الواقع ، هى رغبة مصر الصادقة . بيد أن الوفد المصرى يرغب فى ألا يكون هذا التصريح مجرد تصريح من حيث المبدأ لا تشترك الحكومة المصرية فى تنفيذه . بل ينبغى — على العكس من ذلك — أن تتدخل بصفة فعالة فى إعداد النظام الديمقراطى الذى يجب أن يسير نحوه السودانيون ، هذا مع أن اتفاقى سنة ١٨٩٩ والمادة ١١

من معاهدة سنة ١٩٣٦ كما تطبق جميعا الآن — والتي يحرص البروتوكول على توكيدها وإبقائها نافذة المفعول — لا تتيح للحكومة المصرية أية وسيلة للاشتراك في هذه المهمة . وبمقتضى النظام الذى يقترحه هذا البروتوكول سيكون حاكم السودان العام هو الذى يقوم وحده بإعداد النظام الجديد للحكم في السودان طبقا للتوجيهات التى تأتية من لندن . وكل ما يمنحه البروتوكول للحكومة المصرية هو أن تحاط علما بين حين وآخر عن طريق تقارير من الحاكم العام بتقديم السودانين نحو الحكم الذاتى . يضاف إلى هذا أن تقوم الحكومتان في زمن غير محدد — ويبدو أنه بعيد — بتعيين لجنة مشتركة لتضع تقريرا لتعرف ما إذا كان السودانيون أهلا لإدارة شؤونهم بأنفسهم ولتقدم التوصيات المناسبة ومن ناحية أخرى فإن الحكومة البريطانية ترفض أن تقطع برأى في مسألة السيادة وهذا الموقف لا يمكن أن يطول كثيرا في الوقت الذى تود فيه الدولتان أن تسلكا سبلا جديدة إلى اتفاق يعقد عن رضاء حر . فلما أن تقر بريطانيا العظمى حق مصر في السيادة ، وفي هذه الحالة لا يمكن أن يكون لديها أى اعتراض على الاعتراف به ، وإلا أن تنازع فيه ، وفي هذه الحالة يجب أن تعلن ذلك ، حتى يعلم الشعب المصرى أن بريطانيا العظمى تنكر عليه العلاقة الوحيدة التى لا تزال تربطه بالسودان في نفس الوقت الذى يطلب منه فيه أن يصبح حليفا لها ، وأن يقاسمها البات الخطيرة التى تنجم عن المخالفة . لهذه الاعتبارات جميعها لا يسع الوفد المصرى أن يقبل مشروع البروتوكول المقدم من الوفد البريطانى .

وبقى الوفد المصرى عند مشروعه الذى قدمه في يولييه سنة ١٩٤٦ .

وعلى أثر ذلك اشتدت الأزمة ، ووقفت المفاوضات مرة أخرى . وسافر اللورد ستانسجت والسفير البريطانى معا إلى لندن .

لم تياس مصر رغم كل ما بدا من الجانب البريطانى من إصرار دلى فصل السودان عن مصر . وعرض صدق باشا أن يذهب بنفسه إلى لندن ليتحدث إلى مستر بيرفن شخصيا . وإذا كانت مصر في حاجة إلى تقديم دليل على أنها لم تال جهدا في الوصول بالمفاوضات إلى غايتها ، وأنها تلمست كل السبل لإنجاحها ، إيثارا للحلول الودية ، وحرصا على استبقاء علاقات الصداقة التى تربطها بالبحلتر ، فهذا هو الدليل .

وتحدث صدق باشا في ٢ أكتوبر سنة ١٩٤٦ إلى مستر بوكرك (نائب السفير البريطانى) في أمر شخوصه إلى لندن وإبلاغ ذلك للسفير البريطانى ، فقال : "رغب حكومتى رغبة ملحة في أن نصل إلى اتفاق مع بريطانيا العظمى في جو من الصداقة والكرامة . وترى مصر أن الالتزامات التى يجب أن تتحملها من جراء المخالفة والأخطار التى تتعرض لها تعطيلها الحق في أن تعتبر أنها يجب

أن تعامل على أساس الصداقة والثقة . ويود صدق باشا أن يؤكد للسفير بإخلاص تام أن كل حل للسألة المصرية لا يتخذ فيه أساسا احترام وحدة بشكل مازمية لمصر والسودان تمثل في ناج واحد
Unité en quelque sorte symbolique de l'Egypte et du Soudan représenté
par une couronne unique.

وفي نطاق مصالح السودانين أنفسهم ، يؤدي حتما إلى خيبة أمل ومرارة يترك صدق باشا للسفير
أمر تقدير نتائجها . وإنه يظهر أن رغبة البلدين في أن يبنيا علاقتهما على أسس ترضى كلا منهما
تفوق كثيرا الاعتبارات التي أشار إليها الجانب البريطاني والتي ظهر أنها غير مقبولة من الجانب
المصري . وإذا دعا الأمر فسيواجه صدق باشا ومعه رئيسا الحزبين اللذين على رأس النظام
الحاضر إلى لندن لشرح وجهة نظر مصر المجددة على مطالبها . فمثل له مستر بوك من السفير
البريطاني في ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ الرد الآتي : "بشكر سيرونا لكاهل شكرا جزيل دولة صدق باشا
على رسالته ، التي بحثها مع مستر بيغن بحثا مستفيضا . وأن الوزير ليرحب مع السرور باقتراح
صدق باشا وزميليه زيارة لندن ، وأن يستأنفوا هناك المناقشات بشأن المعاهدة . وهو أيضا
يعتقد أنه مع حسن الاستعداد من الجانبين لا بد أن يكون من استطاع الوصول سريرا إلى اتفاق
على المادة الثانية وعلى مسألة الجلاء إن مشروع البروتوكول الخاص بالسودان
الذي يمسك به الوفد المصري الآن يثير صعوبات كبيرة لا يحسد مستر بيغن أن في وسعه تذليلها
وأنه لمن الواضح أن هذا البروتوكول يرمي إلى ما هو أكثر بكثير من الاعتراف بسيادة
"رمزية" مع تأكيدات لاستمرار النظام الحالي لإدارة بنير انقطاع . فبأية صيغة يرى
صدق باشا لإعراب عن اعترافنا بسيادة "رمزية" وعن تأكيدات بشأن استمرار إدارتنا ؟
إنه من المفيد لمستر بيغن قبل أن يتقابل مع صدق باشا في لندن أن يعلم ، على وجه أكثر دقة ،
ما يراه صدق باشا في هذه النقطة . ويمكن لدوائه أن يكون على ثقة من أن مستر بيغن سيكون
مستعدا لبحث كل صيغة جديدة يود اقتراحها ، وتعتبر تعبيرا حقيقيا وعمليا عن مطالب المصريين
بالشكل الذي وضعها فيه صدق باشا ."

والظاهر أن صدق باشا ، وقت أن أبلغه مستر بوك رد السفير البريطاني ، عرض عليه
مشروعا لبروتوكول بشأن السودان هذا نصه : "اتفق الطرفان الساميان المتناقدان دلي الدخول
قورا في مفارضات لتسوية مسألة السودان في نطاق سيادة مصر وتحت تاجها ، متخذين هدفا
لما مصالح السودانين وإعدادهم لأن يتولوا بأنفسهم إدارة شؤونهم الخاصة . ويجوز للطرفين
الساميين أن يرسلوا للأراضي السودانية بعثات مشتركة (أو بعثة لكل منهما) بتعدد جمع
كل البيانات والمعلومات اللازمة . وإلى أن يعقد اتفاق بشأن السودان بعد لأبحاث المشار
إليها ، تبقى المادة ١١ من معاهدة ١٩٣٦ مع ملحقاتها والفقرتان ١٤ و ١٥ من المذكرات المرافقة
للمعاهدة المذكورة نافذة مؤقتا استثناء من المادة الأولى من المعاهدة الحالية"

وقد رأى ألا يذهب مع صدقي باشا رئيسا حزبى الأغلبية ، وأن يذهب هو إلى لندن باعتباره رئيس الحكومة ويستصحب معه وزير خارجيته . وقد صدر فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ بيان من رئاسة مجلس الوزراء يشمر بذلك ، إذ جاء فيه ما يأتى : " وأما فيما يتعلق باختصاص هيئة المفاوضات فليس للرحلة مساس به ، لأن الرحلة إن تمت فلن تكون لأجل المفاوضات ، بل لتبين اعتبارات تكون قد قامت ذوى الشأن فى لندن . ومن حق رئيس الحكومة وواجبه أيضا أن يحرص على أن يطرح كل مستند فى القضية على الفريق الآخر ، إذ ربما لا يكون الفريق الآخر قد تبين على وجه الدقة حقيقة الحالة فى مصر وحقيقة مطالبها وأساليبها ومبلغ تمسك الأمة بها ، فطرح كل هذا لن يكون فيه إلا الخير والفائدة . وإذا ما صادف التوفيق هذه الرحلة فإن رئيس هيئة المفاوضات يكون عليه أن يدلى بنتائجها لهذه الهيئة لتمكن من إبداء رأيها ، وعلى رئيس الحكومة — وهو فى الوقت ذاته رئيس هيئة المفاوضات — أن يعد كل المعدات التى تكفل لها إبداء رأيها فيما هو من اختصاصها " .

وسافر صدقي باشا إلى لندن مستصحبا معه وزير الخارجية ، بعد أن رأى رئيسا حزبى الأغلبية أن فى سفر الاثنين الضمان الكافى لبيان وجهة النظر المصرية كما اجتمعت عليها كلمة هيئة المفاوضات .

* * *

اجتمع الجانبان المصرى والبريطانى لأول مرة فى لندن ، يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، وعقدوا خمس جلسات آخرها فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ . وكانت المسائل الرئيسية التى تنازلوها بالبحث ، نانفقوا عليها هى :

(١) المادة الثانية من المعاهدة .

(٢) بروتوكول الجلاء .

(٣) بروتوكول السودان .

أما المادة الثانية من المعاهدة ، فتد اتمق الجانبان بعد مناقشة طويلة ، على أن تقتصر على حالة وقوع حرب فعلية ، وفى هذه الحالة تلتزم الدولان المتعاقدتان أن تتخذا بالتعاون الوثيق فيما بينهما وبعد التشاور العمل الذى قد يترف بضرورته . ونقلت الفقرة الثانية من المادة الثانية — وهى الخاصة بحالة وقوع أحداث مهددة لأمن أى بلد من البلاد المجاورة لمصر — إلى آخر المادة الثالثة ، ونص فيها على أن الحكومتين فى هذه الحالة تشاوران بقصد أن تتخذا بالاتفاق بينهما التدابير التى قد يترف بضرورتها .

واتفق فى بروتوكول الجلاء على أن يتم جلاء القوات البريطانية عن الأراضى المصرية (مصر) فى أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

بقى بروتوكول السودان ، وهذا هو الذى استغرق الجزء الأكبر من المباحثات . وهو الذى ستنتج عنه الصعوبات الكبرى فيما بعد ، وسيكون السبب فى فشل المفاوضات . ولذلك نتعقبه فى محادثات صدق — بين بلندن فى ثنىء من التفصيل .

إن من يطلع على محاضر هذه المحادثات ، ليستخلص منها ما الذى كان صدق باشا يقصده حقيقة فى شأن السودان ، لا يستطيع إلا أن يجزم بأنه كان يقصد قيام الوحدة الدائمة . بين مصر والسودان ، وأنه كان يلقى أكبر الأهمية على هذه الوحدة الدائمة ، حتى لا يدها الصميم فى المعاهدة ، وأولاهما لما قبل التحالف مع إنجلترا وما يجتره هذا التحالف من تكاليف وأعباء جسام . وتقيم الأدلة القاطعة على ذلك من نفس المحاضر التى وضعها الجانب البريطانى لسجل فيها ما دار من المحادثات بين صدق باشا ومستريفن فى لندن .

بين صدق باشا منذ الجلسة الأولى أنه يقصد من السيادة "الرمزية" على السودان ألا تفهم السيادة بمعناها التقنى بل بمعناها الرمضى ، فلا تكون السيادة سيطرة واستغلا ، بل هى وحدة موجودة على الدوام تربط السودان بمصر . وننقل ما ورد فى محضر الجلسة الأولى (ص ١٤) فى هذا الصدد :

Sedky Pasha explained that the word "symbolic" was designed to show the attitude of the Egyptian Government towards the question of the sovereignty of the Sudan. *The Egyptians did not seek supremacy to exploit the country, nor did they look for material and moral profit. There was, however, unity with the crown of Egypt and a unity of bond which had always existed between the two countries.*

ويقول صدق باشا قبل ذلك ، فى مستهل الجلسة الأولى ، إن السيادة هى رمز الوحدة ، وإنه لا يستطيع أن يتصور فصل السودان عن مصر ، وإن المقصود بالرابطة الرمزية هو أن يبقى السودان مواليا لمصر على الدوام ، فإن مصر بلد يكمل السودان :

But by the present use of the word "sovereignty" they did not mean the bond of the conqueror. Egyptians would be the first to say that any domination was bad. *"Sovereignty" was an emblem of unity. Egypt and the Sudan had such common interests that the separation of the two could not be envisaged... If Mr. Bevin asked why this bond between the two countries should be symbolic only, he (Sedky Pasha) would reply that the Sudan must remain loyal in order to preserve the common interests of the two countries. Egypt was the continuation of the Sudan. There must never be hostility between the two, and they must work harmoniously together.* (pp. 2—3).

ونظرية صدق باشا في الوحدة ما بين مصر والسودان — وسنراه يكرر هذه النظرية في أكثر مناقشته مع مستر بيغن — أنها وحدة يستلزمها وجوب موالاته السودان لمصر تحقيقا لمصالحتهما المشتركة ، فالسودان يجب أن يكون مواليا لمصر على الدوام ، وعلى هذا الولاء الدائم تقوم الوحدة الدائمة . ومتى قام هذا الولاء الدائم وقامت معه هذه الوحدة الدائمة ، فإن السودان يكون بعد ذلك حرا تمام الحرية في اختيار الحكم الذاتي الذي يرضاه .

وفي المذكرة التي قدمها صدق باشا لمستر بيغن في لندن عن السودان ، نراه يؤكد فيها أن مصر لن تقبل فصح العربى التي تربطها بالسودان ، وان تقبل أن يقع السودان ، ومنه تستمد مصدر حياتها ، تحت سلطة أجنبية قد تصبح معادية لمصر :

Egypt will never be able to accept that this bond should be broken and that the Sudan, whence come the sources of life of Egypt, should be able to fall one day under a foreign domination which could prove hostile. (p.26).

وصديق باشا عند ما يتمسك بالوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان ، يعتبر أن تأكيد هذه الوحدة هو الأساس الذى تقوم عليه المعاهدة ما بين مصر وانجلترا ، وأن مصر إذا كانت قد قبلت مخالفة انجلترا مع ما يجر ذلك عليها من توضحيات جسام ، فليس بالكثير على انجلترا أن تقبل وجهة نظر مصر في هذه الوحدة الدائمة :

Sedky Pasha said that the question of the Sudan was the synthesis of the whole treaty. If Egypt undertook great responsibilities in war in Egypt or in neighbouring countries, thus making great sacrifices and freeing British troops, it was not a great thing to ask in return that their point of view on the Sudan should be accepted. (p. 32).

كل هذا قاطع في أن صدق باشا تقدم لمفاوضة مستر بيغن وقد رسمت عقيدته في أن الوحدة التي تقوم ما بين مصر والسودان يجب أن تكون وحدة دائمة ، وأن هذه الوحدة الدائمة هي الأساس الذى بنيت عليه المعاهدة ما بين مصر وانجلترا ، ولولاها لما قبل التحالف مع الإنجليز . فلننظر الآن هل نزل عن شيء من هذه الآراء في محادثته مع مستر بيغن ؟ سنرى فيما ستقتطعه من المحاضر أن صدق باشا لم ينزعزع عن آرائه هذه ، ولم يسلم مطلنا بأن يكون للسودان حق الاستقلال عن مصر ، بالرغم مما بذله مستر بيغن نفسه من جهود لحمله على هذا التسليم . وإذا أمعن مستر بيغن نفسه في الإلحاح عليه أن يعترف بهذا الحق للسودان ، تراه يتخلص من كل ذلك تارة بقصر هذا الحق على العلاقة فيما بين مصر والسودان مما لا يبنى انجلترا في كثير ولا قليل ، وطورا بتعليق الحق على رضا مصر مما يجعله حقا صوريا لا غناء فيه .

أما مستر بيغن فتد كان يعنيه أولا — في اعترائه بالوحدة ما بين مصر والسودان — ألا يكون هذا الاعتراف سببا في أى تغيير يقع في النظام الإدارى القائم في السودان ، فلا تتخذ منه

مصر ذريعة المطالبة بحق في الإدارة أكبر ، وألا يكون هذا للمطالبة بجلاء القوات البريطانية عن السودان . هذان الأمران كان مستربين معنى بهما كل العناية ، ويطلب فيهما من صدق باشا — أكثر من مرة — بيانات صريحة . فكان صدق باشا يجيبه إلى ما طلب ، ويقطع له أن وحدة مصر والسودان لا تعنى تغييرا في الإدارة — إلا إذا وقع اتفاق على هذا التغيير بين مصر وإنجلترا — ولا تعنى أن يكون لمصر حق المطالبة بجلاء القوات البريطانية عن السودان . حتى إذا اطمأن مستر بيغن على هذين الغرضين . انتقل إلى غرض ثالث هو ألا تكون الوحدة ما بين مصر والسودان دائمة ، وألا تمنع هذه الوحدة حق السودان في أن يستقل عن مصر . يدخل مستر بيغن إلى هذا الغرض تدرجا ، وكأنه قلق يخشى ألا يقر له صدق باشا به ، فإذا ما تحققت مخاوفه وأنكر صدق باشا حق السودان في الاستقلال عن مصر ، بدأ مستر بيغن إلى الإطراح ليحملة على العدول عن هذا الإنكار ، وكلما زاد إلحاحا زاد صدق باشا تخلصا من الجواب . ولا يستطيع مستر بيغن أن يأخذ على صدق باشا عبارة واحدة يعترف فيها بحق السودان في الاستقلال عن مصر دون أن يكون ذلك برضاء من مصر ، أو دون أن يكون مقصورا على العلاقة فيما بين مصر والسودان من غير أن يجارزها إلى العلاقة ما بين إنجلترا ومصر . وهنا نحن ننقل شيئا من هذا الحوار :

بدأ مستر بيغن يسأل صدق باشا عما إذا كانت الوحدة التي يتمسك بها بين مصر والسودان تتعارض مع بناء النظام القائم في السودان . فأجاب صدق باشا . " إلى أن تتفق بريطانيا العظمى ومصر على نظام الحكم الذاتي الذي يتخذه السودان ، يبقى النظام الحالي للإدارة " (ص ١٦) .

ثم يسأل مستر بيغن هل إذا اعترف ملك مصر بالسيادة على السودان ، ألا يعطى هذا لمصر حقا أكبر للدخول في الإدارة . فيجيب صدق باشا بالنفي (ص ١٧ — ص ١٨) .

ويسأل مستر بيغن بعد ذلك ، هل تثار قوة الدفاع السودانية بهذا الاعتراف . فيقول صدق باشا لا يحدث أى تغيير في السودان (ص ١٩) .

هذا هو ما يعنى مستر بيغن في المقام الأول ، قد اطمأن عليه : ألا يحدث أى تغيير في النظام الإداري ، وألا تكون هناك مطالبة بجلاء الجيوش البريطانية عن السودان .

والآن هو ينتقل إلى الأمر الثالث — ألا تكون الوحدة مانعة من حق السودان في طلب الاستقلال عن مصر — فيقرب منه في كثير من الحذر ، بل هو يؤثر عندما يضع السؤال لأول مرة أن يفرضه علولا ، حتى يستبين في هذا لأمر شيء من الإيحاء ، فيقول : إذا اختار السودانيون الاستقلال فلأمر واضح . أما إذا لم يختاروا إلا الحكم الذاتي ، فذلك هو الذي يجعل

مركز الحكومة البريطانية بالصعوبة . وأنه يشعر أن هذا هو الموقف الذي تحاول مصر أن تجزئه إليه :

Mr. Bevin said that if the Sudanese opted for independence the issue was clear ; if only for self-government the situation for His Majesty's Government would be very difficult. He had the impression that that was the position in which Egypt was trying to put h m.(p. 19).

فلا يلقى صدق باشا في إجابته بشئ على "وضوح الأمر" فيما إذا اختار السودانيون الاستقلال بل يكفى أن يقول : إن الحكومة البريطانية هي البائدة في الكلام عن الحكم الذاتي للسودان . ثم يواصل الكلام في هذا الفرض الآخر — فرض اختيار السودانيين للحكم الذاتي — وهو الفرض الذي نطهر مستتر يفن باعتقاده أنه أصعب المرضين . ولا يقول كلمة واحدة عن الفرض الأول — فرض اختيار السودانيين للاستقلال — وهو الفرض الذي يقول عنه مستتر يفن إنه فرض "واضح" .

لم تجد إذن هذه المحاولة في استخلاص جواب مرض من صدق باشا عن حق السودان في طلب الاستقلال . وليس الأمر من "الوضوح" بالقدر الذي يريد مستتر يفن أن يصوره . فلا بد من وضع السؤال بطريق مباشر ، وفي صراحة تامة . وهذا ما فعله مستتر يفن بعد قليل ، إذ قل : إذا اختار السودانيون الاستقلال ، فإن سيادة مصر تنتهي حتما . ليس مطلب مصر أن تبقى السيادة عند قيام الحكم الذاتي ، ثم أليس اعترف به أن يكون للسودانيين حق البت في الأمر ؟

Mr. Bevin pointed out that, should the Sudanese decide on independence, Egyptian sovereignty must necessarily go. Was it the Egyptian claim, he asked, that overignty would remain after self-government has been arranged, and was it recognised that the right of decision would rest with the Sudanese — (p. 20).

وإذا كان صدق باشا يرى أن يكون للسودانيين حق الاستقلال عن مصر ، فإن هذا هو الوقت الذي كان يجب أن يفصح فيه عن هذا الرأي ، فقد دعاه مستتر يفن الى الانصاح عن رأيه ووضع السؤال واضحا صريحا . ولكن صدق باشا لا يقول شيئا من ذلك . بل هو يشير الى أن هناك سئين طويلة لا بد أن تنقضي قبل أن يدرك السودانيون الحكم الذاتي . ثم لا يكفى بهذه الاجابة ، بل يضيف في صراحة تامة . "إن مصر لا تستطيع أن تتصور وجود بلد معاد على حدودها . ويجب أن يبقى السودان دائما الجار الموالي" .

Sedky Pasha replied that he thought it would be many years before self-government was attained. Egypt could not envisage a hostile country on her borders, and the Sudan must always remain a friendly neighbour. (p.20).

وقد قدمنا أن نظرية صدقي باشا في الوحدة ما بين مصر والسودان أنها وحدة تقوم على وجوب مولاة السودان لمصر . وهو عندما يتكلم عن ولاء السودان الدائم ، إنما يقصد الوحدة الدائمة . وهذا ما فهمه مسترييفن من إجابة صدقي باشا . أيقن أن صدقي باشا لا يسلم للسودانيين بالحق في طلب الاستقلال عن مصر . وهذا هو الذي كان ينجشاه . فلم يبق إذن إلا الحاجة والإلحاح في أن يكون للسودان حق الانفصال عن مصر . وسرعان ما يعتمد مسترييفن إلى هذا الأسلوب فيقول لصدقي باشا وهو يحاوره : "ولكننا في بريطانيا العظمى نشدد في أن يكون للشعب التابع ، الذي بلغ مرتبة الحكم الذاتي ، حق الانفصال إذا أراد " . وضرب الهند مثلا حديثا على هذا الأمر . فيجيب صدقي باشا أنه يوافق على ذلك ، ولكن حق الانفصال يكون في هذه الحالة مبنايا على رضاء مصر .

Sedky Pasha agreed, but he pointed out that the right of secession would be a *voluntary action on the part of Egypt*. (p. 20).

ثم يضيف صدقي باشا لتخفيف وقع الإجابة على مسترييفن : "على أن مناقشة هذه الشؤون سابقة لأوانها كثيرا ، ولا يستطيع الإنسان أن يتنبأ عن مستقبل بعيد " .

وهذه الإجابة لا تشفى ذليلا . ولذلك يطلب مسترييفن أن يكون الموقف واضحا تماما ، فيسأل صدقي باشا عما إذا كان للسودانيين حق طلب الانفصال عن مصر ، ويقول إنه من الواجب أن يعطوا هذا الحق في صراحة تامة . فلا يسلم صدقي باشا لمسترييفن بذلك ، بل يقول إن هذه مسألة لم يحن وقت حلها ، وأن أولادنا هم الذين سيقع على عاتقهم عبء هذا الحل . هذا إلى أن هيئة الأمم المتحدة آخذة في بحث هذه المسائل تتلمس لما الحلول . فيقول مسترييفن إنه لا يريد منذ الآن أن ينال أيدي هؤلاء الأولاد عندما يحين الوقت الذي يتلمسون فيه حل هذه المسألة . وأنه يريد أن يتلقى تأكيدا في أن المعاهدة لم تقبل باب الاستقلال في وجه السودانين إلى لأبد . وأنه يوجه نظر صدقي باشا إلى أن مصر وانجلترا تتعاقدان الآن على مستقبل شعب ثالث . وأنه يريد أن يكون واضحا للشعب البريطاني أن قرارا لم يتخذ يخل بحق تقرير المصير . فيجيب صدقي باشا — وقد نقل الموضوع من دائرة العلاقة فيما بين مصر وانجلترا إلى دائرة العلاقة

فيما بين مصر والسودان — أنه لا يشك في أن السودان يستقل إذا وصل إلى درجة معينة من التقدم . وأن الشعب الذي يريد الاستقلال لا يرتبط بما يكتب في المعاهدات ، ولا يحول دون نيته ما يسجل في الأوراق . وهذا مبدأ انعقد عليه الإجماع ، فلا يصح أن يسجل في معاهدة . ثم إن مشروع المعاهدة بين مصر وانجلترا قائمة على أساس ميثاق الأمم المتحدة ، والميثاق يقرر مبدأ استقلال الشعوب ، فما الحاجة إذن أن تكرر المعاهدة ما هو مكتوب في الميثاق ؟ فيطلب مسترييفن وقتا للتفكير ...

رصدق باشا في إجابته هذه يميز، في شأن استقلال السودان، بين علاقة مصر بالإنجلترا وعلاقتها بالسودان. ففي علاقة مصر بالإنجلترا لا يكون للسودان حق طلب الانفصال عن مصر، ولا تستطيع إنجلترا أن تنصب نفسها إزاء مصر تدافع عن هذا الحق للسودان. أما في علاقة مصر بالسودان فالأمر يختلف، ولا شيء يمنع السودانيين من أن يطلبوا الانفصال عن مصر إذا أرادوا ذلك، على أن تكون هذه المسألة داخلية بين مصر والسودان، لا تعني إنجلترا في كثير أو في قليل، وإذن لا يصح أن تكون محلا للتماقد في معاهدة بين مصر وإنجلترا :

ونورد هنا — منقولاً بالنص عن المحاضر التي سجلها الجانب البريطاني (ص ٢١ — ص ٢٢).
بالخصاء من الحديث فيما تقدم لأهميته.

Mr. Bevin insisted that the situation should be made perfectly clear. He asked Sedky Pasha to say if the Sudanese were being given a chance to be free, or if the Egyptians were seeking a lasting settlement of sovereignty. It must be quite clear that the Sudanese were free to renounce the sovereignty of Egypt if they so wished. Great Britain has held a position in the Sudan which she was being asked to surrender, and before she did so he must be perfectly clear on this particular point.

Sedky Pasha replied that nothing in the Sudan would be changed vis-à-vis England. On the question of sovereignty he felt it was impossible to speak now. No one knew what developments would be taking place over the next half-century, and he felt that the question Mr. Bevin had asked him was a matter for our children to decide. Furthermore, the United Nations Organisation was discussing all these things and seeking their solution. There was a forward movement of ideas and in his opinion it was not possible to look so far ahead.

Mr. Bevin asked for provision for these difficulties to be made now, and said he sought to avoid handicapping our children when the time came to seek a solution to this problem. He said frankly he must have an assurance that a situation was not created where the Sudanese could never be independent. He pointed out to Sedky Pasha that the Egyptians had sought to embody in a protocol between two Powers the future of a third party to which Great Britain and Egypt would feel committed in the future. He repeated that the position must not be brought about in which the Sudan, struggling for independence, would forever be under Egypt. He wanted to make it quite clear to the British people that nothing was being done to prejudice the right of self-determination.

Sedky Pasha replied that if the Sudanese reached a certain point of development they would surely become independent. Nothing on paper could prejudice the right of independence nor could it bind a people in search of liberty. It was a universal principle and not a matter of incorporation in a treaty. He went on to say that as the proposed treaty was based on

the United Nations Charter, which affirms the independence of nations, he felt it unnecessary in any new agreement to repeat what had already been specified in the United Nations Charter.

Mr. Bevin felt that the reference to the spirit of the Atlantic Charter should be incorporated in the treaty.

Sedky Pasha felt that this was already covered in the preamble.

Mr. Bevin asked for time to study the matter further.

والذى يؤكد أن مستر بيفن لم يطمئن إلى أنه قد حصل على جواب مرض من صدق باشا بشأن حق السودانين في أن يطلبوا الانفصال عن مصر ، أنه عاد في الجلسة الثالثة إلى هذا الموضوع ، فسأل صدق باشا عما إذا كان يقصد أن يكون للسودانيين حق المطالبة بالاستقلال ، فرجع صدق باشا إلى إجابته الممهودة من أن السودان حيوى لمصر وأنه يجب أن يكون مواليا لها وزاد على ذلك أن قال إن المصريين ، في مطالبتهم بالوحدة ، لا يطلبون أن يعترف لهم بحق جديد ، بل كل ما يطلبون هو عدم الإخلال بالحق الموجود .

Mr. Bevin asked whether Sedky Pasha meant that when it came to the question of self-government or independence, then the Sudanese would also be free to determine their own sovereignty as well? Sedky Pasha replied that as explained in his note there was no doubt that the Sudan was vital to Egypt, and must be friendly to Egypt. (p. 30). The Egyptians were not claiming rights or recognition of something new. They only asked that something already existing should be disturbed. (p. 31).

ولما رجع مستر بيفن للوضوع مرة أخرى في الجلسة التالية ، وطلب أن يضيف عبارة "بعد التشاور مع السودانين" مراعاة لمبدأ حق تقرير المصير ، احتسب صدق باشا الأمر ، وسأل مستر بيفن هل التشاور مع السودانين من شأنه أن يحمل بما أعطاه مشروع المعاهدة للطرفين المتعاقدين (مصر وإنجلترا) في أن يكون لهما وحدهما ، بمقتضى اتفاق بينهما ، حق البت في الأمر . فأجاب مستر بيفن أن لهما وحدهما ، حق البت في الأمر ، ولكن بعد استشارة السودانين . فعلم صدق باشا من ذلك أن أمر انفصال السودان عن مصر مرهون برضاء مصر نفسها ، فأطمأن وسجل ما سمعه ، ورافق بعد ذلك على الإضافة التي اقترحها مستر بيفن :

Sedky Pasha asked whether this affected the intention of the draft that the objective should be realised in full common agreement between the two Contracting Parties, which meant that the decision lay with these two parties. Mr. Bevin said that this was not the intention, but there should be consultation of the Sudanese before the two contracting parties reached their agreement. Sedky Pasha took note of this, and agreed to the proposed insertion with the substitution of "after consultation" for "in consultation". This would make the point clear. Mr. Bevin agreed. (p. 36-37).

هذه هي المحادثات التي دارت بين مستر بيغن وصدق باشا في لندن بشأن الوحدة الدائمة بين مصر والسودان ، ترى منها أن صدق باشا لم يسلم مطلقا — في العلاقة ما بين الدولتين المتفاوضتين — بأن يكون للسودان حق الانفصال عن مصر ، ولم يرض أن يكون هذا الحق ملائعا قد بين مصر وإنجلترا . وإذا كان قد تكلم عن استقلال السودان واحتمال وقوعه ، فإنه لم يتكلم عن هذه المسألة إلا باعتبار أنها مسألة داخلية بين السودان ومصر ، لا شأن لإنجلترا بها ، فلا يجوز أن يتماقد عليها مع إنجلترا ، وهو نفسه يذكر ذلك في صراحة ووضوح في الرد الذي أرسله للحكومة البريطانية في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ — وسيأتي ذكره فيما يل — فيقول :

”ومن الجائز مستقبلا أن يفضل السودانيون الاستقلال على الوحدة، وحينئذ تتخذ مصر القرار الذي تمل به عليها روابط الأخوة التي تجمعها بالسودان . ولكن الاستقلال مسألة قومية لا تنسئ إلا الشعب الذي يطالب به والدولة التي ينبئ أن يرجع إليها أمر منحه وإقراره ، وليس لأية دولة أخرى ، حتى ولو كان لها الحق في إدارة هذا الشعب ، أن تتدخل لتطالب بالاستقلال باسم شعب لم تتوفر له أهلية المطالبة به“ .

لذلك يكون صدق باشا على حق ، عندما رجع إلى مصر ووضع مذكرة في موضوع المعاهدة ، أن يكتب في شأن الوحدة الدائمة بين مصر والسودان ما يأتي : ”لقد بينت في وضوح في مناسبات متعددة أننا نرغب في أن يتولى السودانيون إدارة شؤونهم بأنفسهم ، وأنه ليس في ذلك ما يتنافى مع ما لمصر من حق السيادة على السودان . ولكن مما كان يشغل بال مستر بيغن على الخصوص احتمال أن يطالب السودانيون بالاستقلال . فقد كان يرى في بدء المحادثات أن عليه التزامات قبل السودانيين ، ولا يستطيع أن يربطهم بمصر برباط لا تفصم عراه . لذلك كان يرى أن يدخل في المعاهدة نصا يتضمن تأكيدات للسودانيين عن مسألة الاستقلال . وقد نص في أحد المشروعات المقدمة من الجانب البريطاني على أن أحكام البروتوكول لا تمنع السودانيين من أن يختاروا في هذا المستقبل نظاما يتضمن استقلال بلادهم استقلالاً كاملاً ونقلاً لأحكام ميثاق الاطلنطي . ولكنني حذف هذا النص ، ورفضت رفضاً باتاً أن ترد في البروتوكول أية إشارة تفيد التنازل ، ولو بطريق الغرض ، عن سيادة مصر على السودان . لقد بينت لمستر بيغن أنه لا يتصور أن يطالب

السودانيون يوماً ما بانفصالهم عن مصر ، وأن هذا على كل حال مجرد فرض قد لا يقع إلا في المستقبل البعيد ، بينما الاتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى محدد له مدة عشرين سنة ، بانتهائها يسترد كل بلد حريته ، كما أوضحت له من جهة أخرى أنه إذا أثبت هذه المسألة فإن مصر على استعداد لحاها مع السودان بروح تسوده الصداقة الكاملة طبقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة . خير أن مستر بيغن مع استبعاده فكرة الاستقلال والتنازل فيما بعد عن السيادة المصرية كان يريد أن يعطي السودانيين تأكيدات عن مصيرهم ، لذلك أصر على أن يتضمن البروتوكول إشارة

عن النظام المقبل للسودان . إن كلمة نظام Statut ليس لها تعريف قانوني يحددها كعبارة Self-Government بل هي كلمة عامة تتسع لشتى التفسيرات تبعاً للنسبة التي تستعمل فيها . وتلافياً للعيوب التي قد تنشأ عن عدم وجود تعريف لكلمة نظام Statut انتهى الجانب المصري بعد بحث مختلف الصيغ إلى اختيار الصيغة الواردة في البروتوكول ، وهي الصيغة التي وافق مستر بيغن في نهاية الأمر على قبولها . وهذه الصيغة ترتب على الحكم الذاتي الحق للسودانيين في أن يختاروا نظام الحكم في المستقبل . وإذن فإن هذا النص لا يمنح السودانيين بادئ الأمر الحكم الذاتي ثم يمنحهم فيما بعد شيئاً يخرج عن نطاق الحكم الذاتي ، وهو حق اختيار نظام سياسي دولي قد يتضمن الانفصال عن مصر ، بل على العكس إن هذا النص يبين بجلاء أن حق اختيار نظام الحكم في المستقبل إنما يأتي كنتيجة تبعية لتطبيق الحكم الذاتي . ولما كان الحكم الذاتي لا يعدو أن يكون استقلالاً إدارياً ، فإن النظام المقبل لا يمكن أن يتجاوز الحدود المرسومة للاستقلال الذاتي ، ولا يمكن أن يكون سوى مجرد نظام إداري أو استقلال داخلي . هذا إلى جانب أنه إذا أريد الادعاء بأن نظام الحكم المقبل Statut futur المنصوص عليه في البروتوكول هو نظام سياسي دولي ، فإن في ذلك ما يتعارض مع صريح نصوص البروتوكول نفسه . فإن البروتوكول يوضح أن سياسة الحكومتين المتعاقبتين "ستجرى في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج واحد هو التاج المصري" ، وإذن تكون هذه السياسة حاضعة لمبدأ سيادة مصر .

وعلى ذلك لا يمكن أن تتضمن هذه السياسة تدابير تتعدى حدود السيادة ، أو تخرج عن نطاق وحدة البلدين تحت تاج واحد ، وفي ذلك ما ينفي حق الانفصال أو حق مطالبة السودانيين بقطع رابطة السيادة التي لمصر عليهم . وزيادة على ما تقدم ، فإن الفقرة الثانية من البروتوكول تضمنت أن نظام الحكم المقبل سيتقرر باتفاق المتعاقدين بعد استشارة السودانيين . فإذا كان حق اختيار نظام الحكم في السودان المتفرع عن الحكم الذاتي يشمل حق السودانيين في الانفصال عن مصر . فإنه من الواضح أن نظام الاستقلال التام إذا ما اختاره السودانيون يجب أن يتم بدون تدخل مصر ، لا أن يكون بموافقة الطرفين المتعاقدين بمجرد استشارة السودانيين . ومهما يكن وجه التفسير الذي يراد أن يعطى للنصوص الحالية ، فإن سيادة مصر على السودان لا يمكن أن تزول إلا بمقتضى تنازل صريح يصدر من مصر في المستقبل ، وذلك إما عقب ثورة يقوم بها الشعب السوداني أو انفصال بالقوة فترسخ له مصر ، وإما بتنازل اختياري وذلك في حالة التسليم جديلاً بأن للسودانيين حق إعلان رغبتهم في الاستقلال على ما في ذلك من الخروج على أحكام البروتوكول . فالواقع أنه ليس للسودانيين بمقتضى نص البروتوكول حق المطالبة بالانفصال . يضاف إلى هذا أن النص على التنازل عن سيادة مصر أو إنهاء هذه السيادة ولو بالنسبة للمستقبل ليس مما يجوز درجه في بروتوكول

من هذا القبيل يلحق بمعاهدة ثنائية . إن إحداث مثل هذا التغيير الخطير في علاقة مصر
السودان لا يمكن أن يتم إلا بإعلان صريح ورسمي يعلن أولا للشعب السوداني ويجوز قبوله ، ثم
يعلن بعد ذلك إلى جميع الأمم المتحدة . إن سادة مصر قائمة قبل المعاهدة وذلك بالنسبة لجميع الدول .
وقد تضمن البروتوكول موافقة بريطانيا العظمى على هذا الوضع فيما يتعلق بها ، فهو لم ينشئ هذه
السيادة



ثم الاتفاق إذن بين مستر بيغن وصادق باشا على مشروع معاهدة وبروتوكولين أحدهما
بالجلاء والآخر للسودان ، ولم يوقع الجانب المصري على هذه الوثائق إلا وهو على أتم اليقين أنه
لم يسلم بجواز انفصال السودان عن مصر ، بل على العكس من ذلك قد أيقن أن الجانب البريطاني
هو الذي اعترف بالوحدة الدائمة التي تقوم بين مصر والسودان .

وألحق بمشروع المعاهدة والبروتوكولين مشروع محضر متفق عليه خاص بالجلاء ، يشمل
على ست فقرات : تقضى الفقرة الأولى بتقديم مصر المعونة والتسهيلات التي تحتاج إليها بريطانيا
في تنفيذ أحكام بروتوكول الجلاء . وتقضى الفقرة الثانية بأن الموظفين البريطانيين لمحطات
اللاسلكية في العباسية والمعادي وهليوبوليس يبقون في محطاتهم حتى يعثر على مكان آخر لهذه
لمحطات ، على أن يتم ذلك في أسرع وقت ممكن . وتقضى الفقرة الثالثة بأن العتاد الحربي الذي
تركه إنجائرا في مصر يتفق عليه فيما بين الحكومتين بعد استشارة كل حكومة لخبرائها . وتقضى
الفقرة الرابعة بأن الشروط المالية التي تحصل في مقابلها الحكومة المصرية على شيء من الأجهزة
أو المخازن أو المعدات أو وسائل المخابرات تكون محلا لمناقشات مقبلة فيما بين الحكومتين .
وتقضى الفقرة الخامسة بأنه حتى يتم الجلاء طبقا لأحكام البروتوكول تبقى القوات البريطانية
متمتعة بحقوقها الحالية في المرور بمصر والطيران فوقها . ومن المفهوم أن الحكومتين بعد توقيع
معاهدة التحالف سيتفاوضان بغرض الوصول إلى اتفاق على حق المرور الذي ستمتعه به الطائرات
البريطانية في جو مصر بعد إتمام الجلاء . وستعامل بالمثل الطائرات المصرية فتمتتع بحق المرور
في جو بريطانيا . وتقضى الفقرة السادسة بأن إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ لا يؤثر في مركز كل من
الطرفين من حيث حقوقهما وواجباتهما الحالية بمقتضى هذه المعاهدة الجديدة التي ألغيت .

وقد وقع كل من الجانب المصري والجانب البريطاني على هذه الوثائق بالأحرف الأولى من
أسمائهما ، في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، على أن تقدم للحكومة المصرية لتنظر في الموافقة عليها
وصدّرت الوثائق بالعبارة الآتية : " اتفق على أن الوثائق المرافقة قد أعدت فقط قيد النظر فيها
فيما بعد ، وعلى أنه إذ قدمت رسميا من الحكومة المصرية دون أي تغيير ، فإن مستر بيغن سيزكيها
لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية " .

ونورد هنا للتسجيل ، نصوص هذه الوثائق ، أى نصوص مشروع صدق — بيفن ، مقارنة بنصوص المشروع الذى قدمته هيئة المفاوضة المصرية فى ٨ يولييه سنة ١٩٤٦ .

مشروع ديمية المفاوضات المصرية (٨ يولييه سنة ١٩٤٦)	مشروع صدق — بيفن
<p>المادة الأولى</p> <p>(نص مطابق)</p>	<p>(المادة الأولى)</p> <p>يتمهى العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وكذلك المحضر المفق عليه والمذكرات والاتفاق الموقع فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بشأن الإعفاء والميزات المرتقة بها ، وذلك بمجرى سرى بالمعاهدة الحالية .</p>
<p>المادة الثانية</p> <p>فى حالة ما إذا وقع على مصر اعتداء مسلح أو فى حالة وقوع اعتداء مسلح ضد بريطانيا العظمى فى البلاد المتاخمة لمصر ، يتشاور الطرفان الساميان المتعاقدان فوراً لأجل اتخاذ أى عمل مشترك يريان ضرورته ، وذلك حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه .</p>	<p>(المادة الثانية)</p> <p>اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان فى حالة ما إذا أصبحت مصر محلاً لاعتداء مسلح ، أو فى حالة ما إذا أصبحت المملكة المتحدة مشتبكة فى حرب نتيجة لإعتداء مسلح على الدول المتاخمة لمصر ، يتخذان بالعارن الوثيق فيما بينهما وبعد التشاور ، العمل الذى قد يترتب بضرورته ، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم .</p>
<p>(المادة الثالثة)</p> <p>رغبة فى كفالة التعاون والمساعدة المتبادلين بين الطرفين الساميين المتعاقدين ، ولكى يتاح بصفة خاصة لإحكام تنسيق التدابير الواجب اتخاذها للدفاع المشترك عنهما ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على إنشاء لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة فى الحكومتين يساعدها الممثلون الآخرون الذين تعينهم الحكومتان .</p>	<p>(المادة الثالثة)</p> <p>رغبة فى كفالة التعاون والمساعدة المتبادلين بين الطرفين الساميين المتعاقدين ، وتمكينا لتنسيق التدابير الواجب اتخاذها للدفاع المشترك عنهما ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على إنشاء لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة فى الحكومتين يساعدها الممثلون الآخرون الذين تعينهم الحكومتان .</p>

مشروع صدق - بيفن

وهذه اللجنة هي هيئة استشارية اختصاصاتها أن تدرس - بقصد أن تقترح على الحكومتين التدابير الواجب اتخاذها - المسائل الخاصة بالدفاع المتبادل للطرفين الساميين المتعاقدين في البر والبحر والجو بما في ذلك مسائل العتاد والمستخدمين المتصلة بها ، وبصفة خاصة المقتضيات الفنية لتعاونهما والخطوات الواجب اتخاذها لتمكين القوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين من أن تكون قادرة على أن تقاوم الاعتداء بطريقة فعالة .

وتجتمع اللجنة للقيام بهذه المهام كلما دعت الضرورة . ولجنة ، إذا ما دعت الحاجة ، أن تبحث أيضا ، بناء على دعوة من الحكومتين وعلى أساس البيانات المقدمة منهما ، الآثار العسكرية التي قد تنشأ عن الموقف لدولى ، وبخاصة الآثار التي قد تنشأ عن الأحداث التي قد تهدد أمن الشرق الأوسط ، وبتمسك بالحكومتين في حالة وقوع أحداث مهددة لأمن أى بلد من البلاد المجاورة لمصر أن تتشاورا بقصد أن تتخذا ، بالاتفاق بينهما ، التدابير التي قد يعترف بضرورتها .

(المادة الرابعة)

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان ألا يبرما تحالفا أو يشتركا في أى حلف موجه ضد أحدهما .

مشروع هيئة المفاوضات المصرية (٨ يولييه سنة ١٩٤٦)

ويكون اختصاص اللجنة أن تدرس - بقصد أن تقترح على الحكومتين التدابير الواجب اتخاذها - المسائل الخاصة بالدفاع المتبادل للطرفين الساميين المتعاقدين في البر والبحر والجو وما يتصل بذلك من مسائل العتاد والعمال وبصفة خاصة الأوضاع الفنية لتعاونهما والتدابير الواجب اتخاذها لكي يتاح للقوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين أن تكون قادرة بالفعل على مقاومة الاعتداء .

وتجتمع اللجنة كلما دعت الضرورة إلى قيامها بهذه المهام . وتجتمع أيضا بناء على دعوة الحكومتين لتبحث - إذا انتضى الحال - الآثار العسكرية للرقف الدولي ، وخاصة كل الحوادث التي قد تهدد الأمن في الشرق الأوسط وتقدم للحكومتين التوصيات المناسبة في هذا الشأن .

(المادة الرابعة)

(نص مطابق)

مشروع صدق - بيفن

(المادة الخامسة)

ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمكن أن
يُفسر بأي حال من الأحوال الحقوق والالتزامات
المرتبة أو التي قد تترتب لأحد الطرفين الساميين
المتعاقدين أو عليه يقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

(المادة السادسة)

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن
أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام
المعاهدة الحالية أو تفسيرها ، ولا يتسنى لهما
حله بمفاوضات مباشرة ، يسوى طبقاً لأحكام
ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك مع عدم الإخلال
بالتصريحات التي أعلنها كل من الطرفين
الساميين المتعاقدين بمقتضى الفقرة الثانية من
المادة ٣٦ من نظام محكمة العدل الدولية .

(المادة السابعة)

يصدق على المعاهدة الحالية ، ويتبادل
التصديق عليها في القاهرة في أقرب وقت .
ويبدأ بتنفيذها من تاريخ تبادل التصديق
عليها . وتبقى المعاهدة الحالية سارية لمدة
عشرين عاماً من تاريخ بدء سريانها ، وتظل
بعد ذلك سارية إلى أن ينقضى عام على إعلان
أحد الطرفين الساميين المتعاقدين للآخر
بأنها تها بالطرق الدبلوماسية .

مشروع هيئة المفاوضات المصرية
(٨ يولييه سنة ١٩٤٦)

(المادة الخامسة)

(نص مطابق)

(المادة السادسة)

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن
أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام
المعاهدة الحالية أو تفسيرها ، ولا يتسنى لهما
حله بمفاوضات مباشرة ، يسوى طبقاً لأحكام
ميثاق الأمم المتحدة .

(المادة السابعة)

(نص مطابق)

مشروع هيئة المفاوضات المصرية
(٨ يولييه سنة ١٩٤٦)

(بروتوكول الجلاء)

(لم يوضع نص بروتوكول الجلاء، ولكن
المفهوم أن هيئة المفاوضات المصرية تقبل
نص بروتوكول صدق — يفن على أن تكون
مدة الجلاء النهائي ستين لا أكثر).

مشروع صدق — بفن

(بروتوكول الجلاء)

تفق الطرفان الساميان المتعاقدان على
أن جلاء القوات البريطانية عن الأراضي
المصرية (مصر) يجب أن يكون قد تم تماما
في أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

ويجب أن يتم الجلاء عن مدينتي القاهرة
والاسكندرية وكذلك عن الدلتا قبل ٣١ مارس
سنة ١٩٤٧ . ويجب أن يسير الجلاء بصفة
مطردة مستمرة عن بقية الأراضي المصرية
خلال المدة التي تنتهي في التاريخ المحدد
في الفقرة الأولى من هذا البروتوكول .

ويستمر تطبيق أحكام اتفاق ٢٦ أغسطس
سنة ١٩٣٦ الخاص بالاعفاءات والميزات
بصفة مؤقتة على القوات البريطانية في خلال
مدة انسحابها من مصر .

وكل تعديل في هذا الاتفاق قد تدعو اليه
الضرورة بسبب وجوب انسحاب الجيوش
البريطانية من الدلتا والمدينتين المذكورتين
قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ يسوى باتفاق
آخر بين الحكومتين تجري المناقضة بشأنه قبل
حلول هذا التاريخ .

<p>مشروع هيئة المفاوضات المصرية (٨ يولييه سنة ١٩٤٦)</p>	<p>مشروع صدق — بيثن</p>
<p>(بروتوكول السودان)</p> <p>يتمتع الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فورا في مفاوضات بتحدد نظام الحكم في السودان في نطاق مصالح الأهالي السودانيين على أساس وحدة وادي النيل تحت تاج مصر .</p>	<p>(بروتوكول السودان)</p> <p>إن السياسة التي يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك تكون أهدافها الأساسية تحقيق رناهيية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعدادا فلما يحكم الذات وتبعا لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقل للسودان . وإلى أن يتسنى للطرفين الساميين المتعاقدين ، بالاتفاق الناس المشترك بينهما ، تحقيق هذا الهدف الأخير بعد التشاور مع السودانيين ، تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقاتها والفقرات من ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة أفذة ، وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة إحتانية .</p>

ورجع صدق باشا إلى القاهرة ، وبدأ يعرض مشروعه على مجلس الوزراء على الوجه الذي
فهم به بروتوكول السودان . فأقره المجلس . ثم عرضه على هيئة المفاوضات المصرية ، فناقشت
المقترحات التي تضمنها وبجتها بخا مبدئيا أثرت خلاله جملة اعتراضات من بعض الأعضاء .
ثم عقدت الهيئة اجتماعا آخر استأنفت فيه البحث في ضوء المذكرة التي أعدها صدق باشا للرد على
الاعتراضات التي أبدت في الجلسة الأولى . وقد تبين من البحث والمناقشة في هذا الاجتماع
أن سبعة من أعضاء الهيئة — وهم أغلبية — لا يرون إقرار المقترحات على صورتها المعروضة .
وقد بنوا رأيهم على الأسباب الآتية (كما نشرت في الصحف) :

(١) الفقرة الثانية من المادة الثانية (وهي الخاصة بحالة تهديد سلامة دولة مجاورة) من المشروع البريطاني — وهي الفقرة التي رفضتها الهيئة بالإجماع — أضيفت في مشروع صدق — يفتن إلى آخر المادة الثالثة بما يحقق كل معناها .

(٢) تقدير مدة الجلاء بأجل نهايته أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ تقدير مبالغ فيه ، إذ الجلاء مستطاع في أقل من هذا الأجل .

(٣) في بروتوكول السودان كما جاء في مشروع صدق — يفتن تقرر الفقرة الأولى وحدة مصر والسودان ولكن الفترات الساية تجرد الوحدة من كل خصائصها ، فهي تحتفظ بالنظام القائم دون وعد بإجراء أية مفاوضات لتعديله بما يتفق مع الاعتراف بوحدة البلدين ، بل إن هناك نصا على تخويل السودان حق اختيار نظامه المستقبل وهو نص يمهّد السبيل لفصل السودان عن مصر . وختمت الأغلبية بيانها بالعبارة الآتية : ” وغنى عن البيان أن حرصنا على تحقيق وحدة وادى النيل وحدة فعلية لا ينطوى على أية نية من نوايا التوسع أو الاستعمار ، ولكنه حرص جاء محققا لما تجلّى من رغبة شعب وادى النيل في تأليف وحدة تؤكد الروابط التاريخية والجغرافية والاقتصادية والأروحية ، ولا تتعارض مع رغبة المصريين والسودانيين معا في إقرار الحكم الذاتي للسودان بل تساعد عليه “ .

وقد رد صدق باشا على هذا البيان يفند الأسباب التي تدرعت بها الأغلبية لرفض المشروع . ويتلخص رده فيما يأتي :

(١) إن الفقرة التي أضيفت إلى المادة الثالثة تجعل من اللجنة المشتركة مجرد لجنة استشارية لا تستطيع أن تقرر عودة الانجليز إلى مصر بغير قبول الحكومة المصرية نفسها وبغير موافقة المصريين من أعضائها وهم النصف . وقد قبلت هيئة المفاوضات النص على خطو الحرب في الشرق الأدنى ، فأولى بها أن تقبله بالنسبة إلى الأقطار المجاورة ، فإن هذه ما هي إلا قسم من الشرق الأدنى ، بل هي ذلك القسم الداخلي في نطاق الدول العربية التي بيننا وبينها ميثاق يقضى علينا بالاهتمام بشؤونها لما وقعت في خطر .

(٢) لا مبالغة في الأجل الأقصى المحدد لإنعام الجلاء ، فتمت قدر الخبراء العسكريين المصريون الحد الأدنى لاستطاعة الجلاء بستين ، فإذا زيد هذا الأجل أشهرا لم تطلب عبثا ، وإذا روعي أن النص المعروض يحدد للجلاء تاريخا معيناً لا أجلا يبدأ من التصديق على المعاهدة ، ضاقت الشقة بين الأجانب إلى حد يجعل الاعتراض مجردا من أية أهمية عملية .

(٣) بروتوكول السودان يرسم خطة العمل المقبلة بين مصر وبريطانيا ، وبينهما وبين أهل السودان رسما دقيقا ، إذ يقتضى بتشاور الدولتين وبمشاورتهما لأهل السودان بحيث لا يمنع مصر مانع مجرد إبرام المعاهدة من بدء المشاورات المذكورة والشروع في تنفيذ تعهداتها قبل أهل السودان ،

هذا ويقرر البروتوكول المبدأ الأساسي وهو الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان تحت التاج المصري المشترك . والتفسيرات التي تقدم بها في هذا الشأن ماهي في الواقع إلا إيضاحات لنصوص كان ينبغي أن تعتبر واضحة . فتي اقتنع الجانب المصري بوجاهة هذه التفسيرات ورجاحتها لا تبقى حاجة إلى الإنجليز لكي يؤمنوا عليها

وكان صدق باشا استصدر مرسوما في هذه الأثناء بحل هيئة المفاوضة . تم تقدم إلى مجلس النواب للرد على استجواب خاص بالمفاوضات ، فأدلى هو ووزير الخارجية بيانات عن الخطوات التي تمت . وعلى أثر سماع البيانات أصدر المجلس في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ القرار الآتي :

”بعد سماع البيانات التي أدلى بها رئيس الحكومة ومعالى وزير الخارجية عن الخطوات التي تمت حتى الآن في المفاوضات ، وبعد المناقشة في وجهات النظر المختلفة ، يقرر المجلس الثقة بالحكومة ، ويطلب إليها المضي في جهودها المؤدية إلى تحقيق الأهداف القومية بالجلء ووحدة وادي النيل ، وعرض النتيجة على البرلمان“ .

إلى هنا رأى صدق باشا أنه حقق الشرط الذي طلبه الجانب البريطاني من عرض المشروع على الحكومة المصرية ، فقد عرضه على مجلس الوزراء وأقره المجلس كما قدمنا . وفي ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٦ أرسل وزير الخارجية برقية لسفير مصر في لندن جاء فيها ما يأتي : ”تقدمت الوزارة أمس إلى البرلمان للرد على استجواب خاص بالمفاوضات ، والمحادثات التي جرت بين رئيس الحكومة ووزير الخارجية من جانب ومسترييفن من جانب آخر . ورأت الحكومة من الأوفق طلب سرية الجلسة لتفادي مناورات المعارضة لعرقلة المفاوضات وخصوصا لحفظ السرية التي اتفق عليها في هذا الدور . إنك تعلم أن المعارضة استغلت تكتم الحكومة وحرصها على السرية المتفق عليها ، وقد نشرت المعارضة أخيرا نصوصا مختلفة فسرتها تفسيراً مشوها هذه الأسباب جميعها ومصلحة البلدين القصوى في إتمام المفاوضات أرى من الأوفق ألا يطول تكتمنا ، ولن يكون هذا إلا بالإسراع بإمضاء النصوص بين الحكومتين وعرضها على البرلمان المصري والبريطاني ، وأنا في انتظار ردكم لتحديد موعد سفرنا“ .

وأبطل رد الحكومة البريطانية

وفي ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ أرسل صدق باشا إلى سفير مصر بلندن برقية أخرى جاء فيها ما يأتي : ” أرجو أن توضح لوزارة الخارجية بجلء أن التأخير في الإجابة بشأن سفر المفوضين المصريين فوراً يحدث ضجراً متزايداً ، ويشجع العناصر التي تعمل على نشر الاضطرابات ، وبهذا يضع شيئا فشيئا ما غنمناه من تقدم محسوس في الرأي العام الذي يميل اليوم إلى المعاهدة . وإني مضطراً إلى رفض تحمل مسؤولية النتائج الناجمة عن هذا التأخير الذي ليس له ما يبرره ، وذلك على حين أن الجانب المصري يراعى اللياقة والتكتم ، وعلى حين أنكم أبلغتمونا من قبل أن وزارة الخارجية

مستعدة للقاء مندوبينا . وإذا كانت الأنباء المفرضة تصور مصر في صورة بلد تعمه الاضطرابات ، ويسوده التذمر ، فزجواكم تكذيبها بصفة قاطعة ، لأن البلاد هادئة وتنتظر عقد المعاهدة ، وذلك باستثناء الوفد الذي يلعب ورقته الأخيرة . وإذا طال تأخر وصول رد مرض فقد يضيع كل شيء ، ونرجوكم الإبراق بنتيجة مقابلاتكم اليوم “

*
*

ونقف الآن قليلا ، لنستخلص بعض الحقائق مما تقدم :

(١) كان الانجليز منذ البداية يريدون استبقاء مصر تحت سيطرتهم من طريق الاحتفاظ بقاعدة عسكرية . ولم يسلموا باستبدال لجنة الدفاع المشترك بالقاعدة العسكرية إلا بعد ثبات مصر وإصرارها على رفض الاحتلال في أية صورة كانت . وهم على كل حال لم يسلموا بالجلاء إلا مؤجلا إلى أواخر سنة ١٩٤٩ ، ولم يتلعبوا عن مطامعهم في السودان ، وأصروا على تحالف يلقي دلي مصر كثيرا من الأعباء . فلهم كل الغم ، وعلى مصر كل الغرم .

(٢) أمام هذا التعارض البين بين مطالب مصر العادلة ومطامع إنجلترا الجائرة ، تخلل المفاوضات كثير من الشد والجذب ، وكاد يستحيل التوفيق . وظهر أثر ذلك في العقبات التي اعترضت طريق المفاوضات ، فقد وقفت مرتين ، وتأزمت عدة مرات ، واقضى الأمر أن تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية ، ودعت الضرورة إلى سفر صدق باشا وزير خارجيته إلى لندن . ولمستريبن في محادثاته مع صدق باشا في لندن كلام ذو معنى في هذا الشأن . فقد قال صدق باشا ذات مرة إنه يعرف ما تريد مصر ، فأجاب مستريبن : وأنا أيضا أعرف ما تريد بريطانيا ، ولكن الصعب هو التوفيق بين الأمرين (ص ٣٢) .

(٣) وسط هذه المحاولات العنيفة للتوفيق ، كانت مصر تقوم بدور نبيل ، وتبذل أقصى الجهود للوصول بالمفاوضات إلى غايتها . فلم تدخر في ذلك وسعا . وكانت خالصة النية في الوصول إلى اتفاق .

(٤) أمكن بعد كل هذه الجهود العنيفة أن يتفق المتفاوضان ، وتمت المعجزة . ولكن القوة البشرية لها حدود تقف عندها . ومن هذه الحدود عدم إمكان المستحيل . وقد كان مستحيلا أن تجاب مصر إلى مطالبها العادلة وأن يتحقق في الوقت ذاته لإنجلترا أطاعتها في السودان . وإذا كان الاتفاق قد تم ، فإنما تم على الألفاظ والعبارات أكثر مما تم على الحقائق والمعاني وكانت هبة ربح واحدة كافية أن تنصف بكل ما تم من اتفاق .

*
*

(٥)

ولم تلبث الرياح أن هبت ، فعصفت بمشروع المعاهدة .

كان صدقي باشا يعتقد بإخلاص ، كما قدمنا ، أنه اتفق مع مستر بيغن على أن يبقى السودان في نطاق الوحدة الدائمة مع مصر ، تحت تاج مشترك هو التاج المصري . فادلى بمحديث في هذا المعنى إلى إحدى المجلات المصرية . فلم يلبث وزير الخارجية أنب . وافته برقية في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ من سفير مصر بلندن ، يقول فيها : ” سلمنى مسترهاو ... كتابا ، وقدما عليه من وكيل وزارة الخارجية البريطانية محتج فيها بشدة على الحديث الذى أدلى به حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء إلى إحسان عبد القدوس ونشرته مجلة روزاليوسف . وقد بعثت بالكتاب المشار إليه في الحال بالبريد إلى معاليكم “ .

ما الذى جرى منذ غادر صدقي باشا لندن إلى القاهرة ، وغادر مستر بيغن لندن إلى نيويورك ، والاثنان على أتم اتفاق ؟ كان الحاكم العام للسودان - وهو الحاكم العام السابق - في لندن ، وقد خلاله الجو بعد سفر مستر بيغن ، فاستطاع الوصول إلى مستر آتلى على ما سنرى . وكانت المماضة في القاهرة والمعارضة في لندن يعملان لغرض واحد ، وكأنهما يتماوان .

ومهما يكن من أمر ، فإن دهشة صدقي باشا كانت لا بد شديدة عند ما تلقى من لندن الرد الذى طال انتظاره إياه . وكان الرد في صورة مفكرة أرسلتها الحكومة البريطانية إلى سفير مصر بلندن في ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، وألحق بالمفكرة كتاب أقترح على صدقي باشا أن يوقعه .

أما المفكرة فنصها ما يأتى :

(١) ”نورد حكومة صاحب الجلالة الملك أن تذكر صدقي باشا بالنقط المتفاهم عليها في لندن . فإن حكمة جلالة الملك تجرد نفسها الآن في موقف حرج جدا من جراء تسرب الأخبار وتفسيرات صدقي باشا من جانب واحد . إذ أن لديها مجلس عموم ورأيا عاما لا يمكن أن يوافق على أن السودان بدلا من أن يوجه إلى طريق الحكم الذاتى ، يؤخر إلى الوراء مرحلة ، ويجعل خاضعا للحكومة المصرية فيما يتصل بحرية اختيار السوادنيين . لذلك تطالب حكومة جلالة الملك بخطابات تفسيرية لا تمس مركز مصر بأى حال ، ولا تتعدى بأى حال ما اتفق عليه صدقي باشا في لندن ، ولكنها تسرد بتفصيل أكبر الغرض من بروتوكول السودان كما تفهمه حكومة جلالة الملك . ولقد حاول مستر بيغن أن يمهّد لصدقي باشا الصعوبة حول الخطاب ، فكتب صيغة يظن أنها ستكون مقبولة لديه . ونصها مرافق لهذا .

(٢) بود مستر بيغن أن يعلم عمرو باشا ويوضح لصدقي باشا أنه إذا لم تحصل حكومة جلالة الملك على الخطابات التفسيرية فسيضطر إلى إنقاء بيان شامل في مجلس العموم عند التصديق على

المعاهدة يشير فيه إلى جميع ما اتفق عليه صدق باشا في لندن وإلى تفسير حكومة جلالة الملك الواضح لمعنى البروتوكول ، وإذا اضطر مستر بيغن إلى إلقاء بيان كهذا فقد يكون أشد صعوبة على صدق باشا من خطاب تفسيري على غرار المشروع المرافق .

(٣) وسيوضح بيان مستر بيغن في المجلس ما وراء بروتوكول السودان أي أولا إعداد السودان للحكم الذاتي وثانيا استعمال حقهم عند ما ينضجون للحكم الذاتي في اختيار وضع حكومتهم في المستقبل . ويشمل الاستقلال . وسيحاط المجلس علما كيف ضمنت جملة "تحت تاج مشترك" في البروتوكول فقد كانت اعترافا بالسيادة الرمزية ولم يقصد منها بتاتا أن تكون أداة لوقف عجلة تقدم السودان نحو الاستقلال . وأن حكومة جلالة الملك لا تستطيع أبدا في هذا العصر ومع استرشادها بروح ميثاق الأمم المتحدة في سياستها الخارجية أن تقبل فكرة أن البروتوكول يفرض على السودان بطريق ما ما يمنعه من اختيار وضع حكومته في المستقبل .

(٤) أما فيما يتصل بمركز السودان الحاضر فيقول مستر بيغن في المجلس إن البروتوكول لا يتضمن أي تغيير ولم يزد على كونه مجرد تأكيد للحالة القائمة ، وستستمر حكومة جلالة الملك بمقتضى البروتوكول في تأمين الدفاع عن السودان بجميع ما يقتضيه من التسهيلات .

وأما الكتاب الذي يقترح مستر بيغن على صدق باشا أن يوقعه فنصه ما يأتي : "يسرني في اللحظة التي توقع فيها المعاهدة اليوم أن أسجل إدراكي لاتفاقنا فيما يتصل بمعنى أجزاء خاصة في بروتوكول السودان الملحق بالمعاهدة .

قد اتفقنا على أن نصير بروتوكول السودان لا تتضمن تغييرا في حالة السودان في الوقت الحاضر وأن البروتوكول لا يزيد على كونه توكيدا للحالة القائمة ، وعلى ذلك فإن يكون ثمة أية تغييرات في الإدارة الحالية إلا فيما هو ضروري لإعداد السودانيين للحكم الذاتي .

أما فيما يتعلق بمستقبل السودان فإن البروتوكول ينص على أن يكون للسودانيين عندما ينضجون للحكم الذاتي الحرية في اختيار وضع حكومة السودان في المستقبل . وقد يتخذ هذا الوضع أشكالا عدة : فقد يختار السودانيون اتحادا مع تاج مصر على غرار اتحاد حكومات الدومينيون المستقلة مع التاج البريطاني ، وقد يختارون شكلا آخر من الاتحاد المستقل مع التاج المصري ، أو قد يختارون الاستقلال . وقد اتفقنا على أن بروتوكول السودان مفهوم منه حرية الاختيار النامة للسودانيين .

كذلك اتفقنا على أن بروتوكول السودان لا يمس بأية حال حق المملكة المتحدة في تأمين الدفاع عن السودان بأية قوات وتسهيلات قد تتطلبها .

كذلك اتفقنا على أنه إلى حين إتمام الجلاء وفق نصوص بروتوكول الجلاء تظل القوات البريطانية متمتعة بحقوقها الحالية في المرور بمصر والطيران فوقها . ومن المفهوم أيضا أن تدخل

الحكومتان بعد توقيع معاهدة التحالف في مباحثات للوصول إلى اتفاق متبادل بشأن حقوق المرور التي ستمتع بها طائرات القوات البريطانية بعد إتمام الجلاء عن مصر .

وستمنح القوات المصرية الجوية كذلك المعاملة بالمثل في الأراضي البريطانية

وأخيرا اتفقنا على أن إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ لا يمس مركز أحد الطرفين فيما يتعلق بالحقوق المالية والتبعات التي نشأت بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ عند تنفيذ معاهدة التحالف الجديدة التي تأتيناها .

*
* *

لقد انهدم مشروع المعاهدة بهذا الكتاب . والذي هددهم الإنجليز . وهم البائدون بنقض ماتم الاتفاق عليه ، وهذه حقيقة يلوكمها من أطلع على ما قد مناه من الوثائق إن نقطة الخلاف الجوهرية بين صدقي باشا ومستربيفن هي مسألة الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان . ولكن ألم يتناقشا في هذه المسألة طويلا ، وفي عدة مناسبات ، وعرف كل منهما رأي صاحبه فيها ، وقد رأينا كيف أن صدقي باشا لم يترشح عن موقفه من أن الوحدة دائمة . فإذا كان مستربيفن قد وقع مع ذلك مشروع المعاهدة ، فإنه يكون بذلك سلم لصدقي باشا بوجهة نظره . ورجوعه الآن فيما سلم به ، وإصراره على أن يكون للسودان حق الانفصال عن مصر ، هو نقض للاتفاق في أهم مسألة من مسائله . ولما كانت صدقي باشا قد بين في وضوح تام ، في خلال محادثاته مع مستربيفن في لندن ، أنه يعتبر هذه الوحدة الدائمة هي الأساس الذي تقوم عليه المعاهدة ، وأن مصر إذا كانت قد قبلت مخالفة إنجلترا وما تلقيه المخالفة عليها من أعباء ، فمن أجل السودان قد فعلت ذلك ، فإن من حق صدقي باشا أن يعتبر أن مشروع المعاهدة كله قد سقط ، وأن الإنجليز هم الذين أسقطوه ، ورجعوا فيما سبق لهم أن التزموه

ولم يسع صدقي باشا ، قبل أن يقدم استقالته ، إلا أن يرد على الحكومة البريطانية بإسهاب وقد وصلها الرد عن طريق السفارة المصرية في لندن في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ .

ومما جاء في هذا الرد : ” ... ففيما يتعلق بالسودان يدل مشروع الكتاب الذي أعده مستربيفن ... على أن بروتوكول السودان يسمح بمنح السودانيين منذ الآن الحق في الاستقلال التام ، أو بكلمة أخرى الحق في الانفصال بتاتا عن مصر ... والواقع أن في مشروع البروتوكول اقترحه المفاوضون البريطانيون قد ورد ذكر لما قد يؤول للسودانيين من حق في إعلان استقلالهم ، فرفض المفاوضون المصريون هذا النص ، واقترح الجانب البريطاني بهذا الرفض . أما النص النهائي للبروتوكول فإنه — على العكس — لا يهدف إلا إلى نظام الحكومة الذاتية (Self - government) ... وقد عني البروتوكول فوق ذلك بأن يوضح أن حق السودانيين

في اختيار نظام بلادهم مستقبلا هو حق مستمد من نظام الحكومة الذاتية ، فهو لا ينبغي له أن يجاوز حدود الاستقلال الداخلي (autonomy) ولا ينبغي له أن يشمل الانفصال السياسي عن مصر . وعلاوة على ذلك فإن سياسة الطرفين السامين المتعاقدين في السودان ينبغي أن تسير في نطاق وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري ، وهذا مما يحول دون اعتراف مصر وبريطانيا العظمى بحق السودانين في قسم الروابط التي تجمع بينهم وبين مصر وناجها . فلا يسمع الحكومة الملكية المصرية إلا أن تبدى دهشتها لهذه المعاني التي تفسر بها الحكومة البريطانية نصوص البروتوكول ، وهو تفسير يجزئه من كل معانيه ومرامييه . وتحوص الحكومة الملكية المصرية على أن تخص بالذكر مرة أخرى أن سياسة مصر على السودان قائمة بذاتها شرعا وبمكم التاريخ ، وفي غنى عن اعتراف الحكومة البريطانية بها ، فهذا الاعتراف لا ينشئ حادثا جديدا يغير من نظام السودان ، بل ما هو إلا تقرير لحالة قائمة لا ينازعها فيها منازع في أى مجمع دولي .

ومن الجائز مستقبلا أن يفضل السودانيون الاستقلال على الوحدة ، وحينئذ تتخذ مصر القرار الذي تمليه عليها روابط الأخوة التي تجمعها بالسودان . ولكن الاستقلال مسألة قومية لا تنى إلا الشعب الذي يطالب به والدولة التي ينبغي أن يرجع إليها أمر متجه وإقراره ، وليس لأية دولة أخرى ، حتى ولو كان لها الحق في إدارة هذا الشعب ، أن تتدخل لتطالب بالاستقلال باسم شعب لم تتوفر له أهلية المطالبة به ويطلب مستر بيغن كذلك أن يصبح من المفهوم بصورة صريحة قطعة أن نظام الحكم الحاضر في السودان سيظل مصونا . وقد واثق المفاوضون المصريون في لندن على استمرار مريان النظام الإداري الموضوع للسودان بمقتضى اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ في حدود التعديلات التي جاءت بها معاهدة سنة ١٩٣٦ . ولكن قبول استمرار نظام معين للإدارة لا يفيد مطلقا القول بأن هذا النظام ينبغي له أن يظل معمولا به في المستقبل كما هو دون أن يدخل عليه تعديل ما . بل إن البروتوكول ذاته يرمى - على العكس - إلى أن يكون الهدف الرئيسي لسياسة الطرفين السامين المتعاقدين هو رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم بدأب للحكومة الذاتية وممارسة ما يترتب عليها من حق في اختيار النظام القادم للسودان . . . هذا على أن الوفد البريطاني كان قد قدم في القاهرة مشروعا للبروتوكول يقضى بإنشاء لجنة مشتركة مصرية بريطانية تتولى تقديم التوصيات فيما يتعلق بالتدابير الواجب اتخاذها بشأن مستقبل السودان ، وتتولى كذلك الإلمام برغبات الشعب السوداني والعمل على تحقيقها . وكذلك اقترح مستر بيغن في لندن تأليف لجنة مشتركة دائمة تتولى دراسة تطور السودانيين ورفاههم ، واحتفظ المفاوضون المصريون برأيهم في هذه المسألة إلى أن يتقرر فيما بعد كيف يكون تدخل مصر في السودان في هذا الصدد .

ويتضمن مشروع الكتاب الاعتراف أيضا بحق بريطانيا العظمى في تأمين الدفاع عن السودان بما يلزم له من قوات وتسمييلات ، فيلوح من هذا النص أن واجب الدفاع عن السودان يقع على عاتق بريطانيا العظمى وحدها ، في حين أن لمصر حقا في هذا الصدد مغادلا

— على الأقل — لحق بريطانيا العظمى . . وبتداول مشروع الخطاب مسألين آخرين (حق المرور الجوي والتبعات المالية) وقد تم التفاهم في لندن على أن مسألة المرور الجوي بعد الجلاء ستكون موضع مناقشات لاحقة لتوقيع المعاهدة . . أما تصفية الحقوق والتبعات المالية لكل من الطرفين المتعاقدين فهي لا تحدث إلا بعد أن توضع المعاهدة موضع التنفيذ . . وتحرص الحكومة المصرية من جهة أخرى على أن تلمت النظر إلى أن ديباجة النصوص الموقع عليها بالأحرف الأولى في لندن تشير إلى أنها ستعرض على الحكومة المصرية ، حتى إذا نالت موافقتها قدم مستر بيفن إلى الحكومة البريطانية توصياته بقبولها . وقد تحقق هذا الشرط من قبل الجانب المصري إذ وافق مجلس الوزراء على هذه النصوص وليس هذا فحسب بل إن مجلس النواب أقر السياسة التي اتبعتها الحكومة . فكان يجب أن تدخل المناوضات في طورها الأخير بإعداد هذه النصوص وقيام الحكومتين بالتصديقتي عليها . ولكن الحكومة البريطانية تريد — فيما يبدو — استئناف المفاوضات حتى تدخل بذلك في طور جديد لا يعترف المناوضون المصريون مسيرتها فيه ، لأن الحكومة الملكية المصرية لا يسعها إلا التمسك بالنصوص التي وافقت هي عليها والتي ارتضاها مستر بيفن ... ”

ثم استقال صدق باشا من رئاسة الحكومة بعد ذلك . وخلفه فيها النقراشي باشا .

(٦)

وحاول النقراشي باشا أن يصفى الجو ، وأن ينقذ المفاوضات من الفشل للمرة الأخيرة . فبذل في ذلك جهوداً متواصلة . ولقد كان أمامه أن يكتفى بما قام به صدق باشا في هذا السبيل ، وأن يعتبر الرد الذي أرسله صدق باشا على كتاب الحكومة البريطانية عن طريق السفارة المصرية هو رد الحكومة الجديدة . وقد تساءلت الحكومة البريطانية فعلاً ، عندما وصلها رد صدق باشا عما إذا كان هذا الرد يمثل رأى خلفه . فكتبت إلى سفير مصر في لندن ، في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ تقول إنها تحتفظ برأيها في رد صدق باشا (وإن كانت تعترض حالاً على ما جاء فيه من أن تفسير الحكومة البريطانية لبروتوكول السودان يسمح بمنح السودانيين منذ الآن الحق في الاستقلال التام) ، وتريد أن تعرف هل هذا الرد يمثل رأى الحكومة الحاضرة التي خلعت حكومة صدق باشا .

وخطت الحكومة البريطانية في الوقت ذاته خطوة في سبيل التفاهم مع الحكومة الجديدة . فأرسلت تبليغا للنقراشي باشا عن طريق السفارة البريطانية في مصر ، في نفس اليوم أي في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، تعرب فيه عن أملها في أن تقبل الحكومة الجديدة ما جاء في الكتاب الذي أرسل لصدق باشا . وهذا هو نص التبليغ : ”يسر حكومة صاحب الجلالة الملك أن تتاح لها الفرصة مرة أخرى للتعاون مع النقراشي باشا في تنمية العلاقات الانجليزية المصرية . وقد تقلد

النقراشي باشا الحكم في وقت عاق فيه سوء التناهم الانتهاء إلى عقد مخالفة عمل لها الطرفان عملا شاقا طويلا . والخطوة التالية على مصر ، وهي أن تجيب على المذكرة التي سلمت لعمرو باشا في لندن في ٦ ديسمبر . ويود مستر بيغن أن يؤكد للنقراشي باشا شخصيا أنه لا يحاول أن يذهب للحكومة المصرية القول بأنها وافقت على منح الاستقلال للسودان ، ويدرك مستر بيغن كل الإدراك أن صدق باشا لم يرتبط بذلك في محادثاتها بلندن . ولكنتنا كذلك لا نستطيع أن ندع الحكومة المصرية تستتج أن حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك قد قيدت في بروتوكول السودان حرية السودانيين في اختيار الاستقلال إذا كان هذا مائة ترعايه قرارهم عندما يمين الونت . والواقع أن البروتوكول لا يربط بالحكومة حضرة صاحب الجلالة الملك ولا الحكومة المصرية بشكل وضع السودان في المستقبل ، ويقرر أن هذا من حق السودانيين أنفسهم عندما يمين الوقت . وقد دونا هذه الآراء في الخطابات التي نود تبادلها . ويود مستر بيغن أن يشير إلى أنه لا يستطيع أن يوضع في مركز يمكن أن يتهم فيه بالعمل ضد مبادئ هيئة الأمم المتحدة ، ويمكن أن يقال فيه أن أمتين كبيرتين قد أساءتا في معاهدة بينهما إلى مستقبل أمة صغيرة لم يؤخذ رأيها في المعاهدة” .

فكان على النقراشي باشا أن يبذل مجهودا أخيرا في سبيل إنجاح المفاوضات ، وألا يتسرع في قطعها . ولكنه رأى واجبا عليه في الوقت ذاته أن يعلن أنه لن يتخرج عن مطالب مصر الحققة وهي الجلاء ووحدة وادي النيل ، وأنه سيسلك للوصول إلى تحقيقها كل سبيل ، فلا يقتصر على المفاوضات ، وهذا ما أعلنه في كتاب تشكيل وزارته وفي البيان الذي ألقاه في مجلس النواب في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، إذ جاء فيه : “ولقد جعلت هذه الوزارة أمر تحقيق المطالب الوطنية مطاع عهدا ، ورأس برنامجها في كتاب تشكيلها الذي تشرفت برفعه إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك ، تلك المطالب التي تنشت على قلب كل مصري ، وهي الجلاء ووحدة وادي النيل . وبفضل ثقتكم وعون الأمة سنمضي في كل طريق يوصل البلاد إلى هدفها الحق . ولعلنا لم نهمل بالفعل طريقا يؤيد حقنا إلا سلكناه .

... إننا حين نقرر وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر دائما لا نعبّر إلا عن مشيئة أهل هذا الوادي ورغبته ، وهي رغبة طبيعية تنبعث من وحدة المصلحة واللغة ، وتتصل بوجود مشترك وروابط شتى هي أقدم وأقوى من أن تنضم أو تنال . ولن ندخر جهدا في السير بالسودان إلى الحكم الذاتي وتهيئة أهله لتولي شؤونهم والعمل على إسعادهم وتوفير رفاهيتهم . “ثم زاد النقراشي باشا صراحة في تعقيبين له أمام المجلس ، قال في أولهما : “وأرجو أن يعلم العالم أجمع أنني عند ما أقول إن وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر إنما هي وحدة دائمة ... إنما أعبر عن رأي جميع المصريين والسودانيين “ . وقال في التعقيب الثاني : “أما فيما يتعلق بالوسائل فقد قلت بصريح العبارة إنني مسلك كل طريق ... وإننا نعالج الموقف بكل الوسائل ، ومنها المفاوضات ومنها الالتجاء إلى مجلس الأمن “ .

بعد أن حدد النقراشى باشا موقفه نحو بلده، ببق عليه أن يعالج الموقف مع الحكومة البريطانية وكانت اللجنة التي اتبعتها الحاكم العام للسودان منذ عهد غير قصير والنصريات التي أدلى بها — وسياتي ذكر كل هذا فيما يلي — قد أفلقت الرأي العام المصري وأزعجته إزعاجا شديدا . فاقترح النقراشى باشا — منذ قابل مستر بوك في ١٢ ديسمبر والأنورابل سيدسل كامبل في ١٤ ديسمبر — أن تقوم الحكومة البريطانية بعمل يكرن من شأنه تصفية الجوانب المهيبة لاستئناف المفاوضات . ورأى أن يكون هذا العمل تصرحا يصدر من مستر بيغن لتهديئة الرأي العام المصري يكون في المعنى الآتي : إن الحكومة البريطانية ، بسياستها التي أعلنتها من حق السودانين في الاستقلال ، لم تقصد أن تعارض في استمرار الوحدة ما بين مصر والسودان ، أو أن تشجع السودانين على الانفصال عن مصر ، بل إذا رأى السودانيون أن يبقوا في وحدة مع مصر ، فإن الحكومة البريطانية تكون سعيدة بهذا الحل . وطلب النقراشى باشا فوق ذلك ألا يدلى الحاكم العام بتصريحات أو يأتي بأعمال من شأنها أن تشجع السودانين على طلب الانفصال عن مصر ، ما دامت الحكومة البريطانية بميدة عن تشجيع أية حركة للانفصال .

ثم تحدث إلى السفير البريطاني — وكان قد عاد إلى مصر — في هذا المعنى . وأشار في هذا الحديث الذي دار بينهما في يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ إلى أمر جوهري ، هو ربط التحالف مع إنجلترا بالوحدة الدائمة مع السودان ، وجعل قبول مصر عن رضا واختيار بالمسألة الأولى معانا على تسليم إنجلترا بالمسألة الثانية ، إذ قل للسفير . ” إنني لا أتكلم الآن عن تقرير المصير ، وإنما أقول إن مصر إذا نادت بالوحدة واستمرارها ، فإنها تقول ذلك نتيجة شعورها بمشكلة أهل السودان . ومن حقنا أن نعرف سياسة بريطانيا في هذا الصدد ، هل هي تشجع الانفصال أم ترحب باستمرار الوحدة . إن مصر ليست مبالغة في هذا السؤال ، فإننا حلفاء ، وسنكون حلفاء بأذنه تعالى ، وسنحارب جنبا إلى جنب دفاعا عن مبادئ الديمقراطية ، ومن حقنا أن نعرف ماذا ستكون سياسة بريطانيا مع حليفها ، هل هي ستعمل على انفصال ما هو أكثر من خط الحياة لنا عنا ، أو من تشجع على اتصاله بنا . هل تريدون أن نحارب جنبا إلى جنب دفاعا عن الديمقراطية ضد الطغيان على أننا حلفاء شركاء في المبادئ ، أم كأجورين مسخرين ؟ ” ثم قال النقراشى باشا بعد ذلك إنه يرى أن بروتوكول صدقي — بين الحاصل بالسودان أصبح ، بعد التفسيرين المتعارضين اللذين صدرتا من الجانبين ، غير صالح ، فيجب البحث إذن عن صيغة أخرى .

وفي جلسات متعاقبة أخذ النقراشى باشا والسفير البريطاني يبحثان عن هذه الصيغة ، وبدأ السفير بأن عرض ، نيابة عن مستر بيغن ، اقتراحين للأخذ بأحدهما . وكان لغوى الاقتراح الأول هو ما يأتي : إن حكومة جلالة الملك على استمداد لأن توقع معاهدة التعاون المشترك بها في ذلك بروتوكول الجلاء الموقعة عليهما من صدقي باشا بالأحرف الأولى ، ولكن باستثناء بروتوكول

السودان ، على أن تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ والمادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ معمولاً بهما وأن تدخل بهما ذلك في مباحثات عن السودان تمثل فيها للمملكة المتحدة ومصر والسودان . أما الاقتراح الثاني فهو : "إن حكرمة جلالة الملك على استعداد لأن ترفع معاهدة تتضمن بروتوكول السودان ، ولكن على أن يكون مقبوماً : (١) إن حق السودانيون في اختيار وضعهم المستقبل غير مقيد (٢) إنه مهما يكن اختيارهم تعطى حكومة جلالة الملك عهداً وثيقاً على نفسها بتقديم جميع الضمانات المناسبة لمصالح مصر الدائمة ، وبمبنى آخر يوضح فيما يتعلق بالفترة (١) أن مستريقتن لن يضيع لأى اعتبار حقوق شعب ، وهو ، سواء وقعت المعاهدة أو لم توقع ، على غير استعداد لعمل ذلك ، وخاصة إذا كانت هذه الحقوق قد تمارس دلي حد قول صدق باشا في ظروف لا يمكن الكهن بها الآن "

فاعترض القراشى باشا على كلا الاقتراحين ، أما الاقتراح الأول فلأنه لا يذكر شيئاً من الوحدة القائمة ما بين مصر والسودان وهي مسألة لا يجوز إغفالها ، وأما الاقتراح الثانى فلأنه هو نفس الاقتراح الذى رفضه صدق باشا لأسباب وجيهة ولأنه فوق ذلك لا يدع ضماناً لمصر لعدم التشجيع على حركة الانفصال .

ثم عرض القراشى باشا على السفير أن يقتصر بروتوكول صدق — بيغن على الجزء الأول منه (لغية عبارة إعدادهم للحكم الذاتى) دون ذكر لممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان . فاعترض السفير على ذلك بأن حذف الجزء الأخير من البروتوكول يشعر بأن بريطانيا قد سلمت بأن ليس للسودانيين حق فى اختيار نظامهم فى المستقبل .

وبعد مناقشة ومبحث وقف الجانبان — دون ارتباط منهما — عند النص الآتى : " اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان ، بغية ضمان رفاهية السودانيين وتتيمة مصالحهم والعمل الدائب على إعدادهم للحكم الذاتى ، وعلى أساس وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ، على الدخول فوراً فى مباحثات عن السودان تمثل فيها مصر والمملكة المتحدة ويستشار فيها السودانيون . وإلى أن يبلغ السودان الحكم الذاتى تستمر اتفاقية ١٨٩٩ سارية ونظل المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملاحقها والفقرات ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه والملاحق بالمعاهدة المذكورة معمولاً بهما ، وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية " . ووعده السفير أن يتصل بمستريقتن ليعرض عليه هذه الصيغة .

وفى الوقت ذاته كان رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، هيكى باشا ، قد طلب إلى القراشى باشا أن يترج إضافة جملة فى نهاية المادة الثالثة من المعاهدة على الوجه الآتى : " حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعانة إقرار السلام " ، وإضافة الفقرة الآتية على المادة السابعة : "وعلاوة على هذا فلكل من الطرفين الساميين المتعاقدين أن يطلب إلى الطرف الآخر إعادة النظر

في المعاهدة الحالية عندما يأخذ مجلس الأمن في ممارسة سلطاته العسكرية والتنفيذية المنصوص عليها في ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وبعد إذ يعقد مجلس الأمن اتفاقاً مع مصر يتمشى مع الميثاق والغرض من إعادة النظر هو أن يوفق بين هذه المعاهدة وبين إجراءات الاتفاق المعقود بين مصر ومجلس الأمن". وقد أشار النقراشي باشا، في حديثه مع السفير، إلى هذه الاقتراحات، وطلب إدماج عبارة في مشروع المعاهدة مؤداها وجوب تنسيق المعاهدة مع توصيات مجلس الأمن العسكرية عند ما ينتهي المجلس إلى قرار فيها.

وفي يوم ١٢ يناير سنة ١٩٤٧ أبلغ السفير النقراشي باشا أن مستر بيغن يجد صعوبة في قبول الصيغة التي أرسلت إليه، وهي الصيغة التي اقترحها النقراشي باشا وتقدم ذكرها، لأنها خلو من الإشارة إلى حرية الاختيار عند السودانين، ولأن حذف العبارة التي تؤدي هذا المعنى يشعر بأن حرية السودانين في الاختيار قد قيدت. ولذلك هو يقترح نص البروتوكول الأصلي (صدق — بيغن) على أن يرفق ببيان مشترك من الجانبين المصري والبريطاني في مثل المعنى الآتي: نظراً لأن الاختيار سيحصل في ظروف غير معروفة، فقد رأى الطرفان تأجيل البت في هذه المسألة، ورأيا أيضاً أن يدقوا وجهة نظر كل منهما، فالجانب المصري يرى أنه لا يمكنه الارتباط منذ الآن بأن يكون للسودانيين حرية الاختيار، ويرى الجانب البريطاني أن يكون لهم هذه الحرية ولو أنه لا يشجعهم على الانفصال فإذا رأوا أن يستمروا في وحدة مع مصر فبريطانيا لا تعارض، وعلى أي حال هي تضمن أن المصالح المصرية الدائمة في السودان تكون مصونة. فأجاب النقراشي باشا أن هذه الصورة غير عادلة بالنسبة لمصر لأنها تصور المصريين كأنهم يغمطون السودانين حقهم في تقرير مصيرهم مع أنه أكد أن الوحدة مستمدة من مشيئة أهل البلدين مصر والسودان على السواء. وأضاف إلى ذلك أن فكرة البيان المشترك فكرة غير متجة من الناحية البسيكولوجية لأنها تشمر بعدم التفاهم على النص ومحاولة كل من الجانبين إبراز وجهة نظره، والبيان المشترك على كل حال يسجل وجهتي نظر مختلفتين فهو لا ينطوي على اشتراك بل ينطوي على اختلاف، ثم إن وراء كل هذه الاقتراحات فكرة مؤالة للمصريين هي أن البريطانيين ينصبون أنفسهم حراساً على المصالح السودانية التي يحاول المصريون العدوان عليها.

وفي ٢٤ يناير سنة ١٩٤٧ سلم السفير للنقراشي باشا صيغة جديدة اقترحها مستر بيغن، وهذا هو نصها: "إن السياسة التي يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعداداً فعلياً للحكم الذاتي. وقد اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على الإجراءات الآتية لتنفيذ ما تقدم:

(١) يتشاور الطرفان الساميان المتعاقدان معا ومع السودانيين من وقت لآخر في مسائل السياسة المتعلقة بالسودان ورفاهية السودانين وإعدادهم للحكم الذاتي.

(ب) يقرر الطرفان الساميان المتعاقدان وفقا لهذا الإجراء أنه عندما يبلغ السودانيون المرحلة التي يقررون فيها نظامهم المستقبلي تكون لهم الحرية في ممارسة حق الاختيار تبعا لنظامهم السياسية، وطبقا لمبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة الخاصة بالأقاليم التي لا تحكم نفسها بنفسها .

(ج) وإلى أن يتسنى للطرفين الساميين المتعاقدين بالاتفاق التام المشترك بينهما تحقيق هذا الهدف الأخير بعد استشارة مع السودانين تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة ١٩٣٦ مع ملحقاتها والفقرات من ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذة ، وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية .

(د) وفي كل الأحوال اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان أن يتخذا الإجراءات اللازمة لضمان المصالح الخاصة بكل منهما “ .

وفي الوقت ذاته كان سفير مصر في لندن نقل إلى النقراشي باشا أنه في حالة قبوله للصيغة المقترحة يأتي مستر بيغن بيانا في مجلس العموم البريطاني يقول فيه : ” إذا اختار السودانيون في النهاية أن يظلوا في وحدة مع مصر تحت تاج مصر المشترك ، أو أن يؤلفوا اتحادا أوثق مع مصر فإن حكومة جلالة الملك لن تقبل عراقيل في هذا السبيل “ . وقد نقل السفير البريطاني صيغة لهذا البيان تختلف عن الصيغة المقدمة على النحو الآتي : ” إن حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة تقرر أن حرية اختيار السودانين لنظامهم المستقبلي لا يمكن تقييدها ، على أنه إذا اختار السودانيون في النهاية أن يظلوا في نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ، فإن حكومة جلالة الملك لن تضع عراقيل في هذا السبيل “ . واشترط على كل حال ألا ياتي هذا البيان إلا بعد الاتفاق على صيغة لبروتوكول السودان .

وقد اعترض النقراشي باشا على الصيغة الأخيرة التي اقترحها مستر بيغن لبروتوكول السودان لأنها تعطي صراحة للسودانيين حق الانفصال عن مصر . وسأل السفير عن المقصود بما ورد في الفقرة الرابعة من هذه الصيغة — وهي التي تتكلم عن المصالح الخاصة لمصر وبريطانيا في السودان — فأجاب السفير أنها تتضمن صيانة المصالح التي طالما أعربت عنها مصر ، فسأل النقراشي باشا وما هي المصالح البريطانية في السودان فأجاب السفير أننا مادامنا حلفاء فمصلحتنا واحدة . وجواب السفير هذا فيه مغالطة مكشوفة ، فإن سفير مصر في لندن قد تحدث في هذه الفقرة مع مستر بيغن وعلم أن المقصود بالمصالح البريطانية في السودان هو أن الانجليز يمتدرون السودان واقعا هو أيضا في خطوط المواصلات الإمبراطورية ، فطلب حذف هذه الفقرة فأجيب إلى طلبه . وقد كان جراءة أن يتكلم الانجليز عن مصالحهم الخاصة في السودان ، وهذه هي المرة الأولى التي يتقدمون فيها بهذه الدعوى منذ زمن طويل .

وقد كان متظرا أن يرفض التراضي باشا الصيغة الأخيرة التي اقترحها مستر بيغن ، فهي دون الصيغة التي اقترحها هو بدرجة كبيرة . وإذا قورنت الصيغتان إحداهما بالأخرى برز في الحال أن صيغة التراضي باشا ، فوق أنها لا تعطي السودانين حق الانفصال عن مصر ، تحدد لأول مرة نهاية لاتفاقية سنة ١٨٩٩ وهي بلوغ السودانين مرتبة الحكم الذاتي . أما صيغة مستر بيغن فهي ، فوق أنها تثبت للسودانيين حق الانفصال عن مصر — تتكلم لأول مرة عن المصالح البريطانية في السودان .

على أن الأمر الجوهري الذي كان الصراع واقعا عليه في كل هذه المحادثات هو أن إنجلترا تريد أن تعطي للسودانيين حق الانفصال عن مصر ، ومصر تأبى إلا الوحدة الدائمة وتريد من إنجلترا أن تقر لها بذلك . هذا هو الخلاف الجوهري بين مصر وإنجلترا في مسألة السودان . وهو خلاف يرجع إلى اتجاه السياسة الانجليزية في السودان وتشجيعها للحركة الانفصالية . وكثيرا ما نرى القرائشي باشا هذه السياسة في أحاديثه مع السفير البريطاني ، ويؤكد أنه لا مصلحة للسودان في تشجيع الانجليز لعناصر لا يعملون إلا لتحقيق أطماعهم ، وفي حملهم على تكوين ما يسمى بالجبهة الانفصالية .

والدليل على أن هذه هي سياسة الانجليز في السودان ليس فحسب ، رأيناها فيما تقدم من محاولتهم في كل صيغة يقترحونها أن يثبتوا للسودانيين حق الانفصال عن مصر ، بل هو أيضا وبنوع خاص فيما كان يقوم به الحاكم العام في السودان في هذه الاثناء من تصريحات ومن أعمال ترمي كلها إلى هدف واحد ، هو تشجيع السودانين على أن يعتنقوا فكرة الانفصال عن مصر . وهذه هي الظاهرة التي سادت السودان منذ بدأت المناوصات مع صدقي باشا ، ولكنها زادت قوة وعنفا أثناء محادثات القرائشي باشا مع السفير البريطاني ، وكانت هي السبب الجوهري في انقطاع هذه المحادثات . فلنتقل الآن إليها :



يرجع نشاط الحاكم العام للسودان ، السير هادلستون ، إلى المرحلة الأولى من مفارقات صدقي باشا . ففي ١٨ أبريل سنة ١٩٤٦ التي خطبة الانتاح لدورة المجلس الاستشاري الخامسة ، وقال فيها ما يأتي : ” إن الوقت لم يحن بعد لمناقشة مسألة السودان مناقشة رسمية ، وأن الحكومتين قد أعلنا استعدادهما لبحث المعاهدة ، وعيتنا ممثليهما لهذا الغرض . وقد بدأت المحادثات التمهيدية منذ .ين . وأؤكد لكم مرة ثانية أن مسألة مستقبلكم لن يبت فيها قبل أخذ رأيكم ... وأن الحكومة تهدف إلى سودان حر مستقل ، يستطيع حينما يصل إلى ذلك الاستقلال أن يحدد بنفسه نوع علاقته مع بريطانيا ومصر . ولأنني على تمام الثقة أنه بعد مدة عشرين سنة سوف يحكم السودانيون بلادهم بأنفسهم يعاونهم عدد من الخبراء والفنيين من غير السودانين . وأن الحكومة ستواصل العمل فيما تكفلت به من مجهودات لإبراز سودان مستقل إلى حيز الوجود“ .

وفي ٢٠ مايو سنة ١٩٤٦ أذاع رويتر أن في النية إنشاء مجلس تشريعي ومجلس وزراء في السودان. فأرسل صديقي باشا دابا للحاكم العام في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٦ جاء فيه ما يأتي : " جاء في برقية لرويترواردة من لندن بتاريخ ٢٠ مايو الحالي نشرتها الجرائد المصرية في اليوم التالي أن حكومة السودان تبحث الآن في إنشاء مجلس تشريعي ومجلس وزراء في السودان ، ونظرا لاتصال هذين الموضوعين بنظام الحكم في السودان ، فإن الحكومة المصرية ترى ، فيما لو صح الخبر ، ألا يتخذ أي إجراء في هذا الشأن قبل الاتصال بها وإعلان موافقتها على هذه التدابير " .

وفي اليوم نفسه ، ٣٠ مايو ، أرسل للسفير البريطاني كتابا يحتج فيه على تصرفات الحاكم العام ، ويشير إلى حادث سابق وقع في سنة ١٩٤٤ هو نبأ انتواء حكومة السودان لإعلان قانون عن الجنسية السودانية واحتجاج الحكومة المصرية على هذا العمل . وقد جاء في كتاب صديقي باشا للسفير البريطاني ما يأتي : " نشرت وكالة رويتر التلغرافية أخيرا أن حكومة السودان تنوي إنشاء جمعية تشريعية ومجلس وزراء للسودان . ومما لا يدع مجالا للشك أنه لا يمكن اتخاذ تدابير من هذا القبيل ، بل لا يصح مجرد النظر فيها ، قبل استشارة الحكومة المصرية والحصول على موافقتها . وأن أي تصرف غير هذا يعد بالفعل اعتداء على حقوق سيادة مصر على السودان وإخلالا بروح اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ونصها . وأرى من واجبي أن أذكر معادتكم أنه في سنة ١٩١٠ في ظرف مسائل للظرف الحالي ، ولكنه دون أهمية إذ تعلق الأمر إذ ذاك بمجلس الحاكم العام ، ورد في مقدمة الأمر الخاص بتشكيل هذا المجلس نص صريح على موافقة الحكومتين بالعبرة الآتية : " حيث إن الحكومتين اتفقتا على أنه يجب تشكيل مجلس يشترك مع الحاكم العام في مباشرة السلطات التنفيذية والتشريعية المخولة له . وكذلك عند ما نشرت الصحف سنة ١٩٤٤ نبأ انتواء حكومة السودان لإعلان قانون عن الجنسية السودانية ، طلب رئيس مجلس وزراء مصر في ذلك الحين إلى حاكم السودان العام ألا يتخذ أي تدبير في هذا الشأن قبل الاتفاق مع الحكومة المصرية . فأجاب الحاكم العام مصرحا أن إعلان قانون الجنسية السودانية ليس محل نظر ، وأن اتفاق الحكومتين قبل إعلان مثل هذا التشريع يعد أمرا أساسيا . ومن جهة أخرى ، فلاني أحرص على أن أبين لسعادتكم أنه لو صح النبأ الذي أشارت إليه وكالة رويتر ، فالإجراء الذي اتخذته الحاكم العام بأن يضع موضع الدرس ، أو يقدم تعديلا في نظام الحكم الحالي في السودان ، أمر غير جائز في الوقت الحاضر ، إذ أن الوضع المستقبل للسودان يجب أن يكون أحد الأغراض التي ينتظر بين آونة وأخرى أن تجري بشأنها المناوصات بين الحكومتين المصرية والبريطانية " .

وقد نفت الحكومة السودانية هذا الخبر ، كما نفت خبر قانون الجنسية السودانية ، ولكنها عادت في سبتمبر سنة ١٩٤٦ فأرسلت للحكومة المصرية توصيات بشأن إنشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي في السودان قالت إنها صادرة من بلخان فرعية لمؤتمر يبحث هذا الأمر ثم أبلغت الحكومة المصرية بعد ذلك ، في مايو سنة ١٩٤٧ ، توصيات المؤتمر نفسه . فأرسلت الحكومة

المصرية كآيين للسفير وللحاكم العام في مثل المعنى الذى تقدم . ووردت الأنباء أخيراً أن حكومة السودان عرضت على المجلس الاستشارى مشروع قانون للجنسية السودانية ، تحت ستار عنوان آخر (تفسير وتحديد من هو السودانى) ، وأرسلت الحكومة المصرية كتاباً للحاكم العام تطلب منه إبلاغها صورة من هذا المشروع ، بعد أن كانت قد احتجت دلى هذا الأمر فى كآيين سابقين أرسلتهما فى سنتى ١٩٤٤ و ١٩٤٥ وبينت فيها ضرورة موافقتها عليه مقدماً . ولفتت الحكومة المصرية نظراً للحاكم العام فى كتابها الأخير إلى ما سبق أن كتبته فى هذا الشأن .

وحدث بعد أن تم الاتفاق على مشروع صدق — بيفن ، أن صرح صدق باشا فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٦ أنه نجح فى تثبيت الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان تحت الباج المصرى ، وقال إنه فى ستة أيام من اتصال مباشر بمستر بين خطا خطوات أسرع مما خطاه فى ستة أشهر صرفها فى كتابة التقارير والمذكرات . فصرعان ما رد عليه مستر آتلى فى مجلس العموم البريطانى ، فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، يقول إن ما دار بين صدق باشا ومستر بين إنما هى محادثات لا مفاوضات وهى لا تقيد أياً من الحكومتين ، وقد انفق على سربتها لمالها من صبغة شخصية ، وأن ما أدلى به صدق باشا من تصريحات يورد الحقائق غير كاملة وعلى وجه يؤدي إلى التضليل . وأضاف مستر آتلى أن هذه المحادثات لم تمس حق السودانين فى المستقبل أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم .

no impairment of the right of the sudanese people ultimately to decide their own future.

ولاشك فى أن تصريح مستر آتلى ينقض ما تم عليه الاتفاق فى مشروع صدق — بيفن من قيام الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان ، على ما بينا فيما تقدم . ومن السهل أن نلمح يد الحاكم العام للسودان فى كل ذلك ، فقد كان وقت ذاك فى لندن ، واتصل بمستر آتلى بعد أن غادر مستر بين لندن إلى نيويورك . ثم رجع إلى السودان مزوداً بتفويض مكتوب من مستر آتلى فى بيان أصدره للصحف فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٦ يقول فيه : " لقد عدت توأ من لندن والقاهرة حيث قضيت قرابة الشهر فى صدد مفاوضات المعاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر . ولم تزل هذه المفاوضات دائرة . ولكن مهما تكن النتيجة ، فإن مستر آتلى رئيس وزراء بريطانيا قد فوضنى كتابة أن أعلن للسودانيين التأكيد الآتى : إن حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك موصحة من جانبها على ألا تسمح بأى شئ يؤدي إلى أن تحيد حكومة السودان — التى يظل نظامها وسلطانها قائمة لا يتغيرها تغيير بالمحادثات الأخيرة — عن المهمة التى أخذت على عاتقها القيام بها ، وهى إعداد السودانيين للحكم الذاتى ، وحرية اختيارهم للوضع الذى يكونون عليه فى المستقبل . . . ولا يمكن بنير

خلوص النية فيما بينكم وتعاونكم مع الحكومة أن تبلغوا الحكم الذاتي الذي تَشده جميع الطبقات والأحزاب . لذلك أنا شدم أن تنبذوا خلافاتكم الداخلية وأن تتحدوا في العمل جاهدين لبلوغ أهدافكم وفي الختام أكرر دعوتي إلى التعارن والاتحاد وبذل الجهد المتعمل لاستمرار العمل الذي بدأناه . فإنه لا يمكن أن تقوم حكومة سودانية في القريب بغير عملا عملا متصلا لا تؤثر فيه وبغير الاتحاد ، وبذلك تستطيعون أن تقربوا بحرية وضع حكومة بلادكم . وقد ذكر الحاكم العام أيضا في هذا البيان تفسيراً لبروتوكول صدق — ينفذ الخصاص بالسودان من شأنه أن يجعل للسودانيين حق الانفصال عن مصر ، مما دعا صدق باشا أن يصدر في اليوم التالي ، ٨ ديسمبر ، بياناً رسمياً يكذب فيه ما جاء في بيان الحاكم العام .

وكان المهدي باشا — زعيم الحزب الموالي للحركة الانفصالية بتشجيع من حكومة السودان والحكومة البريطانية — قد سافر إلى لندن بإيعاز من حكومة السودان ، وأصدر عند عودته في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بياناً جاء فيه : ” قبل أن أسافر إلى لندن قد أوضحت لكم الأسس التي أعمل عليها والتي لا أزال متمسكاً بها ، وأبنت لكم أن غرض الرحلة هو عرض وجهة نظرنا بعد أن أبدت الحكومة البريطانية استعداداً للاستماع إليها . تحقيقاً لهذا الغرض قد قمت بعدة اتصالات وقد وضع أثر تلك الجهود مع جهود المواطنين الذين سبقوني من أعضاء حزب الأمة والجهة الاستقلالية على الرأي العام البريطاني . ورغم أن الظروف الحاضر لا يسمح لي بأن أفضي بكل ما دار بيني وبين رئيس الوزارة البريطانية من حديث وافق عليه وزير الخارجية البريطانية بعد عودته من أمريكا ، إلا أنني أستطيع أن أشير بعض توكيدات مستر آتلي الآتية : إننا نعترف بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره . وفي رأينا أن البروتوكول لا يمكن أن يمس حقوق السودانيين لنيل استقلالهم إذا هم قرروا ذلك عند ما يحين الوقت “

وفي ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ عمّد الحاكم العام في الأبيض اجتماعاً حضره كبار الموظفين السودانيين ونظار القبائل وممثلو الهيئات السياسية والأدبية ، وألقى بياناً جاء فيه (نقلاً عن الأهرام) ” إن مصر تطالب بأن تتحد مع السودان تحت التاج المصري تحت سيادة فعلية ، وهو ما لم توافق عليه حكومة السودان ولا السودانيون الذين يريدون سودانا حراً مستقلاً بغير سيادة تسيطر عليهم ، وهو المطالب نفسه الذي ترمي إليه حكومة السودان برياستي . وسوف تسيّر حكومة السودان سيرا حثيثاً إلى أن ينال السودان استقلاله بعد استكمال رشده ، وبحق للسودانيين آنذاك أن يقرروا مصيرهم مع مصر وغيرها . وسيكون السودان في فترة الحكم الثنائي التي تتهى بالحكم الذاتي تحت السيادة المصرية الرمزية التي لا تؤثر على الحكم القائم لافي قليل ولا كثير . وذكر الحاكم العام أنه لو كان في مقدوره أن يتخلص من السيادة الرمزية لفعل ، ولكن القوانين أثبتت لمصر هذه السيادة من عهد محمد علي .

ولم يقتصر الحاكم العام على هذه التصريحات ، بل عمد إلى قطع الصلة الدينية بين مصر والسودان بإنهاء خدمة قاضي القضاة — وهو المصري الوحيد الذى يشغل وظيفة عالية فى حكومة السودان — إمعاناً منه فى سياسة فصل السودان عن مصر ، وكتب فى هذا الشأن لرئيس الحكومة المصرية كتاباً رسمياً فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ . فاحتج القراشى باشا على هذا العمل غير المناسب ، واستغرق اعتراضه جزءاً غير صغير من محادثاته مع السفير البريطانى .

ولما تعددت المظاهر التى بلأ إليها الحاكم العام فى تنفيذ سياسته الانفصالية ، وتواترت الأدلة على إمعانه فى السير على هذه السياسة المرسومة ، ألقى القراشى باشا فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بيانه فى مجلس النواب جاء فيه ما يأتى : " . . . ولكن الموقف جعل يتحول من سبب إلى أسوأ ، فقد أرسل إلى الحاكم العام خطاباً يقول فيه إن مدة خدمة الشيخ حسن مأمون فى حكومة السودان تنتهى فى يناير سنة ١٩٤٧ . . . فلما وصانى هذا الخطاب تحدثت إلى السفير البريطانى عن أهمية هذا المنصب ، وعن أنه رباط روحى ودينى بين مصر والسودان لا يصح فصله . . . وبعد ذلك استمرت الأنباء ترد من السودان عن نشاط ملحوظ . وكان آخر الأنباء ما روته الصحف عن خطبة ألقاها جناب الحاكم العام فى ٢٢ ديسمبر وهى التى ظهرت فى جرائد أمس . . . وقد جمعت فى هذه المدة أبين للسفير ، كما جعل سفيرنا يبين لوزارة الخارجية ، ضرورة بيان سياسة الحكومة البريطانية فى السودان إزاء مصر ، هل هى تشجع السودانين على الانفصال أم لا ، وألححت فى ضرورة بيان مرامي السياسة الانجليزية فى هذه الناحية ، وأن تصريح الحاكم العام فى ٧ ديسمبر الممزق بتفويض رسمى من رئيس الحكومة البريطانية يعتبر دون شك تشجيعاً للسودان على الانفصال عن مصر . . . إن السودان بالنسبة لنا هو خط الحياة ، بل هو أكثر ، وإن أهمية مصر للسودان لا تقل شأنًا عن ذلك ، والسودان فى وحدة مع مصر ، مستمدة من رغبة الشعب فى كل من شقي الوادى ، فالسياسة التى ترمى إلى فصل هذه الوحدة ، أو تعمل عملاً من شأنه إضعاف هذه الصلة ، تكون ولا شك عملاً عدائياً لمصر " .

*
* *

لا يمكن إذن أن يتهم القراشى باشا أنه تصرف فى اتخاذ أية وسيلة للوصول بالمفاوضات إلى غايتها ، على أساس تحقيق المطالب التومية ، وأنه لم يبذل كل ما فى وسعه لتفدية الجو وتمهيدا للاتفاق مع الحكومة البريطانية . ويتخط هذه الحكومة خطأً واحداً ملقاً به ، فقد طلب إلى السفير البريطانى أن تصدر الحكومة البريطانية تصريحاً تهدئة الرأى العام فى مصر ، فلم يجب إلى طلبه . وتقدم إلى السفير فى أن يكف الحاكم العام للسودان عن تصرفاته التى تسمم الجو وتشيع القلق فى النفوس ؛ فكانت النتيجة أن أمعن الحاكم العام فى هذه التصرفات . وبين للسفير أن مخالفة حرة مختارة تعمد بين مصر وبريطانيا مرهونة باعتراف بريطانيا بالوحدة الدائمة التى تقوم ما بين مصر والسودان ، فكان جواب بريطانيا أن تصرف فى جميع الصيغ التى عرضتها ابوتوكول السودان أن ينص على حق السودان فى الانفصال عن مصر !!!

وهو في أثناء كل ذلك يتدبر بالصبر، ويوصى به ، ليهدي من نائرة الرأي العام . ولما أحس أن قلق مجلس النواب قد بلغ غايته ، تقدم إليه في ٢٠ يناير سنة ١٩٤٧ بيان قال فيه : "إني أعلم وأقدر قلق المجلس ورغبته ألا يكبد في الوصول إلى نتيجة لهذه المباحثات تطمئن إليها البلاد ، وحضراتكم نذكرون ولا شك ما سبق أن صرحت به في هذا المجلس في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ من أن الحكومة ستمضي في كل طرق يوصل البلاد إلى هدفها الحق ، فإذا لم تسفر المباحثات الحالية عن اتفاق أعرضه على البرلمان محققا لمطالب البلاد ، وهي جلاء الجنود الأجنبية ووحدة وادي النيل ، فإنني أسلك سبيلا آخر لتحقيق هذه المطالب ، والله المستعان " .

وأنضت المحادثات التي دارت بين القراشي باشا والسفير البريطاني إلى النتيجة التي بينهاها فيما تقدم ، ولم يستطع الجانبان أن يصلا إلى صيغة يتم عليها الاتفاق . فعرض القراشي باشا الأمر على مجلس الوزراء ، في ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ ، فأصدر المجلس القرار الآتي : "لقد ذهبت الحكومة المصرية في سبيل الاتفاق مع الحكومة البريطانية إلى أبعد حد ممكن ، وبرغم ذلك لم تجدد في الاقتراحات والعروض التي جاء بها الجانب البريطاني ما يرضى حقوقنا الوطنية . لذلك يقرر مجلس الوزراء عرض قضية البلاد على مجلس الأمن " .

وفي ٢٧ يناير سنة ١٩٤٧ تقدم إلى مجلس النواب بيان يعلن فيه هذا القرار ، وقد جاء فيه ما يأتي : "أعلنت في جلسة الاثنين ٢٠ يناير سنة ١٩٤٧ من فرق هذا المنبر أنه إذا لم تسفر المباحثات التي كانت جارية بين الحكومتين المصرية والانجليزية عن اتفاق أعرضه على البرلمان محققا لمطالب البلاد ، وهي جلاء الجنود الأجنبية ووحدة وادي النيل ، فإنني أسلك سبيلا آخر لتحقيق هذه المطالب . ولقد عرضت على مجلس الوزراء يوم السبت الماضي ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ ما وصلت إليه المباحثات بيني وبين سعادة السفير البريطاني ، فأصدر المجلس بعد استعراض الموقف من كافة نواحيه القرار الآتي نصه... . ولقد بذلت كل ما في وسعي من صبر وأناة ودأب وصدق رغبة تقريب وجهات النظر ، ولكن ذلك لم يثمر... إن مصر حين تتحدث عن رفاهية السودان لا تعرف القول ، ولكن تقرر واقعا من الأمر شواهد قائمة ناطقة ، فليس في نواحي العمران والرقى في السودان أثر إلا ومصر التي بذلت تكاليفه وحملت أعباءه . لم تؤده عن فائض وفر ، ولكنها أدته في أدق أوقاتها المالية وأحلكها بنفس الدافع والعاطفة التي تؤدي به واجب الإصلاح في أية بقعة من بقاع الوجهين البحري والقبلي ، ذلك نهج مصر دائما ، وتلك وجهتها من قديم نحو مواطنينا وإخواننا السودانيين من قبل أن يقم أحد نفسه للتحدث عنهم .

فنداؤنا اليوم بأن مصر لا تبغى من قيام الوحدة الدائمة مع السودان تحت تاج مصر إلا ازدهار السودان ورفاهية أهله نداء مسبوق بعمل طويل من جانب مصر ، يدل عليه ويؤيد صدقه . إن وجودنا المشترك هو الضمان الوحيد لأمن الرادى وسلامته ، ورفاهية أهل السودان لا تتحقق إلا بدوام هذه الصلة وتميتها . وإن رغبة أهل السودان ومشيتهم في الوحدة مع مصر

تحت تاجها . . . لا تلبث أن يبدو كالشمس إذا خلى بينها وبين الظهور . . . إن السياسة التي تتجه إلى فصل السودان عن مصر كانت ولا تزال محل شكوانا . . . فقد كانت تصرفات حاكم السودان الأخيرة ناطقة بأن سياسة فصل السودان عن مصر متصلة الحلقات مطردة السير . . . إن قضية وادي النيل قضية واحدة لا تتجزأ ، ولذلك فقد تقرر طرحها على مجلس الأمن برمتها .

وطرح النقراشي باشا الثقة بوزارته على المجلس ، فناها بأغلبية عظيمة . ولا يعدل قرار الثقة بوزارة صدقي باشا بعد أن تم الاتفاق على مشروع صدقي - بيغن إلا قرار الثقة بوزارة النقراشي باشا يوم أعلنت الالتجاء إلى مجلس الأمن : في الحالتين كان مجلس النواب أميناً في التعبير عن إرادة البلاد . فلما ظن أن المفاوضات لم تحقق مطالب البلاد ، قرر الثقة بالوزارة التي قطعتها . فقراران بالثقة يتقابلان عند غاية واحدة هي تحقيق مطالب مصر الحقة . وقد ارتفع مجلس النواب بقراريه هذين إلى المستوى العالي الذي يتطلبه تحمل التبعات الخطيرة التي ألقتها على عاتقه الظروف الدائمة التي تمر بها البلاد .

وفي نفس الليلة التي ألقى فيها النقراشي باشا بيانه في مجلس النواب ، أدلى بتصريح للصحف في أنه ينوى أن يتمسك أمام مجلس الأمن بأن معاهدة ١٩٣٦ غير قائمة .

* *

(٧)

على أثر انقطاع المفاوضات ألقى مستر بيغن بياناً في مجلس العموم البريطاني ، في ٢٧ يناير سنة ١٩٤٧ ، أي في نفس اليوم الذي ألقى فيه النقراشي باشا بيانه في مجلس النواب .

ونورد فيما يلي بيان مستر بيغن :

” أبلغتني الحكومة المصرية أنها قطعت المفاوضات الخاصة بتعديل المعاهدة المصرية التي أبرمت سنة ١٩٣٦ ولا يجهل المجلس أنها كانت قد طلبت من الحكومة البريطانية فتح هذه المفاوضات فأجابتها إلى طلبها بن طيبة خاطر ، مع أن نصوص المعاهدة لم تكن لتعتم على الحكومة البريطانية تلبية هذه الدعوة “ .

” وفي مايو الماضي اقترحت الحكومة البريطانية سحب جميع قواتها من مصر ، على أن تتفاوض مع الحكومة المصرية لتحديد المراحل التي يتم عليها الجلاء والاتفاق على نظام لدفاع مشترك يحل محل النظام الذي تنص عليه معاهدة ١٩٣٦ . وقد حرصت الحكومة البريطانية على مصارحة الحكومة المصرية بأنه إذا لم تسفر المفاوضات عن عقد معاهدة جديدة ، بقيت معاهدة سنة ١٩٣٦ نافذة “

”وسارت المفاوضات في القاهرة سيرا بطيئا ، إلى أن انتصف شهر أكتوبر فحاء رئيس الوزارة المصرية في ذلك العهد إلى انجلترا يحاول إزالة العقبات الكبرى التي قامت في سبيل الاتفاق“ .

”وكانت هذه العقبات تتعلق بما يلتزمه كل من الفريقين ، فيما لو وقع عليهما عدوان ، أو أذرت الحال بنشوب حرب في منطقة الشرق الأوسط ، ثم بالمدة التي يجب أن يتم في خلالها جلاء القوات البريطانية عن مصر ونقل المنشآت العسكرية منها ، وأخيرا بمسألة السودان .“

”وأسفرت مباحثاتي مع صدقي باشا عن انتهائنا إلى اتفاق تام على نصوص معاهدة لتبادل المعونة بين البلدين ، تشمل بروتوكولا للجلاء وآخر للسودان ، على أن تقر هذا الاتفاق الهيئة الدستورية المختصة في كل من الدولتين لأنه كان اتفقا شخصيا .“

”وتعهد صدقي باشا أن يوصي حكومته بقبول هذا الاتفاق كما تعهدت أن أوصي الوزارة بقبوله إذا أقرته مصر وعرضته على رسميا .“

”وكانت مسألة السودان أعقد المسائل المتازع عليها ، وكنت قد وعدت المجلس في ٢٦ مارس الماضي ألا ينتاب نظام السودان أي تغيير أثني عن تعديل المعاهدة إلا إذا استفتى السودانيون في شأنه بالطرق الدستورية .“

”وبعد أن استشرت أكبر الثقات في علم القانون رأيت من الخير تمهيد السبيل إلى الاتفاق ، اعتقادا مني أنه يصون مصالح السودان على قدر ما يصون مصالح الطرفين المتعاقدين بالإشارة في بروتوكول السودان إلى قيام الوحدة الرمزية بينه وبين مصر ، بمثابة في الأمرة الملزمة ، ولكن على شرط ألا يتغير النظام الحالي لإدارة السودان الموكولة إلى حاكمه العام ، وهو النظام الساري عليه اليوم بمقتضى الاتفاق الذي عقد سنة ١٨٩٩ ، فيبقى كما فسرت معاهدة سنة ١٩٣٦ بعد تأييده ، ثم دلي شرط أن تظل التدابير المتفق عليها لتحقيق الدفاع عن السودان فلا يطرأ عليها أي تغيير ، وفيما يلي النص الذي اتفقت عليه مع صدقي باشا :

... ..

”وأود توجيه النظر على الخصوص إلى ما كفلنا للسودانيين من الحق في اختيار الوضع المقبل لنظام السودان .“

”فقد تناولت محاولاتنا هذه المسألة المرة بعد المرة . وأبرزت أنه يجب الامتناع عن كل

مسمى يهدر حق السودانيين في اختيار مصيرهم وضمان نموهم بمد ممارستهم حكما ذاتيا يدل على

كفايتهم وإن يكن ذلك يستغرق بعض الزمن ، وفي وسعي التوكيد للشعب البريطاني أنه لم يبدل

أي مسمى يهدر هذا الحق“ .

”ووافقني صدقي باشا على أنه لا يسوغ التعاقد على إهدار الحق في الاستقلال ولا تقييد الشعب الذي ينشد الحرية .“

”وكان من إجماع الرأي في العالم على هذا المبدأ ما يغني عن إدراجه في المعاهدة وعلى ذلك كان لدى علي ما اعتقد ، من الأسباب القوية ما يدعوني إلى الظن أننا متفقان على أنه إذا آن الأوان لاختار السودانيون الوضع المقبل لنظام السودان فلن ينكر عليهم الحق في اختيار الاستقلال التام كما أنهم يكون لهم الحرية في اختيار نوع من أنواع الاشتراك مع مصر بل الاتحاد التام معها“ .

”وما أن غادر صدقي باشا إنجلترا حتى جاءت الأنباء بأن الحكومة البريطانية قد سلمت بوحدة مصر والسودان دون الحق للسودانيين في تقرير مصيرهم بعد رده من الزمن“ .

”وكان في نشر هذه الأنباء ما حنّز واسترّ آتلى إلى إلقاء البيان الذي أدلى به في ٢٨ أكتوبر الماضي ، وتلت هذه الأنباء تصريحات أخرى ثم أحاديث رسمية ظهرت بجلاء أن تطور السودان السياسي يجب في نظر المصريين أن يقف عند حد الحكم الذاتي تحت تاج مصر وأنه لا يجوز بخاطرهم أن ينال السودان الاستقلال“ .

”فلما دلى النقراشي باشا الحكم صرح في مجلس النواب بقوله : حين أقول وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري أعني الوحدة الدائمة“ .

”وكان أول أثر لذلك أن نشأت في السودان حالة على أعظم جانب من التوتر ، ففي السودان أحزاب قوية بعدد أعضائها تنشد الاستقلال فتهمت الحكومة البريطانية من النعمة بنقض العهد وبيع السودان مصر“ .

”وتدّ حدث بعض الاضطراب ، على أن الحاكم العام استخدم ما اكتسب من كبير تنوذ والتمّة فوق إلى تهدئة خواطر السودانيين وإعادة الثقة بالإدارة وإقناع حزب الاستقلال السوداني بعد أن كان قد قرر المناطحة السياسية بالدود إلى التعاون مع أعضاء الحكومة السودانية“ .

”وقد استهدف الحاكم العام لنقد مصر في مصر أعدّه لا مبرر له ، ولكن كان من الراضع أن تهدئة الخواطر في السودان لم تصل بذاتها إلى الحد الكافي“ .

”ولم يكن في وسعي بعد ما حدث ، أن أوصي الوزارة أو البرلمان بقبول البروتوكول الخاص بالسودان دين الحصول على تفسير متفق عليه لخصوص هذا البروتوكول لا يتعارض مع ما يعده أهل هذا البلد موافقا لطبيعة الأشياء وهو أن يكون للشعب الذي مارس الحكم الذاتي الحق في طلب الاستقلال إذا آثره“ .

"ويؤسفني أن نشأت جميع ما بذلت من الجهود للوصول إلى شيء يعد تفسيراً متفقاً عليه سواء في صورة بيانات يقضى بها متحدث بلسان حكومته في كلا البلدين أو حتى في صورة بيانات يقر بها صاحبها في صراحة باين الفريقين من خلاف دلي أمل أن يسوى الخلاف فيما بعد ، ما دامت المسألة التي يتناولها البحث لن تنشأ إلا بعد بضع سنوات".

"ثم إنى عرضت إذا قرر القرار دلي أحد هذه المقترحات أن ألقى أنا نفسى بيانا عاما يطعن مصر فيما يتعلق بمقاصد السياسة البريطانية بشأن السودان وقد عرضت كل ضمان يصون المصالح المصرية في السودان ، فلا أحد أعلم من الحكومة البريطانية بما لمصر من المصالح الحيوية في مياه النيل مثلاً ، وعرضت توقيع معاهدة لتبادل المعونة مع بروتوكول خاص بالجلاء متفقاً هكذا أمنية من أغلى الأمنى المصرية ، على أن نعود إلى بحث المسألة السودانية في مؤتمر يتألف منا ومن المصريين والسودانيين".

"فكان ما تلقينته من الردود على هذه المقترحات إما رداً ملياً يفسح المجال لحل وسط ، وإما مقترحات تقتضى فتح مفاوضات جديدة وتقوم على أساس أن يرتبط حق السودانين في تقرير مصيرهم بشرط الاتحاد الدائم بين مصر والسودان".

"بل وجدتني متهماً بأن أسلك سياسة أحاول بها اختلاس السودان من مصر".

"وأمل أن يتغلب في القاهرة رأى أوسع أنقاً وأقل عناداً . فمن الجلى أن مصالح البلدين تقتضى عقد معاهدة جديدة وتبرر بذل مجهود آخر للوصول إلى اتفاق يتيء للفريقين التعاون على صون مصالحهم والدفاع عن بلديهم".

"وما يؤسف له أنه كان على الحكومة البريطانية التفاوض مع حكومة من الأقلية على أتى قد صارت هذا المجلس بأن المسألة المتعلقة بلون الحكومة مسأله تخص المصريين أنفسهم .

"ولكن إذا استطعنا أن نتالج الأمر مع حكومة مصرية أكمل تمثيلاً وتجنبت مفارقاتنا تأثير السياسة الحزبية المصرية فإن احتمال سيرها إلى نتيجة موفقة بروح قوية ، يزداد أياً زيادة".

"أما خلال ذلك فإننا متمسك بمعاهدة سنة ١٩٣٦".

ويلفت النظر في بيان مستربين أمور ثلاثة :

(١) هو لا يجزم بأن صدق باشا تناقد معه على إعطاء السودانيين الحق في الانفصال عن مصر ، وكل ما يقوله في هذا الصدد أن صدق باشا وافقه "على أنه لا يسوغ التعاقد على إهدار الحق في الاستقلال ، ولا تقييد الشعب الذى ينشد الحرية" ، وأن في إجماع "العالم على هذا

المبدأ ما يعني عن إدراجها في المعاهدة . وقد قدمنا أن صدق باشا أراد بهذا القول ألا ينكر على السودانيين حقهم في طلب الاستقلال إذا أرادوا ذلك ، على أن يكون هذا أمرا داخليا بين مصر والسودان لا شأن لبريطانيا به ولا يجوز التعاقد معها عليه . ومستر بيغن نفسه لا ينسب إلى صدق باشا أكثر مما قاله في هذا الشأن ، ولا يجزم بأنهما كانا متفقين على معنى واحد ، ولكنه يعتقد أنه كان لديه من الأسباب القوية ما يدعو إلى الظن أنهما كانا متفقين . ولا شك في أن مستر بيغن أراد أن يكون أمينا في تصويره للواقع — وهي أمانة يشكر عليها — فهو لا يقول إنه اتفق فعلا مع صدق باشا ، بل يقول إن أسبابا قوية كانت تدعوه إلى الظن أنه اتفق معه . فإذا جاء صدق باشا بعد كل هذا وأكد أنه اتفق مع مستر بيغن على الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان ، ألا يحق لنا أن نقرر أن صدق باشا يستطيع في هذه الظروف أن يقول على أقل تقدير ما يقوله مستر بيغن من أن هناك أسبابا قوية كانت تدعو صدق باشا إلى الاعتقاد بأنه اتفق مع مستر بيغن على الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان ؟

(٢) يقرر مستر بيغن النظرية البريطانية في معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وقد قدمنا أن هناك خلافا جوهريا بين النظرية البريطانية والنظرية المصرية في شأن هذه المعاهدة . فالنظرية البريطانية تعتبرها صحيحة نافذة ، وقد يكون هناك من الأسباب ما يجعل تعديلاتها مرغوبا فيه ، ولكن إذا لم يتم الاتفاق على التعديل بقيت نافذة . أما النظرية المصرية فتعتبرها غير قائمة لأنها استنفدت أغراضها ولأنها تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ، وسواء تم الاتفاق على تعديلاتها أو لم يتم فلأنها لا تكون نافذة على أي حال . ومما تحسن الإشارة إليه في هذا الصدد أن مستر بيغن اعترف في كثير من المناسبات أن معاهدة سنة ١٩٣٦ تنقصها "الروح المصرية" . صرح بذلك في مجلس العموم البريطاني في ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٧ فقال : "وفي رأينا أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد أنقذت مصر ، بل أنقذت الحلفاء ، وجنبتنا جميعا كارثة لا كارثة بعدها . ولكننا نود أن نبث فيها روحا مصرية فنستبدل بالاحتلال صداقة تحالفية" . وكرر هذا المعنى في نفس المجلس في بيان ألقاه في ١٦ مايو سنة ١٩٤٧ فقال : "وكان سعيي يتجه إلى وضع العلاقات بين بريطانيا ومصر على أساس يختلف عن الأساس الذي كانت عليه ، ويكون عصريا أكثر منه ، فتقوم العلاقات بين البلدين على أساس اتفاقية الند لاند لا على أساس الاحتلال" . ثم ألمح إلى الاتفاق على هذا المعنى في الديباجة التي صدر بها مشروع صدق — بينن ، فأشير إلى الرغبة في إقامة العلاقات ما بين مصر وبريطانيا على أسس أكثر صلاحية ، وإلى التعاون على حفظ الأمن الدولي طبقا لأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وترتب على ذلك أن نص في أول مادة في المشروع على إنهاء العمل بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ؟

(٣) يتنصل مستر بيفن من التدخل في شئون مصر الداخلية فيقول " إننى قد صارت هذا المجلس بأن المسألة المتعلقة بلون الحكومة مسألة تخص المصريين أنفسهم " . ولكن ذلك لم يمنعه من التدخل في صميم الشؤون الداخلية لمصر ، فوصف الحكومة التى كان يتفاوض معها بأنها حكومة من الأقلية ، مجازفاً في ذلك بمجازفة لا مبرر لها . بل هو قد ذهب في التدخل إلى حد أبعد ، فطلب أن يعالج الأمر مع " حكومة مصرية أكل تشيلاً " .

*
*

وفي ٣ مارس سنة ١٩٤٧ أدلى المقرائى بأشأ بيان إلى الصحافة هذا نصه :

"بدأت المفاوضات بين مصر وبريطانيا العظمى في أبريل سنة ١٩٤٦ واستمرت عشرة أشهر بذل فيها الجانب المصرى جهوداً جديّة متوسلاً بكل الوسائل للوصول إلى اتفاق . وليس أدل على ذلك من الرحلة التى قام بها رئيس وزراء مصر إلى لندن بنية الاتصال بمستر بيفن اتصالاً شخصياً " .

"وقد انتهت هذه المفاوضات المضنية بالنطع ، ذلك لأن مصر لم تستطع أن تجد ما يرضيها بشأن النقطتين الجوهريتين اللتين أجمع الشعب المصرى على المطالبة بهما " .

"وهاتان النقطتان هما :

أولاً — جلاء الجنود البريطانية عن مصر .

ويجب أن يكون هذا الجلاء جلاء تاماً غير مشروط بمعاهدة .

ثانياً — الاحتفاظ بوحدة مصر والسودان وقيام الحكم الذاتى للسودانيين واسترداد حقوق مصر فى إدارة السودان لتيسير إعداد السودانين للحكم الذاتى " .

"إن وحدة مصر والسودان هى مشيئة المصريين والسودانيين على السواء ، على حين أن السياسة البريطانية ترمى إلى تحريض السودانين على الانفصال عن مصر " .

"أما فيما يتعلق بالحكم الذاتى فلزم تكن مصر قد حرمت على الرغم منها من حقوقها فى إدارة السودان ، لما تأخر إعداد السودانين للحكم الذاتى " .

"إن مصر فى مركز أكثر ملاءمة من بريطانيا العظمى ، وهى أشد حرصاً منها على إعداد السودانين للحكم الذاتى ، وهم شعب يتحد المصريون وإياه فى الجنس واللغة والدين ، ويعتمد كل منهما فى وجوده على نيل واحد " .

"ومصر تريد أن يتمكن السودانىون فى أقرب فرصة من التعبير عن آرائهم بمرية ، وهذا أمر لا يمكن أن يتحقق إلا بعد جلاء الجنود البريطانية عن السودان " .

”وايست القطنان السابقان إلا تطبيقا مادلا لمبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة“ .

”ولهذا قررت الحكومة المصرية — بعد مفاوضات استتال أمدها وبعد أن أيقنت وهي آسفة، أن المباحثات المباشرة لا تنطوي على أى أمل فى النجاح — أن ترفع الأمر إلى مجلس الأمن . وقد أيد الشعب المصرى بأجمعه هذا الترار تأييدا حماسيا حارا“ .

”وإن مصر لتؤمن إيمانا ثابتا بهيئة الأمم المتحدة وتثق ثقة مطلقة فى أن المعدل سيكون فى جانب أمة صغيرة آمنت وسنظل تؤمن دائما بمبادئ وسلطان القانون الدولى“ .

وظاهر من هذا البيان الصريح أن مصر تطالب بجلاء الجنود البريطانية جلاء ناجزا تاما غير مشروط بمعاهدة . فالخلاف بينها وبين بريطانيا ليس مقصورا على مسألة السودان ، بل يمتد إلى التحالف نفسه فلا تريد مصر أن تجعل الجلاء مشروطا به . ولا ترضى أن يكون التحالف ثمنا له .

وقد رد مستر آتلى على هذا البيان فى مجلس العموم البريطانى فى ١١ مارس سنة ١٩٤٧ ، فقال :
فى مقام الرد على سؤال وجهه إليه مستر إيدن :

جاء فى بيان رئيس الوزارة المصرية بشأن المفاوضات أن قطعها النهائى يرجع إلى عجز مصر عن الفوز بمطالبتها فى المسألتين الأساسيتين الباليتين : أولا : جلاء القوات البريطانية عن مصر جلاء ناجزا كاملا غير مشروط بمعاهدة . وثانيا : الإبقاء على وحدة مصر والسودان ، وتحويل السودانين الحق فى الحكم الذاتى ، واسترداد مصر لحقوقها فى إدارة السودان كما تتعجل إعداد ذلك الحكم . وأقوم سبيل إلى القطع برأى فى هذا البيان بمخه دلى ضوء الاتفاق الذى تم بين صدق باشا ومستربيفن فى شهر أكتوبر الماضى وهو ينص على بعض أحكام تتعلق بالدفاع والجلاء والسودان ، فقد وقعا هذه الأحكام بالأحرف الأولى من اسميهما وعرضت الحكومة المصرية هذا الاتفاق على مجلس النواب المصرى فنازت بالثقة . ومن ثم أعلنت الحكومة البريطانية فى أول ديسمبر الماضى أنها على استعداد لامضاء معاهدة مع محققين يتعلقان بالجلاء والسودان .

ومضى مستر آتلى يقول : أوضح مستر بينن كل الإيضاح ، فى البيان الذى ألقاه يوم ٢٧ يناير الماضى ، السبب الوحيد الذى حال دون امضاء المعاهدة ، وهو أن الحكومة المصرية حاولت تفسير عبارة فى بروتوكول السودان بمعنى أنه من حق مصر أن تستند إلى تأييد الحكومة البريطانية لتكر على السودانين الحرية التامة فى تقرير مصيرهم متى حان وقت الاختيار .

وكانت الحكومة البريطانية قد قبلت جلاء قواتها عن مصر جلاء تاما فى سنة ١٩٤٩ ، على أن يكون هذا القبول جزءا من الاتفاق السالف الذكر . وليست هذه المهلة بمديدة إذا قيست بما يقتضيه تدبير الشؤون المتعلقة بأعباء الجيش البريطانى فى مصر ، وهى أعباء فادحة ، ومصر كانت قاعدة هذا الجيش الرئيسية ، وهو الجيش الذى حرا عنها خطر الغزو الألمانى .

وكذلك تؤيد الحكومة البريطانية تحويل السودانين الحق في الحكم الذاتي بعد حين ، على ما جاء في بيان وزير الخارجية . فإذا كان الوقت الملائم لم يحرموا من الاستقلال التام عن مصر ، أو نوع من أنواع الاشتراك مع مصر ، أو الاعتماد التام معها ، وفقا لرغبتهم .

فليس بصحيح القول أن السياسة البريطانية تهدف إلى حمل السودانين على الانفصال عن مصر .

وجاء أيضا في البيان المصري أن السودانين شعب تجمعهم بالمصريين وحدة الجنس واللغة والدين . غير أن السودانين على أجناس عدة ، منها الملويتيكية ، والهاميتيكية ، والزنجية ، فضلا عن العرب .

هذا ومن السودانين ، ويناهض عددهم سبعة ملايين نسمة ، مليونان ونصف مليون غير مسلمين وليست لغتهم العربية .

وجاء أيضا أن السودانين لا يستطيعون الإعراب عن رغبتهم إعرابا حرا إلا إذا جلت القوات البريطانية عن السودان . على أن القوات البريطانية والقوات المصرية تقيم في السودان تحت إمرة الحاكم العام للدفاع عن هذا القطر . وليس من الصواب القول أن وجود القوات البريطانية أو وجود القوات المصرية يجعل من المحال على السودانين الإعراب عن آرائهم إعرابا حرا .

والنقطة البارزة في بيان مستر آتلي قوله إن السبب الوحيد الذي حال دون إمضاء المعاهدة هو خلاف على تفسير عبارة في بروتوكول السودان . وهذا تهوين من شأن الخلاف مما لا يتفق مع الواقع . وسنعود إلى ذلك فيما يلي :

وينكر مستر آتلي على شعب وادي النيل وحدته ولم يقدم لهذا الإنكار إلا سببا واحدا ، وأن هنالك مليونين ونصف غير مسلمين وليست لغتهم العربية . ونحن إذا سلمنا بالإحصاء الذي أورده مستر آتلي لبلغ شعب وادي النيل ستة وعشرين مليونا . فلا يمكن بينهم إلا مليونان ونصف أقلية دينية وجنسية ولغوية ، فليسب وادي النيل أن يغتبط بأن نسبة الأقليات فيه أصغر من نسبتها في البلاد الأخرى . ومن المعروف أن عدد الزوج في الولايات المتحدة الأمريكية يناهز أربعة عشر مليوناً في شعب يبلغ عدده مائة وعشرين من الملايين . ولم ينكر أحد على الولايات المتحدة الأمريكية وحدتها القومية .



وفي ١٦ أيار سنة ١٩٤٧ أدلى مستر بيغن ببيان أمام مجلس العموم كرر فيه نظريته من أن معاهدة سنة ١٩٣٦ باقية مادام الاتفاق لم يتم على تعديلها . وقال إنه لم يحاول في المناوشات

السابقة تهدئة مصر على حساب السودان . وكان سعيه يتجه إلى إقرار العلاقات ما بين مصر وبريطانيا على أساس أحدث ، فيستبدل بالاحتلال مخالفة الند للند . ثم قال إن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تتقدم أبعد مما فعلت ، في سبيل مقابلة المصريين والسودانيين .

وقد أدلى النكراتى باشا للصحف في ١٨ مايو سنة ١٩٤٧ تعليقا على هذا البيان ، بتصريح هذا نصه :

” إن بقاء الجنود البريطانية في أراضينا يخل بسيادة أمتنا الحرة المستقلة . وإن الحكومة البريطانية لم علم اليقين أن وجود قواتها في بلادنا هو ضد مشيئة الامة . فإننا نطالب جميع مجرمي بجلاد هذه القوات عن البلاد جلاء تاما ناجزا وأن لا يكون هذا الجلاء ملقا على إعادة النظر في معاهدة قديمة أو على إبرام معاهدة جديدة “ .

” يقول البريطانيون أنهم على استعداد للجلاء على شرط أن توافق مصر على معاهدة مبنية يريدونها ويقولون إنه إذا لم توقع تلك المعاهدة فإن معاهدة ١٩٣٦ تبقى نافذة المفعول . وهذا معناه بقاء الجنود البريطانية في مصر “ .

” لقد أبرمت معاهدة ١٩٣٦ في ظروف خاصة زالت ولم يبق لما وجود الآن . فإن الحرب التي كانت على الأبواب قد انتهت من زمن بعيد . وقد استنفدت معاهدة ١٩٣٦ أغراضها في هذه الناحية وفي نواح أخرى . ولن نستطيع أن نقبل استمرار مريان معاهدة تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة . وإني لو اتق أنه لا توجد دولة من أعضاء هيئة الأمم المتحدة ترضى بإرغامنا على قبول جنود أجنبية في أراضينا “ .

” لقد انتهجت بريطانيا في السودان سياسة ترمي إلى تشجيع السودانيين على الانفصال عن مصر ، وهي سياسة عدائية لمصر والسودان على السواء “ .

” إن وحدة مصر والسودان هي مشيئة أهل وادي النيل “ .

” وإن حرية السودانيين لم تضروا ولن تضار يوما من هذه الوحدة . إذ هي أساسية لأمن السودان وتنمية مصالح السودانيين الحيوية . فإن الوحدة ستتمكن السودانيين من إدارة شؤونهم على الوجه الذي يرتضونه لأنفسهم “ .

” إن وجود الجنود البريطانية في السودان هو نتيجة لاحتلالهم السابق لمصر وليس لهذه الجنود حق لبقاء في السودان أكثر مما لها في مصر “ .

” إننا ذاهبون إلى هيئة الأمم المتحدة للحصول على تسوية عادلة للتزاع القائم بيننا وبين بريطانيا ولا نخلصنا شك في أن مبدأ المساواة في السيادة لجميع الأمم الأعضاء وهو المبدأ الذي قامت عليه هيئة الأمم سوف يكفل لمصر حقوقها كاملة غير منقوصة “ .

وأهم مسألة تلغيت النظر في هذا البيان أنه يصرح بوجوب جلاء الجنود البريطانية من السودان . فيقول " إن وجود الجنود البريطانية في السودان هو نتيجة لاحتلالهم السابق لمصر ، وليس لهذه الجنود حق للبقاء في السودان أكثر مما لها في مصر "

وهكذا تبين من مجموعة التصريحات والبيانات التي أدلى بها النقراشي باشا أنه سيطلب أمام مجلس الأمن بجلاء الجنود البريطانية عن مصر والسودان معا ، جلاء تاما ناجزا غير مشروط .



وقد حاولت سورية ولبنان بذل وساطتهما في هذا الخلاف . ولكنهما لم تلبثا أن وجدتا أنه خلاف جوهري لا تجدى فيه الوساطة . وهذا هو نص المذكرة التي وجهتها الحكومة السورية إلى الحكومتين المصرية والبريطانية :

" تبعت الحكومتان السورية واللبنانية باهتمام زائد تطور المفاوضات بين بريطانيا العظمى ومصر بشأن إعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ — ولما كانت تحدهما عواطف الصداقة الخاصة التي تتصف بها علاقاتهما ببريطانيا العظمى وكذلك عواطف الأخوة التي تربطهما بمصر في نطاق جامعة الدول العربية ، فإنهما ترجوان أن تسفر هذه المفاوضات عن نتائج مرضية . ولذلك فقد كان لإعلان قطع المفاوضات أثر عميق في سورية ولبنان . ولهذا اتفقت الحكومتان على الإعراب عن رجائهما في أن تجدد الحكومتان البريطانية والمصرية مساعيهما لإعادة النظر في الموقف الحالي — والحكومتان السورية واللبنانية على استعداد — بالاتفاق فيما بينهما — لعرض وساطتهما لاستئناف المفاوضات ويسعدهما قبول هذا العرض "

وأرسلت الحكومة اللبنانية هي أيضا مذكرة في هذا المعنى للحكومتين المصرية والبريطانية . فردت الحكومة البريطانية على الحكومتين السورية واللبنانية تطلب منهما أن يتقدما بأية مقترحات ، تكون مقبولة من الحكومة المصرية لتنظر فيها . وهذا هو نص المذكرة التي أرسلتها في هذا المعنى :

" ينهم حكومة صاحب الجلالة الملك أن لا يعمل أي عمل يكرهه أو الصداقة التقليدية المتوطنة بين بريطانيا العظمى والعالم العربي . ومسألة بروكول السودان هي المسألة الوحيدة الباقية دون حل بين حكومة صاحب الجلالة الملك والحكومة المصرية والأمر فيها يتعلق على الأثر بمسألة تفسير إشعر الشعب البريطاني والبرلمان نحوها شعورا قويا . وقد صرح وزير خارجية جلالة الملك في مجلس العموم يوم ٢٧ يناير بعد أن تقدم بعدة اقتراحات للتغلب على الصعوبات التي تلقاها مصر في هذا الموضوع أن مصالح كل من البلدين تدعو إلى عقد معاهدة جديدة وتبرر بذل مجهود آخر للوصول إلى اتفاق . لذلك فإن حكومة جلالة الملك ترحب بعرض

الحكومتين اللبنانية والسورية خدمتهما الودية بغية الوصول إلى حل ودي . كما ترحب باقتراحهما أن يكونا تحت تصرف الحكومتين صاحبتى الشأن للبحث عن أى إجراء حى يرضى منه الطرفان .

ويسر حكومة جلالة الملك أن تنظر فى أية اقتراحات تراها الحكومتان اللبنانية والسورية تنفيذاً للإجراء المذكور وأن تعلم إذا كان هذا الاقتراح مقبولا لدى الحكومة المصرية وإذا كانت للحكومة الأخيرة أية اقتراحات جديدة فإن حكومة جلالة الملك يسرها أن تنظر فيها .

ثم ردت الحكومة المصرية على الحكومتين السورية واللبنانية بمذكرة هذا نصها :

”تشرف الحكومة الملكية المصرية بتقديم تحياتها الطيبة إلى حكومتى سورية ولبنان وهى إذ تشكرهما حسن مساعدهما الذى حفزهما عليه مواطن الأخوة التى تربطهما بمصر فى نطاق جامعة الدول العربية وإيمانها المكين بمبادئ العدل والحرية التى قام عليها ميثاق الأمم المتحدة وحرصهما على أن يسود الأمن والسلم منطقة الشرق الأوسط ، تشرف بإبلاغهما ما يأتى :

(١) على أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية دخلت الحكومة الملكية المصرية مع حكومة المملكة المتحدة فى مفاوضات بمقصد تحقيق المطالب التى أجمعت عليها البلاد والتى تلخص فى الجلاء ووحدة وادى النيل . وبالرغم من وضوح هذه الحقوق ومن قيام الأسباب التى تهب بالمملكة المتحدة إلى المبادرة بالتسليم بها بعد إذ أصبحت معاهدة ١٩٣٦ غير قائمة لتعارضها مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة تباطأت المفاوضات نحو عشر أشهر دون أن تفضى إلى اتفاق .

(٢) وقد ذكر وزير خارجية المملكة المتحدة فى مجلس العموم بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٤٧ أن انقطاع المفاوضات يرجع إلى الخلاف على تفسير بروتوكول السودان ، وتود الحكومة المصرية أن تؤكد أن النزاع القائم بين مصر والمملكة المتحدة ليس فى الواقع من الأمر خلافا ثانويا مقصورا على تباين وجهات النظر فى تفسير أو صياغة بل هو خلاف جوهري يتناول القضية المصرية كامة ، ذلك أن مصر لم تلق من جانب المملكة المتحدة ما كانت تتوقع من استجابة لمطالبها الحقة ، بل تبين لها على النقيض من ذلك أنها تقوم بأعمال تعتبرها مصر ذيرودية ، لا بعد قطع المفاوضات فحسب بل وفى أثناء قيامها أيضا .

(٣) وإلى جانب ذلك فقد عملت بريطانيا على اتباع سياسة خطيرة ترمى إلى إشاعة روح الانفصال بين أقاليم السودان والحض عليه بمختلف الأساليب ، وهذا يؤدى حتما إلى إيجاد حالة من شأنها إذا استمرت أن تترس السلم والأمن الدولى للخطر . ولا ريب فى أن هذا الموقف الذى اتخذته حكومة المملكة المتحدة يحافى روح الصداقة التى كانت مصر تنظر أن بريطانيا تقدرها بعد ما أدت مصر من خدمات ووفاء بالتزامات . وأن الوحدة القائمة بين مصر والسودان والاتصالات التى تربط ما بين المصريين والسودانيين لكفيلة بأن تجعل الحكومة المصرية أولى من غيرها بأن تعان الترحيب بتمتع السودانين بالحكم الذاتى فى أقرب وقت .

(٤) بسبب هذا كله رشح اليقين لدى الحكومة الملكية المصرية والشعب المصري بأسره أن حكومة المملكة المتحدة لم تعمل على إجابة مطالبنا ، وأنها على التقيض من ذلك تتبع نحو مصر والسودان سياسة مخالفة لمبدأ التحالف في ذاته مانعة من إبرام معاهدة تحالف بين الدولتين ، وأن ما أبدته الحكومة الملكية المصرية من الرغبة الصادقة في التفاهم أثناء المناوشات التي استمرت مدة طويلة بعد أن انقطعت أكثر من مرة ، حرصا منها على إنبات الوسائل الودية قد أصبح دون جدوى . وقد صرح رئيس الوزارة المصرية فعلا في مجلس النواب في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بأن السياسة التي ترمى إلى قضم وحدة وادي النيل ، أو تعمل عملا من شأنه إضفاء الصلة بين مصر والسودان تكون ولا شك عملا عدائيا لمصر ، وكان أن قررت الحكومة المصرية في ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ قطع المفاوضات وعرض قضية البلاد برمتها على مجلس الأمن .

(٥) وقد أعلنت الحكومة المصرية أنها تلجئ إلى مجلس الأمن دون ما قيد يقيدها غير مرتبطة بأية مفاوضات سابقة ، لأن الحكومات لا تتقيد بنصوص معينة جرى بحثها في مفاوضات لم تفض إلى اتفاق نهائي . وقد سبق أن تسكت بذلك حكومة المملكة المتحدة ذاتها في مذكرة وجهتها إلى مصر بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٣٦ .

(٦) لذلك تتشرف الحكومة الملكية المصرية بأن تضع الأمر على حقيقته تحت نظر حكومتى سورية ولبنان حتى إذا حصلنا على تأكيدات رسمية بأن حكومة المملكة المتحدة قد عدلت عن سياستها واعتزمت أن تنهض لإجابة حقوق مصر كاملة ، كان في ذلك ما يبشر بنجاح المسعى ، وإلا فالحكومتان مشكورتان على كل حال .

ويعني أن نقف من رد الحكومة المصرية على العبارات الثلاث الآتية :

(١) " تود الحكومة المصرية أن تؤكد أن النزاع القائم بين مصر والمملكة المتحدة ليس في الواقع من الأمر خلافا ثانويا ... بل هو خلاف جوهري يتناول التفضية المصرية كاملة " .
وهنا نجد الحكومة المصرية تضع نظريتها بوضوح ، فنكر على الحكومة البريطانية دعواها بأن الخلاف محصور في تفسير على عبارة وردت في بروتوكول السودان .

(٢) " بسبب هذا كله رشح اليقين ... أن حكومة المملكة المتحدة ... تتبع نحو مصر والسودان سياسة مخالفة لمبدأ التحالف في ذاته ، مانعة من إبرام معاهدة تحالف بين الدولتين " .
ويتبين من هذه العبارة السبب الحقيقي الذي قطعت من أجله المفاوضات . فإن مصر إذا كانت قد قبلت التحالف مع انجلترا فذلك عن إخلاص وصدقة . فإذا تبين بعد ذلك أن حليفتها تتبع نحوها سياسة عدائية ترمى إلى فصل السودان عن مصر ، كان من حقها أن ترجع في التحالف ، وهذا ما فعلته .

(٣) "لذلك تتشرف الحكومة الملكية المصرية بأن تضع الأمر على حقيقته بحيث نظر حكومتى سورية ولبنان، حتى إذا حصلنا على تأكيدات رسمية بأن حكومة المملكة المتحدة قد عدلت من سياستها، واعتزمت أن تهض لإجابة حقوق مصر كاملة، كان في ذلك ما يبشر بنجاح المسعى، وإلا فالحكومتان مشكورتان على كل حال". وهذه العبارة معناها أن مصر لا تقبل المساومة في حقوقها، فهي تعتبر مطلبها في الجلاء والوحدة مما لا يجوز الأخذ والرد فيه. ومن هنا لم تمض الحكومتان السورية واللبنانية في بذل وساطتهما.

*
* *

وقد أيد مصر في موقفها جامعة الدول العربية، كما أيدتها الحكومات العربية، كل حكومة بمفردها. وحسبنا هنا أن نورد قرارات مجلس الجامعة المتعاقبة التي تؤيد مصر كل التأييد.

صدر أول قرار في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٦، في أول مرحلة للمفاوضات، ونصه كما يأتي: "ينتهز المجلس فرصة أول اجتماع له في دورته الثالثة ليعان تأييده مصر في مطالبتها القومية. وهو ينظر تحقيق هذه المطالب وجلاء القوات البريطانية عن أراضيها في وقت قريب ويعتبر ذلك من أقوى الأسباب لدوام العلاقات الحسنة والصداقة بين الدول العربية وبريطانيا العظمى".

ثم صدر بيان عن اجتماع ملوك العرب ورؤسائهم وأمراءهم في زهاء أنشاص، وكان ذلك في ٢٩ مايو سنة ١٩٤٦. وقد جاء في هذا البيان بخصوص المسألة المصرية ما يأتي:

"ثم اقترح بعض أعضاء المؤتمر التشاور في المسألة المصرية، فبعد المداولة وجدوا أنفسهم متفقين على أن تحقيق مطالب مصر القومية واستكمال سيادتها وجلاء القوات البريطانية عنها أمر لا بد منه، وأن قضية مصر قضية عامة لهم. وهم يؤيدون مطالبها الحققة ويستندونها بكل ما في استطاعتهم. وقد مرهم ما سارعت إليه الحكومة البريطانية في تصريحها الذي ألقاه مستر آتلي رئيس وزارتها في مجلس العموم بتاريخ ٧ مايو الذي أعان فيه عزم حكومته على سحب قواتها البرية والبحرية والجوية من الأراضي المصرية مما كان له أحسن الأثر في نفوسهم ونفوس حكوماتهم وشعوبهم والذي يأملون أن تستفتح به الحكومة البريطانية عهداً جديداً في علاقاتها مع مصر الشقيقة، تلك العلاقات التي يرون أن تقام على أمتن أسس الصداقة والثقة بين دولتين متساويتين. وهم يعلمون أن في هذه الصداقة والثقة أكبر أسباب الاستقرار والسلام في هذه الناحية من العالم".

وصدر بعد ذلك قرار من مجلس الجامعة في بلودان في الدورة الرابعة غير العادية بجلسة ١١ يونيو سنة ١٩٤٦، هذا نصه:

"إن الدول العربية الممثلة في مجلس الجامعة العربية تعلن تأييدها المطلق لأهداف مصر القومية من وحدة وأدى النيل وجلاء الجيوش البريطانية عنها جلاء تاماً، وتبدي قلقها من وقف

المفاوضات المصرية البريطانية ، وترى أن الصداقة القائمة بينها وبين بريطانيا العظمى لا يمكن أن تستمر إلا إذا حققت مطالب مصر تحقيقا كاملا يصون لها والبلاد العربية المركز الدولي الجدير بها “

”وتقرر تبليغ هذا القرار إلى الحكومتين المصرية والبريطانية “

وصدر أخيرا قرار من المجلس في القاهرة في الدورة السادسة العادية بجلسته ٢٣ مارس سنة ١٩٤٧ . وهذا نصه :

” (١) كانت الدول العربية قد أعربت في مناسبات مختلفة عن تأييدها التام لمصر في قضيتها الوطنية ومطالبها القومية ، وأكدت هذا التأييد في اجتماع رؤساء دولها في زهراء أنشاص في ٢٨ و ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٦ ، كما أكدت في الدورة الاستثنائية لمجلس الجامعة التي انعقدت في بلوزان من ٨ إلى ١٢ يونيو سنة ١٩٤٦ “

”ولما كانت المفاوضات بين مصر وبريطانيا لم تؤد إلى اتفاق وكانت الحكومة المصرية قد أعلنت اعتزامها عرض قضيتها على منظمة الأمم المتحدة “

”فإن مجلس الجامعة يتهز فرصة انعقاده في دورته الحالية ليقدر مرة أخرى تأييد الدول العربية المطلق لمصر في مطالبها القومية بالجلاء الناجز التام ووحدة وادي النيل الدائمة تحت تاج مصر “

* *

(٨)

هذه هي قصة المفاوضات الأخيرة وما تلاها من حوادث ، أسهبنا في سردناها حتى نكشف عن مغالطات أذاعها الجانب البريطاني عن هذه المفاوضات ، وأمعن في إنذاعتها .

فقد نشرت الحكومة البريطانية على العالم كله أن الحكومة المصرية هي المسئولة عن قطع المفاوضات ، بعد أن تم الاتفاق أو كاد ، إثارة للخاصمة وعدولا عن التناوض .

والآن نستطيع أن تثبت وجه الحق في هذه المزاعم الثلاثة :

(١) فأما أن الحكومة المصرية هي المسئولة عن قطع المفاوضات ، فإن هذا غير صحيح . بل المسئول عن ذلك هي الحكومة البريطانية ، حقا إن الحكومة المصرية هي التي بدأت رسميا بقطع المفاوضات ، ولكنها لم تقدم على ذلك إلا بعد أن نفذ الصبر وضائق السبل . وقد رأينا كيف أن صدق باشا ومن بعده النشراشي باشا لم يتركا وسيلة إلا وتدرعا بها ، ولا سبيلا إلا وصلكاه ، عساهما يزعزحان الحكومة البريطانية عن مطامعها في مصر والسودان ، فلم يستطيعا ذلك . وقد سارت المفاوضات تتعثر من خطوة إلى خطوة ، وبعد جهود شاقة مضنية ظنت الحكومة المصرية أن الاتفاق قد تم ، فإذا بها تنفجا بمذكرة بريطانية يتبين منها أن الانجليز لا يرضون إلا بفصل

السودان عن مصر، ويستندون في ذلك إلى سياسة عدائية منظمة رسمياً الخاكم العام للسودان، ومضى في تنفيذها دون تراخ أو توان. فالحكومة المصرية اضطرت اضطراراً إلى قطع المفاوضات. وعلى الحكومة البريطانية وحدها تقع المسؤولية كاملة في قطعها.

(٢) وأما أن الاتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية كان قد تم أو كاد، فهذا وم آخر. فقد رأينا أن الخلاف بين مصر وإنجلترا كان في أمور جوهرية، وأن الاتفاق بينهما كان في الألفاظ والعبارات لا في الحقائق والمبادئ. إن مشروع صدق — بين — وهو المشروع الذي قيل إن الاتفاق قد تم عليه — لم يأت الجانبان أن اخلفا على تفسيره. والاختلاف جد خطير. فإنه يقع دلي أهم مسألة في القضية، وفي أهم جانب من جوانب هذه المسألة. فلا يجدى إذن التهور من شأن هذا الخلاف، والرغم بأنه خلاف دلي تفسير عبارة واحدة في بروتوكول السودان، فهذه العبارة الواحدة هي الصميم من مسألة السودان: أبقى في وحدة مع مصر أو ينفصل عنها؟ وهل الوحدة هي وحدة حقيقية دائمة تنتج كل آثارها، أم هي وحدة رسمية مؤقتة تجرد عن كل خصائصها؟ وهل يجوز للإنجليز وقد انفردوا بإدارة السودان، وأبوا أن يدخلوا أي تعديل على النظام الإداري القائم، وأصروا أن يبتوا قواتهم العسكرية فيه بل صرحوا أن في نيتهم أن يزيدها، هل يجوز لهم بعد ذلك أن يصوغوا نظرية يجعلونها نكتة لهم في تشجيع الحركة الانفصالية، باسم حق السودان في تقرير مصيره، فتكون في أيديهم كل الوسائل العملية، ويكون إلى جانبهم القانون؟ ثم إذا كان الجانب البريطاني قد صمّم بوحدة مصر والسودان تحت تاج مشترك دو التاج المصري، فكيف يصح مع هذا التسليم أن يتماقد مع مصر على حق السودان في الانفصال، وقد أصبح هذا الحق — ما دام قد اعترف بالوحدة — مسألة داخلية بين السودان ومصر لا شأن له فيها، ولا صفة له في التعاقد عليها! على أنه إذا سلمنا جدلاً أن السودان ليس جزءاً من مصر وأنه شعب لا يحكم نفسه في لغة الميثاق، لناصر الإنجليز على أن يكون للسودان حق الاستقلال التام عن مصر يتعارض مع نصوص هذا الميثاق التي لا تذهب مع الشعوب المحكومة بنيرها إلا إلى حد الحكم الذاتي، ولا تعترف بحق الاستقلال التام إلا للشعوب التي توضع تحت الوصاية! وهل الإنجليز، في مطالبتهم للسودان بحق الاستقلال التام عن مصر، مدفوعون حقاً بالغيرة على مصلحة السودانيين وهم يعلمون أن مصلحة السودان الحقيقية هي في الانضمام إلى مصر! وهل هم مدفوعون إلى ذلك بمبادئ الميثاق في حريات الشعوب وحق تقرير المصير، وهم يعلمون ألا شيء من هذه المبادئ يتعارض مع بقاء الوحدة الدائمة ما بين شطري الجسم الواحد! أم هم مدفوعون إلى المطالبة بحق السودان في الانفصال عن مصر بهذه النية الميئة، التي تواترت عليها الأدلة، في أن يعلنوا عند سنوح الفرصة المواتية لاستقلال السودان، على أن يربطوه بخيوط دقيقة من هذه الخيوط التي تعودوا أن يربطوا بها أجزاء أباطوريتهم المتفرقة! فتكون المسألة إذن ليست هي: أبقى السودان في وحدة مع مصر أو يكون مستقلاً. بل هي: أبقى السودان قوميته وكيانه بالبقاء مع مواطنيه

وأبناء جنسه ، أو يفقد هذه القومية وهذا الكيان بالانضمام إلى الامبراطورية البريطانية حيث لا تزيد مرتبته في وسط أجزاء هذه الامبراطورية على مرتبة المستعمرات ! هذا هو الخلاف الحقيقي بين مصر وبريطانيا . لذلك لا يمكن أن يقال إنه خلاف يسير .

وإذا كان مستر بيفن يقول إنه اتفق مع صدق باشا على حق السودان في الانفصال ، وكان صدق باشا يقول بل إنه اتفق مع مستر بيفن على الوحدة الدائمة ، فإن هذا دليل على أنهما مختلفان لا على أنهما متفقان . وإذا قل كل منهما إن المسألة لا تزيد على أن تكون مسألة أكاديمية مرهون حالها بمسقبل مجهول ، فإنهما يتظاهران كلاهما بالخلف من شأن مسألة خطيرة ، حتى يهون كل منهما على الآخر أن يتفق معه فيها على وجهة نظره وإلا فإنهما في قرارة نفسيهما يعلمان خطر المسألة ، وهذا وحده هو الذي يفسر كيف أصر كل منهما على موقفه منها ولم يترشح وذهب في ذلك إلى حد قطع المناوصات . فالخلاف إذن ، في شأن السودان ، بين مصر وبريطانيا هو كما قلنا جلد خطير . هو خلاف على السودان نفسه : أبقى أم يضيع ؟

وإذا كانت مصر تختلف مع إنجلترا إلى هذا الحد في شأن السودان ، فإنها ليست أقل اختلافا معها في شأن معاهدة سنة ١٩٣٦ . مصر ترى — كما قلنا — أنها معاهدة غير قائمة وأن حقها في جلاء الجيوش البريطانية عن أراضيها هو إذن حق طبيعي لا يحول دونه حائل . فلا يجوز أن تشتري هذا الحق بالمالنة مع بريطانيا . ولا يجوز أن يكون الجلاء معلقا على شرط التحالف . بل يجب أن يكون جلاء ناجزا تاما عن مصر والسودان . أما إنجلترا فتذهب إلى أن معاهدة سنة ١٩٣٦ صحيحة نافذة ، وأن هذه المعاهدة تجعل لها الحق في احتلال مصر عشر سنوات أخرى على الأقل ، وفي التحالف معها إلى الأبد . فهي إنما لم تتفق مع مصر على تحالف آخر محل التحالف الأول ، لأنها تمسك بمعاهدة سنة ١٩٣٦ . فالجلاء عن مصر يجب إذن أن يكون مسبقا بمعاهدة جديدة ومعلقة على شرط تحالف جديد .

فكيف يقل بعد كل ذلك إن الخلاف بين مصر وإنجلترا خلاف يسير ، وإن الاتفاق بينهما قد تم أو كاد !!!

(٣) بقي الزعم الثالث وهو أن مصر قد آثرت المخاصمة وعدلت عن التفاوض . ومصر لم تؤثر المخاصمة حبا في المخاصمة ، ولم تعدل عن التفاوض زهدا فيه ، بل هي قد دلتها تجارتها القاسية — وتاريخ المفاوضات الأخيرة والمفاوضات الكثيرة المتعاقبة التي سبقتها ماثل أمام عينيها — على أن محاولة الحل الودي مع بريطانيا لا تجدى . وقد كان من الحير لمصر منذ البداية أن تسلك الطريق المنطقي ، فتقتصر في مفاوضاتها مع إنجلترا على المطالبة بالجلاء وبوحدة وادي النيل ، دون أن تربط هذه المطالبات بمحاكمة تعقدها معها . ذلك أن ربط الجلاء بالتحالف يسيئ إلى كل من الجلاء والتحلف . فهو يخرج الجلاء عن أن يكون حقا طبيعيا لمصر ينبغى الاعتراف لما به دون أي

مقابل ، إلى أن يكون منحة من إنجلترا تتقاضى في نظيره عوضا هو المحالفة . وهو في الوقت ذاته يسئ إلى المحالفة بأن يجعلها أمرا مفروضا على مصر في نظير الجلاء ، فيخرجها عن الوضع الطبيعي لكل المحالفات التي تقوم على الرضاء والاختيار والإخلاص للأغراض التي عقد الحلف من أجلها ، إلى أن تكون ضربا من ضروب التبعية تشد به بريطانيا مصر في عجلة إمراطورتها الضخمة .

لذلك كان من الطبيعي أن تعيد مصر النظر في المحالفة نفسها ، بل وفي مبدأ المفاوضة كوسيلة لا ستخلاص حقوقها الطبيعية . فرأت أن تقلع عن سياسة المفاوضة كطريق عملي لحل إنجلترا على الاعتراف بهذه الحقوق ، بعد أن رأت من تجارب الماضي القريب والبعيد ، كما قدمنا ، ما يجعلها تجزم بأن التفاوض مع إنجلترا عقيم إذا أرادت أن تستخلص حقوقها كاملة . فالمفاوضة في نظر إنجلترا ضرب من المساومة . ومصر لا تستطيع أن تساوم لا في استقلالها ولا في وحدتها .

فلم يبق إذن أمام مصر إلا أن تلجأ إلى مجلس الأمن لا ستخلاص حقوقها كاملة .

القسم الرابع أمام مجلس الأمن

تمهيد

عرضت مصر قضيتها على مجلس الأمن ، وقد طلبت الجلاء التام الناجز غير المشروط بمعااهدة .
وقبل أن نبين الأسانيد التي ترتكن إليها مصر في هذا الطلب العادل أمام مجلس الأمن ، يحسن أن نرد على بعض الدفوع التي تجوز إثارتها .

فقد يقال هل الحصومة القائمة بين مصر وإنجلترا تعتبر — من ناحية نصوص الميثاق — نزاعاً أو موقفاً ؟ ثم إذا كانت الحصومة نزاعاً ، فهل هو نزاع من شأنه أن يعرض السلم والأمن الدولى للخطر ، حتى يكون لمجلس الأمن مختصاً بنظر هذا النزاع ؟ ثم ألا يجوز ، بعد أن سارت المفاوضات بين مصر وإنجلترا هذا الشوط البعيد ، أن يوصى مجلس الأمن الفريقين المتنازعين بالعودة إلى المناوضة لاستكمال الاتفاق على المسألة الوحيدة التي لم يتم الاتفاق عليها ، فإن عجزا عن الاتفاق عليها ، جاز التفكير في إحالتها على محكمة العدل الدولية ؟

هذه هي الدفوع التي يحسن منذ الآن الرد عليها .

(١) هل الحصومة نزاع أو موقف ؟

أهمية هذه المسألة تظهر عند الرجوع إلى نصوص الميثاق . فقد قضت المادة السابعة والعشرون بأن قرارات مجلس الأمن ، في حل المنازعات حلاً سلمياً ، تصدر بموافقة سبعة من أعضائه يكون من بينهما أصوات الأعضاء الدائمين متفقة بشرط أن يمتنع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت . وبإلزامياً عضو دائم في مجلس الأمن ، فإذا قلنا إن الحصومة القائمة بين مصر وبينها هي نزاع ، وجب عليها أن تمتنع عن التصويت طبقاً للنص المتقدم . أما إذا قلنا إن الحصومة موقف لا نزاع ، فإنه يترتب على ذلك نتيجة خطيرة : أن يكون لإنجلترا حق التصويت ، بل ويكون صوتها ضرورياً في أى قرار يصدر من مجلس الأمن في هذه الحصومة . ومعنى ذلك أن مصر لن تكسب قضيتها في مجلس الأمن ، لأن خصمها فيه هو الحكم .

وبإدراكه إلى القول إنه ليس من شك في أن الخصومة بين مصر وبريطانيا هي نزاع لا موقف ،
ونبتن ذلك فيما يلي :

يمكن القول بادئ ذي بدء أن كل نزاع ينطوي على موقف ، وليس كل موقف ينطوي على
نزاع . فالنزاع إحدى صور الموقف . وتتخصص هذه الصورة بأن الموقف فيها يقوم بين طرفين ،
إذ لا يتصور النزاع إلا بين متنازعين . فكل خلاف يقوم بين دولتين على مسائل محددة تنفي هاتين
الدولتين بالذات وبطريق مباشر يعتبر نزاعا . وهناك رأى يذهب إلى أن النزاع هو كل خلاف
بين دولتين بلغ المرحلة التي يقدم فيها كل جانب طلبات محددة ، تصلح للعرض على محكمة دولية
أو أية هيئة أخرى معدة للتقوية السامية . أما الموقف فهو أن تسوء العلاقات بين دولتين ،
ويتبين من سلوك كل منهما أن هناك تعارضا في الأغراض والمصالح دون أن يبلغ الأمر حد تقديم
طلبات محددة كما هو الحال في النزاع .

وهناك رأى قول به مستتر بين عندما عرضت مسألة سورية ولبنان على مجلس الأمن . فقد
ذكر أنه إذا وجهت دولة اتهامات إلى دولة أخرى ، وأنكرتها هذه الدولة ، فهناك نزاع . ومعنى
ذلك أن العبرة هي بإنكار الدولة للاثم الموجهة إليها أو باعترافها بها . فإذا اعترفت بالثم كان هناك
موقف لا نزاع ، أما إذا أنكرتها فالخلاف نزاع لا موقف .

وقال سيسوفيتشسكى ، في صدد مسألة سورية ولبنان ، إن شكوى هاتين الدولتين ورد فيها
ثلاث مسائل :

(أولا) إن وجود القوات البريطانية والفرنسية هو اعتداء على سيادة البلدين .

(ثانيا) إنه تبين من الماضي أن وجود هذه القوات كان اعتداء على سيادة البلدين .

(ثلثا) إن وجود هذه القوات مما قد يثير منازعات جدية . وخاتمة هذه الطلبات هي
سحب القوات البريطانية والفرنسية . وقال إن الواجب هو أن تحدد وصف هذه التصريحات
الثلاثة . وشبهها بالدعوى بين الأفراد . وأشار إلى فرض يتمحور فيه شخص مسكن شخص آخر ،
فيطالبه هذا بالإخلاء ، فيرفض ، فيتوجه صاحب المسكن إلى المحكمة ويطلب منها حكما بالإخلاء .
وانتهى إلى القول بأن المعروض على المجلس ، مسألة سورية ولبنان ، هو نزاع لا موقف .

وأيا كان الرأى الذى نأخذه به ، فلا شك في أن بقاء قوات مسلحة لبلد في أرض بلد آخر
يولد نزاعا بين البلدين إذا أنكر هذا البلد على هذه القوات حقها في البقاء في أرضه ، وأصرت
القوات على البقاء . ففي هذه الحالة يوجد خلاف بين دولتين بلغ مرحلة التقدم بطلبات محددة
من كل جانب وفقا للرأى الأول . ويوجد اتهام أنكرته الدولة التي وجه إليها هذا الإتهام وفقا
للرأى الثانى . ويوجد اقتحام من جيران دولة لأرض دولة أخرى ، وفقا للرأى الثالث .

فلا شك إذن في أن الخلاف القائم بين مصر وبريطانيا بشأن جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان هو نزاع لا موقف . بل هو نزاع خطير من شأنه أن يهدد السلم والأمن الدولى ، وننتقل الآن الى هذه المسألة .

(٢) النزاع بين مصر وبريطانيا من شأنه أن يهدد السلم والأمن الدولى للخطر :

وجود قوات عسكرية لدولة في أرض دولة أخرى ، دون رضا باق مستمر من هذه الدولة ، هو أمر ينطوى في ذاته على خطر محقق . فأول احتمال يتبادر إلى الذهن هو أن يقع احتكاك بين القوات الأجنبية وأهل البلد الذى ترابط في أرضه ، والاحتكاك يشير الخواطر ، وإذا ثارت الخواطر فإن العاقبة لا تؤمن . وقد يقال إن هذا أمر يتعلق بالأمن الداخلى لا بالأمن الدولى . وهذا صحيح او كان من المحقق أن الأمر يقف عند هذا الحد . ولكن إذا كانت الدولة التى ترابط القوات الأجنبية في موقع جغرافى من أشد المواقع حساسية في العالم ، بحيث تتنافر فيها مصالح الدول المتضاربة ، وتتصادم التيارات السياسية المتعارضة ، فلا شك في أن النزاع الذى يقوم بشأن جلاء هذه القوات يكون من شأنه لو استمر أن يعرض السلم والأمن الدولى للخطر .

وهذه هى حالتنا بالذات . فإن قوات بريطانية ترابط في مصر . وتزعم بريطانيا أن هناك معاهدة بينها وبين مصر تبرر هذا الوضع . وتنكر مصر عليها ذلك ، وتقول إن هذه المعاهدة أصبحت غير قائمة ، فلا سند إذن لبقاء القوات البريطانية في مصر ، وإن الجلاء التام واجب في الحال . أليس هذا الوضع مفعما بالأخطار ؟ مليئا بالاحتمالات ؟ وليس من المصلحة في شيء ، لا من مصلحة مصر ولا من مصلحة بريطانيا ولا من مصلحة الأمن الدولى ، أن يبقى هذا النزاع دون حل . يقطع في ذلك الماضى القريب ، والحاضر القائم ، ومركز مصر من العالم ، ومركزها من جامعة الدول العربية ، والسوابق الدولية التى هرضت حتى اليوم على مجلس الأمن .

أما عن الماضى القريب ، فلا يزال ماثلا في الأذهان ما قام من اضطرابات ، وما نشب من معارك بين الجنود البريطانية والأهالى في عام ١٩٤٦ . فقد هب الشعب المصرى من بكرة أبيه يطالب بالجلاء ، وينادى بوحدة وادى النيل . وهو لا يكاد يمسك نفسه عن الانفجار . وكان ذلك قبل بدء المفاوضات الأخيرة . واصطدمت الأهالى بالجنود البريطانية ، وانجلى الاصطدام عن تلى وجرحى من الجانبين . ولا تزال النفوس متوترة إلى اليوم من جراء هذه الحوادث . ولا تزال السلطات البريطانية تطالب بالتعويض عن خسائرها . ولا تزال الضحايا من الأهالى تترك في كل منزل مأساة وبقيعة ، وفي كل نفس حنقا ومرارة . وهذه الاضطرابات والمعارك هى بنت الأمس لم تبحر بعد عن الذاكرة . وإذا احتاجت إلى دليل ، فهذه الوثائق الرسمية من مطالبات وتحقيقات ، بل هذه هى مطالبة السلطات البريطانية بالتعويض لا تزال قائمة حتى

اليوم . وهذه هي صيحة الإنجليز عند ما يلمحون قرب حدوث اضطراب ، فينادون بالخطر على أرواح الأجانب وأموالهم ، وقد رأيناهم يعززون جيوشهم ، فيستدعون قوات مدربة من فلسطين استعدادا لقمع الثورة المنتظرة ! .

وأما الحاضر القائم فهو يجرى أمام أعيننا كل يوم . فنذا انسحبت الجنود البريطانية إلى منطقة القنال والمنازعات قائمة بينها وبين السلطات المصرية . هل يجوز لأفراد هذه الجنود أن تعود إلى القاهرة والاسكندرية ، وقد حاول بعضها العودة فعلا فمنعته السلطات المصرية بجهد ومشقة ! وهل يجوز رغم تحديد منطقة خاصة بجوار القنال لإقامة القوات البريطانية أن تتسرب هذه القوات إلى المدن المصرية كما تسربت فعلا إلى بور سعيد والسويس وبور فؤاد دون أى مبرر ! وهل يجوز بقاء مداخل البلاد مفتوحة للقوات البريطانية تغدو منها وتروح ، ومصر تمسك بانقضاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وتحصر على ألا تطبق منها حكما ! وهل تبقى الاعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية والتى نص عليها الاتفاق الملاحق بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، ومصر تعتبر أن وجود هذه القوات حتى فى منطقة القنال أمر غير مشروع ! وهل يجوز أن تستفيد السلطات البريطانية من التوسع فى نطاق امتيازاتها أثناء الحرب فى إنشاء محطات لاسلكية ، ثم تحاول التمسك بعد انتهاء الحرب بأن لمثل هذه المنشآت صفة دائمة ! وما الحكم لو وقع خلاف بين أفراد القوات البريطانية والأهالى ، وإلى أية جهة يكون التقاضى ! . إلى غير ذلك من المشاكل التى تتجدد كل يوم دون انقطاع ! تقول بريطانيا إن هذه المسائل ينبغى أن تحل جميعها بمقتضى أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ . وتقول مصر إن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تعد قائمة ، فلا يجوز تطبيقها .

ولا يعلم إلا الله إلى أين ستجونا هذه المشاكل والمنازعات ، والأهالى لا يهدأ لما بال حتى ترى آخر جندى بريطانى يغادر مصر لقد شغلت المفاوضات رأى العام . ولما انقطعت تطلع الشعب المصرى إلى مجلس الأمن وهو لا يكاد يكظم غيظه . والله وحده يعلم عاقبة الأمور إذا لم يبادر إلى معالجتها قبل أن تستفحل . وليس ما نقوله جديدا ، بل قاله قبلنا الرئيسان اللذان توليا المفاوضات ، واحدا بعد الآخر ، وصارحا به ممثلى الحكومة البريطانية . وقد ترك هؤلاء الممثلين "أن ينقلوا لحكومتهم الأثر الذى يشعرون به هم أنفسهم من جراء بطء الوصول إلى نتيجة ، وتنادى صبر الرأى العام من جراء الوقت الطويل الذى استغرقته المفاوضات" وعلموا "أن البلاد الآن فى حالة غليان فكرى . وإذا كان هذا الغليان لم ينتقل بعد إلى حالة من العنف الواضح ، فالفضل للإجراءات والتدابير والمساعدى التى تقوم بها الحكومة لتطمئن الناس . (وفى) البلاد الآن هيئات متعددة لها صبغات متنوعة ، وكلها فى حالة تحفز . ومن هذه الهيئات ما هو سياسى ، ومنها ما هو لطوائف صاخبة ... ومنها هيئات اشتراكية واجتماعية ... ومنها الهيئات السرية ... كل هذا يندب بانفجار إذا لم تستجب مطالب البلد " !!

وأما مركز مصر من العالم فمعروف . وهذه معاهدة سنة ١٩٣٦ نفسها تشهد أن مصر والقنال طريق عالمي للتواصلات . ولا يستطيع أحد أن ينكر الأهمية الاستراتيجية التي لمصر ، وأن هذا البلد هو الميدان الذي تتعارض فيه المصالح الدولية ، والمجال الذي تتصارع فيه الأطماع السياسية .

ومركز مصر من الجامعة العربية — أى من الشرق الأوسط — واضح بين . فمصر أكبر دولة عربية . وشقيقتها الدول العربية الأخرى تناصرها وتؤازرها . وهذه هي قرارات الجامعة العربية المتعاقبة تشهد بذلك . فقضية مصر هي قضية الدول العربية جمعاء ، بل هي قضية الشرق الأوسط . ولا يخفى ما للشرق الأوسط في الوقت الحاضر من أهمية بالغة في مجال السلم والأمن الدولي .

وستبقى مجلس الأمن هي أيضا تقطع في ذلك . فما من شكوى تقدمت بها دولة تطالب فيها بجلاء قوات أجنبية عن أرضها ، أو عن أرض غيرها من البلاد ، إلا ورفعتها إلى مجلس الأمن على اعتبار أن وجود القوات الأجنبية من شأنه لو استمر أن يهدد الأمن الدولي . وقد قبل مجلس الأمن أن ينظر في هذه الشكاوى جميعها على هذا الأساس . فنظر في شكوى الدولتين السورية والابنية عندما طلبتا جلاء القوات الفرنسية عن بلادهما . ونظر في شكوى الدولة الإيرانية عندما طلبت جلاء القوات السوفيتية عن أرضها . ونظر في شكوى الاتحاد السوفيتي عندما طلب جلاء القوات البريطانية عن اليونان . ونظر في شكوى الدولة الأوكرانية عندما طلبت جلاء الجيوش البريطانية عن أندونيسيا . ولا يجوز أن يقال اعتراضا على ذلك إن الحالات المتقدمة لم تكن فيها معاهدات تتيح بقاء القوات الأجنبية بخلاف قضيتنا هذه حيث تتمسك بريطانيا فيها بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، فقد قدمنا أن هذه المعاهدة تنكر مصر قيامها وتعتبر أنها غير موجودة . وهي إذا لم تتول إلغائها بعمل منفرد من جانبها قبل أن تأتي إلى مجلس الأمن ، فلائها تؤثر احتراماً للحياة الدولية أن تحتفظ بإعلان هذا الإلغاء في مجلس الأمن نفسه . وفيما يتعلق بتهديد السلم والأمن الدولي ، لافرق بين أن تكون الجنود الأجنبية مرابطة دون سند من معاهدة ، أو أن ترابط على زعم وجود معاهدة تنكرها عليها الدولة صاحبة الشأن . فالنزاع في الحالتين لا يختلف من حيث تهديده للسلم والأمن الدولي . ذلك لأن الدولة التي ترابط القوات الأجنبية في أرضها وهي تنكر أن هناك معاهدة تبرر وجود هذه القوات ستصرف دون شك نحو هؤلاء الجنود كما لو لم تكن هناك أية معاهدة . ومن هنا يأتي الخطر على الأمن الدولي .

بل إن مجلس الأمن اعتبر الأمن الدولي مهددا في حالات هي دون الحالات السابقة شأنا ، وأقل منها خطرا . من ذلك شكوى اليونان من العصابات اليوجوسلافية التي تغير على حدودها ، فقد رفعت الأمر إلى مجلس الأمن . ومن ذلك نزاع رفعته بريطانيا ضد ألبانيا إلى مجلس الأمن ، في ١٠ يناير سنة ١٩٤٧ ، تشكو فيه من أن سفيتين بريطانيتين اصطدمتا بالغام في قناة كورفو . وقد اعترض ممثل الاتحاد السوفيتي أمام المجلس على اختصاصه بنظر هذا النزاع على اعتبار أنه

لا يهدد السلم والامن الدولى ، فأجاب الممثل البريطانى أنه من الصعب وضع تعريف للنزاع الذى من شأنه تهديد السلم الدولى ، ولكنه يشير الى ما وقع فى الحادث الذى تشكو منه بريطانيا حيث قتل أربعة وأربعون بحارا ، ويجوز أن تتكرر حوادث من هذا القبيل ، فكلما أسرع مجلس الأمن فى نظر المسألة بمخاطيرها كان ذلك أوفق سبيلا . وقد أخذ مجلس الأمن بوجهة نظر بريطانيا ، وأقر بالإجماع وضع شكواها ضد ألبانيا فى جدول أعماله .

يتبين من كل ذلك أن النزاع القائم بين مصر وبريطانيا بشأن جلاء القوات البريطانية هو دون شك نزاع من شأنه لو استمر أن يعرض السلم والأمن الدولى للخطر .

ونلاحظ أخيرا أن الشرط المطلوب توافره فى النزاع ليس هو أن يهدد الأمن الدولى فعلا ، فإن محل اشتراط ذلك إنما يكون فى حالة نض النزاع بقوات مجلس الأمن المساحة . أما عند نض النزاع بمحل سلمى ، فلا يشترط أن يكون الأمن الدولى قد هدد فعلا ، بل يكفى أن يكون النزاع من شأنه لو استمر أن يهدد الأمن الدولى . وهذه حالتنا على أقل تقدير .

(٣) لا محل للتوصية بالرجوع إلى المفاوضة أو لإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية

كرر اللفظ عن المفاوضات الأخيرة ، وعن أن بريطانيا متمسك بها أمام مجلس الأمن . وقد أنفضنا فى سرد حوادث هذه المفاوضات فيما تقدم ، حتى نحدد وقائعها تحديدا دقيقا ، وحتى لا يكون هناك مجال لسوء التأويل أو لسوء الفهم .

وبعد فعلى أى وجه يمكن أن يحتاج بهذه المفاوضات على مصر ؟ قد يكون من المفيد أن نستعرض هنا كل الفروض المحتملة :

١ — تقضى المادة ٣٣ فقرة أولى من ميثاق الأمم المتحدة بأنه يجب على أطراف أى نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولى للخطر أن يلتمسوا حله بحدى ذى بدء بطريق المفاوضات . . . فهل يمكن أن يقال إن مصر عرضت نزاعها على مجلس الأمن قبل أن تستنفذ طريق المفاوضة ؟ لقد فتحت بابها الوزارة الأولى ، وسارت فيها الوزارة الثانية ، وقطعتها الوزارة الثالثة (وهى نفس الوزارة الأولى التى فتحت بابها) ، وفيما رويناه من العقبات التى قامت فى سبيل هذه المفاوضات ، وكيف بذلت مصر كل ما فى وسعها لتذليل هذه العقبات ، وكيف وفتت المفاوضات أكثر من مرة ، وكيف كانت الحكومة المصرية صادقة الرغبة فى المضى بها إلى غايتها ، فلم تدخر فى ذلك جهدا ، ولم تنف عند حد ، إن فيما رويناه من كل ذلك مالا يدع مجالا للشك فى أن مصر قد سارت فى طريق المفاوضة إلى النهاية ، وأنها إذا كانت قد رجعت عن هذا الطريق فلائها وجدته مغلقا : أغلقته بريطانيا وأحكمت إغلاقه . وقد بينا فيما تقدم أن

الحكومة المصرية إذا كانت هي التي أعلنت الالتجاء إلى مجلس الأمن ، فليست هي المسئولة عن قطع المفاوضات ، بل إن المسئولية في ذلك تقع على عاتق الحكومة البريطانية وحدها ، فإنها بتأثير الحاكم العام للسودان ، وخشية من المعارضة ، نكصت إلى الوراء ، وفسرت مشروع صدق — بفن تفسير لا يتفق مع روحه ولا مع نصوصه ، وجعلت المفاوضات مستحيلة بإصرارها على إعطاء السودان حق الانفصال عن مصر ، فكيف يمكن أن يقال بعد كل ذلك أن مصر ، في نزاعها مع بريطانيا ، لم تتلمس حل هذا النزاع بادئ ذي بدئ بطريق المفاوضات !

٢ — وتقتضى المادة ٣٣ فقرة ثانية من الميثاق بأن مجلس الأمن يدعو أطراف النزاع إلى أن يسووا ما بينهم من النزاع بالطرق الودية (كالمفاوضة) إذا رأى ضرورة لذلك ، وهذا النص معناه أن الدوائين المتنازعتين إذا لم تكونا قد التمتتا بادئ ذي بدء حل النزاع بالطرق الودية كما تقتضى بذلك المادة ٣٣ فقرة أولى ، بل لجأتا مباشرة إلى مجلس الأمن ، فإن هذا المجلس يدعوها إلى أن يتداركا ما فاتهما وأن يحاولا أولا تسوية النزاع بالطرق الودية .

وهذه ليست حالة مصر في نزاعها مع بريطانيا ، فإن مصر لم يفتها قبل أن تلجأ إلى مجلس الأمن أن تتلمس حل النزاع بطريق المفاوضات ، وقد سارت في هذا الطريق إلى النهاية كما قدمنا . فلا محل إذن لأن يدعوها مجلس الأمن إلى أن تعود إلى المفاوضات بعد أن فرغت منها .

على أنه إذا فسر نص الفقرة الثانية من المادة ٣٣ على وجه أوسع ، وقيل إن مجلس الأمن يدعو أطراف النزاع إلى تسوية نزاعهم بالطرق الودية ، ولو كانوا قد حاولوا ذلك بادئ ذي بدء وقبل الالتجاء إلى مجلس الأمن ، فإن هذا التفسير — على أنه غير ظاهر الوجهة — ليس من شأنه أن يجعل مجلس الأمن يدعو مصر إلى أن تعود لمفاوضة بريطانيا ، فإن محل ذلك أن يكون الرجوع إلى المفاوضات ينطوي على احتمال في تسوية النزاع ، ولذلك يشترط النص ، في دعوة مجلس الأمن لأطراف النزاع إلى الالتجاء لهذه الطرق ، وتعين عليه أن يوصى هو بما يراه ملائما لحل النزاع . وغنى عن البيان أن رجوع مصر إلى مفاوضة بريطانيا لا ينطوي على أى احتمال لتسوية النزاع فيما بينهما ، فقد قدمنا أن مصر سارت في طريق المفاوضات إلى نهايتها فوجدت الطريق مسدودا ، وذلك لأن هوة سحيقة تفصل ما بين مصر وبريطانيا في شأن السودان كما بينا ، ولا تستطيع المفاوضات بأى حال أن تقيم جسرا يصل ما بين البلدين فوق هذه الهوة السحيقة .

ويتبين من ذلك أنه لا محل مطلئا إلى أن يدعو مجلس الأمن الحكومة المصرية إلى الرجوع لمفاوضة بريطانيا ، وأن هذه الدعوة عن طريق تطبيق المادة الثالثة والثلاثين من الميثاق ممتنعة ، سواء أريد تطبيق الفقرة الأولى من هذه المادة أو الفقرة الثانية .

٣ — ولا يمكن أن يقال إنه لا حاجة للرجوع إلى المفاوضات فإنها قد انتهت ، وأفضت إلى معاهدة وقع عليها بالحروف الأولى ، فهي ملزمة لمصر . إن هذا القول من الناحية القانونية

غير جدى ولا يستحق المناقشة . ولكننا مع ذلك نناقشه في جميع فروضه واحتمالاته ، فإنه مع ما فيه من مغالطة ظاهرة قد كان له حظ من الرواج ، وانتشر انتشارا كان من شأنه أن يضلل رأى العام في مصر .

وينبغي تحديد مصدر الإلزام إذا كان مشروع صدقي — يبين ملزما حتما :

(١) لأن الجانب المصرى وقعه في لندن بالحروف الأولى من الأسماء ؟ إن الجانب المصرى لم يوقعه إلا على اعتبار أن بروتوكول السودان لا يعطى السودانين حق الانفصال عن مصر ، وله في ذلك حجج قوية مقنعة قد استعرضناها فيما تقدم ، مما يرجح أن الجانب البريطانى هو الذى نكل بتأثير الحاكم العام للسودان وتحت ضغط المعارضة على ما يتنا . وسواء كان الجانب البريطانى قد نكل بعد أن رضى بالوحدة الدائمة ، أو كان وقت أن وقع المشروع يعتقد خطأ أنه يعطى السودان حق الانفصال عن مصر ، فإن الثابت في الحالتين أن الجانب المصرى وقت أن وقع المشروع كان يعتقد هو الآخر ، ولأسباب على أكبر جانب من الوجاهة ، أن المشروع الذى وقعه لا يقصد به التعاقد مع الجانب البريطانى على حق السودان في الانفصال عن مصر . فلا يجوز بعد كل ذلك أن يحتج على الجانب المصرى ، لا بكل المشروع على الوجه الذى فسره به الجانب البريطانى ، ولا بالجزء الذى ارتضاه منه ، فإنه لم يرض بالمخالفة وتأجيل الجلاء إلا في نظير اعتراف الجانب البريطانى بالوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان . وقد بين صدقي باشا في محادثاته مع مستر بينفون بوضوح تام أنه لم يقبل المخالفة على ما فيها من تكاليف وأعباء إلا من أجل السودان ، وقد نسبت الإشارة إلى ذلك . فالمشروع إذن وحدة لا تتجزأ ، إذا انهدم ركن منه انهدمت الأركان الأخرى . وما دامت المفاوضات لم تفض إلى اتفاق حقيقى على جميع نصوص المشروع ، فإن المبدأ المعمول به هو "أن الحكومات لا تتقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها في مفاوضات لم تفض إلى اتفاق نهائى" . وهذا مبدأ كانت بريطانيا هي السابقة إلى تذكر مصر به عند افتتاح المفاوضات في سنة ١٩٣٦ كما قدمنا ، وقد احتجت به حتى لا تتقيد بمشروع سنة ١٩٣٠ بالرغم من أنها أعلنت ، بعد انقطاع المفاوضات في تلك السنة ، أنها تستبقى هذا المشروع معروضا على مصر ، وتركت الباب مفتوحا لقبوله .

ويتبين مما تقدم أن مشروع صدقي — يبين لا يلزم الجانب المصرى الذى وقعه ، لا في مجوده ولا في جزء منه .

(ب) على أننا لو فرضنا جدلا أن المشروع ملزم للجانب المصرى ، فماذا يلزمه ؟ إن ديباجة المشروع نفسها تتكفل بالرد على هذا السؤال ، فقد رأينا أن هذه الديباجة تنص على ما يأتي :

”اتفق على أن الوثائق المراقبة قد أعدت فقط قيد النظر فيها فيما بعد، على أنه إذا قدمت رسميا من الحكومة المصرية دون أى تغيير، فإن مستر بيغن سينزكها لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية“ فكل الذى تمهد به الجانب المصرى بتوقيعه المشروع هو أن يزكيه لدى الحكومة المصرية حتى تقبله دون أى تغيير. ولم يكن من المستطاع الاتفاق فى لندن على أكثر من ذلك، فإن صدق باشا هو وزير خارجيته قد سافرا إلى لندن لا كهيئة، ولا كممثلين لهذه الهيئة، بل ذهبا دون تفويض من الهيئة للاتصال مباشرة بمستريغن فلهما يستطيعان تذليل العقبات التى قامت فى طريق المفاوضة فأذت إلى وقفها، فإذا وفقا فى ذلك، لم تكن لها سلطة البت فى الموضوع، بل رجعا إلى هيئة المفاوضة يحملان لها ما وصلا إليه من النتائج، فلما أن قبلها وإما أن ترفضها. ومستريغن نفسه كان يعلم ذلك حق العلم، ولذلك تراه فى محادثاته مع صدق باشا يقول، ويكرر القول إلى حد يلفت النظر، إنه يريد أن يستوثق من أن الآراء التى يبديها صدق باشا تمثل حقيقة آراء هيئة المفاوضة. ثم ينتهى إلى أن يقرر فى صراحة تامة أنه لا هو ولا صدق باشا بمسطيعين أن يقبلا نهائيا أى مشروع، لأنهما لا يحملان تفويضا فى ذلك، وأنه من الواجب أن يعرض المشروع على الحكومة المصرية.

Mr. Bevin said that neither he nor Sedky Pasha was in a position to accept any draft finally as they were not plenipotentiaries. Drafts would have to be put before the Egyptian Government. (p. 32).

ثم يقول فى مناسبة أخرى إن كل هذه المحادثات ليست إلا محادثات تمهيدية، وأنه من الصعب التقدم فى المفاوضة ما لم ترد مقترحات من مصر تكون قد حصلت على تأييد هيئة المفاوضة المصرية.

Mr. Bevin said so far the discussions had only been exploratory. It was difficult to make progress until proposals came from Egypt, which were known to have the Egyptian Delegation behind them. (p. 33).

(ج) ولما رجع صدق باشا إلى هيئة المفاوضة، رفضت أغلبية هذه الهيئة المشروع حتى على الوجه الذى فسره صدق باشا بروتوكول السودان. وكان صدق باشا قد عرض المشروع على مجلس الوزراء مفسرا إياه بأنه يقرر الوحدة الدائمة بين مصر والسودان، فأقره مجلس الوزراء على هذا الأساس. ولما تقدم صدق باشا إلى مجلس النواب ليرد على استجواب فى شأن المشروع، أدلى ببيانات للمجلس تؤكد أن المشروع يقرر الوحدة الدائمة بين شطرى الوادى، وعلى أثر ذلك أصدر المجلس كما قدمنا قرارا يقول فيه ”بعد سماع البيانات التى أدلى بها رئيس الحكومة ومعالي وزير الخارجية عن

الخطوات التي تمت حتى الآن في المفاوضات ، وبعد المناقشة في وجهات النظر المختلفة ، يقرر المجلس الثقة بالحكومة ، ويطلب إليها المنحى في جهودها المؤدية إلى تحقيق الأهداف القومية بالخلاء ووحدة وادي النيل وعرض النتيجة على البرلمان .
وهو قرار في منتهى الحيلة كما نرى ، ويعلق إقرار المجلس للمشروع على مطابقته لمطالب البلاد .

فإذا قيل إن المشروع ، بالرغم من أن الأغلبية في هيئة المفاوضات قد رفضته ، قد أقره مجلس الوزراء ، ونال صدق باشا ثقة مجلس النواب على أساس البيانات التي قدمها عنه ، فيجب ألا يغيب عن النظر أن كلا من مجلس الوزراء ومجلس النواب لم يصدر قراره إلا على اعتبار أن المشروع يؤكد الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان .

(د) وعلى هذا الأساس وحده عرض صدق باشا على الحكومة البريطانية أن توافق هي الأخرى على المشروع . وكانت هذه الحكومة قد أرسلت تبليغا لصدق باشا تبين له فيه ، كما سبق القول ، تفسيرها لبروتوكول السودان ، وأن هذا بروتوكول يجعل للسودان حق الانفصال عن مصر . فاعترض صدق باشا على هذا التفسير ، وعزز اعتراضه بحجج لا شك في وجاهتها . وإلى هنا وقف المشروع ، فلا الحكومة البريطانية قبلته على الوجه الذي فسره به صدق باشا ، ولا الحكومة المصرية قبلته على التفسير الذي ذهبت إليه الحكومة البريطانية ، ولا البرلمان المصري وافق عليه ، بل على العكس من ذلك كان نصيبه من مجلس الشيوخ الاعتراض والإنكار ، وكان نصيبه من مجلس النواب بعد تفسير الحكومة البريطانية أن قرر الثقة بالوزارة التي قطعت المفاوضات ولم تقبله .

فكيف يكون المشروع بعد كل ذلك ملزما لمصر !!!

(هـ) ولا يجوز أن يقال أخيرا إن المسألة التي اختلف على تفسيرها في المشروع هي مسألة السودان ، فتحال على محكمة العدل الدولية لتفصل في هذا الخلاف على التفسير . فإن محكمة العدل الدولية لا يحال عليها للتفسير إلا معاهدات ملزمة ، حتى يكون للتفسير نتيجة عملية . وإلا فما جدوى تفسير مشروع غير ملزم ! وإذا فرضنا أن محكمة العدل قد كشفت عن وجه التفسير الصحيح للمشروع ، فما هي الفائدة العملية من ذلك ؟ إن المحكمة إذا فسرت المشروع على الوجه الذي يقول به مستر بيغن ، فإن الحكومة المصرية سوف لا تقبله . وإذا فسرت على الوجه الذي يقول به صدق باشا ، فإن الحكومة البريطانية سوف لا تقبله . فهو مرفوض في الحالتين . ولا فائدة إذن من إحالته على محكمة العدل الدولية .

بعد كل هذا الايضاح لم يعد هناك أى شك فى أن مشروع صدق — ييفن لا يلزم مصر ، لا فى مسألة السودان ولا فى تأجيل الجلاء ولا فى المحالفة ، سواء فسرتة محكمة العدل الدولية أو بقى من غير تفسير . على أن الحكومة البريطانية نفسها لم تترك بهذا المشروع ، وإنما تمسكت بمعاهدة سنة ١٩٣٦ . ولو كان هناك وجه للتمسك به لآثرت ذلك على التمسك بهذه المعاهدة العتيقة البالية .

٤ — يبقى أخيراً احتمال فى أن يحتج بالمفاوضات على أساس غير الأسس التى قدمناها . فقد قضت الفقرة الثانية من المادة السادسة والثلاثين من الميثاق بأن مجلس الأمن عليه أن يراعى ما اتخذته المتنازعون من إجراءات سابقة لحل النزاع القائم بينهم . فيقال إذا كان مجلس الأمن لا يدعو مصر إلى الرجوع للمفاوضة مع بريطانيا ، لأنه قد ثبت أن طريق المفاوضات عقيم ، ولا يأخذ مصر بمشروع صدق — ييفن لأن هذا المشروع غير ملزم ، إلا أنه يجب عليه أن يراعى ما اتخذته مصر وبريطانيا من إجراءات سابقة لحل النزاع القائم بينهما . والإجراءات السابقة هنا هى إجراءات المفاوضة .

ويجب ، قبل أن يطبق هذا النص على قضيتنا ، أن نفسره على الوجه الصحيح . فإن المادة السادسة والثلاثين من الميثاق التى تشتمل على هذا النص — وهو نص أضيف فى سان فرانسيسكو ولم يكن موجوداً فى مقترحات دومبارتون أوكس — تعرض لحالة ما إذا كان النزاع الذى ينظره مجلس الأمن لم يزل فى مرحلة يجوز حله فيها بالطرق الودية . فأجيز لمجلس الأمن ، بالرغم من أن النزاع لا يزال فى هذه المرحلة ، أن ينظر فيه دون أن ينتظر إلى الوقت الذى يصبح فيه النزاع غير قابل لتسوية ودية . وفى هذه الحالة ليس له أن يوصى بحل موضوعى للنزاع ، بل يقتصر على التوصية بما يراه ملائماً من الإجراءات وطرق التسوية . فهو يشير بطريقة الوصول إلى تسوية النزاع ، ولا يشير بالتسوية ذاتها . وعلى ذلك يجوز له أن يشير على أطراف النزاع بالمفاوضة ، أو بالتحكيم ، أو بالالتجاء إلى محكمة العدل الدولية (وهذا واجب بصفة عامة فى المنازعات القانونية) ، أو بغير ذلك من طرق التسوية الودية . ولكن لما كان المفروض أن النزاع لا يزال فى مرحلة يجوز حله فيها بالطرق الودية ، فإنه من الجائز أن تكون أطراف النزاع قد اتخذت إجراءات لحله قبل أن يتولى مجلس الأمن نظره . فيكون المتنازعون مثلاً قد بدأوا المفاوضات لتسوية النزاع . أو يكونون قد اتفقوا على التحكيم . فالواجب على مجلس الأمن فى هذه الحالة أن يراعى ما اتخذته المتنازعون من هذه الإجراءات السابقة لحل النزاع القائم بينهم . فيوصى مثلاً بالاستمرار فى المفاوضات أو بالمضى فى إجراءات التحكيم .

ويتبين من ذلك أن النص الذى نحن بصدده لا يطبق إلا على نزاع لا يزال قابلاً للتسوية بالطرق الودية . أما إذا كان نزاعاً أخفق المتنازعون فى حله بهذه الطرق — وهذه هى حالة النزاع القائم بين مصر وبريطانيا كما سبق القول — فإن المادة ٣٧ من الميثاق هى التى تطبق لا المادة ٣٦ .

ولا محل في هذه الحالة لأن يوصى مجلس الأمن بمراعاة ما اتخذته المتنازعون من إجراءات سابقة لأن المفروض أن هذه الإجراءات قد أخفقت ، وأن النزاع لم يعد قابلاً للحل عن طريقها . ويرتب على ذلك أنه لا يجوز لمجلس الأمن أن يوصى مصر بالرجوع إلى المفاوضات ، بدعوى أنه يراعى الإجراءات السابقة ، ملدامت هذه المفاوضات قد أخفقت بعد أن سير فيها إلى النهاية .

هذا هو التفسير الصحيح لنص المادة ٣٦ . فهو نص لا يطبق في النزاع القائم بين مصر وبريطانيا ، والنص الذي ينطبق على هذا النزاع هو المادة ٣٧ . فقد أخفقت الدولتان في حل النزاع الذي قام بينهما عن طريق المفاوضات ، فوجب على كل منهما أن تعرض النزاع على مجلس الأمن وقد عرضته مصر فعلاً ، فعلى مجلس الأمن أن يقرر ، وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٧ ، ما إذا كان يوصى بما يراه ملائماً من شروط حل النزاع (أى يوصى بحل موضوعي للنزاع) ، أو يقوم بعمل وفقاً للمادة ٣٦ (أى يوصى بما يراه ملائماً من الإجراءات وطرق التسوية) . ولا يدخل في الإجراءات وطرق التسوية هذه الرجوع إلى المفاوضات ، فقد قدمنا أن المفاوضات أخفقت بعد أن سارت فيها مصر إلى آخر الطريق . فلا معنى للرجوع إليها بعد ذلك . والذي يقطع في صحة هذا التفسير أن المادة ٣٧ عند ما أشارت إلى المادة ٣٦ لم تقصد أن تشير إلا إلى الفقرة الأولى منها ، وهى النص الوحيد الذى كان موجوداً في مقترحات دومبارتن أوكس . فهى لا تشير إلى الفقرة الثانية من المادة ٣٦ ، لأن هذه الفقرة لم تكن موجودة في هذه المقترحات كما قدمنا . وبذلك يستقيم التفسير ، ويمتنع أن يكون واضح الميثاق قد أراد أن يجعل مجلس الأمن يوصى المتنازعين بالرجوع إلى نفس الطريق الذى فشل نهائياً في تسوية النزاع ، فإن هذا عبث لا يجوز .

وإذا قلنا — جدلاً — بل يجوز ، ويؤول النص على أن المراد بالرجوع إلى نفس الطريق الذى فشل نهائياً في تسوية النزاع هو ألا يرجع إليه المتنازعون أنفسهم ، بل يرجع إليه مجلس الأمن للاستئناس به فيما عساه أن يوصى به من حل موضوعي للنزاع . إذا قلنا ذلك كان المطلوب إذن من مجلس الأمن ، في النزاع القائم بين مصر وبريطانيا ، أن يستأنس بما وصلنا إليه في المفاوضات الأخيرة . فهل وصلنا في هذه المفاوضات إلى شيء يصح الاستئناس به ؟ إن المسائل التى اتفق عليها في مشروع صدق — بينفن لا تصلح أساساً لحل النزاع . فإن الجانب المصرى إذا كان قد رضى بالمخالفة وبتأجيل الجلاء فلائنه اعتقد أن الجانب البريطانى قد اعترف له بالوحدة الدائمة لوادى النيل . فما الذى يأخذ مجلس الأمن من هذا وما الذى يدع ، وكلها أمور مرتبطة بعضها ببعض أوثق الارتباط ! إن مجلس الأمن لا يستطيع أن يوصى مصر بقبول المخالفة إذا هو لم يوص بريطانيا في الوقت ذاته أن تعترف بالوحدة الدائمة لوادى النيل . ومجلس الأمن لا يستطيع أن يوفق بين الإخلاص الواجب للحليف على حليفه وبين هذه السياسة العدوانية التى تتبعها بريطانيا في السودان وهى تحاول فصله عن مصر . فليس من المستساغ أن يسلب الحليف حقوق حليفه ، ويطلب بعد ذلك أن يبقى الحلف بينهما قائماً ، ما لم يكن حلفاً يفرضه القوى على الضعيف ليكون سلطاناً ميسوطاً وسيطرة مفروضة .

و بعد فإن مشروع صدق — ينفذ — كما يفهمه الجانب البريطاني — يجعل مصر تشتري حقها الطبيعي في الجلاء بمخالفة تعقدتها مع إنجلترا وبضياع السودان . فهل هذا مشروع يسوغ الاسترشاد به في حل النزاع القائم بين البلدين ، وإذا كانت إنجلترا تأبى أن تعترف لمصر بوحدةها ، وهي بعد ذلك لا تسلم لها بالجلاء إلا مؤجلا ، وتتقاضى المخالفة ثمنا لهذا الجلاء المؤجل ، كان من حق مصر أن ترفض هذه المخالفة رفضا باتا ، بل ترفض مجرد التحدث عنها ، وذلك حتى تتقاضى أولا حقوقها الطبيعية من جلاء ناجز واعتراف بوحدة وادى النيل .



والآن ننتقل إلى الأسانيد التي ترتكن إليها مصر أمام مجلس الأمن في مطالبتها بالجلاء الناجز . ونقرر منذ الآن أن الجلاء عن مصر جلاء تاما ناجزا غير مشروط بمعاهدة هو حق لمصر بمقتضى أحكام الميثاق ، لا يحول دونه أى حائل . وها نحن نبين ذلك فيما يلي :

(١) الجلاء حق لمصر بمقتضى أحكام الميثاق

دخلت مصر عضوا مؤسسا في هيئة الأمم المتحدة ، فأصبح لها من الحقوق ما لساير أعضاء هذه الهيئة . ومن حقها أن تطالب بجلاء الجنود البريطانية عن أرضها جلاء تاما ناجزا وهي تعتمد في ذلك على نصوص الميثاق من وجوه أربعة :

الوجه الأول — الأحكام العامة في الميثاق :

ورد في الفصل الأول من الميثاق ، وهو الفصل الذى يبين مقاصد الهيئة ومبادئها ، نصوص صريحة تقرر بوضوح أن هيئة الأمم المتحدة قامت على مبدأ المساواة التامة في السيادة ما بين جميع أعضائها .

والنص الأساسى في هذا المعنى هو الذى ورد في المادة الثانية من الميثاق . فقد تكفلت هذه المادة ببيان المبادئ السبعة التي تعمل الهيئة في تحقيق مقاصدها وفقا لها . والمبدأ الأول هو مبدأ المساواة في السيادة وهذا نصه : ” تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها “.

وهناك نصوص أخرى في الميثاق تتضافر على تأكيد هذا النص الأساسى . بعضها يقضى للشعوب والأمم ، كبيرها وصغيرها ، بحقوق متساوية ويجعل لها حق تقرير المصير . فقد جاء في المادة الأولى التي تبين مقاصد الهيئة : ” مقاصد الأمم المتحدة ما يأتي ... ” إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى للشعوب بحقوق متساوية ، ويجعل لها

تقرير مصيرها . . . وجاء في الديباجة ما يأتي : "نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلفنا على أنفسنا . . . وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان ؛ وبكرامة الفرد وقدره ، وبما للرجال والنساء والأمم ، كبيرها وصغيرها ، من حقوق متساوية " .

وبعض النصوص يحترم استخدام القوة . فقد جاء في المادة الثانية ما يأتي : يمنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن أن يهددوا بالقوة أو أن يستخدموها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو أى وجه آخر يتفق ومقاصد (الأمم المتحدة) . وجاء في الديباجة ما يأتي : " . . . وأن تكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها ألا تستخدم القوة المسلحة في ذير المصلحة المشتركة " .

*
* *

فالنصوص إذن متواترة متضافرة على تأكيد المساواة في السيادة ما بين الأعضاء .

ومقتضى المساواة في السيادة ألا تسيطر دولة مهما كانت كبيرة على دولة أخرى مهما كانت صغيرة . ويحل بالمساواة في السيادة أن ترابط جيوش دولة في أرض دولة أخرى إلا إذا رضيت ، على أن يكون هذا الرضاء باقيا مستمرا . فلا يكفي الرضاء ابتداء إذا زال بعد ذلك وانعدم . فلو أن دولة رضيت بدخول قوات أجنبية في أرضها ثم بدا لها أن تعدل عن هذا الرضاء ، وطلبت جلاء هذه القوات فالجلاء واجب في هذه الحالة وإلا كان بقاء القوات الأجنبية في أرضها بالرغم من أنها طلبت جلاءها ضربا من ضروب السيطرة فرضته عليها الدولة صاحبة القوات المربطة ، وفي هذا انتقاص من سيادتها وإخلال ظاهر بمبدأ المساواة في السيادة يحرمه الميثاق .

وهذا التفسير الصحيح لمبدأ المساواة في السيادة أكده مستر بيغن في القضية اليونانية عند ما رفعت حكومة الاتحاد السوفيتي أمر بقاء الجيوش البريطانية في اليونان أمام مجلس الأمن وطلبت بجلائها . فدفع مستر بيغن هذا الطالب بأن الجيوش البريطانية موجودة في اليونان بدعوة من الحكومة اليونانية ، وفي أى وقت تطلب هذه الحكومة جلاء الجيوش البريطانية فإن هذه الجيوش تجلو ولا تفرض بقاءها على اليونان . وهذا ما قاله بالحرف الواحد متقولا عن المحضر الرسمي للجلسة :

" Surely an allied country, bound by an alliance and a guarantee, such as Britain is with Greece, is entitled to have troops in a country if invited by that country's government. If the Greek Government decide they do not want us, we are not going to impose ourselves upon them."

وتعيل ذلك أن الأصل هو أنه لا يجوز أن ترابط جيوش دولة في أرض دولة أخرى وقت السلم لأن هذا مظهر من مظاهر السيطرة التي تحل بالمساواة . فإذا أذنت دولة لدولة أخرى في أن ترابط قواتها في أراضيها ، حمل هذا الإذن على أنه عمل من أعمال التسامح acte de tolérance

لا على أنه عمل من أعمال الالتزام وإلا كان الالتزام فيه سيطرة مفروضة من دولة على أخرى ، فانتقاص من سيادة هذه الدولة ، وإخلال بالمساواة في السيادة ، فانتهاك لحرمة الميثاق . ولا يجوز لدولة هي عضو في هيئة الأمم المتحدة أن تنتقص ولو برضاها من سيادتها مع بقائها عضوا في هذه الهيئة . إذن يجب أن يحمل الإذن على أنه عمل من أعمال النسخ . ولا تمدد الحال إذن أن تكون القوات مرابطة لمصلحة الدولة التي ترابط القوات في أراضيها أو لمصلحة الدولة صاحبة هذه القوات المرابطة ، أو لمصلحة الدولتين معا . وفي كل هذه الأحوال تكون الدولة التي ترابط القوات في أراضيها لها حق التقدير المطلق في تحديد الوقت الذي تجلوفيه هذه القوات ، ذلك لأن وجود القوات إذا كان لمصلحتها فهي التي تقيس هذه المصلحة وتقدر مقتضياتها ، وإن كان لمصلحة الدولة صاحبة القوات المرابطة أو لمصلحة الدولتين معا فالأمر لا يزيد كما قدمنا على أنه عمل من أعمال النسخ يجوز الرجوع فيه والعدول عنه في أي وقت .

وينخلص من ذلك أن الدولة التي ترابط قوات أجنبية في أرضها ، ضاها لها الحق المطلق في أن تطالب بجلاء هذه القوات في أي وقت تريد . ويجب في هذه الحالة — كما يقول مستر بيغن — أن تجلو هذه القوات وأن لا تفرض بقاءها على الدولة التي ترابط في أرضها .

وتطبيقا لهذا المبدأ ، يكون وجود القوات البريطانية في مصر ، ومصر تنادى كل يوم بوجوب جلائها فوراً ، عملاً غير مشروع ، ومغلاً بمبدأ المساواة في السيادة ما بين مصر وإنجلترا ، ومتعارضا مع أحكام الميثاق . ويكون من الواجب أن تجلو الجيوش البريطانية عن مصر في الحال ، إذا أرادت إنجلترا أن تحترم ميثاق الأمم المتحدة .

الوجه الثاني — نظام الدفاع الجماعي الذي قام عليه الميثاق :

على أن وجود نقطة عسكرية لدولة في أرض دولة أخرى وقت السلم لا يخل فحسب بمبدأ المساواة في السيادة ، بل هو أيضا يخل بنظام من النظم الأساسية التي قام عليها الميثاق ، وهو نظام الدفاع الجماعي . وحسبنا أن نقرر في هذا الصدد أن ميثاق الأمم المتحدة أحل لأول مرة في التاريخ نظام الدفاع الجماعي محل نظام الدفاع الفردي . فهيئة الأمم المتحدة تتولى هي — دون غيرها — حفظ السلم والأمن الدولي ، يتولاه من فروعها بالذات مجلس الأمن بصيغة رئيسية ، وتوضع قوات عسكرية تحت تصرفه لهذا الغرض . وهذا هو لب الميثاق .

ويستخلص من نصوص الميثاق المبادئ الآتية :

- ١ — لا يجوز لدولة أن تلجأ إلى القوة ، حتى لو كان ذلك لاقتضاء حق لها ، بل يجب عليها أن تحل منازعاتها بالطرق السلمية طبقاً لأحكام الميثاق .
- ٢ — لا يجوز لدولة من باب أولى أن تقوم بأي عمل من أعمال الاعتداء .

٣ — هيئة الأمم المتحدة وحدها — دون غيرها — هي التي تمنع الاعتداء قبل أن يقع ، وتدفعه إذا وقع ، وهي التي تقوم بوجه عام بمهمة حفظ السلم والأمن الدولى . ومجلس الأمن هو الذى عهد اليه بالتبعات الرئيسية فى ذلك .

٤ — على أنه يجوز استثناء أن تدفع الدولة الاعتداء عن نفسها طبقاً للمادة ٥١ من الميثاق . وتضع هذه المادة شروطاً أربعة لهذا الدفاع الفردى :

(أ) أن يكون دفاعاً عن اعتداء مسلح وقع فعلاً على الدولة .

(ب) أن تبلغ مجلس الأمن فوراً تدابير هذا الدفاع .

(ج) أن يكون لمجلس الأمن أن يتخذ فى أى وقت ما يرى ضرورة لاتخاذها لحفظ السلم والأمن الدولى أو إعادته إلى نصابه .

(د) أن ينتهى الدفاع الفردى بمجرد أن يتخذ مجلس الأمن هذه التدابير .

٥ — قد يكون الدفاع الفردى عن طريق الجماعات ولا يتصور ذلك إلا فى حالة التنظيمات الإقليمية . وتقوم هذه التنظيمات عادة على محالقات دفاعية ما بين الدول الأعضاء . ومن المهمات الأساسية لهذه التنظيمات الإقليمية ما يأتى :

(أ) تدبير الحل السلمى للنزاعات الإقليمية .

(ب) القيام بدفاع فردى — عن طريق الجماعة — ضد كل اعتداء يقع على أية دولة تنتمى إلى التنظيم الإقليمى ، وذلك بنفس الشروط الواجب توافرها فى كل دفاع فردى .

ويستخلص من كل ما تقدم أن الدفاع الجماعى قد حل محل الدفاع الفردى ، وأن الدفاع الفردى أصبح محظوراً إلا فى حدود ضيقة .

ويرتب على ذلك أن كل تدبير دفاعى لا يكون جائزاً إلا إذا كان صادراً عن نظام الدفاع الجماعى لأنه هو وحده النظام المشروع . أما التدابير الدفاعية التى تصدر من نظام الدفاع الفردى فهى غير جائزة إلا فى الحدود الضيقة التى يجوز فيها الدفاع الفردى .

ولا شك فى أن وجود نقطة عسكرية لدولة فى أرض دولة أخرى هو تدبير دفاعى صادر عن نظام الدفاع الفردى ، فلا يجوز إلا حيث يجوز الدفاع الفردى وبالشروط المطلوبة فيه . وأول هذه الشروط هو أن يقع الاعتداء فعلاً . فوجود نقطة عسكرية قبل وقوع الاعتداء — أى فى وقت السلم — أمر لا يصدر عن نظام الدفاع الجماعى الذى هو الأصل ، ولا يصدر عن نظام الدفاع الفردى فى الحدود التى أبيع فيها استثناء — فهو إذن غير مشروع طبقاً لأحكام الميثاق .

وهذا هو السبب في أن الميثاق لم ينص إلا على حالة واحدة يجوز فيها لدولة أن يكون لها نقطة عسكرية في بلد وقت السلم ، هي حالة بلد وضعت تحت الوصاية . فنصت المادة ٨٢ على أنه "يجوز أن يحدد في أى اتفاق من اتفاقات الوصاية مساحة استراتيجية قد تشمل الإقليم الذى ينطبق عليه نظام الوصاية بعضه أو كله" ، فالبلد تحت الوصاية وحدها هي التى يجوز أن توجد فيها نقطة عسكرية . أما الدولة كاملة السيادة ، التى هي عضو في هيئة الأمم المتحدة ، فلا يجوز أصلا في وقت السلم أن توجد فيها نقطة عسكرية ، إلا برضاها على أن يكون هذا الرضاء عملا من أعمال التسامح كما سبق القول .

ثم إن وجود نقطة عسكرية ليس أمرا يتعارض مع نظام الدفاع الجماعى فحسب ، بل هو أيضا أمر يتشى مع نظام توازن القوى ومناطق النفوذ . ذلك أن وجود نقطة عسكرية لدولة في أرض دولة أخرى يخل بالمساواة بين الدولة الأولى وبين سائر الدول التى ليست لها مثل هذه النقطة العسكرية ، فيعتبر هؤلاء أن الدولة صاحبة النقطة العسكرية تسمى في أن تبسط نفوذها على حساب نفوذهم ، فيسعون هم الآخرون إلى الحصول على نقطة عسكرية في أراض أخرى حتى تتوازن قواهم ، فنعود إذن إلى سياسة توازن القوى ومناطق النفوذ ، وهي السياسة العتيقة البالية التى قضى عليها ميثاق الأمم المتحدة .

الوجه الثالث — السوابق :

وجلاء القوات الأجنبية عن الأرض التى ترابط فيها ، أمر أيدته سوابق مجلس الأمن وأكده المبادئ التى استرشد بها . واعتبرته الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة واجبا عليها لا يجوز التفكير في الإخلال به ، ولا التردد في الترامة . وهكذا فعلت فرنسا عندما سحبت جيوشها التى كانت في أرض الدولة السورية وفي أرض الدولة اللبنانية . وهكذا فعلت الولايات المتحدة الأمريكية عندما سحبت قواتها العسكرية من أيسلنده . وهكذا فعلت دولة الاتحاد السوفيتى عندما أخالت الأراضى الإيرانية من جيوشها . ثم إن هذا هو المبدأ الذى ساد كل المناقشات في مجلس الأمن عندما عرضت عليه القضية اليونانية والقضية الأندونيسية . وقد تساءل ممثل الحكومة السوفيتية مسيو فيشنسكى — في مناسبة القضية اليونانية — عن الأسباب التى تبرر وجود قوات دولة أخرى من الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة ، وقال إنه سؤال على أعظم جانب من الأهمية السياسية والأدبية ، واستطرد فقال إن الوفد السوفيتى ، متمشيا في ذلك مع رأى حكومته ، يرى أن هذه الأسباب لا تخرج عن اثنين :

(أ) مساعدة إحدى الدول المتحالفة على إخراج جيوش معادية .

(ب) حماية مواصلات القوات المتحالفة التى تحتل أراضى دولة كانت معادية .

وهذا يفسر وجود القوات البريطانية والأمريكية في فرنسا وبلجيكا وهولانده لأنها لازمة لحماية الجيوش البريطانية والأمريكية التي تحتل ألمانيا الآن . كما يفسر وجود القوات السوفيتية في هولانده لحماية القوات السوفيتية التي في ألمانيا ، ووجود القوات البريطانية في إيطاليا لحماية القوات البريطانية في النمسا . وأضاف ممثل بريطانيا — مستر بين — سببا ثالثا هو أن يكون وجود هذه القوات بناء على طلب الحكومة التي ترابط القوات في أرضها . وقد قصد — كما سبق القول — أن يكون رضا هذه الحكومة باقيا مستمرا . ذكر ذلك بوضوح في غير مكان ، قال في إحدى المناسبات ” إن بريطانيا لا تريد البقاء في اليونان ، والحكومة اليونانية هي التي تلح عليها أن تبقى “ وهذا ما قرره فعلا مندوب اليونان مسيو أغنيدس في نفس الجلسة إذا قال ” إن الحكومة اليونانية تقرر أن الشعب اليوناني لا يرى أن وجود القوات البريطانية واقع رغم إرادته ، بل إن الحكومة اليونانية هي التي استدعت هذه القوات بناء على اتفاق تم في إيطاليا بين جميع الأحزاب اليونانية ومنها حزب اليسار “ . وقال مستر بين في مناسبة أخرى ” والآن إذا ما قررت الحكومة اليونانية عدم حاجتها إلى القوات البريطانية فإنها لا تبقى في أرضها رغم إرادتها “ وقد سبقت الإشارة إلى ذلك .

هذه إذن هي الأسباب الثلاثة التي تبرر وجود قوات دولة في أرض دولة أخرى من الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة ، ذكرت على سبيل الحصر ، وبعد مناقشات طويلة ، أثناء عرض القضية اليونانية على هذا المجلس .

ولا يوجد سبب واحد من هذه الأسباب يحوز اعتباره قائما في القضية التي نمرضاها على مجلس الأمن ، فالجيوش البريطانية مرابطة في مصر اليوم ، لا لإخراج جيوش معادية . فقد خرجت منذ مدة طويلة جيوش المحور من الأراضي المصرية إلى غير رجعة ، ولا لحماية مواصلات القوات البريطانية التي تحتل أراضي دولة كانت معادية ، فإن هذا السبب غير قائم في قضيتنا . ولا يجوز القول إن الجيوش البريطانية موجودة في الأراضي المصرية برضاء من مصر ، فإن مصر حكومة وشعبا تطالب وتلح في الطلب أن تجلو هذه القوات في الحال .

* * *

الوجه الرابع — قرار الجمعية العامة :

وهناك أخيرا قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة الذي صدر في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ وهو يقضى بما يأتي :

“ The General Assembly, regarding the problem of security as closely connected with that of disarmament, recommends the Security Council to accelerate, as much as possible, the placing at its disposal of the armed forces mentioned in article 43 of the Charter. It recommends the govern-

ment to undertake, in a progressive and balanced manner, the reduction of national forces, the withdrawal of the forces stationed in foreign territories, and the withdrawal without delay of forces stationed in the territories of member States without their consent freely and publicly expressed in treaties or agreements consistent with the Charter and not contradicting international agreements.

وأول ما يلفت النظر في هذا القرار أنه يربط بحق بين نظام الدفاع الجماعي الذي يقوم عليه الميثاق ووجوب سحب القوات الأجنبية من الأراضي التي ترابط فيها ، لأن وجود هذه القوات تتعارض — كما قدمنا — مع نظام الدفاع الجماعي .

وانذكر هنا في إيجاز كيف صدر هذا القرار الهام من الجمعية العامة ، وما أدلى به ممثل مصر من بيانات أمام هذه الجمعية تفسيرا لهذا القرار .

في الدورة العادية الماضية للجمعية العامة (سنة ١٩٤٦) انتهز وفد مصر ظرفا مواتيا عندما أخذت اللجنة السياسية في بحث موضوع خفض السلاح وإقامة رقابة دولية على التسليح ، وكان الوفد الفرنسي قد قدم في هذا الموضوع اقتراحا هذا نصه :

“ The General Assembly, linking closely the problem of disarmament with that of security, recommends the Security Council to proceed with all possible speed to make available to it the armed forces referred to in article 43 of the Charter. It recommends governments to commence the gradual and balanced withdrawal of their forces stationing outside their own territories and demobilization of their own forces.”

قدم وفد مصر اقتراحا بتعديل يضيف إلى الاقتراح الفرنسي الفقرة التالية :

“ However, taking into consideration the letter and the spirit of the Charter, the armed forces stationed by States members of the United Nations on the territories of other States members without the free consent of the latter members must be withdrawn without delay.”

وحول التعديل إلى لجنة فرعية مهمتها بحث الاقتراحات التي قدمتها الوفود المختلفة في موضوع خفض السلاح وتنسيقها بقدر المستطاع ، ناقش المندوب الهندي إدماج الاقتراحين الفرنسي والمصري في عبارة جديدة هذا نصها .

“ The General Assembly regarding the problem of security as closely connected with that of disarmament recommends the Security Council to accelerate as much as possible the placing at its disposal of the armed forces mentioned in article 43 of the Charter. It recommends the governments to undertake in a progressive and balanced manner the reduction of national forces, the withdrawal of the forces stationed in foreign territories, and the withdrawal without delay of forces stationed in the territories of States members without their free consent.”

فقبل وفد مصر هذا الإدماج اللفظي إذ رآه لا يغير شيئا في المعنى الذي أراده ، واتصل بالوفد الأمريكي يتحسس رأيه ، فرأى هذا الوفد مصرا على أن يضيف إلى التعديل في شكله المدجج المتقدم ذكره العبارة الآتية :

“...expressed in treaties or agreements or any other agreements.”

وندد قصد الوفد الأمريكي بهذه الإضافة أن يكون القرار — عند تطبيقه على الحالات السابقة على صدوره — غير ملزم الدول التي لها قوات عسكرية في أراضي دول أخرى بمقتضى معاهدات أو اتفاقات أن تسحب هذه القوات .

ولما كان اقتراح الوفد الأمريكي على هذا الوجه يتضمن إقرارا لمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، فتصبح هذه المعاهدة سببا مشروعا لبقاء الجنود البريطانية في مصر ، فقد قرر وفد مصر أن هذا يضر بالقضية المصرية ، وأصر على أن يضاف إلى التعديل الأمريكي عبارة تميز بين المعاهدات التي تتفق مع هذا الميثاق وتدخل فيها معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وهذه غير جائزة .

فقبل الوفد الأمريكي وجهة نظر وفد مصر ، ورضى أن يكون التعديل الذي يتقدم به على الوجه الآتي :

“...expressed in treaties or agreements or any other arrangements, consistent with the Charter.”

وعند ما أخذت اللجنة الفرعية في بحث الموضوع ، تقدم الوفد الأمريكي بالتعديل المتفق عليه فناقشته اللجنة ، واقترح الوفد السوفيتي إضافة تزيده تحديدا ، وانتهت اللجنة من مناقشتها بإقرار التعديل المصري مضافا إليه التعديل الأمريكي والتعديل السوفيتي على الوجه الآتي :

“...withdrawal without delay of forces stationed in the territories of member States without their consent freely and publicly expressed in treaties or agreements consistent with the Charter and not contradicting international agreements.”

وأقرت اللجنة الأصلية التعديل على النحو المتقدم ، ثم أقرته بعد ذلك الجمعية العامة في هيئتها الكاملة ، وكان ذلك بإجماع الآراء .

*
* *

وقد رأى رئيس وفد مصر أن يبرز ما ينطوى عليه هذا التعديل من مسائل هامة تتعلق اتصالا وثيقا بالقضية المصرية ، فألقى خطابين في الجمعية العامة ، أحدهما عند نظر الاقتراح الروسي الخاص بالقوات العسكرية المرابطة في الخارج ، والثاني عند نظر التعديل المصري بالذات وننقل هنا بعض فقرات من هذين الخطابين مما يصلح أن يكون تفسيراً معتمداً للتعديل المصري .

وهذه هي بعض فقرات من الخطاب الأول :

“ Le désarmement et la mise à la disposition du Conseil de Sécurité des forces armées impliquent une politique de défense par l'entremise des Nations Unies. Le stationnement des forces armées sur le territoire d'autres Etats implique une politique de défense par action unilatérale. Ces deux systèmes sont donc opposés l'un à l'autre. La politique de défense à travers l'organisation des Nations Unies est la seule qui puisse servir la paix et la sécurité internationales. Au contraire la politique de défense par action unilatérale impliquant le système suranné de l'équilibre des pouvoirs et des sphères d'influence conduit, et a déjà conduit effectivement dans le passé, au sacrifice de l'indépendance des petites nations et à des guerres mondiales. Nous en avons déjà subi deux dans les trente années qui viennent de s'écouler. L'esprit de la Charte favorise la politique de défense à travers les Nations Unies, et condamne la politique de défense au moyen de l'action unilatérale. Même lorsque la Charte aborde dans son article 51 la possibilité de défense par action unilatérale, qu'elle soit individuelle ou collective, cette mesure est considérée comme ayant un caractère exceptionnel et provisoire, et comme devant toujours être exécutée sous le contrôle du Conseil de Sécurité. En d'autres mots, la Charte met un terme au système suranné et qui a fait faillite de la défense unilatérale, et inauguré une ère nouvelle, celle de la défense coopérative et universelle.”

Tout Etat membre jouit de sa pleine souveraineté. C'est la base même de notre Organisation. On trouve cette base définie dans la Charte de la façon la plus claire et la plus explicite. L'article 2 dit en effet que l'organisation est fondée sur le principe de l'égalité souveraine de tous ses membres. L'un des buts principaux des Nations Unies selon la Charte elle-même est d'ailleurs de développer entre les nations des relations amicales fondées sur le respect du principe de l'égalité des droits des peuples et de leur droit à disposer d'eux-mêmes. L'égalité souveraine est par conséquent une règle d'ordre public international. Aucun Etat membre ne peut, même par un acte volontaire, abolir ou diminuer son égalité souveraine sans encourir par cela même la déchéance de son droit à être membre de notre Organisation. Or, il va sans dire que la présence de troupes étrangères sur le territoire d'un Etat membre pourrait constituer une violation de son indépendance, une diminution de sa souveraineté. C'est notamment le cas lorsque le stationnement de troupes est doublé d'un droit d'occupation et de contrôle imposé au pays. C'est en partant de ce principe que le paragraphe 7 de la résolution en cours d'examen recommande le retrait sans délai des troupes étrangères stationnées sur le territoire d'un Etat membre. Telle est la règle générale en cette matière. Il faut la retenir. Il est cependant une exception à cette règle. C'est le cas dans lequel les troupes étrangères se trouvent stationnées sur le territoire d'Etat intéressé avec son consentement librement et publiquement exprimé. Comme d'autres exceptions cette exception doit être limitativement interprétée. Il faut tout d'abord qu'on se trouve devant un consentement libre et public de la part de l'Etat sur le territoire duquel les troupes étrangères sont stationnées.

Ce consentement peut revêtir la forme d'un traité, d'un accord ou de tout autre arrangement. Mais quelle que soit la forme qu'il prenne, il ne doit pas être entaché d'un vice de violence ou de pression. Il doit être libre, spontané et public. Le consentement arraché par la force, par l'intimidation, par la contrainte, par la menace des forces armées n'est point valable. Là où la force apparaît, le libre consentement disparaît. Cette condition du libre consentement n'est pas la seule. Il est une autre condition à remplir pour que le stationnement des troupes étrangères sur le territoire d'un Etat membre se justifie. Il faut que le consentement sous quelque forme qu'il se présente, qu'il soit exprimé dans un traité, un accord ou tout autre arrangement, soit compatible avec la lettre et l'esprit de la Charte. Bien que nécessaire, le libre consentement n'est pas suffisant. Le consentement doit en tout et ne point déroger aux principes fondamentaux établis impérativement par la Charte. Or nous venons de voir qu'un de ces principes impératifs est celui de l'égalité souveraine de l'Etat membre. En vertu de ce principe nous avons déjà fait constater que l'Etat membre ne peut, même par un traité librement négocié, renoncer à un attribut essentiel de sa souveraineté. Je m'arrête quelque peu sur ce point. Lorsque des troupes étrangères se trouvent stationnées sur le territoire d'un Etat membre, même avec le consentement de celui-ci il n'est pas possible de déclarer de prime abord si ce stationnement est compatible avec le principe de l'égalité souveraine de cet Etat ou lui est contraire. Tout dépend du but et du caractère de la présence de ces troupes. Si le stationnement a lieu pour une durée prolongée et dans un but de domination, il y a atteinte à l'indépendance et à la souveraineté de l'Etat. Si au contraire, le stationnement n'implique aucune idée de domination et a pour but uniquement de s'acquitter d'une tâche légitime et conforme aux fins et principes assignés par la Charte aux Nations Unies, un tel état de chose ne se heurte point au principe de l'égalité souveraine de l'Etat. La présence de troupes étrangères est alors compatible avec la Charte. Tel est le critère auquel on doit s'arrêter pour déterminer si un accord ou traité portant sur le stationnement de troupes étrangères est compatible ou non avec la lettre et l'esprit de la Charte. C'est un critère tiré de la nature des choses, des textes de la Charte, et des principes fondamentaux du droit international."

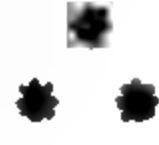
*
* *

ولا شك أن قرار الجمعية العامة هو قرار عام مطلق، لا يقتصر تطبيقه على ما يجرد من الأحوال بعد صدوره، بل يتناول أيضا الأحوال السابقة على ذلك، وقد فهمته مصر وبريطانيا معا على هذا الوجه، وأراداه كذلك. وهذا واضح كل الوضوح من الظروف التي تقدم فيها التعديل المصري وما تلاه من التعديلات الأخرى، كما يلينا فيما تقدم. فهو إذن قرار ينطبق على مصر كل الانطباق. بل هو قرار صانع من أجل مصر، ولما كان القرار يوصى بسحب القوات الأجنبية دون إبطاء من الأراضي التي ترابط بها في دولة هي عضو في هيئة الأمم المتحدة، وكانت

هناك قوات بريطانية ترابط في أرض مصر ، فيجب على بريطانيا أن تقوم بسحبها دون إبطاء إذا أرادت أن تحترم قرار الجمعية العامة .

وقد ذكر القرار استثناء واحدا من هذه القاعدة هو أن يكون هناك رضا صادر عن حرية واختيار وفي صورة علنية ، تشمله معاهدات أو اتفاقات تكون متفقة مع الميثاق وغير مناقضة لاتفاقات دولية .

ولا يصح أن يقال إن معاهدة سنة ١٩٣٦ التي عقدها مصر مع إنجلترا في الظروف المعروفة ينطبق عليها هذا الاستثناء ، ويكون من شأنها أن تبرر بقاء القوات البريطانية في مصر . فإن هذه المعاهدة بنقصها كل الشروط التي نص عليها القرار ، فهي لم تعقد عن حرية واختيار ، ثم هي ملي كل حال غير قائمة لتغير الظروف التي عقدت فيها ، وهي لا تتفق مع الميثاق كما سبق أن بينا ، وتتعارض في الوقت ذاته اتفاقية دولية هامة هي اتفاقية قناة السويس .
وقد آن لنا أن نتناول هذه المعاهدة ببيان حاسم من جميع هذه الوجوه .



(ب) معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة

قلنا إن معاهدة سنة ١٩٣٦ لا يصح أن يمتنع بها تبريرا لبقاء الجنود البريطانية في مصر . فهي معاهدة غير قائمة . ونستعرض هنا أسباب عدم قيامها ، مرتبين هذه الأسباب بحسب تاريخ ظهورها .

أول سبب يؤدي إلى عدم قيام معاهدة سنة ١٩٣٦ هو أنها منذ البداية لم تعقد عن حرية واختيار ، وقرار الجمعية العامة صريح في أن المعاهدة التي تبرر بقاء القوات الأجنبية يجب أن تقوم على رضا حر مختار .

والسبب الثاني هو أن المعاهدة منذ أبرمت وهي تتعارض مع اتفاقية قناة السويس الموقعة في سنة ١٨٨٨ . وهنا أيضا قرار الجمعية العامة صريح في وجوب أن تكون المعاهدة غير مناقضة لاتفاقات دولية .

والسبب الثالث هو أن المعاهدة قد تثيرت ظروفها ، فهي قد عقدت لمواجهة الحرب العالمية الثانية ، فتكون قد استنفدت أغراضها بانقضاء هذه الحرب ولم يعد هناك مبرر لبقائها .

والسبب الرابع هو أن المعاهدة ، بقيام ميثاق الأمم المتحدة ، قد أصبحت تتعارض مع أحكام هذا الميثاق . وقرار الجمعية العامة يستوجب أن تكون المعاهدة متفقة مع أحكام الميثاق

إذا أريد بها أن تكون سببا، مشروعا لمراقبة قوات عسكرية أجنبية في أرض دولة هي عضو في هيئة الأمم المتحدة .

وسنرى أن هذه الأسباب الأربعة من الوضوح بحيث تسوغ لمصر أن تطلب من مجلس الأمن أن يعلن عدم قيام معاهدة سنة ١٩٣٦ .

*
* *

(١)

معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تعقد عن حرية واختيار

أكرهت مصر على قبول أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ المبهضة التي بيناها فيما سبق ليس فقط تحت ضغط احتلال أراضيها بالقوات البريطانية بل إلى ذلك تحت تأثير تهديد مباشر خطير سبق المفاوضات التي أنضت إلى عقد هذه المعاهدة . وقد سبق أن سقنا لبيان هذا التهديد وثيقتين رسميتين تبادلتهما رئيس الوزارة المصرية والمندوب السامي البريطاني في ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ تكفي تلاوتهما دون ما تعليق لكي يبدو التهديد — حتى جرد عن اللغة الدبلوماسية التي صيغ فيها والمجاملات المعتادة التي صهبت — سافرا غير مستور . ونعيد هنا بعض الفقرات من تلك الوثائق :

يقول رئيس الوزارة " قد نوهتم بأن الإخفاق في عقد اتفاق قد يترتب عليه نتائج جدية مما يحمل الحكومة البريطانية على إعادة النظر في سياستها نحو مصر . ولا يسع الشعب المصري وحكومته ومندوبوه ناطقين بلسانه أن يعتقد أن محادثات أو مفاوضات تعالج في ظل مثل تلك التصريحات يمكن أن تكون خالصة أو حرة " .

فرد المندوب السامي " أخبركم بناء على تعليمات حكومتى أنها ترى أنها بينما تجد من الواجب أن تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مجهول المدى فإنها ترى أنه ليس من الضروري أن يترتب على الفشل تأثير في حسن العلاقات بين البلدين " .

ألهم إذا لم يكن هذا هو التهديد المباشر فكيف يكون التهديد ؟

وما حكم معاهدة ديباجتها هذا التهديد وأطرافها من تعلمون ؟

أول أطرافها بريطانيا التي بعد أن احتلت مصر احتلالا غير مشروع منذ أواخر القرن الماضي لأغراض أنانية بحتة، وخلقته لنفسها مركزا مغتصبا فيها وظلت تحتلها وتمدخل في شؤونها، تؤيدها قواتها وأساطيلها، أحست حيال خطر الحرب الداهم بأنها في حاجة إلى مزيد من السلطان في هذا البلد المغلوب على أمره، لتجعل منه قاعدة عسكرية منظمة تحتل أراضيه ومطاراته وموانئه وطرق مواصلاته، ولا سبيل لها إلى تنظيم ذلك إلا بمعاهدة تفرضها على هذا البلد، تجعل تشريعاته

في خدمتها وتحت إمرتها . وهي في نفس الوقت لا تتحرف عن سياستها التقليدية القائمة على التوسع وبسط نفوذها ، بل تريد أن تضي على مركزها المقتصب ثوبا مشروعا يجعل من مصر تابعة لها في سياستها الخارجية معادية لأعدائها ، لا أعداء الحاضر فقط بل أعداء المستقبل ، لا إلى أجل موقت بل إلى أبد الآبدين . وترى سبيلها إلى ذلك أن تلوح لمصر تذكرها بأنها سبق لها أن فرضت حمايتها عليها في حرب سابقة ، وأنها مستطبعة أن تعيد الكرة في تلك الحرب المقبلة فلتترك مصر إلى سبيل العقل والرضخ للقوة ولتتحمل تلك الالتزامات ولتقبل هذا الوضع الجديد فإنه خير لها وأبقى .

وطرفها الثاني مصر التي تعلم أن مركز بريطانيا في أراضيها إنما هو مركز خير مشروع يمس باستقلالها ويخدش كرامتها ، والتي ما زالت تنوء بحمل الاحتلال لم تستطع الفكك عنه لأنها لم تجد أمامها هيئة دولية تنصفها ، تدرك أن بريطانيا جادة في طلب المزيد من سلطانها تأهباً للحرب الداهية . وتستمع إلى التهديد قريب التحقيق فتجد نفسها حيال شرين : إما أن تطلق لنفسها حريتها في طلب حقوقها كاملة غير منقوصة فتفشل المفاوضات فيضيق بها صدر بريطانيا فتفرض عليها الحماية ، وإما أن تطأطن رأسها للعاصفة مؤقتا فتتخذ من سيادتها ما يمكن إنقاذه وتترع من فك الأسدا ما تطبق انتزاعه ، ثم هي توقن بأن معاهدة تقضى بتلك الأحكام التي تفرضها عليها بريطانيا إنما هي معاهدة باطلة لإخلالها بأحكام اتفاقية دولية هي اتفاقية قناة السويس ، وتعرف أن بريطانيا إنما تريد أن تفرض عليها تلك الالتزامات المبهضة خدمة لغزيرة عاجلة فلا بد أن تنقضى تلك الالتزامات بزول تلك الضرورة ، وتؤمن بأن الأوضاع الدولية ما تلبث بمد جلاء تلك الأحداث الداهية وصفاء الجو أن تقوم على أسس جديدة تنحو بالسياسة لدولية منجى قويا ، وأن بريطانيا كما هو مفروض فيها ومطلوب منها سوف تأخذ نفسها بالعهد الجديد .

مصر حيال كل ذلك تقبل مرغمة تحت تأثير هذا التهديد توقيع المعاهدة .

وهل تجهل بريطانيا أن مصر لا تقبل أقل من الاستقلال التام وضما دائما لها . ألم يكتب اللورد ألباني المنسذوب السامي البريطاني في مصر إلى اللورد كيرزون وزير خارجية بريطانيا في ١١ ديسمبر سنة ١٩٢١ يقول " لا يسعني إلا أن أطلب اليكم وإلى حكومة جلالة الملك أن تصدقوني إذا قلت أنه ليس ثم مصري كائن ، كانت آراؤه الشخصية يستطيع أن يوقع أية وثيقة لا تتفق في رأيه مع الاستقلال " .

وهل كان من المعقول أن تقبل مصر فرض هذه القيود الأبدية عليها لولا هذا التهديد المباشر تسنده القوات البريطانية المرابطة في مصر ولولا علمها أن هذه المعاهدة مصيرها إلى الزوال بانتهاء الحرب التي كانت هي الدافع المباشر لعقدها ، ويقينها أن تلك الحرب سوف تطالعنا نهايتها بفجر عهد جديد ، وقيام هيئة دولية تستطيع أن تلجأ إليها تطلب منها إنصافها ، تلك الهيئة التي ظلت تفتقدتها في الماضي .

وإذا قيل أن هذا التهديد لا يحول دون نفاذ أحكام المعاهدة لأن المكره أراد، ولأن الإكراه ليس وجهها للطعن في المعاهدات الدولية، كان ردنا على ذلك أننا في عهد ميثاق الأمم المتحدة، وأن الإكراه إذا لم يكن معتبرا عيبا يوجب رضا الدليل وفقا لأحكام القانون الدولي في ظل العهد القديم فلا أن الحرب كانت وسيلة مشروعة لفض المنازعات، فكان من الجائز للتصريح أن يفرض شروطه على المقهور في معاهدات الصلح ولا يقبل من هذا الأخير أن يمتنع بأنه قبل هذه الشروط تحت ضغط الإكراه. أما الآن في عهد ميثاق الأمم المتحدة فإن الحرب قد استبعدت من وسائل فض المنازعات، وأقيمت علاقات الدول على أساس مبدأ المساواة في السيادة، ومنعت الدول من استخدام القوة على أي وجه لا يتفق وأحكام الميثاق. وتلك أسباب تتضافر كلها لمنع إكراه دولة دولة أخرى على القيام بعمل ما أو قبول التزام ما. أليس وزير الخارجية البريطانية نفسه هو القائل بمناسبة وجود القوات السوفيتية في إيران :

“The British Government would regret any arrangement which might appear to have been extracted from the Government of Iran by compulsion, whilst the Soviet Government was still occupying a part of Iran.

“It was inadmissible to negotiate, attempt to negotiate, or seek to obtain concessions from a small power in favour of a large power through the occupation of that country by armed forces.”

ثم هو الذي يقول في نفس المناسبة :

“We are powerful countries, we are what is sometimes described as the Big Three. But we do represent power, and power does count in negotiations.

“Yet, Iran, that small power has to negotiate, with an army of I cannot tell how many thousands, on her territory at this moment. But it does seem to me for them to have to negotiate alone with, shall I say, the watchfulness, the sense of justice and the holding of the balance of this new United Nations Organisations at their disposal, would be most unfortunate and would be misunderstood :

“Indeed, I personally take the view, if I was in this position and it was my Government, with the power, military and economic, that we represent that was in conflict or dispute or disagreement with any small power, I should welcome that small power having at its elbow the assistance of a Council of this character.”

ولا ريب أن الجادى أتى نادى بها الميثاق يجعل أمرا غير لائق أن تقام أوضاع أو مراكز دولية على أساس رضا يعيبه الضغط أو الإكراه، وأن يعترف بهذه الأوضاع أو المراكز بحق البقاء في ظل الميثاق. بل إن الذى يتفق وحده دون غيره مع أحكام الميثاق هو أن المراكز المتأزلة التي تحصل عليها دولة عظمى برضا دولة صغيرة انتزعت منها بالقوة أو الضغط أو التهديد سافرا كان أو مستورا يجب أن يعتبر الرضا في شأنها معيبا.

ويجب أن يتسبر الرضا معينا حتى لو كان سابقا على ميثاق الأمم المتحدة على الأقل متى كان هذا المركز الممتاز المتترع بطريق الإكراه ما زال له مظهر ممتد مجاف لمبادئ الميثاق .

والجمعية العامة عند ما اشترطت أن يكون رضا الدولة التي ترابط القوات الأجنبية في أراضيها رضاء حرا لم تفرق بين رضا صدر قبل الميثاق أو بعده .

*
* *

(٢)

معاهدة سنة ١٩٣٦ تناقض اتفاقية قناة السويس

عقدت اتفاقية قناة السويس في عام ١٨٨٨ وتتلخص أحكامها في حكمين رئيسيين :

الأول — تقرير حييدة القناة وحرية المرور فيها لجميع السفن على وجه المساواة حتى للسفن الحربية ولو كانت هذه السفن تابعة لإحدى الدول المحاربة .

الثاني — اعتبار مصر وحدها (وتركيا صاحبة السيادة الاسمية وقتئذ) صاحبة الحق في اتخاذ التدابير اللازمة لاحترام أحكام الاتفاقية والدفاع عن سلامة القناة وحيديتها وحرية المرور فيها . وهذا الحق لا يعطله ولا يحول دون استعماله الأحكام الواردة في الاتفاقية لتنظيم حرية المرور في القناة كما لا تحول تلك الأحكام دون اتخاذ مصر التدابير اللازمة للدفاع عن أراضيها .

أما الحكم الأول فأساسه اعتبار القناة طريقا عالميا للمواصلات ، وأما الحكم الثاني فأساسه أن مصر هي الدولة صاحبة السيادة عليها .

ومعاهدة سنة ١٩٣٦ في المادة الثامنة منها تستحدث حكما جديدا هو حق بريطانيا في وضع قوات لها بجانب القناة لتشارك مع مصر في الدفاع عنها . وأساس هذا الحكم ما تقضى به تلك المعاهدة من اعتبار القناة طريقا أساسيا للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية .

وهذا الاعتبار إذا قالت به بريطانيا يجوز أن تحول به دول أخرى أوروبية مثل فرنسا وهولاندا والبرتغال ممن تمتد أملاكها في أفريقيا أو آسيا . إذ القناة طريق أساسي للمواصلات بين الأجزاء الخلفة لأملاكها جميعا . واعتبار القناة طريقا للمواصلات العالمية يستغرق تلك الاعتبارات جميعا ويستظهر هذا المعنى بالنسبة لهذه الدول كانه إذا قصد به أن تكون القناة طريقا أساسيا للمواصلات كل منها دون ما تخصيص . أما تخصيص بريطانيا دون غيرها بوصف القناة طريقا أساسيا لمواصلاتها وترتيب أثر خطير على هذا التخصيص هو تقرير حقها في إبقاء قوات لها على ضفاف القناة للدفاع عنها كما تنص معاهدة سنة ١٩٣٦ فهو حكم متعارض كل التعارض مع أحكام

الاتفاقية متناف مع مبدأ الحيادة والمساواة الذي تقضى به . وهذا التعارض لا يعنى إلا بطلان معاهدة سنة ١٩٣٦ وهى معاهدة ثنائية لإخلائها بأحكام اتفاقية دولية معقودة بين عدة دول ، إذ لا تملك دولتان بمحض إرادتهما الإخلال بالأحكام التى اتفقت عليها مجموعة من الدول لإنشاء وضع دولى مثل الوضع الذى أنشأته اتفاقية قناة السويس . وإذا كانت بريطانيا قد أبدت بعض التحفظات على الاتفاقية المذكورة فهى قد عادت بعد ذلك إلى الإقرار بتنفيذ أحكامها أكثر من مرة .

فعلت ذلك فى الاتفاق الذى تم بينها وبين فرنسا فى سنة ١٩٠٤ ، إذ أعلنت فى المادة السادسة من هذا الاتفاق انضمامها إلى أحكام اتفاقية القناة المعقودة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ وقبولها تنفيذ هذه الأحكام (ولم تستثن إلا النص القاضى باجتماع ممثلى الدول فى القاهرة للصهر على تنفيذ المعاهدة) .

وفعلت ذلك أيضا فى سنة ١٩٣٨ — أى بعد إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ — فى التصريح الذى وقعته مع إيطاليا فى روما فى ١٦ أبريل سنة ١٩٣٨ ، وقد أعلنت الدولتان فيه ما يأتى :

” إن حكومة المملكة المتحدة البريطانية والحكومة الإيطالية تؤكدان هنا مرة أخرى عزمهما الدائم على احترام الشروط الواردة فى الاتفاقية التى أمضيت فى الآستانة يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ وعلى العمل بها ، وهى الاتفاقية التى تضمن فى جميع الأوقات ولجميع الدول حرية استخدام قناة السويس “ . وقد أبان كل من السفير البريطانى فى روما والحكومة الإيطالية نص هذا التصريح فى يوم توقيعه إلى وزير مصر المفوض فى روما بصفته ممثلا لدولة المملكة صاحبة السيادة على القناة . وقد رد عليهما وزير مصر المفوض فى نفس اليوم بما يأتى : ” أتشرف بإخبار سعادتك بوصول المذكرة المؤرخة بتاريخ اليوم التى بلغتكم سعادتك بها التصريح الخاص بقناة السويس الذى وقع اليوم منكم ومن سعادة ولى الشرف بإبلاغ سعادتك أن الحكومة المصرية باعتبارها حكومة الدولة المالكة للقناة تثبت نية حكومة المملكة المتحدة والحكومة الإيطالية وتشترك معهما فيها “ .

ولاشك فى أن وجود نقطة عسكرية فى منطقة القناة يعتبر خرقا لحياد هذه القناة المضمون باتفاقية سنة ١٨٨٨ . وهذا هو ما يقوله اللورد ملتر نفسه فى تقريره المعروف ، فقد ورد فى هذا التقرير ما يأتى : ” إن وجود جنود بريطانية فى منطقة القناة المحايدين يمكن أن يلقى المشاكل بين بريطانيا المظمى والدول الأخرى التى لها مصلحة فى تلك التركة الدولية ، إذ حياد القناة مضمون باتفاقات دولية ، فاحتلال جنود دولة واحدة لمنطقة القناة احتلالا دائما يعد خرقا لذلك الحياد “ .

ولاشك أيضا فى أن وجود القوات البريطانية فى منطقة القناة لمدة لا تقل عن عشرين سنة يجعل لبريطانيا امتياز على جميع الدول بالنسبة إلى هذه المنطقة . وهذا يتعارض مع المادة ١٢

من اتفاقية سنة ١٨٨٨ ونصها كما يأتي : " تقرر الدول الموقعة أنه تطبيقا لمبدأ المساواة فيما يتعلق بحرية الملاحة في القناة، وهو المبدأ الذي يعتبر إحدى دعائم هذا الاتفاق ، أنه لا يجوز لإحداها أن تحاول الحصول على مزايا إقليمية أو تجارية ولا على مزايا بالنسبة إلى القناة في الاتفاقات الدولية التي يجوز عقدها في المستقبل . هذا مع الاحتفاظ بحقوق تركيا باعتبارها صاحبة السيادة".

كذلك النص في معاهدة سنة ١٩٣٦ على اشتراك بريطانيا وحدها — دون غيرها من الدول — مع مصر في الدفاع عن حيدة قناة السويس وحرية المرور فيها وسلامتها — يتعارض مع المادة ٩ من اتفاقية سنة ١٨٨٨ التي تجعل هذا الحق لمصر وحدها ولا تطالب في ذلك معونة إلا من تركيا (صاحبة السيادة وقت ذاك) . وهذا هو نص المادة ٩ : "تتخذ الحكومة المصرية في حدود سلطاتها المستفادة من فرمانات ومن الشروط الواردة في هذا الاتفاق الاجراءات اللازمة لاحترام تنفيذ هذا الاتفاق . وإذا لم يتوفر للحكومة المصرية الوسائل الكافية لذلك ، فعليها أن تطلب معونة حكومة الدولة العلية "

يخلص إذن من كل ذلك أن معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض مع اتفاقية سنة ١٨٨٨ من الوجوه الآتية :

(١) بينما تقرر اتفاقية سنة ١٨٨٨ أن القناة إقليم مصرى وهو طريق عالمى للواصلات ، إذ تضيف معاهدة سنة ١٩٣٦ معنى جديدا غير موجود في اتفاقية سنة ١٨٨٨ ، هو أن القناة طريق للواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية . واتفاقية سنة ١٨٨٨ تقصد بجعل القناة طريقا عالميا للواصلات أن يستغرق هذا العموم كل تخصيص للقناة في أن تكون طريقا لدولة بالذات .

(٢) بينما تجعل اتفاقية سنة ١٨٨٨ حق الدفاع عن حرية المرور في القناة وحيادها وسلامتها لمصر وحدها ، ولا تطلب المعونة في ذلك إلا من تركيا وقت أن كانت لها السيادة ، إذا بمعاهدة سنة ١٩٣٦ تجعل بريطانيا — وحدها دون غيرها من الدول — شريكة لمصر في هذا الحق . والواجب أن يكون الحق في الدفاع عن القناة — فيما لو عجزت مصر عن ذلك — لجميع الدول الموقعة على اتفاقية سنة ١٨٨٨ لا لبريطانيا وحدها .

(٣) بينما تمنع اتفاقية سنة ١٨٨٨ أن تعطى أية دولة امتياز بالنسبة إلى القناة، إذا بمعاهدة سنة ١٩٣٦ تجعل لبريطانيا امتياز ذا خطر كبير هو أن ترابط بقواتها العسكرية في منطقة القناة لمدة لا تقل عن عشرين سنة .

(٤) بينما تكفل اتفاقية سنة ١٨٨٨ حياد القناة ، إذا بمعاهدة سنة ١٩٣٦ تخرق هذا الحياد لمصلحة بريطانيا عن طريق قواتها العسكرية المرابطة في هذه المنطقة .

ومن العجيب أن بريطانيا لا ترى أن وجود قواتها العسكرية في منطقة القناة إخلالا باستقلال مصر ، بل هي تزعم أن معاهدة سنة ١٩٣٦ التي تجعل لقواتها العسكرية هذا الحق لا تنطوي على إخلال بالمدىونة في السيادة بينها وبين مصر . وبريطانيا هي نفسها التي ترى أن وجود قاعدة عسكرية لروسيا في الدردنيل فيه إخلال باستقلال تركيا لا تجوز الموافقة عليه . وقد صرحت الحكومة البريطانية بذلك أكثر من مرة . وآخر مرة صرحت فيها بذلك كانت على لسان مستر بين في مؤتمر العمل في مارجيت في ٢٩ مايو سنة ١٩٤٧ ، إذ قال (تقلا عن البرقيات الواردة في الصحف : أنظر الأهرام عدد ٣٠ مايو سنة ١٩٤٧) ما يأتي : "إن بريطانيا لا تزال تريد أن تبيد الدول التي وقعت اتفاقية مونترية النظر في المعاهدة الخاصة بالدردنيل ، ولكنها — أي بريطانيا — لا تستطيع بحال ما أن توافق على مطالب روسيا الخاصة بالحصول على قاعدة في المضائق . إن روسيا تريد الحصول على قاعدة في تلك المضائق ، ومن شأن ذلك أن يجعل تركيا تفقد جانباً لا يستبان به من استقلالها . ولهذا نرى لازماً علينا أن نرفض طلب روسيا " .

* *

(٣)

معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة لتغير الظروف التي عقدت فيها

لا حاجة بنا أن نفيض في تقرير القاعدة الدولية المعروفة من أن تغير الظروف من شأنه أن يسقط المعاهدات . وهذا هو مقتضى الشرط المعروف في القانون الدولي بشرط بقاء الشيء على حاله *Clause rebus sic stantibus* . فكل معاهدة تعتبر منطوية على شرط ضمني هو بقاء الشيء على حاله ، فإذا تغيرت الظروف التي عقدت في ظلها المعاهدة ، أو انقضت الأسباب التي أدت إلى إبرامها فإن ذلك يستتبع حتماً انقضاء المعاهدة .

ومعاهدة سنة ١٩٣٦ لا تنطوي على شرط ضمني ببقاء الشيء على حاله فحسب ، بل هي تنطوي على شرط صريح بذلك . جاء ذكره في عدة مواضع نكتفي بالإشارة إلى أهمها :

(١) قصد بالمعاهدة أن تسير الظروف العالمية العامة ، فنصت المادة العاشرة على أنه ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس أو ما يقصد به أن يمس بأي حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد ترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق منع الحرب الموقع عليه في باريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ . ومعنى ذلك أن المخالفة التي فرضتها المعاهدة وإن كانت أبدية ، إلا أنها في نظر واضعيها يجب أن تكون خاضعة للنظام الدولي الذي يحكم السلم العالمي .

(٢) رأينا أن المادة الباشرة من المعاهدة تنص على أن أحكامها لا تمس أحكام عهد عصبة الأمم . والمادة ١٩ من هذا العهد تجعل للجمعية العامة للعصبة الحق في توجيه نظر الطرفين

في معاهدة إلى وجوب إعادة النظر فيها إذا أصبحت لا تتلاءم مع ما استجد من الظروف . ومعنى ذلك أن مصر عندما وقعت على معاهدة ١٩٣٦ جعلت هذه المعاهدة خاضعة لإعادة النظر ونقا لأحكام المادة ١٩ من عهد العصبة .^٤

(٣) تنقض المادة ١٦ من المعاهدة في صراحة تامة بإعادة النظر فيها بعد مدة معينة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك .

ويمكن القول بوجه عام أن واضعى معاهدة سنة ١٩٣٦ قصدوا إخضاعها للظروف الدولية التي كانت سائدة وقت إبرامها ، كما فعلوا في نظام الحلف والنداء وفي نظام الامتيازات الأجنبية . وقصدوا كذلك إخضاعها للظروف التي ستسود في المستقبل وقد نصوا صراحة على ذلك في المادة ١٦ كما سبق القول .

ومن اليسير علينا بعد ذلك أن نثبت أن معاهدة ١٩٣٦ قد تغيرت ظروفها . وبكفى أن نشير إلى الحقائق الآتية :

(١) إن الأماكن التي حددت فيها النقطة العسكرية ، والشروط التي فرضت على مصر ، والطرق والسكك الحديدية التي ورد ذكرها في المعاهدة ، وغير ذلك من الملاحظات ، كل هذا قاطع في أن المقصود من المحالفة هو التحصن ضد الحرب التي كان العالم يتوقعها وقت إبرام المعاهدة ، وهي الحرب التي نشبت فعلا بين الحلفاء ودول المحور ، وانتهت باندحار دول المحور اندحارا نهائيا . فتكون المعاهدة بذلك قد استنفدت أغراضها . ويمكن القول أن المعاهدة قد رهنت بشرط فاسخ هو هذه الحرب العالمية الثانية ، وقد انقضت الحرب ، فتحقق الشرط ، فاندسخت المعاهدة .

(٢) إن الحرب العالمية الأخيرة قد استحدثت من الحديد في الفن الحربى وفي الأسلحة الحربية ما جعل الإحتياجات العسكرية التي اتخذت في سنة ١٩٣٦ لا غناء فيها . ولا شك أن هذا يقضى على الامبراطورية البريطانية بمراجعة خططها الاستراتيجية ، وواضح أنها قد فعلت ذلك بدليل أنها أعلنت في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ استعدادها للجلاء عن مصر .

(٣) إن نظام الدفاع الفردى الذى قامت عليه معاهدة ١٩٣٦ قد حل محله منذ قيام الميثاق نظام الدفاع الجماعى كما سبق القول . فأصبح من غير المفهوم التمسك بهذه المعاهدة بعد أن تغير الأساس الذى يقوم عليه هذا التغير الجوهرى .

على أن انجارتا نفسها قد سلمت بتغير ظروف المعاهدة في الرد الذى استجابت فيه بفتح باب المفاوضة ، وفي تسليمها في المفاوضات التي جرت بعد ذلك بإلثاء هذه المعاهدة جملة واحدة .

وتسمى انجلترا مع ذلك أن تحمل معاهدة جديدة محل المعاهدة التي انقضت بتغير الظروف ، وفاتها أن الميثاق قد أغناها عن ذلك ، فمصر بحكم أنها عضو في هيئة الأمم المتحدة ، قد قبلت التبعات التي تقع على عاتقها بقنضى المادتين ٤٣ و ١٠٦ من الميثاق .

وهي تعلن أنها على أتم استعداد للاتفاق مع مجلس الأمن على أن تضع تحت تصرفه ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولي ، وفقا للمادة ٤٣ من الميثاق .

وتعلن فوق ذلك أنها على كامل الاستعداد ، وفقا للمادة ١٠٦ ، للتشاور مع الدول الخمسة ومع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين ، كلما اقتضت الحال ، للقيام نيابة عن الهيئة بالأعمال المشتركة التي قد تلزم لحفظ السلم والأمن الدولي ، وذلك إلى أن يصبح الاتفاق الذي تعقده مع هذا المجلس معمولاً به على الوجه الذي يرى معه أنه أصبح يستطيع البدء في احتمال مسؤولياته

*
* *

(٤)

معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض مع أحكام الميثاق

سبق أن استعرضنا أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ . ورأينا أنها تقوم على نقطة عسكرية تحتفل بها إنجلترا في منطقة القنال وقت السلم ، وعلى تحالف دائم أبدي يقوم بين مصر وبريطانيا . وكلا الأمرين يتعارض تعارضا صريحا مع أحكام الميثاق .

أما النقطة العسكرية التي تحتفظ بها إنجلترا وقت السلم ، فقد بينا فيما تقدم أن أحكام الميثاق تتعارض مع وجودها . ورأينا أن هذه الأحكام تتميز ما بين وقت الحرب ووقت السلم . ففي وقت الحرب لا تجوز مرابطة جنود أجنبية في أرض دولة من أعضاء هيئة الأمم المتحدة إلا تطبيقا للمادة ٥١ وبعد استيفاء شروطها كما قدمنا . وتكون المعاهدة التي ترابط بمقتضاها هذه القوات ضربا من ضروب التنظيمات الإقليمية التي نص عليها الميثاق .

وفي وقت السلم لا يجوز أن ترابط جنود أجنبية في أرض إلا لبلد تحت الوصاية . وذلك طبقا للمادة ٨٢ من الميثاق ، وهي تنص على أنه "يجوز أن يحدد في أى اتفاق من اتفاقات الوصاية مساحة استراتيجية قد تشمل الإقليم الذي ينطبق عليه نظام الوصاية بعضه أو كله" . أما البلد الذي لا يكون تحت الوصاية ، ويكون عضوا في هيئة الأمم المتحدة ، فلا يجوز أن يكون مساحة استراتيجية ، ولا أن ترابط في أرضه قوات أجنبية وقت السلم ، لأن في هذا فرض سيطرة عليه ، وفي فرض السيطرة عليه إخلال بمبدأ المساواة في السيادة . ويؤكد هذا الحكم المادة ٧٨ من الميثاق ، وهي تنص على أنه "لا يطبق نظام الوصاية على الأقاليم التي أصبحت أعضاء

في هيئة الأمم المتحدة ، إذ يجب أن تقوم العلاقات بينها على احترام مبدأ المساواة في السيادة .
ومما يقطع في ذلك أيضا أن فرنسا تقدمت في سان فرانسيسكو باقتراح يرمي إلى إنشاء مناطق استراتيجية وقوة بوليس دولية مما يستتبع إقرار مبدأ مرابطة القوات الأجنبية في أراضي دولة لا تكون تحت الوصاية ، ولكنها سمحت اقترحها أمام المعارضة الشديدة التي وجهت إليه ، فلم يتقرر مبدأ إنشاء المناطق الاستراتيجية إلا في البلاد الموضوعة تحت الوصاية كما قدمنا . وفي مناسبة مناقشة القواعد العسكرية التي سينشئها مجلس الأمن اقترح مندوب أورجواي التعديل الآتي :

”يتلقى البلد الذي ستنشأ فيه قواعد كبيرة للعمليات الحربية أو البحرية أو الجوية ولا يستطيع تمويلها وحده معونة اقتصادية وفنية إذا طلب ذلك ، على أن تظل تلك القواعد تحت إمرة ذلك البلد ، وعلى أن يديرها رجال من رعايا البلد المذكور دون غيرهم“ . وقد قدمت أخيرا لجنة أركان الحرب لمجلس الأمن أول تقرير لها إلى المجلس ، ويتبين من هذا التقرير أن الدول الكبرى ليست متفقة فيما بينها هل يجوز للقوات التابعة لمجلس الأمن أن ترابط في نقط عسكرية داخل أراضي الدول الأعضاء ، أو لا يجوز لها إلا حق المرور باتفاقات خاصة وفي الوقت المناسب ؟ وهذا يدل على التشدد في السماح لقوات عسكرية أن ترابط في غير بلدها ، حتى لو كانت هذه القوات هي القوات التابعة لمجلس الأمن .

ولا يوجد إلا استثناء واحد يجوز فيه أن ترابط قوات أجنبية في أرض دولة من الأعضاء ، هو أن يقع ذلك برضاء هذه الدولة رضاء باقيا مستمرا . وقد رأينا فيما تقدم أن هذا الجواز مبني على أن الرضاء الباقي المستمر إنما هو رخصة يجوز في أي وقت الرجوع فيها ، فينتفى احتمال السيطرة . ولا يكفي الرضاء ابتداء ، بل يجب أن يكون هذا الرضاء باقيا مستمرا ، لأن الرضاء إذا انقطع وبقيت الجنود الأجنبية مرابطة بالرغم من انقطاع الرضاء ، كان في هذا معنى السيطرة .

ويترتب على ذلك أن المعاهدة التي تجعل الحق لقوات دولة من الأعضاء أن ترابط في أرض دولة أخرى من الأعضاء في وقت السلم تكون متعارضة مع أحكام الميثاق ، لأن المعاهدة تتضمن معنى الإلزام ، والإلزام يتنافى مع الرخصة .

ويستخلص من ذلك أن قيام قوات أجنبية في أرض دولة من الأعضاء غير جائز سواء أقرضته القوة ، أم أذى الواقع إلى ارتضاؤه ، أم نشأ عن تنفيذ معاهدة . فتكون معاهدة سنة ١٩٣٦ متعارضة إذن مع أحكام الميثاق فيما يخص النقطة العسكرية .

*
* *

وهي متعارضة أيضا مع أحكام الميثاق فيما يخص المحالفة الأبدية . وقد قدمنا أن المحالفة الأبدية لا تقوم إلا بين أجزاء الدولة الواحدة أو بين التابع والمتبوع . ولما كانت مصر ليست جزءا من المملكة المتحدة ، فلا يبقى إلا أن تكون تابعة لها . والتبعية لإخلال بمبدأ المساواة في السيادة .

ويكفى للتثبت من ذلك الرجوع إلى أحكام التحالف في معاهدة سنة ١٩٣٦ . فهي تفرض على مصر واجبات ثقيلة في حالة الحرب ، ولكنها واجبات تقف عند حدود الأراضي المصرية . فالمساعدة التي تقدمها مصر لـ إنجلترا في وقت الحرب ليست ، مساعدة النـد للـند ، بل هي مساعدة تقدمها مصر لـ إنجلترا في حماية مصر نفسها . فبـل يكون تحالفا حقا أن تتعهد دولة بأن تحمي دولة أخرى ، فتعهد الدولة الأخرى أن تساعد الدولة الأولى في قيامها بهذه الحماية ! أليس هذا تعاقد يقع في الأصل وبالذات على حماية الدولة الأخرى ، حتى لو كـُن في هذه الحماية حماية للدولة الأولى ؟ ثم يكون هذا التعاقد إلى الأبد ! أليست هذه صورة مستورة أو مكشوفة من صور الحماية ! وهي حماية لا تقتصر على وقت الحرب ، بل تمتد إلى وقت السلم إذ تتعهد مصر ألا تتخذ في دلائقاتها مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة . وهذا معناه أن جميع علاقات مصر الخارجية تخضع لإشراف إنجلترا ورقابتها ! ويكون هذا أيضا إلى الأبد ! وما يلفت النظر أنه بالرغم من أن المادة الرابعة عشرة من معاهدة سنة ١٩٣٦ تقضي بأن هذه المعاهدة تلغى جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التي يكون استمرار بقائها منافيا لأحكام هذه المعاهدة ، فإن فرنسا لا تزال تتمسك باتفاقية سنة ١٩٠٤ ، وقد صرحت بذلك في إحدى المناسبات !

لا شك إذن في أن التحالف الأبدى بما يجره من واجبات في وقت الحرب وفي وقت السلم مما يتضمن معنى من معاني التبعية . والتبعية تتنافى مع المساواة . والمساواة واجبة بمقتضى أحكام الميثاق . فالتحالف الأبدى يتعارض مع هذه الأحكام .



ثبت إذن أن معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض مع أحكام الميثاق . وقرار الجمعية العامة مروج في أنب المعاهدة التي تتعارض مع أحكام الميثاق لا تصلح سببا مشروعا لبقاء قوات أجنبية في أرض دولة من أعضاء هيئة الأمم المتحدة .

وليس ينبغي بعد صدور قرار الجمعية العامة أن نرجع إلى المادة ١٠٣ من الميثاق . وتنص هذه المادة على أنه "إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقا لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به ، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على الميثاق" . وقد قيل في صدد هذه المادة إنها أضيق مجالا من نظيرتها في عهد عصبة الأمم . فقد كانت المادة ٢٠ من هذا العهد تقضي بإلغاء المعاهدات التي تتعارض مع . أما الميثاق فيكتفى بترجيح الالتزامات الناشئة عنه على الالتزامات الناشئة عن المعاهدات الأخرى . فهو لا يلغى بطريق مباشر المعاهدات التي تتعارض مع أحكامه ، ولا يعرض لذلك إلا بطريق غير مباشر في ثنايا المادة ١٤ حيث أجاز للجمعية العامة أن توصي باتخاذ تدابير لتسوية أي موقف أيما كان منشؤه تسوية سليمة متى رأت أن هذا الموقف قد يضر بالرفاحية العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم .

ومهما يكن من أمر تفسير المادة ١٠٣ من الميثاق ، فإن فيها النناء للقضاء على معاهدة سنة ١٩٣٦ . وأقل ما يمكن أن تنسب به هذه المادة هو أنه متى وقع تناقض بين الالتزامات الواجبة بالميثاق والالتزامات الواجبة بمعاهدة أخرى ، فلا تلغى هذه الالتزامات الأخيرة ، ولكن لا يعمل بها إلى الحد الذي تتعارض فيه مع الالتزامات الأولى . ويستوى أن يكون التعارض راجعا إلى طبيعة الالتزامات نفسها أو يكون نتيجة لتطبيق أحكام الميثاق في ظروف معينة . والالتزامات مصر الواجبة بمعاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض مع التزاماتها الواجبة بالميثاق . ذلك أن التزاماتها الواجبة بالميثاق تصدر عن فكرة الدفاع الجماعي ، تشترك فيه مصر مع سائر الدول ، لا مع إنجلترا وحدها ، تحت رقابة وتوجيه من مجلس الأمن . أما التزاماتها الواجبة بمعاهدة ١٩٣٦ فتصدر عن فكرة الدفاع الفردي ، تنفرد به مصر وإنجلترا وحدهما ، دون سائر الدول ، فتترتب مصر أن تبذل لإنجلترا المدونة وقت الحرب وأن تقبل بقاء قوات بريطانية في أرضها وقت السلم ، دون أن يكون هناك رقابة أو توجيه من مجلس الأمن ، ودون مراعاة للشروط المنصوص عليها في المادة ٥١ من الميثاق . فالتعارض ظاهر بين هذين النوعين من الالتزامات ، ويرجع إلى طبيعة الالتزامات نفسها . فالواجب إذن تطيل الالتزامات الواجبة بمعاهدة سنة ١٩٣٦ إلى الحد الذي تتعارض فيه مع الالتزامات الواجبة بالميثاق . فلا تعود مصر ملتزمة بدفاع فردي مع إنجلترا وحدها إلا في حدود المادة ٥١ من الميثاق . ولا تعود بوجه خاص ملتزمة باستبقاء قوات بريطانية في أرضها وقت السلم .

على أننا إذا أردنا أن نخرج من هذا المجال الضيق الذي تدور فيه المادة ١٠٣ من الميثاق إلى المجال الواسع الذي يسمح مباشرة بإعادة النظر في المعاهدات التي لم تعد صالحة للتطبيق كما كان عهد العصبة يقضي ، لوجدنا سندا لذلك في المادة العاشرة من معاهدة سنة ١٩٣٦ . فقد قدمنا أنها تقضي بأن معاهدة سنة ١٩٣٦ لا تمس أحكام عهد عصبة الأمم ، بما في ذلك المادة ١٩ من هذا العهد التي تبليح إعادة النظر في المعاهدات . فمصر إذن قد تعاقدت مع إنجلترا في سنة ١٩٣٦ على أساس عهد عصبة الأمم ، أي على أساس وجوب إعادة النظر في المعاهدة متى أصبحت غير صالحة للتطبيق .

فلمصر إذن أن تستند إلى المادة ١٠٣ من الميثاق وإلى المادة ١٩ من العهد . ولكنها تستند فوق هذا وذاك إلى قرار الجمعية العامة ، فقد جاء هذا القرار صريحا ، وخطا بنا خطوة أوسع من الميثاق . وهو كما رأينا لا يعتبر سندا مشروعا لبقاء القوات الأجنبية في أرض دولة من الأعضاء أية معاهدة تكون متعارضة مع الميثاق .

(٥)

النزاع بين مصر وبريطانيا ليس نزاعا قانونيا

هذه هي الأسباب التي من أجلها تعتبر مصر أن معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة . فهي لا تصلح إذن أن تكون مبررا لبقاء الجيوش البريطانية في مصر .

والأسباب التي بسطناها فيما تقدم هي من الواضح بحيث لا يحتاج مجلس الأمن إلى استشارة قانونية خاصة للحكم على عدم قيام معاهدة سنة ١٩٣٦ . وكيف يمكن أن يتردد مجلس الأمن — وأمامه معاهدة تفرض على مصر تحالفا أبديا مع إنجلترا ، واحتلالا عسكريا لمدة عشرين سنة على الأقل — كيف يتردد في إن يقول إن هذه معاهدة تتعارض مع الميثاق ، وإن هذا التعارض ظاهر من عبارات المعاهدة نفسها ، فليس في حاجة إلى بحث قانوني خاص أو إلى أي عناء في استظهاره .

إن مستر بيغن نفسه كثيرا ما وصف معاهدة سنة ١٩٣٦ بأنها معاهدة عتيقة تنقصها الروح العصرية ، وبأنها تقرر الاحتلال . وقد أوردنا أقوالا له في ذلك . وها هو في الشهر الماضي (٢٩ مايو سنة ١٩٤٧) يعيد هذا القول في مؤتمر حزب العمال الذي انعقد في مارجيت ، فيصرح بما يأتي نقلا عن البرقيات المنشورة في الصحف (الاهرام ٣٠ مايو سنة ١٩٤٧) : ” ولما خف الخطر وولينا الحكم ، لم نرض قط بالتزول عن مركزنا ، والذي أبدينا استعدادنا لقبوله هو استبدال معاهدة بين ندين بالمعاهدة القائمة على أساس الاحتلال وهو أساس عتيق “ .

وبريطانيا نفسها اعترفت بوجوب إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ووافقت مصر على ذلك ، فكانت أول مادة في مشروع صدي — بيغن هي التي تنص على هذا الإلغاء .

*
*
*

لذلك تمحصر مصر على أن تبين أن النزاع القائم بينها وبين بريطانيا ليس نزاعا قانونيا مما يدخل في نطاق الفقرة الثالثة من المادة ٣٦ من الميثاق ، وأن الخلاف بين الدولتين ليس هو مجرد خلاف على تقرير ما إذا كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ قائمة أو غير قائمة . إن الخلاف أكبر من ذلك خطرا ، فإن بريطانيا سلمت لمصر بوجوب إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فلا خلاف إذن في أن هذه المعاهدة مهما كان الأمر في صحتها أو في بطلانها ، واجبة الإلغاء . وإنما الخلاف هو فيما يأتي : ما الذي يقوم مقام معاهدة سنة ١٩٣٦ بعد إلغائها ؟ إنجلترا تقول معاهدة تحالف أخرى تتعاقد عليها مع مصر . ومصر تقول بل يجب أولا أن ترد إلى مصر سيادتها ، وأن يعترف لها بحقوقها الطبيعية في استقلالها وفي وحدتها ، ثم ينظر بعد ذلك في أمر التحالف . فالنزاع إذن بين مصر وإنجلترا يتعلق بسيادة مصر واستقلالها ووحدتها لا بمجرد خلاف على مسألة قانونية .

*
*
*

وبعد فإن الفقرة الثالثة من المادة ٣٦ تنص على ما يأتي : "على مجلس الأمن وهو يقدم توصياته وفقا لهذه المادة أن يراعى أيضا أن المنازعات القانونية يجب على أطراف النزاع — بصفة عامة — أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية وفقا لأحكام النظام الأساسي لهذه المحكمة . " ونحن نقرر أن هذا النص لا يميز لمجلس الأمن أن يوصى مصر وإنجلترا أن يعرضا نزاعهما على محكمة العدل الدولية ، وذلك لأسباب ثلاثة :

السبب الأول : هو أننا لسنا بصدد منازعة قانونية محضة ، بل إن العنصر الغالب في نزاع مصر مع إنجلترا هو ، كما قدمنا ، العنصر السياسي ، إذ الأمر يتعلق بالاستقلال والسيادة .

والسبب الثاني : هو أن النص — وهو إذا طبق على النزاع فلا يطبق إلا من طريق الإحالة عليه من المادة ٣٧ لأن هذه المادة وحدها هي المنطبقة كما قدمنا — لا يلزم مجلس الأمن بالتوصية بالعرض على محكمة العدل . بل كل ما يقوله النص هو أن مجلس الأمن يراعى ذلك بصفة عامة .

ومراعاة المجلس ذلك بصفة عامة تقتضى أن يترين منازعات قانونية يوصى بعرضها على محكمة العدل ، وأخرى يحتفظ بها ليوصى هو نفسه بتسوية لها . وأفضل معيار للتمييز بين هذين النوعين هو ما قدمناه من أن المنازعات التي لا تحتاج إلى بحث خاص أو إلى عناء للكشف عن وجه الحقيقة فيها يستبقها المجلس ليقوم بتسويتها بنفسه ، لا حاجة لعرضها على محكمة العدل مادام الأمر فيها ظاهرا بين الواضح . وقد قدمنا أن هذه هي حالتنا .

والسبب الثالث : هو أن النص يشترط في التوصية بالعرض على محكمة العدل الدولية أن يكون ذلك وفقا لأحكام النظام الأساسي لهذه المحكمة . وإذا رجعنا إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية وجدناه يقضى في المادة ٣٦ بجواز أن تقر الدولة الولاية الإلزامية للمحكمة ، بمحض إقرار منها ، في جميع المنازعات القانونية المتعلقة بمسائل معينة . وقد سبق للحكومة المصرية في سنة ١٩٣٨ أن صرحت بقبولها الولاية الإلزامية للمحكمة القديمة — وهذا يسرى مفعوله على المحكمة الجديدة — في المسائل المدنية المشار إليها في المادة ٣٦ وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ التصديق على التصريح . ولكن الحكومة المصرية علقت قبولها هذا على تحفظات يعيننا أن نستظهر منها الاحتفاظ الثالث ، وهو يقضى بأن يستبعد من ولاية المحكمة خلاف المتعلق بحقوق سيادة مصر أو بمسائل تدخل طبقا للقانون الدولى في صميم ولايتها . ولا شك في أن مصر لا تستطيع أن تجعل المسائل التي تتعلق بسيادتها واستقلالها ووحدةها موضوعا للتحكيم . ولا توجد دولة في العالم ترخى بذلك . وقد قدمنا أن عرض معاهدة سنة ١٩٣٦ على محكمة العدل الدولية هو تحكيم في سيادة مصر واستقلالها ووحدةها . وهذا ممتنع ليس فحسب بمقتضى التحفظ الذى تقدمت به مصر ، بل أيضا بمقتضى القواعد الدولية المستقرة في هذا الشأن . ويترب على ذلك أن النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية لا يسمح بعرض معاهدة سنة ١٩٣٦ على هذه المحكمة . ولما كان مجلس الأمن لا يوصى بعرض نزاع على محكمة العدل إلا وفقا لأحكام نظامها الأساسي ، فهو إذن لا يستطيع أن يوصى بعرض النزاع القائم ما بين مصر وإنجلترا على هذه المحكمة .

السودان

القسم الأول

وحدة وادي النيل

عناصر الوحدة

" If the reader will look at a map of the Nile system, he cannot fail to be struck by its resemblance to a palm-tree. At the top the green and fertile area of the Delta spreads like the graceful leaves and foliage. The stem is perhaps a little twisted, for the Nile makes a vast bend in flowing through the desert. South of Khartoum the likeness is again perfect, and the roots of the tree begin to stretch deeply into the Sudan. I can imagine no better illustration of the intimate and sympathetic connection between Egypt and the southern provinces. The water — the life of the Delta — is drawn from the Sudan, and passes along the channel of the Nile, as the sap passes up the stem of the tree, to produce a fine crop of fruit above. The benefit to Egypt is obvious ; but Egypt does not benefit alone. The advantages of the connection are mutual ; for if the Sudan is thus naturally and geographically an integral part of Egypt, Egypt is no less essential to the development of the Sudan. Of what use would the roots and the rich soil be, if the stem were severed, by which alone their vital essence may find expression in the upper air ? Here, then, is a plain and honest reason for the River War. To unite territories that could not indefinitely have continued divided ; to combine peoples whose future welfare is inseparably intermingled, to collect energies which, concentrated, may promote a common interest ; to join together what could not improve apart — these are the objects which, history will pronounce, have justified the enterprise. "

إن الذي قال هذا عن وحدة وادي النيل ليس مصرياً كما قد يظن . لقد جرى هذا التشبيه الدقيق الرائع على قلم رجل من الإنجليز . لا بل على قلم قطب من أقطاب الاستعمار البريطاني ، هو مستر تشرشل رئيس حزب المحافظين ، وأكبر غلاة المستعمرين . وقد ختم بهذه العبارات الرائعة كتابه المعروف "The River War, 1902, pp 363—364" وله تشبيه آخر لا يقل

في الروعة عن هذا التشبيه إذ يقول : " إن السودان كغطاس ، مصر أنبوبة التي يستنشق منها الهواء . فإذا فصل السودان عن مصر ، انقطع عنه الهواء فمات مختنقا " .

وليس من شك في أن السودان يضمه إلى مصر عناصر وحدة وثيقة . وهي عناصر متنوعة ، لعلنا نستطيع جمعها إذا قسمناها إلى عناصر طبيعية واجتماعية واقتصادية .



١ — العناصر الطبيعية

هي عناصر جغرافية واثنوجرافية واستراتيجية .

(١) العناصر الجغرافية :

" والواقع أن شمال الوادي مدين بوجوده وخصوبته للجنوب . فقد كان مجرى النيل فيه كما كان الوادي لسانا بحريا في العهود الجيولوجية القديمة ، ثم انحصر البحر عنه ، وبدأت مياه النيل تجري فيه ، وتحمل إليه من الجنوب تلك العناصر التي كوّنت أراضيه . فتربة مصر تربة منقولة لم تتكون محليا ، والمعادن التي تتركب منها إنما يمكن أن ترد إلى تكوينات معينة في الأراضي التي يجري فيها النيل قرب منابعه المختلفة . . . ولا تزال هذه المصادر — التي خلقت تربة مصر — تمدنا مع كل فيضان بما يجتد حيوية الأرض ، ويعوضها مما فقدته من الخصوبة " .

" والملاحظ أن الطبيعة قد أكدت هذه الوحدة بين شطري الوادي بما هو واضح من تدخل كثير من الظواهر الطبيعية في الشمال والجنوب . فظواهر السطح تكاد تجري بنظام واحد ، وحالة المناخ والنبات إنما هي حالة تدرج طبيعي لا يحس الإنسان فيه بانتقال فجائي بين مصر والسودان وليس هنالك عقبات لم يمكن التغلب عليها . . . ويمكننا أن نقرر . . . أن الحدود الفاصلة بين الأراضي المصرية والأراضي السودانية لا يمكن إلا أن تكون حدودا مادية أو اتفاقات إدارية . إذ أن الأسس الجغرافية للحدود الصحيحة لا يتوافر منها أساس واحد يمكن أن يستند إليه ، فليس هنالك تضاريس تستدعي هذا الفصل ، وليس هنالك انتقال طبيعي فجائي يمكن أن يبرر به هذا التحديد . وإنما تؤيد العوامل الطبيعية كلها الاتصال والاتحاد . سيما أن هذه الحدود القائمة إنما تقسم أراضي القبيلة الواحدة بمراعيها وآبارها ، فترك جزءا منها داخل حدود مصر ، وترك الجزء الآخر منها في حدود السودان " .



(٢) العناصر الأتتوجرافية :

”نحن إذن في حوض النيل أمام تدرج بطيء لمسنه في المظاهر الطبيعية بمناخها ونباتها ، وسنلمسه هنا ونحن نتعرض للجماعات المختلفة التي تسكن وادى النيل ، وتتوزع بين أقاليمه في الشمال والجنوب . وسواء أخذنا لون البشرة أو شكل الأنف أو تركيب الشعر ، فستظل هذه الحقيقة قائمة . إذ من المستحيل أن نرى تغيرا فجائيا في أحدها ونحن ننتقل من منطقة إلى منطقة أخرى مجاورة . وعلى هذا فإن الخط الذي يرسمه بعض الكتاب فاصلا بين ما يسمونه أفريقيا الزنجية وأفريقيا القوقازية ... ويتسمون السودان على أساسه إلى السودان شمالي قوقازى وسودان جنوبى زنجى ، هذا الخط ينبغي ألا نفالى في أهميته العلمية ، وأن ننظر إليه كمحاولة من تلك المحاولات التي تقرب بها صور الأشياء إلى أذهان العامة أو صغار التلاميذ “ .

والتاريخ الأتتوجرافى لسكان وادى النيل يدل على أن هناك عنصرين غالبين تعاقبا على الوادى ، هما العنصر الحامى ثم العنصر العربى .

أما العنصر الحامى فقد تحرك في موجات مختلفة متعددة . ووصلت الحركات الشمالية منه إلى مصر ، وأعطت لسكانها طابعهم الأساسى . كذلك طبع العنصر الحامى سكان النوبة بطابعهم الجنسى . ووصلت الموجات الحامية إلى السودان نفسه ولكنها اختلطت هناك بالآثر الزنجى . ولما كان هذا الأثر لا يحول دون وصوله إلى جهات السودان حواجز طبيعية ، فإنه أصبح أبرز وأظهر كلما تحركنا جنوبا في حوض النيل . على أن العنصر الحامى ظل هو المتغلب في سكان السودان حتى سكان الجنوب . ومن الخطأ أن ندخل جنوب السودان في النطاق الزنجى ، ويبرز هذه الحقيقة الأستاذ سليجمان أكبرثة إنجليزى في النواحي الأتتولوجية للسودان ، إذ يقول في مقال له عن ” المشكلة الحامية في السودان المصرى الانجليزى “ (مجلة المعهد الملكى للعلوم الأتتولوجية مجلد ٣٣) : ” فإذا انتفتنا إلى القبائل شبه الزنجية التي يبدو فيها مظاهر الدم الحامى ، فإن الجماعات النيلوتية — وهى التي تسكن أعالي النيل — أول ما يستحق الاعتبار . فليس من شك في وجود عنصر غريب غير زنجى بين الشلوك — أشد الجماعات النيلوتية تطرفا نحو الشمال — وعلى الرغم من أن هذا العنصر الغريب لا يظهر بنفس الوضوح في الدنكا والنوير فلا يمكن أن يكون هناك شك في وجوده فيهما أيضا . وإن صاتهم الوثيقة بالشلوك في صفاتهم البثمانية وفي حضارتهم لما قد يبين أن نفس العناصر — وإن كانت بنسب مختلفة نوعا ما — قد تغلغت في القبائل الثلاث كلها “ . لذلك لم يكن غريبا أن يطلق الكتاب على سكان الجزء الجنوبى من السودان اسم ” أشباه الزنوج “ حتى لا يخلطون بينهم وبين الزنوج الحقيقيين . وهذه أيضا تسمية غير موفقة لأن فيها معنى غريب العنصر الزنجى ، مع أن العنصر الحامى هو المتغلب . ولذلك كان الأولى أن تسمى بأنصاف الحاميين أسوة بجماعات تقرب في صفاتها من صفات

سكان جنوب السودان ، سكان الهضبة الاستوائية ، وقد أطلق عليها هذا الاسم . أما الجزء الشرقى من وادى النيل بين العظيرة والبحر الأحمر ، فإن الأثر الحامى فيه قوى جدا . فهناك تسكن جماعات البجاه ، وهم يمتثلون الصفات التى عرفت فى مصر منذ عهود ما قبل الأسرات ، وينقسمون أربعة أقسام رئيسية : العبادية ويسكنون صحراء مصر الشرقية ، والبشاريون وتقسيمهم الحدود الإدارية بين مصر والسودان ، والهادندره وينتشرون جنوب أرض البشاريين فى منطقة تصل إلى طوكرا ، ويسكنون جنوب منطقة الهادندره تمتد إلى الأترية بل وإلى الحبشة نفسها .

ثم يأتى بعد العنصر الحامى العنصر العربى يربط سكان وادى النيل برباط وثيق ، بخصائصه السامية وثقافته الإسلامية ، على أن وصول المؤثرات السامية إلى حوض النيل أقدم بكثير من ظهور الإسلام ، فتمد كان هنالك تجار من العرب ينتقلون إلى أفريقيا بحثا عن الذهب والعاج والعبيد والبحار ، وقد عبروا البحر الأحمر وباب المندب وبرزخ السويس منذ عهود بعيدة ، ونشطت حركتهم بصفة خاصة أيام الرومان والبطالسة . ولا شك فى أن عددا غير قليل من هؤلاء قد استقروا فى مصر والسودان ، ولحق بهم عدد كبير من أقاربهم وأحليهم ، كذلك صر عدد كبير من الحميريين ، فى القرنين السابقين للعصر المسيحى وفى القرن الأول لظهور المسيحية ، مضيق باب المندب ، فاستقروا فى الحبشة ، وتحرك عدد كبير منهم إلى بلاد النوبة . ثم جاء العرب المسلمون ، على أن دخولهم السودان بعد فتحهم لمصر لم يكن أمرا ميسرا فى أول الأمر ، إذ حال دونهم ملكة النوبة المسيحية ، ثم تغلبوا عليها ، ومنها تدمروا إلى السودان ، والثابت أن عملية التعريب التى حدثت فى السودان قد تمت بطرق سامية ، وكان الاختلاط والاندماج والانصهار وسيلتها فى غالب الأحيان ، وهذه مسألة يذكرها ما كايكل فى كتابه (A history of the Arabs in the Sudan) فاختلف العنصر العربى الجديد بالعنصر الحامى القديم ، واندجما حتى انصهروا ، ولم ينغزل العرب عن السكان الأصليين ، حتى يوجد هذا "الحاجز اللونى" (Colour-bar) الذى زعم وجوده الفارسيون فى نشرتهم عن السودان ، وهذا ما كتبه الأستاذ برتشارد رئيس المدرسة الانثروبولوجية بأكسفورد : "إننا لن نقوم بأى مجهود لتقسيم سكان القطر (السودان) إلى أقسام جنسية فرعية ، فالاختلاط كان مستمرا منذ زمن طويل جدا ، ويندر أن تصادف شيئا يرب من العناصر النقية ، وكثير ممن يسمون عربا متأثرون قطعاً بالزواج . كما هو الحال فى قبائل البقارة والشعوب الإسلامية فى دارفور ، على حين أنه بين الشعوب السوداء قد يتصادف وجود أفراد يبدوون تقاطيع قوقازية كما هو الحال فى الشلوك ، لهذا وجب أن ننظر إلى شعب السودان على أنه تشكيلات مختلفة ، إن العادة لم تجر على أن نتكلم عن سكان السودان الجنوبي على أنهم زنوج ، بل يشار إليهم على أنهم متأثرون بالزنوج" ومما لا شك فيه أن سكان السودان كانوا فى طريق الانصهار الجنس ، وكان فى الإمكان أن تكون لهم جميعا طابع جنسى مشترك لو تركت عملية التعمير والانتشار والخلط تسير فى طريقها الطبيعى على النحو الذى بدأت به ، ولم يحل الإنجليز دون اتصال سكان الشمال بسكان الجنوب .

ويتبين مما تقدم أن سكان وادي النيل — حتى من كان منهم في جنوب السودان — يتركزون جميعا في خصائص عنصرين أساسيين تعاقبا على الوادي ، العنصر الحامي والعنصر العربي . أما خصائص العنصر الزنجي فأثرها يكاد يكون مقصورا على جنوب السودان ، ثم هي ليست بالآثار المتغلب في هذه المنطقة ، فإن قبائل الشلوك والنوير والدنكة قبائل حامية أصلا تأثرت بالعنصر الزنجي الذي أتى من البلاد المجاورة للسودان لا من السودان نفسه ، فليس في السودان إذن ، لا في شماله ولا في جنوبه ، أية منطقة يمكن أن يقال عنها "منطقة زنجية" ، بل السودان كله من شماله إلى جنوبه بلاد حامية عربية ، وتتغلب الخصائص العربية على الخصائص الحامية كلما تحركنا في وادي النيل من الجنوب إلى الشمال ، ولا يجوز أن يفهم من تعاقب العنصرين الحامي والعربي على سكان وادي النيل أن السكان ينقسمون إلى حاميين وعرب ، يتميز كل منهما عن الآخر ، بل واضح مما قدمناه أن عملية الاختلاط والامتزاج والانصهار خلطت ما بين العنصرين خلطا تاما ، وأدبجت أحدهما في الآخر ، فانصهرا في جنس واحد ، وله خصائص حامية وخصائص عربية ، غير أن الخصائص العربية تتغلب على الخصائص الحامية كلما تحركنا من الجنوب إلى الشمال .

(٣) العناصر الاستراتيجية :

إن وضع السودان الجغرافي بالنسبة إلى مصر ، والتصاقه بها في الجنوب التصاقا تاما ، وربط نهر النيل لها برباط يتحكم في حياة مصر ، كل ذلك يجعل مصر والسودان وحدة استراتيجية ، من الناحيتين الإيجابية والسلبية .

فمن الناحية الإيجابية تحتاج مصر إلى الاستفادة من المساحات الشاسعة في السودان ، قبل الحرب وفي أثنائها ، اتقاء للأسلحة المدمرة الجديدة ، سواء من جهة أوضاع قرابها أو أوضاع سكانها المكتظين في مدنها ، ومن هنا كانت الوحدة بينهما ضرورية جدا ، وإلى جانب ذلك يمكن اعتبار السودان بمثابة الباب الخلفي لمصر إذا ما اضطرت قواتها ، سواء كانت بمفردها أو مع قوات حلفائها ، إلى الانسحاب إلى الجنوب تحت ضغط القوات المعادية .

ومن الناحية السلبية يمكن القول إن قوات عسكرية معادية في السودان سواء كانت هذه القوات لدولة أجنبية أو كانت قوات وطنية — تهدد مصر بأشد الأخطار ، هذا إلى أن القوة

التي تحكم السودان تتحكم في مياه النيل ، فتجعل مصر تحت رحمتها من طريق هذا الضغط الاستراتيجي ، ولا يمكن لمصر امتراجيا أن تطمئن إلى أى ضمان .

ويلاحظ في هذا الصدد أن العالم في الوقت الحاضر ينفصل إلى كتلتين يفصل بينهما حاجز فولاذي على طول الحدود الكائنة بين أراضي الاتحاد السوفيتي وما يتبعه من دول ، وبين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وما يتبعهما من دول أخرى ، وقد أصبح هذا الحاجز بمثابة الخط الاستراتيجي العام ، ويقع في ثلاث مناطق : أوروبا والشرق الأوسط والشرق الأقصى .

وقد أوجدت الاستراتيجية البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية طريقا مائيا آخر حول أفريقيا ، وهو الطريق القديم الذي كان مستعملا قبل حفر قناة السويس ، ولكنها لاحظت أن هذا الطريق الطويل معرض للأخطار من جراء الغواصات والغارات الجوية والألغام ، فأنشأت خط مواصلات أرضي في أفريقيا باسم (African Lines Communications) (خط مواصلات أفريقيا) ، ويبتدئ من ميناء ماتادي في الكونغو البلجيكية ويسير بالسكة الحديدية إلى ميناء ليوبولد فيل على نهر الكونغو . ومن هذه الميناء تستمر السكة الحديدية إلى أكتي "Aketi" وبوليس (Paalis) ثم يصير الخط طريقا برياً إلى جوبا على نهر النيل في مديرية خط الاستواء في السودان . ومن جوبا إلى الجبلين بطريق النيل ، ثم إلى وادي حلفا بالسكة الحديدية السودانية ، ثم بنهر النيل نانيا إلى الشلال ، وبالسكة الحديدية المصرية إلى القاهرة . وأنشأت نوعاً من هذا الطريق إلى كينيا في شرق أفريقيا . وتفكر الآن في إنشاء ثلاثة طرق أخرى في أفريقيا : من الكاب إلى القاهرة ، ومن غرب أفريقيا إلى الخرطوم ، ومن غرب أفريقيا إلى نيجيريا .

وقد تتعارض الاستراتيجية البريطانية مع الاستراتيجية المصرية . ولكن نقطة التوفيق بينهما هي مستعمرة كينيا البريطانية في شرق أفريقيا ، فهي أقرب قاعدة مستوفاة للشروط الضرورية للنجاح في حرب عالمية ثالثة بدلا من مصر والسودان ، لأن وضعها الجغرافي في رأس الممتلكات البريطانية ذات المساحات الشاسعة في وسط وجنوب أفريقيا يجعلها مع هذه الممتلكات قادرة على الثبات لأطول مدى ضد حرب من النوع الجديد . هذا إلى أن صداقة مصر والدول العربية تصبح ذات قيمة كبرى لبريطانيا ، فستكون تركيا والدول العربية ، بما فيها مصر والسودان ، عائقا أمام العدوان المحتمل وانبعاثه من شرق الخط الاستراتيجي العام . فمصلحة إنجلترا إذن في أن تكون مصر قوية حتى تكون معاونتها فعالة .

٢ — العناصر الاجتماعية

هي عناصر تاريخية وثقافية :

(١) العناصر التاريخية :

يقول أدسون (Addison : Archeological Survey of the Sudan p. 21) "ارتبط تاريخ السودان دائماً بتاريخ مصر ، ارتباطاً قوياً كأن أو ضعيفاً" . ويقول ريسنر (Reisner : Sudan Notes and Records 1918, vol I p. 4) "ولما كانت مصر تتصل بوسط أفريقيا عن طريق أنيوبيا (تسمية المؤرخين القدماء للسودان من الشلال إلى الخرطوم) ، فقد أصبح تاريخ هذا الإقليم لا يمكن فصله عن تاريخ مصر ، كما أن ذلك التاريخ لا يمكن فهمه إلا على ضوء تاريخ مصر ، جارة أنيوبيا الكبرى من ناحية الشمال" . ويقول بدج (Budge : The Egyptian Sudan 1907, I p. 526.) "والواقع أن السودان اعتبر منذ العصور القديمة امتداداً لمصر" . فواصلات التاريخية ما بين شمال الوادي وجنوبه لم تنقطع منذ فجر التاريخ . وقد دلت الأبحاث التاريخية في عصر فجر التاريخ على أن المنطقة التي تقع بين الشلالين الأول والثاني قد كانت معمورة بأقوام من جنس المصريين الذين كانوا يسكنون شمال الوادي ، وكان أهل دنقلة من حول الشلال الرابع من نفس الجنس .

ولم تكن تقوم الدولة المصرية القديمة في أول عصورها حتى ارتبط تاريخها بتاريخ النوبة . فعمل مبنا على شمال النوبة ليخدم الثورة فيها ويؤمن حدودها ، وكانت أقاليمه في ذلك الوقت تمتد من وراء الشلال حتى إقليم إدفو . وأخضع "زوسر" رأس الأسرة الثالثة شمال النوبة ومد حدود مصر إلى الجنوب . وبقيت الروابط قائمة بين شقي الوادي فيما تلا الأسرة الثالثة من الأسر . وتشير الكتابات الدينية المنقوشة في صخور الأهرام أن المصريين من الأسرتين الخامسة والسادسة كانوا يعتبرون النوبة جزءاً لا يتجزأ من مصر إذ جعلوا معبودها "ددون" ضمن معبوداتهم المصرية . وبدأت رحلات الكشف والتجارة في الأسرة السادسة ، وأشهر الرحالة المصريين في ذلك العهد هو "خوف حور" ، قام بأربع رحلات إلى قبأ أفريقيا ، وبلغ شبال دارفور على النيل الأبيض أو إقليم سنار على النيل الأزرق . واندمج جنوب الوادي بشماله اندماجاً تاماً ، حتى أن التقاليد قد استقرت أن يختار رجل من رجال الدولة القادرين يكون مقره جزيرة فيلة ويسمى حاكم الجنوب ، فيدير شئون أقاليمه من إدفو إلى أقصى ما بلغ المصريون من جنوب الوادي .

ولما اضمحلت الدولة القديمة ، أهمل شأن الجنوب ، فأغارت قبائل الزنوج على السودان الشمالي ، ثم قامت الدولة الوسطى ، وعلى رأسها أنمحات وكانت أمه من نساء النوبة ، فاتجه إلى الجنوب يعيد إليه استقراره . وأتم ابنه عمله فبعث بمحملات إلى بلاد النوبة ودنقلة ليؤمن حدودها .

واستقرت الأمور ثم اضطربت . نخرج فرعون ، وهو حينئذ سنوسرت الثالث الذى يعد بحق صاحب السودان ، وضرب العصاة ، ونظم الإدارة ، ودعم الحصون وترك فيها ألواحاً تذكارية دّون عليها جهوده ، وأوصى خلفاءه من بعده بالمحافظة على حدود الوادى . وهنا يقول برستد (Breasted, History of Egypt 1946, p. 446) "تمصرت بلاد النوبة وانطبعت بطابع الحضارة الفرعونية انطباعاً لم يمتح ."

ثم يحتاج مصر الهكسوس . فإذا ما أجلاهم عنها أحبس ، نراه يرجع إلى الجنوب فيرد على الوادى وحدته . وبقى خلفاؤه من ملوك الأسرتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة يحافظون على كيان وحدة الوادى . ومنذ عهد أمنوفيس الأول يعود "حاكم الجنوب" ينوب عن فرعون في إدارة السودان ويحمل لقب "ابن الملك وحاكم السودان" ، وقد جعل عرشه في "نباتا" على شاطئ النيل . ونزح كثير من الأسر المصرية إلى السودان ، كما نزحت أسر سودانية إلى مصر وبلغ بعض رجالها أرفع مناصب الدولة . وأصبح الوادى من الشلال الرابع جزءاً أصلياً من مصر .

ولما ضعفت الأمبراطورية انقسمت مصر لإمارات صغيرة سيطرت عليها أسرة ليبية . فالتجأ كهنة آمون إلى السودان ، وأنتم كبرهم في "نباتا" ملكاً جديداً ، وأتيح لخلفائه من بعده أن يستعيدوا وحدة الوادى زمناً ، ثم رجعوا إلى الجنوب .

وبقى الجنوب منفصلاً عن الشمال في عهد البطالسة ، إذ أن هؤلاء قد انصرفوا إلى تكوين أمبراطورية بحرية حول شواطئ البحر الأبيض لما بينهم وبين الإغريق من الصلات الوثيقة ، وكان طبيعياً ألا يفكروا في إعادة الأمبراطورية الفرعونية التي قامت على توحيد الوادى خشية إيقاظ الشعور القومى في نفوس المصريين . ولكنهم عقدوا أواصر الصداقة مع الجنوب ، وعنوا بالتجارة معه عن طريق البحر الأحمر ، استكمالاً لأمبراطوريتهم البحرية . وكان هذا الانفصال من الأسباب التي دعت إلى وقوع الشمال تحت سيطرة الأجانب وإلى انحطاط حضارة الجنوب . على أن مملكة الجنوب حافظت على استقلالها ، وسيطرت على مديريات حلفا ودقلة وبربر والخرطوم والنيل الأزرق والجزيرة ، وامتد نشاطها الحربى إلى كسلا والبحر الأحمر وكردفان وانقسمت ثم عادت موحدة ، وتعاقب عليها الانقسام والتوحيد ، حتى غشيتها عوامل الضعف ، وآلت السلطة الحثيمية في البلاد إلى زعماء القبائل . ولكنها في كل ذلك استبقت الحضارة المصرية لاستمرار الصلات التجارية بين شقي الوادى ولاستمسك الجنوب بالديانة المصرية .

وبقى انفصال الجنوب عن الشمال قائماً في عهد الرومان . ولكن الشمال بقي دائماً الطريق الذى تسلكه الحضارة نحو الجنوب . وقد وفد على السودان وثنية مصر ، ثم وفد عليه المسيحية دينها الجديد .

ثم ظهر الإسلام . وفتح العرب مصر . واستقرت فيها القبائل العربية بعد أن اندمجت في السكان . وفي عهد المماليك آثرت قبائل عربية كثيرة أن تعتمد من سلطان المماليك المركز في الشمال ، فهاجرت إلى الجنوب . ووقفت الدولة المسيحية في النوبة في أول الأمر حائلاً دون انتشار العرب ، ثم ما لبثت أن تفككت . واستقرت قبائل عربية كثيرة في بلاد النوبة ، وتسربت منها إلى أقاصى السودان . واشتدت حركة التعريب ، بعد أن سرت دماء أهل الشمال في دماء أهل الجنوب ، وأصبحت العشائر والبطون في السودان متفرعة عن العشائر والبطون في مصر . « فإذا نحن استثنينا تلك الجماعات العربية القليلة التي وصلت إلى السودان رأساً عبر البحر الأحمر سواء أكان ذلك قبل الإسلام ، أم في زمن التوسع الاسلامي ، أم كانت هجرات حديثة كالتى أوصلت قبائل (الرشايدة) إلى حيث يتزلون الآن في الشمال الشرقى للسودان — فإن "تعريب" السودان في الواقع إنما تم عن طريق مصر . إذ لا يسجل التاريخ في أى عهد من عهوده وصول موجات هامة أو هجرات عنيفة إلى السودان عن طريق غير طريق بحرى النيل من الشمال إلى الجنوب . وهذه الحقيقة في ذاتها تبين بلاء كيف يرتبط سكان معظم السودان في تاريخهم الحديث بسكان مصر بروابط دموية قوية ، يمكن أن تتخذ خطوة قوية مكامة لما رأيناه من ارتباط في الاصول الجنسية القديمة » .

وما من شك في أن الأثر العربى امتد إلى جنوب السودان في أرض النيلوتين . « كما أنه ليس من شك في أن عملية "التعريب" لهذا الإقليم الذى لم يعرب كله بعد أن كانت مستمرة ، وكان من المنتظر أن يتم في الجنوب شئ مما تم في الشمال ، لولا حالة القوضى التى انتشرت في السودان قبل الفتح المصرى في أوائل القرن التاسع عشر ، ولولا تلك السياسة الانجليزية التى تحول بشدة دون وصول المؤثرات العربية إلى الجنوب . ولو أن هذه السياسة التعسفية قد انتهت ، وتركنا الأمور تجري على طبيعتها في السودان ، لوصلت القبائل والجماعات العربية إلى قلب إقليم النيلوتين ، ولضاققت الهوة الجنسية والثقافية التى تفصل بين أقلية من سكان السودان وبين غالبية سكانه ، وكان في هذا صالح الجنوب قبل مصلحة أهل الشمال » .

ولما كان دخول الإسلام في السودان لم يتم عن طريق الفتح المنظم ، فإنه لم يعتمد على سلطة مركزية تفرض قوتها وسلطانها على السكان . ففرقت القبائل العربية في أنحاء السودان ، وتوزعت إمارات وسلطنات متعددة ، كملكة سنار وقد انقسمت إلى عدة ممالك ومشيخات ، وكسلطنة دارفور وقد انقسمت إلى عدة سلطنات وامتدت فشملت كردفان . وقامت المضافات المحلية بين هذه القبائل ، واشتدت المشاحنات والمطامع الشخصية . وكان هذا سبباً في تأخير تقدم السودان وتعطيل استغلاله . فكانت البلاد تتطلع إلى حاكم قوى يلم شتاتها ، وقد وجدته في محمد على ، على ما سنرى .

(٢) العناصر الثقافية :

هذه الروابط التاريخية التي بسطناها فيما تقدم صحبتها روابط ثقافية كانت من أهم عوامل التوحيد ما بين شق الوادي . وهي روابط قديمة قدم الروابط التاريخية .

فشمال السودان ارتبطت حضارته قديما — كما ارتبط تاريخه — بحضارة مصر وتاريخها . واستطاعت مصر في عهد الدولة الوسطى أن تخلق حضارة مصرية معدلة بطابع النوبة المحلي ، وأن تصبغ أثيوبيا بصبغة الحضارة المصرية . وقامت الدولة الأثيوبية على حضارة مصرية خالصة . وأصبح ملوك أثيوبيا في عهد ازدهار دولتهم فراعنة لمصر ، وتميز عهدهم بتدفق المؤثرات الثقافية من مصر إلى السودان . ولما انقطعت الصلة بين مصر وأثيوبيا أصيبت حضارة الجنوب بالخلل تدريجي .

وقد عاد تأثير حضارة مصر في السودان أيام البطالسة والرومان . وبدأ الطابع الخاص بثقافتهم يبرز في الحضارة السودانية . وعن مصر دخلت المسيحية إلى السودان والحبشة . وتم تنصير بلاد النوبة كلها . ولكن العهد المسيحي لم يخلف في شمال السودان حضارة مادية متميزة ، إلا أن النوبة المسيحية وقفت أمام المسلمين قرونا طويلة ثم كانت الغلبة للمسلمين كما رأينا .

ولما تدفقت القبائل العربية إلى السودان ، حملت معها ثقافتها وحضارتها . وقد أصبحت هذه الحضارة العربية الإسلامية هي حضارة الغالبية الكبرى من سكان السودان ، في اللغة وفي الدين وفي مظاهر الحياة الروحية والمادية . وأمكن أن يقال بحق " إنه على الرغم من أن شمال السودان واقع في أفريقيا ، فإن في الإمكان أن ننظر إليه من الناحية الثقافية على أنه جزء من آسيا . فالسكان تظهر فيهم نسبة غالبة من دم أسبوي ، يتكلمون لسانا أسبويا ، ويدينون بعقيدة سامية . وهم يتصلون بالعالم الحديث عن طريق الكتابة والصحافة في مصر وسورية والعراق " .

ولم يقتصر أثر الحضارة المصرية على شمال السودان ، بل امتد هذا الأثر إلى الجنوب وذلك منذ أقدم العصور . وفي هذا يقول الأستاذ سليجمان ، وهو حجة عالمي في اتنوجرافية شعوب حوض النيل : " عند ما ندرس الشواهد الأنتولوجية ، فلن يكون في إمكاننا إلا أن ننتهي إلى أن الأفكار المصرية والوسائل الفنية المصرية قد وصلت إلى أفريقيا الاستوائية وأفريقيا الغربية ، وربما كانت الجدل أقل في الجانب الفني ، كما هو الحال مثلا في الأدوات الموسيقية وغيرها " . ويقول أيضا : " إن من الصعب علينا أن نشك في أن مددا من مظاهر الحضارة المشتركة بين مصر القديمة والمنطقة الشرقية (من أفريقيا) قد ظهر في مصر ، ثم انتقل إلى القبائل شبه الزنجية التي تسكن النيل ، وإلى القبائل الزنجية التي تعيش في الكنفو " .

كذلك عندما انتشرت الثقافة الإسلامية في السودان ، جاوزت الشمال إلى الجنوب . وقد حمل التجار معهم دين الشل ولغتهم وحضارتهم إلى سكان أعلى النيل . وقد كتب السرماري جونسون :

”لقد كان الاستعمار الإسلامي لأفريقيا هو الحادث الأول الذي أوصل ذلك الجزء من القارة — فيما وراء الصحراء ومصر العليا — إلى علم العالم ذي الحضارة والتاريخ لقد نشر العرب في ثلث القارة الشمالى لغة مشتركة — هى اللغة العربية — وعلموا القرآن ، وهو ما أدخل الشعوب البربرية والزنجية فى دائرة تلك الأمم المتحضرة التى بذت آمالها وثقافتها وفلسفتها على الكتب الدينية السامية“ . ولولا السياسة الانجائزية التى ترمى إلى فصل جنوب السودان عن شماله ، لاستمرت حركة التعريب على نشاطها فى جنوب السودان ، ولوحدت الثقافة السودانية توحيدا تاما .

وينخلص مما قدمناه أن السودان قطر عربى كهمر وسائر الأقطار العربية ، حضارته عربية ، ولغته عربية ، ودينه الإسلام .

*
* *

٣ — العناصر الاقتصادية

ليست هناك روابط أشد وأوثق من الروابط الاقتصادية فى قيام الوحدة ما بين مصر والسودان . فإن الطبيعة جعلت من القطرين وحدة اقتصادية ، كل قطر منهما يكمل الآخر . وليست مصر أكثر حاجة إلى السودان من السودان إلى مصر . والوحدة من الناحية الاقتصادية تفيد السودان بقدر ما تفيد مصر . ولا يستطيع السودان أن ينهض على قدميه اقتصاديا دون هذه الوحدة .

وسنظهر ذلك بوضوح إذا عالجنا الموضوع من نواحيه الثلاث :

(١) الناحية الزراعية .

(٢) الناحية الصناعية والتجارية .

(٣) المصالح المشتركة فى ماء النيل .

(١) الناحية الزراعية :

نبدأ القول بأن السودان قطر شاسع المساحة (وتبلغ مساحته ضعفى مساحة مصر) ، قليل السكان (ويبلغ عدد سكانه نحو ثلث سكان مصر) ، وهو على أشد حال من النقر . وبضته الزراعية مرهونة به أونه مع بلاد أخرى ، ومن غير هذا التعاون لن تقوم له قائمة . ولا يوجد قطر في العالم يصالح للتعاون مع السودان خيرا من مصر . فضرورة مصر للسودان لا تقل عن ضرورة السودان لمصر كما قدمنا . والتعاون ما بين القطرين في الوقت الحاضر يكاد يكون معدوما ، لأن السياسة الانجليزية تريد أن يبقى السودان بمنزل عن مصر . فتقطعت سبل التعاون إلا في القليل التافه .

وخير دليل على ذلك أنه لا يوجد ، أكثر من مصر والسودان ، قطران يكمل أحدهما الآخر من الناحية الزراعية ، وذلك في الأيدي العاملة ، وفي رأس المال ، وفي المهارة الفنية ، وفي تباين الظروف المناخية والأحوال النباتية .

أما عن الأيدي العاملة فالسودان على سعة مساحته ، سكانه قليلون (نحو سبعة من الملايين) . وهذا العدد القليل من السكان الجزء الأكبر منه رداء لا زراع . فهو في أشد الحاجة ، أقدم الزراعة فيه ، إلى أضعاف سكانه الحاليين ، على أن يكونوا قد مارسوا الزراعة ومرتوا عليها — هذا من جهة السودان ، أما من جهة مصر فالأمر على العكس من ذلك : مساحة صغيرة ، واكتظاظ شديد بالسكان ، وجلهم يمارس الزراعة . فإذا نظمت الهجرة تنظيما اقتصاديا دقيقا تدفع الزائد في مصر من السكان إلى السودان حيث تشتد الحاجة إليه . ولا يقال إن باب الهجرة إلى السودان مفتوح للمصريين ، فإن مجرد إباحة الهجرة لا يكفي ، فضلا عما يقوم من العوائق الإدارية دونها ، وأكثره عوائق متعمدة . على أن هجرة عشرات الآلاف من السكان ، بل مئات الألوف ، تحتاج إلى تنظيم دقيق ، لتيسير وسائل النقل ، وإعداد المساكن ، وإمداد المهاجرين برؤوس الأموال في المدة الأولى . ولا يتم ذلك إلا في جو من التفاهم ولا يتحقق إلا في ظل الوحدة .

أما عن رأس المال ، فالسودان فقير جدا كما قدمنا . ولا غنى له عن رأس المال الخارجي لاستغلال موارده ، فإن إقامة المنشآت والمشروعات المتصلة بالرى والمواصلات وإعداد الأرض للزراعة ، كل هذا يحتاج إلى نفقات كبيرة — هذا من جهة السودان ، أما من جهة مصر فالأمر على العكس من ذلك . ففي مصر أموال كثيرة غير مستغلة ، واستغلالها يعود بنائدة كبيرة على أصحابها في قطر بكر كالسودان . وسيكون السودان في ظل الوحدة مقدما على غيره من الجهات من ناحية التعمير .

أما عن المهارة الفنية ، فتجارب السودانيين في الزراعة تجارب محدودة ، ووسائلهم بدائية — هذا من جهة السودان ، أما من جهة مصر فالأمر على العكس من ذلك ، والفلاح المصرى عريق

في الزراعة ، ولا شك في أن هجرته إلى السودان تخلق فيه بيئة زراعية ناجحة ، وكثير من الأقطار العربية يود لو هاجر إليه الفلاح المصري ، والسودان في ظل الوحدة أولى من غيره من الأقطار العربية بهذه الهجرة .

بقي تبين الظروف المناخية والأحوال النباتية وهذا واضح من إلقاء النظرة الأولى على حوض النيل . فهو ممتد في الشمال من خط عرض ٤° إلى خط عرض ٣١° . وفي هذا الامتداد الواسع تنوع كبير في الغلات والحاصلات والظلم الاقتصادية والمستوى الإنتاجي . وكل هذا يجعل من أقاليم وادي النيل ، في ظل الوحدة ، أقاليم يكمل بعضها بعضا في الإنتاج الزراعي . ويكفي أن نشير هنا إلى الثروة الحيوانية ، فهي في مصر محدودة ، وكثير منها يستورد من الخارج . أما السودان ففيه أقاليم شبه صحراوية في شماله تربي فيها الأبل ، وفيه مراعي خصبة في منطقته الوسطى ، وتكثر قطعان الماشية في الجنوب . وهذه الثروة الحيوانية الضخمة لو أحسن القيام بإيها لأغنت السودان ومصر في وقت واحد : السودان يجسد في مصر سوقا رائجة لثروته الحيوانية ، ومصر تستورد حاجتها من قطرها في ظل الوحدة أقرب إليها من أي قطر آخر .



(٢) الناحية الصناعية والتجارية :

تنشط الوحدة الإنتاج الصناعي والتبادل التجاري ما بين القطرين تنشيطا لا يمكن أن يتحقق في ظل الانفصال وتوجيه الاقتصاد القومي في كل من مصر والسودان توجيها عمليا ضيقا . والسياسة الانجليزية تخضع الاقتصاد السوداني لمطالب الصناعة البريطانية — ومن هنا جاء التوسع في زراعة القطن — وتتخذ من السودان سوقا لبضائعها ولبضائع الدول الأجنبية الأخرى دون بضائع مصر . ومن هنا زاحم الدقيق الاسترالي الدقيق المصري ، والأحذية اليابانية الأحذية المصرية ، والصابون الفرنسي الصابون المصري ، وكذلك الحال في معظم الصادرات من الإنتاج المصري إلى السودان ، وفي هذا إضرار لا بالمصالح المصرية فحسب ، بل بالمصالح السودانية أيضا ، فإن مصر من ناحيتها أخذت هي أيضا تستغني عما كانت تستورده من حاصلات السودان ، وتكاد مصر تكون هي السوق الوحيدة لهذه الحاصلات ، وفي هذا خسارة كبيرة على السودان . فالتعاون التجاري والصناعي ما بين مصر والسودان ضروري ، ولا يتحقق ذلك إلا في ظل الوحدة ، ولن يتحقق ما دامت السياسة الانجليزية تعمل على عزل السودان عن مصر لامن الناحية السياسية وحدها بل أيضا من الناحية الاقتصادية . فهي تعمل على عرقلة مهمة الخير الاقتصادي المصري . ولا تعمل على ربط السكك الحديدية السودانية بالسكك الحديدية المصرية ولا تجاري التغيير الذي حدث في التعريفة الجمركية المصرية في سنة ١٩٣٠ معتمدة في ذلك على حرفة المادة ٧ من اتفاقية سنة ١٨٩٩ وهي تقضي في حالة دخول البضائع إلى السودان من طريق أي ميناء آخر

من موانئ البحر الأحمر ألا تحصل عليها رسوم أكثر مما هو مقرر في ذلك الوقت بالقطر المصري على البضائع الواردة إليه من الخارج . وقد نشأ عن التطبيق الحرفي لهذا النص بعد التعريفة الجمركية المصرية الصادرة في سنة ١٩٣٠ تفاوت كبير في الرسوم الجمركية وقواعد تحصيلها ، وبقيت الرسوم في السودان على الواردات الأجنبية مخفضة إلى درجة جعلت البضائع اليابانية الرخيصة تغمر السوق ، ولا تترك مجالاً للمنتجات المصرية هناك كان من نتيجة ذلك تهديد المنتجات المصرية في مصر نفسها بمنافستها بمثيلاتها الأجنبية الواردة من الخارج عن طريق السودان تهريباً .

فلا مناص من الوحدة بين النظريين حتى تسير الأمور في مجراها الطبيعي لمصلحة سكان الوادي جميعاً ، وحتى توضع قواعد سياسية اقتصادية موحدة يمكن بمقتضاها أن تنتج مصر من الأصناف ما يحتاج إليه السودان ، وأن ينتج السودان من الحاصلات ما تحتاج إليه مصر ، وأن يتم التبادل بينهما بطريقة ميسرة .

* *

(٣) المصالح المشتركة في مياه النيل :

فرغت مصر تقريباً من تنظيم مياه النيل داخل أراضيها ، وبدأت تقيم المنشآت المتصلة بهذا التنظيم في أراضي السودان . والمشروعات التي يجب التفكير فيها هي خزن جديد بين العظيمة ووادي حلفا ، وخزان على بحيرة البرت ، وخزان على بحيرة طانا ، وقناة في منطقة السدود . ومشروعات الري هذه مشروعات ضخمة تحتاج لنفقة عشرات الملايين من الجنيهات . وهي ضرورية لمصر ، وتسبب الراجح للسودان . ولا تستطيع مصر أن تطمئن إلى أي مشروع تقيمه في السودان إذا تحكمت في هذه البلاد دولة أجنبية تجعل مصر تحت رحمتها . والكتاب الإنجليزي أنفسهم يتولون ذلك . فقد جاء في كتاب السير سيدني بيل (The Binding of the Nile and the new Sudan P.117) ما يأتي : "لا يستطيع أحد أن يمكن لحكمه في مصر إلا إذا سيطر كذلك على وادي النيل إن وجود مناع النيل الأبيض في أرض بريطانية بحثة ، ووجود العلم البريطاني في السودان نفسه يرفرف إلى جانب العلم المصري ، مما يعطي لمركز بريطانيا في مصر مظهراً أكثر دواماً" .

" No one can hold Egypt securely unless he holds also the whole valley of the Nile.....The fact that the sources of the White Nile are in purely British territory and that in the Sudan itself the British flag fly side by side with the Egyptian gives this a more and more permanent aspect to the British position in Egypt "

ومصر تمخشي انجارتاً على النيل حتى قبل إقامة هذه المشروعات ، ولا تقوم بثاؤنها على مجرد الظنون ، وتكفي الإشارة إلى حداث سنة ١٩٢٤ ، فإن الحكومة الإنجليزية بالرغم من تصرحياتها

المتعددة في شأن ضمان حقوق مصر في ماء النيل استغلت حادثة فردية لتتحلل من جميع القيود ، ولنطلق يدها في التوسع في استغلال أرض الجزيرة كما تريد ، وإذا كانت لم تنفذ هذا الإنذار ، فلأن الرأي العام قد ثار ضدها ، ولأن مصر استكانت أمام هذا التهديد وضعفت ، ولكن إذا جد لانجلترا حاجة حقيقية لا تصل إليها إلا من هذا الطريق ، فلا قوة تمنعها من ذلك .

وهناك إجماع على وجوب سيطرة يد واحدة قوية على نهر النيل ، وغنى عن البيان أن هذه اليد لا يجوز أن تكون يدا أجنبية .

وهذا ما يقوله السير وليم جارستين (Garstin) وكيل وزارة الأشغال في تقريره عن أعلى النيل سنة ١٩٠٤ :

“ The control of the flow of this river must remain always and absolutely in the hands of one authority. There can be no question of a divided authority in such an important matter, and there can be no two opinions that such control should be vested in the Egyptian Ministry of Public Works. ”

وقد بين في ختام تقريره الأسباب الفنية التي يستند إليها فيما ذكره فقال :

“in all projects connected with Nile Regulation; the interests of Egypt are so closely linked with those of the Sudan; as to be well-nigh inseparable. Both countries must derive their water supply from the same sources, and the agricultural property both is mainly dependent upon the river. It is, therefore; impossible to consider any important scheme, projected for the one country, without touching upon its possible effects as regards the other. ”

وينوه اللورد كرومر في تقريرين متتابعين بما يذكره السير وليم جارستين من آراء فنية حاسمة فيقول في تقريره عن مصر سنة ١٩٠٤ :

“ It is essential that in all matters connected with the utilization of the waters of the Nile on any large scale, the control exercised from Cairo should be absolute. ”

ويقول في تقريره التالي سنة ١٩٠٥ :

“ It was always sufficiently obvious that the power which held the head waters of the Nile commanded the Egyptian Supply. Sir William Garstin showed, in addition, that if the supply was to be increased, the scene of action would have to be, not in Egypt itself, but in the most remote provinces of the Sudan. ”

وهذا هو السير وايم وإسكوكس يبين كيف أن إقفال فتحة بحيرة فكتوريا التي ينبع عندها النيل يحرم مصر من ريعها الصيفي من عشر سنين إلى خمسة عشر سنة ، وهي المدة التي يمكن فيها أن يدوم هذا الإقفال دون صعوبة :

“ The complete close of the outlet would cause the lake to rise just 20 inches per annum, so that Egypt might be deprived of its summer supply for ten or fifteen years in succession without any extraordinary difficulty. Lake Victoria is the true key of the Nile, and whoever holds it has the destinies of Egypt in the hollow of his hand. Previous to the nineteenth century, this would not have been so. Under the ancient system of basin irrigation, the flood waters of Abyssinian rivers were infinitely more important than the perennial waters of the Equatorial lakes. Modern Egypt, however, with its cotton and sugar cane crops depending on the summer supply of the river, and its modern system of perennial canals, is absolutely dependent on the equatorial lakes over whose outlets... ” (Nile Reservoirs, Dam at Asswan p. 10).

ويتبين مما قدمناه أن هناك أمرين جوهريين يجب إيالة النظر فيهما :

(١) قد خلق النيل من واديه وحدة طبيعية ، فإذا تمت هذه الوحدة امتنع التضارب في المصالح ، وأمكن تنظيم شؤون النيل لمصلحة الجميع . وهذا هو السير سدني بيل في كتابه الذي سبقت الإشارة إليه يقول ذلك .

“ But if the whole Nile Valley were in practice regarded as one country, which it really is, and all under one head, with one combined civil service, there would be much more scope for able men, and each part of it would benefit by the possibilities of interchange..... When the great schemes for the final binding of the Nile are put in hand, they must be all under one control, and that control will be exercised from Cairo. It would be intolerable and impossible that every time it was thought desirable to open the reservoir gates, say of the Lake Albert, there should have to be negotiations between district governments or departments. The water of the Nile has made its powerful political influence felt throughout the Sudan ; in time it will play its part in Uganda ”. The Binding of the Nile and the New Sudan pp. 275-276).

(٢) إن السياسة الانجليزية تسعى سعيها حثيثا في وضع يدها على هذا النيل ، منذرة في ذلك بإحداث الخلاف بين سكانه ، حتى تتضارب مصالحهم ، فقيم انجلترا من نفسها قويا على هذه المصالح المتضاربة ، وتبقى في وادي النيل بدعوة حماية مصالح أهله . وهي لو تركت أهله وشأنهم ، لاتفقوا فيما بينهم ، ولما تعارضت مصالحهم ، ولما كانوا في حاجة إلى قرامة انجلترا عليهم ، وها هي انجلترا الآن في قبضتها منابع النيل في أوجندا ، وتريد أن تثبت قدمها في السودان ، وتسمى أن يكون لها مركز ممتاز في الحبشة ، وبذلك تمسك في أيديها الخيوط التي تربط بها مصر وتجمعها في قبضة يدها .

وبالأمس القريب ، ألقى رجل من رجال الاستعمار الانجليزي — وقد تخصص في شؤون السودان مذ كان هناك — محاضرة في جمعية (Royal Empire Society) بلندن ، تقدم

فيها بحل لمشكلة السودان ، فقال ببقاء انجلترا فيه حتى تدافع عن المصالح المصرية في مياه النيل ! فإذا بلغ السودان أشده ؛ وكان على انجلترا أن تخرج منه ، فإنها تعود إليه مرة أخرى على رأس لجنة دولية وذلك دائماً لحماية مصالح مصر في مياه النيل !!! وننقل ما قاله هذا الرجل الاستعماري ، وهو السير هارولد ماكايكل في هذا الصدد :

“ One thing is abundantly clear. No agreement regarding the respective rights of Egypt and the Sudan in the Nile Waters will be worth the paper it is written on, *unless some strong important authority, commanding the personal confidence of the Sudanese, is in control on the spot in the Sudan to see that it is carried out fairly and justly.....* The bald fact of the matter is that *we*, with our experience of similar cases in the past, our relations of trust with the native population, and our knowledge of local conditions *are the only people who have the slightest chance of seeing matters through on Egypt's behalf...* If she (Egypt) were wise, she would pray as one man for the indefinite continuance of our control of the Nile Valley from Lake Albert and the borders of Abyssinia.....the day must come.....when we cease to control the Sudan, whether it chooses independence or a form of association with Egypt. What then of the Nile Waters? ... a Nile Valley Authority, with headquarters at or near Khartoum, should be set under the auspices of the United Nations, whether the Egyptians like or not.....reference to the United Nations, whether by Egypt or by ourselves on behalf of the Sudan, if Egypt denies its separate rights, would soon settle the issue. The Nile Valley Authority, as I see it could be vested with full powers to allocate the Nile Waters.....some executive agency of the Nile Valley Authority will still have to be in a position to carry out on the spot the decisions taken.....Together with firmest infinite tact, patience and understanding of local conditions, personalities, languages and customs, will be called for ; and—why make any bones about it ? *there is no other party than ourselves who will be in a position to apply them along the great international waterways of the Nile from the parent Lakes to the frontier of Egypt.* ”

لقد فضح المحاضر السر ، ونمّ على ما تبيته انجلترا بعد الاستقلال المزعوم للسودان ، متقدّم انجلترا إذ ذك لتكون على رأس لجنة دولية ، مقرها الخرطوم أو قريباً منها ، لتشرّف على حسن توزيع المياه ، وبذلك تبقى في السودان حتى بعد إعلان استقلاله !

وهل لنا أن نترجم في ألفاظ بسيطة مفهومة ما يتولاه السير هارولد ماكايكل لكل من مصر والسودان ، بشأن قصة الإشراف على توزيع مياه النيل ، أنه يقول لهما : “ أنما أخوان شقيقان تستطيعان التوفيق بين مصالحكما ، وأن تعيشا جنباً إلى جنب في سلام ووثام . ولكني أريد أن أسيطر عليكما معاً ، وخير وسيلة لذلك هو أن أخلق بينكما الشقاق والفتنة حتى تختلفا ، وإذا ما اختلفتما كانت لكما مصالح متعارضة ، فأنقدم أنا لأكون بينكما حكماً ، وأعدكما أن أكون الحكم العادل غير المنحيز ، يعطي لكل حقه أليس هذا أكبر معروف — أسديه لكل منكما على السواء ! أليس هذا هو خير ضمان لمصالحكما المتعارضة !!! ”

القسم الثانى

كيف حققت مصر وحدة وادى النيل

بهذه العناصر التى بسطناها فيما تقدم ، تهيات وحدة وادى النيل ، ولم يبق إلا تحقيقها .
وكان هذا العمل الجليل من نصيب محمد على وحفيده إسماعيل .

ونبحث الآن :

(١) كيف تمت هذه الوحدة فى التاريخ .

(٢) نوع الوحدة التى قامت بين مصر والسودان .

(٣) مآثر الحكم المصرى فى السودان .

* *

١ - كيف تمت وحدة وادى النيل فى التاريخ

كل الأسباب متوافرة لتحقيق هذه الوحدة ، وكل الظروف مهيأة لإتمامها . وقد استتب الأمر لمحمد على فى مصر . فكان طبيعيا أن يمد نظره إلى السودان .

وقد دخلت الجيوش المصرية منذ سنة ١٨٢١ السودان لا فاتحة ولا غازية ، فإن السودان قطر عربى إسلامى ، لا يجوز أن يكون محلا للفتح أو لالانزو من بلد عربى إسلامى آخر . وإنما دخلت الجيوش المصرية السودان للتوحيد ما بين شطرى شعب واحد ، يعيشان معا على ضفاف النيل . ولإيجاد قوة مركزية تلم شتات قبائل السودان ، وقد كانت متفرقة على ما تقدمنا . وقد أراد محمد على أن يقضى دلى أسباب الفوضى فى السودان ، كما قضى عليها فى مصر . وأن يوجد حكومة قوية فى السودان كما أوجدها فى مصر وأن يوحد ما بين النظيرين ، وهذه عناصر الوحدة التى ذكرناها قائمة لا تحتاج إلا إلى يد قوية تصبها فى القلب الذى يتلاءم مع الظروف والمناسبات . والقرن التاسع عشر هو قرن التوحيد ما بين العناصر المتفرقة للقوميات ، توحدت فيه القومية الألمانية والقومية الإيطالية والقومية السلافية . فما بال مصر والسودان لا يتوحدان فى قومية واحدة وبينهما كل هذه الأواصر والروابط ؟ إن كل شىء ينادى بوجوب التوحيد ، والانضواء تحت لواء الإسلام ، وفى ظل الخلافة .

وهذه جيوش محمد على تدخل السودان يتقدمها ثلاثة من العلماء الأعلام ، يحثون الناس على الطاعة ، ويدعونهم لمبايعة السلطان خليفة المسلمين ، صاحب السيادة على مصر ، فلم يلبث بعد أن تم التوحيد أن أصبح صاحب السيادة على مصر والسودان .

وأرسل محمد علي البعوث لكشف منابع النيل . أرسل منها ثلاثا أهمها بعثة سليم بك قبودان ودارنو بك ، وقد وصلت إلى غوند وكرو ، فهدت الطريق للسير صمويل بيكر الذي سيأتي بعدها في عهد إسماعيل . وشمل سلطانه مديريات بربرودنقله والخرطوم وسنار وفازوغلي وكسلا وكركفان ودارفور . وحصل على امتياز من السلطان باستئجار مصوع وسواكن نظير جعل سنوي ، وقد كان هذان البلدان من أملاك الدولة العلية قبل دخول محمد علي السودان .

وقام محمد علي ، في سنة ١٨٣٩ وهو شيخ يبلغ السبعين ، بزيارة ربوع السودان وتعهده مرافقه ، وقد أعلن هناك على ملا من العالم المتحضر إبطال تجارة الرقيق .

وقد استتب الأمن في ربوع السودان . وتجمعت القبائل المتفرقة تحت جناح حكومة مركزية قوية . وأرسل محمد علي من الأحكام من نشر العدل ، وسهر على رفاهية السكان ، وشجع الناس على البناء والتعمير ، وفي مقدمة هؤلاء جميعا الحكام - ار خورشيد باشا ، ولي أمور السودان التي عشرة سنة ، كانت ولايته فيها خيرا وبركة على السودانيين . فلما هم بالرجوع إلى مصر ، وصف أحد الكتاب رحيله بعبارات بسيطة في لفظها ، ولكنها كبيرة الدلالة والمعنى ، فقال : ” وتجهز بكل ما لديه ، وزل بالمراكب ، نصعب ذلك على الأهالي جميعا ، وصاروا عند وداعه يتباكون بالدموع ، حتى قيل إن الشيخ عبد القادر (وهو من خير رجال السودان) هجر نفسه من الأكل والشرب يومين حزنا على فراقه “ . وعين حكاما أحمد باشا أبو ودان . وقد وصف الكاتب نفسه عهد هذا الحاكم بالعبارات الآتية : ” وضبط الحكومة أشد الضبط ، من غير إهمال ولا تفريط ، وأبطل كل ما كان من تعدى العساكر على الفلاحين ، من تسخيرهم في الأشغال وتسخير بهائمهم ، فأنزجروا جميعا ، ورفعوا أيديهم كلية خوفا من سطوته ، وبذلك ارتاحت الأهالي ، وزادت العمارة ، وكثر الخبز ، وخصبت الأراضي ، ورخصت الأسعار ، وحتى صار أردب الذرة بخمسة قروش . وصارت أيامه أحسن من أيام سلفه ، وإن كان أيام سلفه أيضا حسنة في نفسها “ .

وعنى سعيد باشا — بعد محمد علي — بشؤون السودان . وقام برحلة إليه . وأمر بإجراء كثير من الإصلاحات فيه . وخفف ضرائب الأجبان . وكرر الأمر بنزع الاتجار في الرقيق ، وأنشأ محطة عسكرية على نهر السوبات للضرب على أيدي النعاسيين .

وفي عهد إسماعيل امتدت حدود الإمبراطورية المصرية إلى أعالي النيل . وأرسل إسماعيل السير صمويل بيكر على رأس حملة لتضم ” إلى مصر كل البلاد التي يشملها جوض النيل في أفريقية الوسطى “ ، ولكي ” تفتح الطريق لإلاحة إلى البحيرات الكبرى التي تتكون منها المابع الأصلية للنيل في المناطق الاستوائية “ ، وأنشئ من غندركرو - لمسة من المحطات العسكرية ، وبذلك ” تضم كل البلاد التي تمر بها إلى الإمبراطورية المصرية التي سوف تتد رقتها إذ ذاك من منابع النيل إلى البحر الأبيض المتوسط “ . وقد تم فعلا إتياد منابع النيل ، ورفعت الراية المصرية على الأناليم الاستوائية . ودخلت إيتورو وأوغنده تحت حماية إسماعيل ، واعتنق ملك أوغنده الإسلام . وعين الكولونيل غوردون حاكما على الأناليم الاستوائية خلفا للسير صمويل بيكر . وقد

أصبحت منطقة البحيرات - البير وإبراهيم وفكتوريا - تحت السيادة المصرية . وضمت زيلع وبربره وهبرر وساحل الصومال إلى الامبراطورية المصرية .

وهكذا توطدت أركان هذه الامبراطورية المصرية الواسعة الأرجاء . وانتظمت وادى النيل جميعه ، فسارت النيل من أعلاه إلى أدناه ، ومن منبعه إلى مصبه .

وتم بناء وطن واحد لتلك الأمة العربية الإسلامية التي تعيش على ضفاف النيل . وقام بناء الوطن المصرى السودانى الموحد على أسس مادية ومعنوية . وكان لابد في إقامته من القضاء على العصبيات والإمارات الصغيرة المبثرة في كل مكان ، وأن يمل محلها كما قدمنا حكومة مركزية قوية تكون جزا من حكومة مصر ، وتسير على غرار حكومة مصر ، في نشر العدل ، وإقرار الأمن ، والسير في طريق الإصلاح .

وننتقل هنا ما كتبه الأستاذ محمد شفيق غربال بك في بناء الوطن المصرى السودانى في القرن التاسع عشر :

”قام بناء الوطن المصرى السودانى الموحد على أسس مادية ومعنوية واكتسب البناء مادة تماسكه وبثاته من عناصر قديمة وأخرى جديدة ، أصولها متغلغلة في ماء النيل وفي تربته ، نامية في هواء الوادى وتحت شمس ، قديمة قدم تاج فرعون ، حية بحياة العروبة والإسلام وهى بعد جديدة ، فما هذا الوطن إلا وحدة من وحدات هذا العالم الحاضر يشارك في حياته ويبادل غيره شتى المنافع ، ويقوم بما ينبغى له أن يقوم به نحو رقى البثرية واستتباب الأمن والسلام والطمأنينة ، وكفالة الحقوق .

وقد بدأ البناء عندما تولى محمد على في أوائل القرن التاسع عشر حركة تحرير قوى مصر الكامنة وتوجيه جهودها ومواردها نحو إنشاء مركز قوة جديدة داخل إطار العالم الثماني فرسم لها أرض وادى النيل ، ممتدة إلى البحرين الأبيض والأحمر . هذه هى أرض الوطن الأصيلة أما ما امتد إليه حكمه ونفوذه في الولايات العثمانية الآسيوية فكان أمرا اقتضته ظروف الكفاح لأجل بناء الوطن الجديد .

وفي سبيل إقامة البناء كان لابد له من تقويض العصبيات الخاصة والرياسات المنفصلة والإمارات الصغيرة سواء كان ذلك في مصر أو في السودان ، فزال سلطان الأمراء المماليك في مصر كما زال سلطان الفونج وما شابهه في السودان ، وحل محل هذا أمثاله سلطة عامة واحدة في الوطن الموحد

إن محمد على الحاكم المسلم بعث جيشا من المسلمين للفتح في بلاد إسلامية تجاورها بلاد الزنوج الوثنيين وبلاد الحبش ومنهم مسلمون ومنهم نصارى ويهود . وبمثل هذا الفتح ليس امتلاكا

ولا استعمارا . فالمسلمون لا يملكون رقاب المسلمين . بل هو ضم ما حتمت الطبيعة أن يوصل وتآلف روابط الجليش والدين والمنافع في رابطة الوحدة القومية . ولذا فقد خلق الحكم المحمدى العلوى من إمارات وقبائل متفرقة وطنا إلاميا . وهيا لهذا الوطن مستقبلا ووجودا بين مناطق الأحباش والقبائل البدائية ومناطق الزحف الأوربى الذى كان قد أخذ فى الاقتراب نحو وادى النيل قادما من الأطراف الساحلية، ثم ربط هذا الوطن الحديد بالوطن الأكبر وبجياة الإنسانية الحاضرة .

وبعد عهد محمد على أدرك الخديو إسماعيل خطط جده ومراميه إدراكا تاما، فواصل إتمام البناء وامتداد الوطن نحو حدوده الطبيعية فى مناطق خط الاستواء، كما عمل على صيانته وتيسير إدارته وتقديم مصالحه الاقتصادية بمد نفوذه إلى المناطق الواقعة ما بين الوادى والبحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندى ، وكان لهذه البحار الشأن العظيم فى حياة الوطن وتيسير مواصلاته وسلامة أراضيه، وكانت إذ ذاك تتجه نحوها المساعي الاستعمارية الأوروبية، وقد سبقها إسماعيل فاكنتسب لمصر والسودان حقوق السبق ونظم وعمل وضخى بالمال والرجال . وتجد فى موضوع آخر من هذه الرسالة تفصيلا لهذا كله . وأن تلك المآثر قد تتعرض للنكران وللغفط أو للنسيان والإهمل أو للتقص والتشويه ، ولكنها باقية إذ هى مستمدة من طبيعة الأشياء نفسها تستند إلى حقائق أزلية، وكفى محمد على وإسماعيل فخرا أبديا أنهما تزعما حركة بناء الوطن الموحدة وتوابعه وملحقاته، وأن تلك الحركة سبقت معاول التقطيع والتقسيم التى عمت سائر لأرجاء الأخرى ، فثبت البناء عندما بلغت هوجة الزحف الاستعمارية الأوروبى قرب نهاية حكم إسماعيل، وتحوات عاصفة التدخل الأجنبى فى شئون الوادى وأهله "سحابة صيف عن قريب ستنتفشع" .



٢ — نوع الوحدة التى قامت بين مصر والسودان

كانت الوحدة التى قامت بين مصر والسودان اندماجا تاما ، كل قطر منهما فى القطر الآخر . فلم يكن السودان مستعمرة لمصر تحكمه حكم المستعمرات . ولم يكن السودان منفصلا عن مصر تبسط عليه حمايتها . بل كان السودان جزءا لا ينفصل عن مصر ، يحكم حكمها ، ويدار إدارتها . وذلك من جميع النواحي : الناحية الخارجية والناحية الداخلية ، أى الناحية الدولية والنواحي الإدارية والدستورية والقضائية .

(١) أما اندماجه من الناحية الدولية فهذا ما تؤكد فرمانات التولية التى كانت تصدر من الباب إلى لولة مصر، تثبتهم بها على حكم مصر والسودان معا . وأول فرمان تذكره فى هذا الصدد هو فرمان السلطانى الصادر لمحمد على فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ "وقد قلدكم فضلا على ولاية مصر ولاية مقاطعات النوبة والدارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وماحققتها الخارجية عن حدود مصر ولكي بغير حق التوارث" (قاووس

الإدارة والقضاء ٤ ص ٦٧٢). ويتضح من نصوص هذا فرمان أن عهد على كانت له ولاية مصر وولاية مديريات السودان ، الأولى وراثية والأخرى غير وراثية . فمصر والسودان كانا إذ ذاك قطرين متيزين أحدهما عن الآخر ، ولكن تجمعهما سيادة واحدة هي سيادة الباب العالي ، وولاية واحدة هي ولاية عهد على .

ثم إن السودان اندمج في مصر بعد ذلك ، وصار البلدان بلدا واحدا ينتقل بطريق التوارث من الخديو إسماعيل إلى أكبر أولاده وهكذا . يقطع في ذلك فرمان الصادر لإسماعيل باشا في ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ . وقد جاء فيه ما يأتي : ” . . . قررت بناء على هذا جميعه أن تنتقل ولاية مصر من الآن فصاعدا مع ما دوتابع إليها من الأراضي وكامل ملحقاتها وقائمقاميتي سواكن ومصوع إلى أكبر أولادك . . . الخ “ . (قاموس الإدارة والقضاء ٤ ص ٦٧٩) .

وفي الوقت الذي اندمج فيه السودان في مصر حرمت فرمانات على الخديوين أن يتنازوا عن أى امتياز أعطى لهم ، أو يتركوا أى أرض من الأراضي التي تولوا عليها ، أو يقدوا بشأن ذلك كله أية معاهدة سياسية وإلا وقعت باطلة . يدل على ذلك فرمان الصادر للخديو إسماعيل في سنة ١٨٦٧ (٤ ص ٦٨١) وقد جاء فيه ما يأتي :

” على أنه مرخص لخديو مصر أن يعتقد مع وكلاء الدول الأجنبية وثائق خصوصية متعلقة بالجمارك وأمور الضريبة للرعايا الأجانب والترسيت وإدارة البوستان ، ولا يسوغ بوجه من الوجوه أن تحرر الوثائق المذكورة بصفة معاهدات أو وثائق سياسية . وإذا لم تكن العقود موافقة للصورة المبينة أعلاه ، وكانت تمس الحقوق السلطانية في ممالكها ، وجب اعتبارها باطلة وكأنها لم تكن . . . “ . وجاء في فرمان الصادر للخديو توفيق في سنة ١٢٩٦ هجرية (٤ ص ٦٨٩) ما يأتي : ” وحيث أن الامتيازات التي أعطيت لمصر هي جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التي خصت بها الخديوية وأودعت لديها ، لا يجوز لأى سبب . أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها أو ترك قطعة أرض من الأراضي المصرية إلى الغير مطلقا “ . وأكد فرمان الصادر للخديو عباس أن ليس للخديو أن يتنازل لأحد كائنا من كان عن الامتيازات الممنوحة لمصر ، وهي الامتيازات التي تملكها السلطة السيّدة ، ولا أن يتنازل عن جزء من الإقليم .

(ب) أما اندماج السودان في مصر من الناحية الإدارية فتدل عليه الأوامر العالية التي كانت تصدر لحكمدارى السوادان . ومنها يرى أن إدارة البلاد السودانية كانت إدارة مركزية مندمجة في الإدارة المصرية . وكانت مديريات السودان تتكفل كلها في وحدة إدارية يتولاها حاكم عام يرجع في الشؤون المخلفة إلى الجهات المركزية في القاهرة ، شأنه

في ذلك شأن حاكم أى إقليم آخر في مصر . كما كان من شؤون المال والميزانية رجع فيه إلى وزارة المالية ، وما كان من شؤون الأمن رجع فيه إلى وزارة الداخلية ، وما كان من شؤون القضاء رجع فيه إلى وزارة الحقلانية ، وما كان من شؤون الجيش والدفاع رجع فيه لوزارة الحربية ، وهكذا . يقطع في ذلك الأمر العالى الصادر لحكمدار السودان في سنة ١٨٨٠ ، وقد جاء فيه ما يأتى : " . . . وعلى ذلك فأرل واجب عليكم هو تنظيم ميزانية مستوفاة من كافة إيرادات ومصرفوات الحكمدارية . . فينبغى أن ترسلوا صورة من هذه الميزانية إلى نظارة المالية واستمرار ذلك سنويا ، وأن تقدوا إلى النظارة انشار إليها في كل ثلاثة شهور حساب إيرادات ومصرفوات الحكمدارية بالبيان الكافى وذلك كما الجارى بكافة مصالح الحكومة . وبما أن كافة ما يتعلق بأواء المالية والحسابية مرجع الأمر فيه هو إلى نظارة المالية ، بجميع ما يقتضيه الحال من التقارير والاستثذانات في هذا الشأن يكون خاصا بالنظارة انشار إليها (ثانيا) الإدارة الملكية يلزم تنظيمها وإجراؤها على صورة تلائم أحوال تلك البلاد ، وما يختص بهذا القسم من التقارير ، وما يترأى لزوم تغييره وتبديله من المواد والنظامات ذات الأهمية ، وعزل وتنصيب أرباب المناصب الرفيعة مثل المديرين ووكيل الحكمدارية ، وما يتعلق بالإدارة الملكية والأحوال الداخلية ، وما من شأنه استحصال أوامرنا من جمع ما ذكر من هذه الأنواع ، فينبغى أن تكون الخبرة فيه مع نظارة الداخلية . . . وأما ما يتعلق بالأموال القضائية سواء كانت شرعية أو قضائية تجرونه مع قواعده المنبوعة والحالة ، إنما ما يختص بهذا القسم من التقارير أو ما ترون لزوم إجرائه من الإصلاحات يجب أولا الخبرة عنه مع نظارة الحقلانية . . . (ثالثا) القسم العسكري . . . وكافة ما يتعلق بهذا القسم من التقارير والاستثذانات هو خاص بنظارة الجهادية . . . " (قاموس الإدارة والقضاء ٣ ص ١٠٨ — ١٠٩) .

(ج) أما اندماج السودان في مصر من الناحية الدستورية فيظهر بجلاء من الدستور الذى وضع لمصر وأنشأ " مجلس النواب " في سنة ١٨٨٢ ، ومن قانون الانتخاب الذى وضع مع هذا الدستور . وهاتان الوثيقتان تدلان دلالة واضحة على أن السودان اعتبر جزءا من مصر ، يرسل نوابه وعددهم سبعة عشر نائبا إلى مجلس النواب فى القاهرة كسائر الأقاليم المصرية الأخرى . وقبل ذلك أقر مجلس شورى النواب الذى أنشئ فى أوائل عهد الخديو إسماعيل مشروع لأئحة أساسية لمجلس نواب مصرى فى ٨ يونيو سنة ١٨٧٩ ومشروع قانون انتخاب فى ١٥ يونيو سنة ١٨٧٩ . وقد جاء فى مشروع قانون الانتخاب فى المادة ٣٥ بيان بالأقاليم المصرية وعدد نواب كل إقليم ، فوضعت مديريات السودان ومحافظاته إلى جانب مديريات مصر ومحافظاتها باعتبار أن كل ذلك بلد واحد من الناحية الدستورية . وكان عدد نواب السودان سنة عشر نائبا .

(د) أما اندماج السودان في مصر من الناحية القضائية فيدل عليه أن النظم القضائية التي كانت تنص على أن مصر كانت تمتد إلى السودان . فكانت مصر والسودان بلدا واحدا من ناحية النظم القضائية . وبلغ من ذلك أن أول لائحة لتنظيم المحاكم الأهلية — وكانت قد صدرت في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ ولم تنفذ بسبب نشوب الثورة العرابية — نصت على إنشاء محاكم ابتدائية في جميع البلاد ، بما في ذلك السودان الذي اعتبر مندمجا في هذا النظام القضائي . ولما أُنشئت الثورة العرابية ودخل الإنجليز مصر ، كانت الثورة العرابية قد اشتعلت في السودان ، فلم يكن متيسرا أن تقيم مصر فيه محاكم نظامية وقت الثورة ، ولذلك صدرت اللائحة الثانية لتنظيم المحاكم الأهلية في سنة ١٨٨٣ . خلوا من السودان .

٣ — مآثر الحكم المصري في السودان

كان للحكم المصري مآثر على السودان لا تنكر . فقد أداره محمد علي إدارة قوية حازمة على غرار إدارته في مصر . وترك أحد المؤرخين السودانيين الأستاذ شيكة . وهو مؤرخ محامد يستخلص الوثائق من مصادرها كما يحدها — يصف إدارة محمد علي للسودان فيقول :

” ومن محاسن إدارته أنه أزال الفوارق التي كانت قائمة بين الممتلكات الصغيرة في السودان والذرات والحروب التي ظلت سائدة بين كل قبيلة وأخرى ، وتأمين المواصلات بين أجزاء القطر بأكمله وقد كانت مضطربة . والإدارة الموحدة التي أعطاها محمد علي للسودان قلبت نوما ما من العصبية القبلية وهذا التحايز وانفصالية الديار التي كانت متحركة في عهود الفونج وإن لم تنص عليها تماما . فالمجموعة المترحلة والمسافر المنفرد كلهم يشعرون بأنهم في ظل الحكومة التي تبين على البلاد بأجمعها ، لا في ظل ملك دار أو شيخ قبيلة . وفتح السودان أتاح له الاتصال بالعالم الخارجي يتأثر بالمدينة القائمة آنذاك . وقد هرع السائحون له لمعرفة وتقصي أحواله . وفوق هذا اتبع سياسة عمرانية رشيدة تهدف إلى تحسين الزراعة وطرق الري وزيادة الإنتاج الحيواني بحلب العمال المهرة وحفر الترعة والسواقي الجديدة وسلالات الحيوانات والأشجار المثمرة وتقوى المزروعات الجيدة “ . (كتابه في تاريخ السودان ص ٥٣) .

ثم يقول الأستاذ شيكة بعد ذلك : ” ولكن لهذه المزايا مقابل من المساوئ ليست بالجديدة على أجزاء المملكة العثمانية ، ولكنها جديدة على السودان . بفحش الحكم والعمل لإثراء أنفسهم أشاع الرثوة والاختلاس ، وترك مثلا سيئا للسكان يقتدون به . والضرائب التي مهما خففت أعباؤها فهي ثقيلة على كاهل السوداني ولم يألّف ما يماثلها من قبل ، وخاصة سكان البادية الذين لا يقتنعون حتى الآن لماذا يدفعونها ، وطريقة جبايتها بواسطة الجند يزيد في سيئاتها “ (ص ٥٤)

والأستاذ فيما قدمه من هذه المساوئ معنى برواية الوقائع أكثر من عنايته بتحليلها . وإلا فإن هذه المساوئ لا ينفرد بها حكم محمد علي ، ولا يختص بها السودان . بل هي عامة منتشرة لا في السودان وحده ، ولا في مصر معه ، بل في جميع البلاد ، حتى في البلاد الأوروبية المتحضرة . فهي طابع الحكم بصفة عامة في النصف الأول من القرن التاسع عشر . وننقل ما يقوله الأستاذ محمد شفيق غربال بك في هذا المعنى :

”وقد قضى محمد علي زهاء خمسين عاما مواصلا العمل آناء الليل وأطراف النهار في سبيل عمران مصر والسودان وتقدمهما ، وإنا نود لو اتسع أفق المؤرخ (من أى أمة كان) ، عند كتابته تاريخ الوصول ما بين مصر والسودان الذى تم في أيام محمد علي ، اتساع آفاق وادى النيل نود ألا ينحصر الأمر في تتبع مشكلات الوحدة وصعوباتها ، نود ألا ننسى أن إدارة محمد علي لشئون مصر والسودان لم تملك سككا حديدية ولا سفننا بخارية ولا تلغرافا وتليفونا ولم تعرف طب المناطق الحارة ولم يكن تحت تصرفها الاختصاصيون في الدراسات الاجتماعية والعلمية النظرية والتطبيقية والمهندسون والمعلمون وغيرهم من الفنيين . كما نود أن نذكر أنه إن كانت حاجة لموازنات ومقارنات بين أنظمة الإدارة في عهد محمد علي وعهدنا الحاضر لا يقتضى الإنصاف أن تكون الموازنة بين أساليب الإدارة سنة ١٨٢٠ في مختلف أنحاء العالم إذ ذاك ، ومقارنة حظ نالها مصر والسودان وصناع مصر والسودان في ذلك الوقت وأمثالهم في الوقت نفسه في سهول روسيا والمجر وألمانيا ، بل وفي غرب أوروبا أيضا ، وفي مدن إنجلترا ، وبين تجارة الرق وأحوال الرقيق في العالم الإسلامى وتجارة الرق وأحوال الرقيق في الوقت نفسه في الجمهوريات والمستعمرات الأمريكية والسكسونية واللاتينية وفي المستعمرات الأوروبية في أفريقية وفي آسيا وفي الأقيانوسية . فليرتق نظرنا إذن إلى الجوهر الباقى وإلى صميم الأشياء “ .

ومن مآثر الحكم المصرى في السودان على الأجنبي أن فتح له أبواب السودان واسعة . واشتدت حركة دخول الأجنبي ، بنوع خاص في عهد عباس الأول . ففي هذا العهد — وتركها أيضا الأستاذ شديكة يتكلم — ” توالى دخول الرهبان والمبشرين في السودان ، وأنشئت القنصليات بالخرطوم . وكانت أولها القنصلية النمساوية . وقد طلب لطيف باشا (حكمدار السودان) من مصر إبعث مترجم يكون واسطة للمخاطبات بين الحكومة والقناصل ، ورد الجواب الدالى صريحا بأن المكاتبات تحرر باللغة العربية كما في مصر آنذاك . وشاهدت حكمدارية لطيف باشا أيضا نشاطا من جانب التجار الأوروبيين في أنحاء السودان ، وخاصة بعد إنشاء القنصليات . وزادت الحركة التجارية في البحر الأبيض زيادة ملحوظة . ولما رأى الحكمدار تكالب الأوروبيين على التجارة في السودان وأرباحها المضاعفة ، شكا أمرهم إلى الجتاب العالى ، واتهمهم بشراء الرقيق . وأنهم يحملون الأسلحة ويحملونها من يؤجرونهم وبذلك يظهرون بمظهر الحكومة . ويقترح أن يمنع هؤلاء من التجار ، ويحتكر الحكومة السن ، ويشتريها التجار فيما بعد بالمزاد . قدم القناصل في الخرطوم شكاوى شديدة اللاهجة ضد لطيف باشا معتمدين على وجوب حرية التجارة وبما للأجانب خاصة

من امتيازات في الممتلكات العثمانية... ومن غرائب المفارقات أن يقوى نفوذ لأجانب في السودان في أول عهد عباس بالرغم من كرده الشديد لهم ، بخلاف سياسة جده معهم . فتجارهم توسعت وقنصلياتهم أنشئت ، وردبانهم بدأوا تبشيرهم وتلميذهم في عهده . وفوق ذلك فنداشت ضغطهم عليه ، حتى أنه صدر قرارا في نفس الشهر الذي وصلته فيه العرائض باستدعاء لطيف باشا وتعيين رستم باشا مكانه “ . (ص ٥٥ — ص ٥٧) .

ونذكر هنا شيئا عن الجهود والأموال المصرية التي بذلت في تحسين حال السودان من النواحي المعنوية والثقافية والاقتصادية والعمرانية . فقد جاء في مذكرة شريف باشا إلى السير افلن بارنج في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ : “ إن لمصر فضل تعريف العالم لمتبعين بهذه المناطق التي تمتد إلى البحيرات . وإليها وحدها كذلك يعود الفضل في إقامة مصارف ومتاجر أوروبية في السودان ، وفي تمكين البعوث العلمية من ارتياده ، والإرساليات الدينية من الإقامة فيه . ويصعب كذلك على الميصف أن ينكر جهود مصر الموفقة في القضاء على الاتجار بالرقيق “ .

وعنيت الحكومة المصرية منذ دخول السودان بتأسيس المدن ، فأسست الخرطوم في سنة ١٨٢٢ وأقام المصريون فيها المباني والمباجد ودارا لإحدى البعثات المدنية وكذلك الثكنات والمستشفى وأصبحت بعد أعوام قلائل مركزا للتجارة بين جميع أنحاء السودان ، وأنشأت كذلك مدينة كسلا ومدينة فامكا على النيل الأزرق .

وأولت الحكومة المصرية الزراعة في السودان عناية ، واستخدمت الآلات لتوفير المياه اللازمة لزراعة القطن ، كما أنشئ معملان لحاج القطن وأسواق لبيع محصوله .

ولم تقتصر في نشر التعليم في السودان ، فأسست عدة مدارس به لتأيم أهاليه والمتوطنين به ، وسارت هذه الحركة قدما في عهد اسماعيل ، وفي عهد توفيق (١٨٧٩) أنشئت مدرسة طيبة .

ومما يذكر لمصر في السودان جهودها في تحسين المواصلات بإنشاء الطرق والخطوط الحديدية .

وبدئ بإنشاء السكك الحديدية في سنة ١٨٧٣ ما بين وادي حلفا والمتمة ، وتوقف العمل مؤقتا بسبب رفض الرقابة الأجنبية الترخيص بالمال .

وفي سنة ١٨٩٦ عند إعادة فتح السودان تقرر مد خطوط حديدية في جميع المناطق التي كان يتقدم فيها الجنود ويحتلونها ، وكان لجنود مصر فضل العمل في إنشاء هذه الخطوط التي ما كان ليقدرها أن تتم لولا الأموال والجهود المصرية .

وأدخلت مصر في السودان نظام البريد الحديث فأنشئت إدارة في الخرطوم ومكاتب في الجهات الأخرى ، كما أنشئت خطوطا تلغرافية بلغ طولها لغاية سنة ١٨٧٠ ، ٢١١٠ كيلومترات .

وبعد استرداد السودان قامت مصر بأعمال الإنشاء والعمير ، فشيدت في الخرطوم سراى الحاكم العام ودواوين الحكومة وغير ذلك من الشكاات والأبنية .

وقد عاد على السودان بسبب الإدارة المصرية ميزتان كبيرتان :

الأولى — استتباب الأمن في السودان وقيام إدارة منظمة مما سهل قدوم الأوروبيين وانتشار التجارة عموما . وهذه السكينة التى سادت السودان وقت الإدارة المصرية عبر عنها السير صمويل بيكر بقوله "إن السائح الأوروبي فى سنة ١٨٦١ كان يستطيع وحده أن يجوب هذه الأرجاء الشاسعة بنفس الاطمئنان الذى يشعر به المتزهون فى هايد بارك عند غروب الشمس".

الثانية — تيسير إعداد بعثات الكشف عن منابع النيل . فنذ إنشاء الخرطوم ، أصبحت هذه المدينة مركزا لإعداد هذه البعثات وتمويلها .

القسم الثالث

كيف فتكت بريطانيا وحدة وادى النيل

هذه الوحدة التي تكاملت ، وهذه الأباطورية المصرية الضخمة التي وسعت الوادى من شماله إلى جنوبه ، أخذت بريطانيا على عاتقها أن تفككها حلقة حلقة ، وأن تمزق وحدتها وتقوض صرحها .

وكان السودان بنوع خاص هو الذى تعلقت به مطامع بريطانيا . ويجب أن نذكر فى هذا الصدد أن الوقت الذى مكن القدر فيه لبريطانيا من دخول مصر ثم من إخلاء السودان هو الوقت الذى كان الاستعمار الأوروبى فيه لأفريقية قد وصل إلى الأوج من نشاطه ، وبلغ التنافس فيه بين الدول المستعمرة — وعلى رأسها بريطانيا — الحد الذى تنذر عنده كل دولة منها بكل وسيلة لتغلب على الدول الأخرى فى حلبة هذا التنافس . وانهى الأمر بهذه الدول أن اقتسمت فيما بينها المناطق الإفريقية ، وتناقشت كل دولة منها ما استطاعت أن تلحقه . ورأت بريطانيا — وهى سيدة الدول المستعمرة — أن تطالب فى قسمة الشرق من أفريقية بنصيبين : نصيبها ونصيب مصر . فدخلت أوغندا ومستعمرات أخرى فى نصيبها ، ولم تر وسيلة لادعاء السودان إلا أن تطالب به نصيبا لمصر .

وقد صرح السير هارولد ماكايكل من حاضرم فى المحاضرة التى سبقت الإشارة إليها بشئ من ذلك ، فقال :

“ A further point was European expansion in Africa. The days of the Dervishes were also the days of the opening up of Africa by European Powers. British and German spheres in East Africa were defined in 1886. Uganda was British in 1890 ; by 1896 Belgians and French were advancing. These movements could hardly be watched with equanimity by ourselves as the protectors of Egypt, for there was nothing to show where they would stop or what would be the effect upon Egypt's future or the future of our interests in Egypt. The chief danger came from the French who by the time of Omdurman had reached Fashoda. Kitchener had at once to hurry south, meet them, and point out that their action constituted a direct violation of the rights of Egypt and Great Britain (sic.) It was only after a period of very acute tension that the French withdrew and renounced their claims in the Nile Valley. Now the importance of these facts lies in the effect they had on the decision to be taken regarding the status of the Sudan. It was impossible to leave Egypt free to repeat her performances of the past (nor had she the power) ; equity and policy forbade annexation by ourselves ; and obviously the Sudan could not be left as an uncontrolled storm-centre, no man's land.”

فبريطانيا إذن تطالب بالسودان نصيبا لمصر . ولكن هذا يقتصر على ما بينها وبين الدول . أما فيما بينها وبين مصر نفسها فلا أمر يختلف ، وينبغي أن يكون السودان من نصيبها هي لا من نصيب مصر . بقى أن تجد الوسيلة إلى تحقيق هذا الغرض ، والسودان كما رأيناه فيما تقدم جزء من مصر لا ينفصل . وما لبث القدر أن هيا لها هذه الوسيلة . فهذه ثورة المهدي قد شبت في السودان . فعلمنا أن تنهزها للاستيلاء على السودان كما انتهزت ثورة عرابي للاستيلاء على مصر . وهما ثورتان متعاصرتان ، انتفعت بهما بريطانيا أكبر الانتفاع . وإفادة بريطانيا منهما هذه الإفادة الكبيرة أصدق دليل على ما يقال عادة من أن بريطانيا ، إذا كانت لا تخلق الفرص ، فإنها تحسن استغلالها .

وقد رأيت بريطانيا ثورة المهدي وسيلة للاستيلاء على السودان كما قدمنا ، ولكن على أن تكون خطوة أولى من خطوات متدرجة تنتهى في آخرها إلى الغاية المرجوة . وهذه الخطوات هي :
(أولاً) أن تستفحل ثورة المهدي ، فلا يبذل جهد جدى فى إنحادها . فتفرض بريطانيا على مصر إخلاء السودان .

(ثانياً) أن تعود مصر إلى السودان ، ولكن على أن تكون بريطانيا إلى جانبها شريكة لها فى إدارة السودان .

(ثالثاً) أن تعمل بريطانيا على الانفراد بشؤون السودان ، وتتدرج فى ذلك تدرجاً ينتهى إلى الاستئثار بإدارته ، وإقصاء مصر عنه فلا يبقى لها فيه إلا حقها القديم فى السيادة .

(رابعاً) أن تحاول بريطانيا هدم هذا الحق أيضاً ، فتتصم بذلك آخر عروة تربط السودان بمصر ، وتنتهى بذلك لها الأسباب فى فصل السودان عن مصر فصلاً نهائياً حتى تتمكن من إدخاله فى حفارة الامبراطورية البريطانية .

هذه الخطوات الأربع نتعقبها فيما يأتى :

١ — ثورة المهدي وإخلاء السودان

يظن الكثيرون أن ثورة المهدي كانت ثورة السودان ضد الحكم المصرى ، وأن الغرض الذى كانت هذه الثورة ترمى إليه هو انفصال السودان عن مصر . ولكن وقائع التاريخ الثابتة تدل على غير ذلك . فإن الثورة قامت على أسباب اقتصادية وأسباب دينية . وتتلخص الأولى فى أن تحريم الحكومة المصرية للرق واحتكارها لتجارة العاج جرداً طبقة قوية فى السودان من موارد رزقها ، فانضمت إلى الثورة ، بل حرصت عليها . وتتلخص الأسباب الدينية فى أن المهدي نام ، باسم الدين الإسلامى ، ضد حكم الكفار (الأجانب) وضد الاستبداد التركى .

أما المصريون فكان يعطف عليهم ، بل كان يعطف على الثورة العربية بالذات لوجوه الشبه بينها وبين ثورته . وكانت الحضارة المصرية محبة إلى قلوب السودانيين . يدل على ذلك أن البلاد التي تأصلت فيها هذه الحضارة قدمت عن الثورة ، ولم تستجب لها .

ومهما يكن من أمر ، فإن المهدي لم يكن يفكر مطلقا في وطن سوداني مستقل عن مصر . بل هو على العكس من ذلك كان يرى أن رسالته — وهو المهدي المنتظر — هي أن يرد على العالم الإسلامي وحدته . وقد كتب في ذلك إلى السلطان عبد الحميد وإلى الخديو توفيق وإلى غيرهما من ملوك الإسلام وأمرائه . ثم أتبع القول العمل ، وتأهب — بعد أن استقر له الحكم في السودان — لنزو مصر . وشرع خليفته التعايشي فعلا في غزوها . فهو لم يكن إذن يريد أن يفصل السودان عن مصر ، بل كان يريد أن يضم مصر إلى السودان : خطوة أولى في طريقه إلى توحيد العالم الإسلامي .

وننظر الآن كيف نشبت الثورة .

*
*

قام المهدي كما قدمنا برسالة دينية ، وجمع الناس حوله .

وينبغي أن نرجع خطوة إلى الوراء لندرك حاملا بريطانيا مؤثرا من العوامل التي قادت إلى الثورة ، وهي الطريقة التي نفذ بها تحريم الاتجار بالرقيق في السودان . فقد كانت — بإيعاز من بريطانيا — عيفة حاسمة ، لم تراع فيها الظروف والملازمات . وقد استخدم الخديو اسماعيل السير صمويل بيكر حاكما على الأقاليم الجنوبية وجعل من أول واجباته مقاومة الاتجار بالرقيق ، فعمل على هذا الاتجار حملة شعواء ، جاوزت الحدود المعقولة ، وأثار الناس على الحكومة ، وكان قاسيا عنيفا في حكمه وفي إخضاعه القبائل للحكم المصري ، حتى أشرب القلوب بغض هذا الحكم . وكأنه كان متعمدا ذلك ، حتى يهيئ أسباب التدخل لمواطنيه البريطانيين . ونحن لا نأخذه إلا بقوله فقد كتب ، وقت كانت المسألة الشرقية تناقش فيه بعد توقيع معاهدة برلين ، يقول :

“ Je ne puis que méditer avec satisfaction sur les changements qui ont eu lieu en Egypte, et l'immense croissance de l'influence anglaise qui date de 1869, lorsque le Khédive employa pour la première fois un Anglais en lui conférant des pouvoirs suprêmes pour la suppression du commerce de la Traite en Afrique Centrale. Cette mesure jeta la base des réformes qui ont été effectuées depuis. A l'expiration de ma mission, en 1873, Gordon devint mon successeur, et continua l'œuvre commencée. *La lutte contre le commerce de la Traite ouvrit la porte à l'ingérence britannique* : Malcom devint Pacha au service du Khédive pour abolir le trafic sur la Mer Rouge. Mc-Killop fut également nommé Pacha. Ainsi nous trouvons quatre Anglais investis d'une autorité qui n'avait jamais été conférée à nos com-

patriotes autrefois... A vrai dire, un pays agressif, comme l'a été l'Angleterre de tout temps, ne peut jamais s'arrêter quand et où il veut. Nous sommes poussées en avant et sommes obligées, par la force des circonstances, d'étendre nos frontières même contrairement à nos desirs." (Moh. Sabry : Le Soudan Egyptien p.p. 39-40).

وولى غوردون الأمر من بعد السير صمويل بيكر ، فصار سيرته . ولما عين حاكماً عاماً للسودان بقي في حملته على تجارة الرقيق دون حساب للعواقب . وهو نفسه الذى يقول :

" Je frappe tous les jours des coups mortels contre le commerce de la Traite et j'institue à cet effet une sorte de gouvernement de la Terreur ; j'ai perdu un homme pour avoir mutilé un garçon, et ne demanderai nullement la permission de la faire. Peu importe que le Khédive approuve ou non."

وقد ترك غوردون البلاد بسوء سياسته وضعف تديره على حافة الثورة . وهذا ما يقوله أحد معاونيه — شاييه لونج (Chaillé-Long) — في هذا الصدد :

" Gordon avait trouvé le Soudan en paix et pleine prospérité ; il le quitta en 1879, endetté et sous le coup de l'insurrection."

فبريطانيا إذن ورجالها من عمال الخديو اسماعيل كانت تهم يد في إشعال الثورة المهدية ، سواء كان ذلك عن قصد أو عن غير قصد .

ومهما يكن من أمر ، فإن الإدارة المصرية للسودان نجم عنها الخير والإصلاح لهذه البلاد . ولم تتغير الأمور إلا عندما حل محل هذه الإدارة المصرية الخاضعة لإدارة بريطانية كانت تعمل باسم مصر ولكن ضد مصالحها . ونقتل عن الدكتور محمد صبرى ما يقرله في ذلك :

" Les historiens et auteurs anglais sont unanimes à attribuer à l'administration égyptienne ; à sa corruption et à son despotisme les causes de la révolte du Mahdi au Soudan. Or, il faut distinguer entre l'administration égyptienne proprement dite et l'administration égyptienne *euro-péanisée* de Gordon qui a " préparé " la révolte (1877-1879).

L'Européanisation de cette administration a commencé en 1869 lorsque le Prince de Galle vint en Egypte et recommanda au Khédive Ismaïl l'envoi de Samuel Baker en Afrique Centrale. La mission de Baker dura trois années (1870-1873) ; à Baker succéda Gordon comme gouverneur des Provinces de l'Equateur (1874-1876). De 1877 à 1897 Gordon devint gouverneur du Soudan avec des pouvoirs discrétionnaires absolus. Entre temps ; en 1878 à la suite de la convention des Somalis de 1877, Malcolm devint directeur du Service de la Traite dans la Mer Rouge. C'est sous le couvert humanitaire de la Traite que Baker ; Malcolm, Gordon et tous les fonctionnaires européens amenés au Soudan ; surtout dans les deux dernières années du règne d'Ismaïl, tels les Gessi, les Slatin, les Schnitzer

(Emin), les Messedaglia, les Emiliani, les Gielgler, les Casati ; les Lupton etc., ont permis à l'ingérence anglaise de s'établir au Soudan ; de discréditer le Gouvernement Egyptien aux yeux des populations, sous le rapport religieux et social, et de créer des causes de mécontentement réel par les mesures violentes prises contre le commerce de la traite.

“ De l'aveu de Cave, le célèbre financier anglais, le Soudan était prospère en 1877, c'est à dire à l'époque où l'administration était encore purement égyptienne. En 1879 le Soudan était endetté et sous le coup de l'insurrection. Toutefois dans les contrées extrêmes du Soudan, dans la Somalie et le Harrar, l'administration est restée purement égyptienne jusqu'à la révolte Mahdiste ou plutôt jusqu'à leur vacuation par l'Egypte (1844-1885). L'œuvre de cette administration était remarquable. Il est bon de noter que le gouvernorat de Harrar était une dépendance du Soudan sous Gordon, et que ce dernier, en 1879, se permit de renvoyer Raouf pacha de Harrar pour mettre un Anglais à sa place mais Ismaïl non seulement refusa l'euro péanisation de l'administration égyptienne à Harrar avec ses conséquences inéluctables mais sépara même le gouvernorat de Harrar du gouvernement général du Soudan et le rattacha directement à l'administration égyptienne. Aussi quand la révolte Mahdiste se déclara au Soudan elle recruta ses partisans surtout dans les régions et parmi les éléments les moins avancés, mais partout, dans les centres de civilisation où l'œuvre égyptienne depuis Mohamed Ali avait eu le temps de s'implanter, le pays était réfractaire à la révolte.

L'occupation de l'Egypte par l'Angleterre en 1882, en empêchant l'Egypte d'avoir ses coudées franches, a encouragé la révolte à prendre des proportions désastreuses et à accumuler des ruines pendant dix-huit années (1881-1898).”

ويد أخرى إيطانيا — وهي في هذه المرة مقطوع في سوء نيتها — كانت سببا مباشرا في نجاح الثورة المهدية . فإن الانجليز عندما دخلوا مصر في سنة ١٨٨٢ ، كانت الثورة المهدية لم تسفحل إلى الحد الذي يتعذر معه إنقاذها . وبالرغم من انحلال الجيش المصري تحت الضغط الانجليزي باعتبار أنه كان جيشا ثائرا تحت قيادة عرابي ، فإن مصر وجدت الرجل الكفء المحنك القادر على إنقاذ ثورة المهدي في شخص القائد العظيم عبد القادر حلمي باشا ، وقد أرسل حاكما عاما للسودان في بدء الثورة المهدية . وقد أخذ هذا البطل المصري يعمل على إنقاذ الثورة ، ونجح نجاحا كبيرا في ذلك ، وكان اسمه يلقى الرعب في قلوب رجال الثورة ، حتى أن المهدي كان يدعو الناس عقب كل صلاة أن يستغيثوا من بأس هذا الرجل العظيم وينادوا ” اللهم يا قوي يا قادر اكفنا شر عبد القادر “ . فلم يكف الانجليز يستشعرون أن عبد القادر حلمي قادر على إنقاذ الثورة حتى أوعزوا إلى الحديوي توفيق فاستدعاه من السودان دينا أن يتم عمله . ومنعوا كذلك إيناد الزبير إلى السودان ، وهو من كبار رجاله النادرين على منافسة المهدي والحد من سلطانه لو تركه الانجليز يرجع إلى بلده . فبريطانيا لم تكف بالامتناع عن اتخاذ أي تدبير جدي لإنقاذ

الثورة وهي التي كانت في يدها مقاليد الأمور وقت ذلك في مصر ، بل ذهبت أبعد من ذلك كثيرا فعدلت على عرقلة كل المساعي التي بذلتها مصر لئلا من انتشار الثورة . وعندما تأهبت للعمل ، وأرسلت هكس باشا على رأس جيش مصري من فلول العربيين إلى السودان ، قادتهم إلى الكارثة ، بل إلى هذه المجزرة البشرية التي فتوا فيها جميعا وذلك بسبب سوء تدبير قائدهم البريطاني وضعف قيادته ، ونقص كفايته . تم أرسلت بعد ذلك غوردون لإخلاء السودان ، بعد أن فرضت هذا الإخلاء على مصر فرضا . فكانت كارثة أخرى أودت بحياة غوردون ، بعد أن تباطأت حملة الإنقاذ — تحت قيادة ولسلي — في السير لإيقاظه .

وننظر الآن كيف فرضت بريطانيا على مصر إخلاء السودان .

وهذه تالفة الأافي . فإن بريطانيا بعد أن مهدت للثورة المهدية بسوء إدارة رجالها أو بإيعاز منها لهم ، وبعد أن امتنعت عن اتخاذ أي تدبير جدي لإنحاد الثورة بل بعد أن عرقات كل مسعى بذل في هذا السبيل ، بعد هذا وذلك فرضت على مصر إخلاء السودان ، وطلبت من كل وزير مصري لا يطيع هذا الأمر أن يستقيل . وكان شريف باشا قبل ذلك قد بين للتل البريطاني السيرافن بارنج — في مذكرة هي آية في سداد المنطق وبلاغة الحجج الأسباب التي تدعو مصر إلى عدم إخلاء السودان . وننقل هنا نص هذه المذكرة باللغة الفرنسية ، وتاريخها ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ :

La première objection qui se présente à l'esprit si l'on envisage la possibilité éventuelle d'un abandon du Soudan par l'Égypte c'est le texte du Firman du 7 août 1879 qui interdit formellement au Khédive toute aliénation de territoire.

Mais en supposant même que l'Égypte puisse de sa propre volonté renoncer à ses possessions soudanaises, il est juste d'examiner quelles sont les conséquences :

Dans l'état actuel des choses, le Gouvernement conserve son autorité sur tout le Soudan à l'exception de la Province du Kordofan, et des districts avoisant Souakin. Il s'agirait donc de livrer à l'insurrection tout le Soudan oriental, les moudirichs de Berber et Dongola ainsi que tout le cours du Nil depuis ses sources jusqu'à un point à définir comme frontière sud de l'Égypte. Le faux prophète se verrait donc consacré comme seule autorité de ces vastes régions, et les tribus restées fidèles à l'Égypte aussi bien qui sont encore indécises, telles que le Cababiches, seront forcément destinées à grossir le nombre de ses adhérents du rebelle.

L'Égypte ayant ainsi contribué à augmenter le prestige du faux prophète serait réduite à ses limites les plus restreintes et aurait à supporter directement le choc des masses fanatisées. Elle aurait en outre à se préoccuper des nombreuses tribus de Bédouins qui l'entourent de tous cotés, et qui à cause de leurs instincts de pillage et du mirage que l'Égypte produit

sur eux ne sauraient rester indifférente aux appels que le faux prophète ne peut manquer de leur adresser :—

Quelques unes d'entre elles, comme celle de Abaddehs et une grande partie des Bichariehs demeurées fidèles jusqu'à présent et qui s'étendent depuis Berber à Esneh et Keneh même seraient une source permanente de préoccupation pour le Gouvernement.

Privée de frontières naturelles, et par conséquent vulnérable de tous côtés, l'Égypte se verra obligée, pour assurer sa sécurité, de maintenir sur pied une armée considérable, et au-dessus de ses moyens.

L'occupation de Soudan, au contraire, avec une bonne administration lui permettrait non seulement de recruter facilement et à bon marché des hommes dans ces contrées, mais de faire supporter à ces mêmes contrées une partie des frais destinés à l'entretien d'une armée contribuant à la fois au maintien de la tranquillité au Soudan et à la protection de l'Égypte propre.

D'ailleurs, depuis les temps les plus reculés jusqu'à Mohamed Ali, elle a toujours eu à prendre l'offensive vers le sud pour être préservée des incursions des peuplades du Haut du Nil.

Le système constant de la défense de l'Égypte a consisté de tenir ces peuplades en échec loin des limites de l'Égypte propre.

Le Gouvernement de S.A. ne saurait par conséquent se décider à l'abandon de territoires qu'il considère comme absolument nécessaires pour la sécurité de l'Égypte.

D'ailleurs au point de vue de la civilisation, quelques fondées que puissent être les critiques dirigées contre l'administration égyptienne dans le Soudan, il n'en est pas moins vrai que c'est grâce aux efforts de l'Égypte que les contrées jusqu'aux lacs appartiennent aujourd'hui au monde connu. C'est grâce à elle, également que des maisons de commerce européennes ont pu se fonder au Soudan, que des voyages d'exploration scientifiques, ont été entrepris, et que des missions chrétiennes ont pu s'y établir.

Il serait en outre difficile de nier que l'Égypte a enrayé dans les limites du possible, le Traité des Esclaves et que le faux prophète a trouvé ses premiers adeptes parmi ceux qui ont vu leur honteux trafic entravé par l'administration égyptienne.

Mais pour continuer son œuvre dans le Soudan, rétablir son autorité et partant protéger l'Égypte, le Gouvernement de Son Altesse a besoin du concours temporaire d'une force armée d'environ 10,000 hommes.

Cette force armée serait employée à ouvrir, tout d'abord, le chemin entre Souakin et Berber, et à tenir garnison pour un délai déterminé, en attendant que le Gouvernement de Son Altesse puisse organiser et concentrer des forces pour la remplacer.

Point n'est besoin d'ajouter qu'il n'entre pas dans l'esprit du Gouvernement de Son Altesse d'entreprendre une nouvelle expédition au Kordofan.

Il se bornera à prendre les dispositions nécessaires pour se maintenir à Khartoum afin d'être rassuré du côté du Soudan oriental et commander le cours du Nil.

Le caractère religieux de l'insurrection étant donné, le Gouvernement de Son Altesse estime que l'intervention la plus adaptée à la circonstance serait l'intervention turque. Il croit que la Sublime Porte ne saurait lui refuser ce concours si elle tenait compte des contingents que l'Égypte lui a fournis en Crimée, en Crète, en Serbie et en Bulgarie. L'urgence de ce concours ne saurait échapper à la Porte pour empêcher que l'insurrection ne gagne la Tripolitaine et l'Arabie. Toutefois le Gouvernement de Son Altesse est particulièrement désireux que tout engagement à ce sujet soit consacré par un accord avec la Grande-Bretagne soit que le Gouvernement de Sa Majesté consente à négocier pour l'Égypte, soit que cette dernière ait à s'entendre directement avec la Sublime Porte.

Signé : (CHERIF)

فلما أصر الممثل البريطاني على وجوب إخلاء السودان ، وواجه الحكومة المصرية بالبرقية الشهيرة المرسلة إليه من اللورد جرانفيل في ٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، وقد أتينا عرضها فيما تقدم (نظار ص ١٣ — ١٤) ، لم يسع وطنية شريف باشا إلا أن يستقبل ، وإلا أن يسجل استغاثته المشرفة في العبارات الآتية ، وننقلها مترجمة إلى اللغة الانجليزية :

"The British Government presses for the evacuation of the Sudan but we have no right to agree to such a step being taken, as these provinces which belong to the Sublime Porte are entrusted to us to administer. If Britain insists upon its recommendation being carried out without opposition on our part, such an act would be contrary to the provisions of the Khedivial Decree of August 23, 1878, which stipulates that the Khedive rules through his ministers and in conjunction with them. We therefore, submit our resignation, as we are prevented from discharging our functions in accordance with the Constitution."

ورفض رياض باشا الوزارة على أساس إخلاء السودان . وقبلها نوبار باشا ، وتمت على يده هذه المأساة الفاجعة .

ويمينا أن نبين هنا بعد كل ما تقدم أن مصر لم تتخل عن السودان ، بل اقتضت على إخلاء المناطق الداخلية فيه من الجيوش والمواطنين لحقن دمائهم . ولم يكن في نيتنا وقت أن أمرت بهذا لإخلاء أن تترك السودان . فهي إذا كانت قد أخلته فإنها لم تتخل عنه . يدل على ذلك ما يأتي :

١ — المذشور الذي أذاعه الخديو على أهالي السودان يخبرهم فيه أنه عهد إلى فردون بتأليف حكومة قوية تعمل على توطيد النظام .

٢ — سلطة الخديو المقيدة ، فإنه كان طبقا للفرمانات لا يستطيع النزول عن السودان ولا تركه ، وقد احتج الباب العالي فعلا على هذا الإخلاء . فالخديو حتى لو كان أراد التخلي عن السودان ، فإنه كان لا يملك ذلك . والمعاهدة التي وقعها السير دزامون ولف مع الباب العالي في الآستانة في ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٥ لم تنص على التخلي عن السودان ، بل هي على العكس من ذلك تد نصت على تهيئة السودان بالوسائل السلمية ، وعلى أن تعهدات الخديو الدولية لا يجوز أن تتعارض مع الامتيازات التي منحتها لهم الفرمانات السلطانية .

٣ — على أن الحكومة المصرية لم تخل من السودان إلا المناطق الداخلية ، وبقيت الموانئ تحت الإدارة المصرية ، وما أخنته من المناطق الداخلية لم يكن بطوعها إذ فرض عليها فرضا ، وقد رأينا كيف استقل شريف باشا لهذا السبب .

٤ — اعترف الحكومة البريطانية طول المدة التي بقي فيها السودان خاليا من الجيوش المصرية بحقوق مصر ، فقد عقدت اتفاقا مع ألمانيا في سنة ١٨٩٠ ، ومع إيطاليا في سنة ١٨٩١ ، ومع الكونغو الحرة في سنة ١٨٩٤ ، وأجازت في هذه الاتفاقات أن تحتل الدول بعض مناطق السودان ، ولكنها اشترطت أن كل احتلال من هذا القبيل لا يمس حقوق الحكومة المصرية على هذه الأقاليم ، وتبقى هذه الحقوق معقدة إلى أن تتمكن الحكومة المصرية من استرداد المناطق المذكورة . ومما يؤيد ذلك أيضا حادثة ناشودة المعروفة ، فقد احتل الفرنسيون ناشودة تحت قيادة الكابتن مارشان ، فذهب إليه كنشتر ، وبعد محادثة لم يرض مارشان أن يترك ناشودة إلا بعد أن دفع كنشتر عليها العلم المصري وحده ، وهذا اعتراف صريح من إنجلترا بأن السودان كان وظل أرضا مصرية .

يتبين إذن من كل هذا أن السودان منذ إخلائه إلى أن استرد لم ينقطع عن أن يكون من الساحة الدبلوماسية جزاء من مصر ، ولم يتغير وضعه القانوني بعد ثورة المهدي والإخلاء عما كان قبل ذلك .

*
* *

٢ — استرداد السودان واتفاقية سنة ١٨٩٩

لم تكن الحكومة التي أقامها المهدي وخلفه فيها عبد الله التعايشي ، بتبادرة على أن تمسك زمام أزمائها من الدراويش ، ولم يعقب الحكم المصري في السودان حكم يدانيه في الصلاحية ، بل كان حكما يتاز بالتهب والسلب والاعتداء على الأرواح والأموال . وننقل هنا عن هذا الحكم شهادة ثلاثة ، سوداني ومصري وبريطاني .

قال الأستاذ أبو شبكة في كتابه الذي سبقت الإشارة إليه (ص ٢٥٧) . "ومع ما أنشئ من محاكم وما تبين من قضاة يحكمون بالشريعة المحمدية ، فإن حوادث النهب والسلب والتعدي على الأنفس والأموال ترد إلى الخليفة دون انقطاع من الأقاليم ، حيث يعيث بعض الأعراب الأجلاف فسادا ، وهم لا يتصفون بفضيلة ما غير إيمانهم بالمهدية ، وبيع أرواحهم في سبيلها . وكان الخليفة يزجرهم ويتهددهم ويتوعددهم بشديد العذاب ، ويأمرهم بماملة الناس بالحسن والرفق ، ولكن أنى لهم بتبديل نفوسهم وعقلياتهم ، وقد شربوا على الفوضى والظلم ، وما كان للخليفة أن يجردهم من أسلحتهم وأن يستغنى عن خدماتهم ، نهم حماة الدولة ضد أعدائها في الخارج وهم بطانته وأهوانه على منافسيه في الداخل . فالضرورة تقضى بالحفاظ عليهم ، ولكنهم ظلموا وجاروا ووسموا العهد بطابع الفوضى نتيجة جهلهم وسوء تدبيرهم مع ما ركب في نفوسهم من بغض وكراهية لأولاد البلد " .

وقال الأستاذ محمد شفيق غزال بك في كتابه وحدة وادي النيل ص ٨٧ . "تطور الأمر من صلاح فرد ومحاولة إصلاح إلى ما أطلقنا عليه اسم "نكبة" الحركة المهدية . وقد أطلقنا عليها هذا الاسم لأنها حاولت مالا تصالح له وما لا تطيقه وما لا ينبغي لها . فكانت حركة تخليم وتخريب وجنت على نفسها وعلى السودان وعلى مصر . وذهبت البسالة في وجه الموت التي أبدعها آلاف الدراويش في شتى المواقع ، وذهبت القدرة على التنظيم وصفات الزعامة الحقيقية التي كان يملكها المهدي ، في سبيل الهدم لا في سبيل البناء . ذلك أن تلك الدعوة فتحت الباب للعصبيات المنفرقة والشياعات المتنافرة ، وجماعات تجار الرقيق ، وكارهى مقرمات الحضارة الحديثة التي تتطلب انتظام الحكم وجرمانه على قواعد ثابتة ، واستقرار أسبابه ، في أنظمة عامة ، وتوسطا بين المحافظة والتغيير كلما بدت لذلك منفعة ، واستعداد للتقدم والترقي فكان الانحلال والرباب والحرب . وقد ذكر كرومر في تقريره عن مصر والسودان في سنة ١٨٩٨ — أى على أثر اتحاد الحركة المهدية — "إن الإقليم الواقع بين عطبرة والخرطوم — وهو موطن الجعليين — قد فقد في العهد المهدي كل سكانه تقريبا . قال وقد زرت حديثا مدينة المتعة وكانت من مراكز السودان التجارية الهامة (أى في العهد البغيض السابق للثورة المهدية) . وتدل أطلال المدينة ونحراؤها دلالة كافية على أنها كانت مدينة طاهرة بالسكان . وقد حدثوني هناك بأن المدينة يسكنها الآن مائة وستون رجلا وأكثر من ألف امرأة . ويؤيد صدق هذا التدمير ما شاهدته بنفسى . أى أن الدراويش قد أتوا تقريبا على جميع الذكور البالغين " . وذكر في موضع آخر من نفس التقرير أن مجموع ما حصلته حكومة السودان في سنة ١٨٩٨ لا يزيد على ٣٥,٠٠٠ جنيه وفي هذا الكفاية لتصوير ذلك الحراب الشامل " .

وقال مستر تشرشل في كتابه : (The River War p.p. 69-70)

"Of the military dominations : which history records, the Dervish Empire was probably the worst. All others have displayed compensating virtues. A high sense of personal honour has counterbalanced a low standard of public justice. An enrolling patriotism may partly repair economic follies. The miseries of the people are often concealed by the magnificence of the army. The laxity of morals is in some degree excused by the elegance of manners. But the Dervish Empire developed no virtue except courage, a quality more admirable than rare. The poverty of the land prevented magnificence. The ignorance of its inhabitants excluded refinement. The Dervish dominion was born of war, existed by war, and fell by war. It began on the night of the sack of Khartoum. It ended abruptly thirteen years later in the battle of Omdorman. Like a subsidiary volcano, it was flung up by one conclusion, blazed during the period of disturbance, and was destroyed by the still more violent shock that ended the eruption."

إذن لم يكن الحكم المصري هو الذي جلب الويل والدمار للسودان . وكان السودانيون في ظله أوفر حظا منهم في ظل حكم الدراويش .

*
* *

على أن حكم الدراويش لم يطل . ومنذ أخذت الجيوش المصرية السودان ، ومطامع الدول الاستعمارية تتطاع إليه من كل مكان . وقد رأينا بريطانيا تعقد مع هذه الدول — ألمانيا وإيطاليا وإيطاليا — اتفاقات تبيح لهم احتلالا وقتيا لبعض مناطق السودان إلى أن يسترد . ثم نشطت فرنسا ، واتجهت من أفريقيا الاستوائية شرقا إلى النيل الأبيض ، فهتدت السودان بالاستعمار . فقررت الحكومة البريطانية بالاتفاق مع الحكومة المصرية أن يرجه جيش مصرى باسم خديو مصر لاسترداد السودان . وحادثة فشوده التي سبقت الإشارة إليها تدل على أن الجيش المصري لو تأخر قليلا في استعادة السودان ، لكان الفرنسيون قد نجحوا في اختراق أفريقيا من الغرب إلى الشرق ، ولكانوا وطدوا أقدامهم على ضفاف النيل في أواسط السودان . وقبل الفرنسيين ، كان الإيطاليون يهددون السودان ، والمثل البريطاني في مصر — السير أفان بارنج — يرقب حركاتهم في خوف وحذر ، ويخشى أن يوطدوا أقدامهم في الخرطوم ، فيكون ذلك كارثة على مصر وهو يعلم أن من يملك السودان فقد ملك مصر ، وأن الانجليز هم المسئولون عن ضياع السودان . وها هو يرسل برقية إلى لندن في هذا المعنى ، تاريخها ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ، ننقلها بالنص لأهميتها :

Cairo, December 15, 1889.

On the 11th instant your Lordship telegraphed to me that the Italian Government wished to enter into relations with the chiefs of *Kassala*.

In your Lord's telegram No. 105 of the 13th instant it is remarked that "the policy of keeping other people out of a savage territory, which we are unable to occupy ourselves, is one which it is difficult to pursue or to defend."

I fully recognize the force of this observation. At the same time I venture to point out that the case of the Sudan is not quite analogous to that of other savage territory which is not, and never has been, occupied by any civilized or quasi-civilized power. *De jure*, although not *de facto*, the Sudan constitutes part of the Ottoman dominions. The Khedive pays tribute to the Porte on account of the Sudan; indeed so far as *Massowa* and *Suakin* are concerned, the precise amount paid for these provinces is stated in the Firman of May 1865. It is most unjust that the Egyptian Government should continue to pay tribute for *Massowa*, and the injustice will be considerably increased if the Italians encroach on territory which the Egyptian Government hopes, and not unnaturally, to *reoccupy some day...*

The Italians evidently want to obtain possession of *Kassals...* it is more than probable that they will, after a short while, endeavour to extend westward, in which case, they would soon strike the valley of the Nile either at *Khartoum* or at some point near Khartoum.

I venture to think that it is essential in Egyptian interests to avert any such calamity, for it is no exaggeration to say that the establishment of a *civilized power in the Nile valley would be a calamity to Egypt.*

Ever since the Sudan was evacuated, Sir *Samuel Baker* and many others have pointed out the serious consequences which would result if the Dervishes began to tamper *with the Nile, on which the whole well-being and agricultural life of Egypt depend.* These views, at the time they were put forward, were unnecessarily alarmist. The savage tribes who now rule in the Sudan do not possess the resources or the engineering skill to do any real harm to Egypt. But the case would be very different were a civilized European Power established in the Nile Valley, such a Power would, as Sir *Colin Moncrieff* very truly says: "*have Egypt in its grip.*" They could so reduce the water supply as to ruin the country.

An Egyptian question of this nature cannot be a matter of indifference to Her Majesty's Government.

Whatever Power holds the Upper Nile Valley must, by the mere force of its geographical situation, dominate Egypt...

In the eyes of Europe, of the people of Egypt, and I may add, of a very large number of Englishmen, the English Government is held responsible for the loss of the Sudan...

(BARING)

(R.f: Archives Anglaises F. 0.78. No. 4243).

عمدت مصر إذن إلى استرداد السودان . وفي ١٣ مارس سنة ١٨٩٦ تلقى كاتشنر سردار الجيش المصرى أمرا بالزحف على السودان ، باسم خديو مصر كما قدمنا . وقد تم ذلك بالاستيلاء على دنقلة في ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ . واحتلت أم درمان في سنة ١٨٩٨ .

وقد استرد السودان بالأموال والجيش المصرية وكانت مساهمة إنجلترا ضئيلة فيه ، فقد بلغت تكاليف حملات استرداد السودان ٢,٣٥٤,٣٥٤ جنيهًا وهي تشمل المصروفات العسكرية ، ومصاريق إنشاء السكك الحديدية ومد التلغرافات والسفن النهرية المسلحة ، وقد تحملتها الخزنة المصرية ما مدا ٨٠٠,٠٠٠ جنيه ساهمت فيه الخزنة البريطانية (مؤلف ١٠ كايكل ص ٦٣) .

وكذلك لعبت الجيوش المصرية الدور الأول في استرداد السودان ، فتد كان عدد القوات المصرية التي اشتركت في معركة دنقلة سنة ١٨٩٦ يبلغ ١٦,٦٨٢ وعدد القوات الانجليزية لا يتجاوز ٨٧٠ رجلا .

وقام الجنود المصريون بعمليات مد الخطوط الحديدية والتلغرافات والتليفونات والاتحام في معارك سنة ١٨٩٧ منها معركة العظيرة ، وبلغ عدد القوات المصرية نحو ١٨,٠٠٠ والقوات البريطانية ١٥٠٠ .

وفي معركة أم درمان سنة ١٨٩٨ بلغ عدد القوات المصرية ٢٢,٠٠٠ والقوات البريطانية حوالي ٤٠٠٠ جندي .



دخلت إنجلترا مع مصر السودان ، شريكة لما في الإدارة . واستقرت الجيوش الإنجليزية في الخرطوم كما استقرت في القاهرة من قبل . وبذلك خلت إنجلترا الخطوة الثانية في سبيل تحقيق مطامعها الاستعمارية .

وعقدت الحكومة البريطانية مع الحكومة المصرية اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ، الأولى في ١٩ يناير والثانية في ١٠ يولييه . والأولى هي الاتفاقية الأساسية وهي التي يشار إليها عند ما تذكر اتفاقية سنة ١٨٩٩ فيما يلي . أما الثانية فقد كان الغرض منها تعميم النظام الإداري الذي وضعته الاتفاقية الأولى ليشمل مدينة سواكن ، وكانت هذه المدينة قد استثنيت في الاتفاقية الأولى .

أما كيف عقدت اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، وما الذي كان الانجليز يحاولونه بعقدها ، فندع اللورد كرومر — الواضح لهذه الاتفاقية — يتكلم عن ذلك . فقد قال في كتابه (مصر الحديثة — الفصل الثالث والمشررون) في هذا الصدد ما يأتي :

“ The matter was discussed when I was in London in July 1898. At that time, although all saw clearly enough the objects to be attained, no

very definite method for attaining them was suggested. In order, however, to give an outward and visible sign that, in the eyes of the British Government, the political status of the Sudan differed from that of Egypt. Lord Kitchener was instructed, on the capture of Khartoum, to hoist both the British and Egyptian flags side by side. These orders were duly executed. Amidst the clash of arms and the jubilation over the recent victory, this measure attracted but little attention. It was not until five months later, that its importance was generally understood. On January 4, 1899, being then at Omdurman. I made a speech to the assembled Sheikhs. As I intended and anticipated, it attracted much attention. It was, indeed, meant for the public of Egypt and Europe quite as much as for the audience whom I addressed. In the course of this speech I said : " You see that both the British and Egyptian flags are floating over this house. That is an indication that for the future you will be governed by the Queen of England and by the Khedive of Egypt." There could be no mistaking the significance of these words, and there was no desire that they should be mistaken. They meant that the Sudan was to be governed by a partnership of two, of which England was the predominant member.

Before making this speech, I had submitted to Lord Salisbury the project of an Agreement between the British and Egyptian Governments regulating the political status of the Sudan. It had been prepared, under my general instructions, by Sir Malcolm McIlwraith, the Judicial Adviser of the Egyptian Government. Shortly after my return to Cairo, I was authorized to sign it. It was accordingly signed by the Egyptian Minister for Foreign Affairs and myself on January 19, 1899. I proceed to give a brief summary of the contents of this document.

The first and most important was to assert a valid title to the exercise of sovereign rights in the Sudan by the Queen of England in conjunction with the Khedive. There could be only one sound basis on which that title could rest. This was the right of conquest. A title based on this ground had the merit of being in accordance with the indisputable facts of the situation. It was also in accordance, if not with international law — which can obviously never be codified save in respect to certain special issues — at all events, with international practice, as set forth by competent authorities. It was, therefore, laid down in the preamble of the Agreement that it was desirable "to give effect to the claims which have accrued to Her Britannic Majesty's Government by right of conquest, to share in the present settlement and future working and development" of the legislative and administrative system of the Sudan.

This principle having been once accepted, the ground was cleared for further action. The shadow claims of Turkish suzerainty were practically, though not nominally, swept away by a stroke of the pen. Their disappearance connoted the abrogation of all those privileges which, in other parts of the Ottoman dominions, are vested in European Powers in order to check an abusive exercise of the Sultan's sovereign rights. All that then

remained was to settle the practical points at issue in the manner most convenient and most conducive to the interests of the two sole contracting parties, namely, the British and the Egyptian Governments.

The 22nd parallel of latitude was fixed as the northern frontier of the new state ; on the other hand, the southern frontier was left underfined. It was provided that both the British and Egyptian flags should be used throughout the Sudan ; that the supreme military and civil command should be vested in one officer, termed " the Governor-General of the Sudan ", who was to be appointed by a Khedivial Decree on the recommendation of the British Government ; that Proclamations by the Governor-General should have the force of law ; that the jurisdiction of the Mixed Tribunal should " not extend or be recognised for any purpose whatsoever, in any part of the Sudan " ; and that no foreign Consuls should be allowed to reside in the country without the previous consent of the British Government.

وسنحل فيما بعد هذه الاتفاقية من الناحية النانونية. ويكفى أن نذكر الآن أن الانجليز وضعوا أقدامهم في السودان بفضل هذه الاتفاقية . . وسنراهم يتدرجون في تثبيت حكمهم والانفراد بإدارة السودان وإقصاء مصر عنها شيئا نشيئا تحقيقا لأغراضهم الاستعمارية كما قدما .

*
* *

٣ — استئثار بريطانيا بإدارة السودان وإقصاء مصر عنه :

نستعرض أولا كيف استأثرت بريطانيا بالسودان وأقصت مصر عنه مع أن مصر بقيت تعمل دلي لإنهاض السودان . ثم ننظر بعد ذلك في الإدارة البريطانية في السودان وما تنطوي عليه هذه الإدارة من مساوئ .

*
* *

طبقت اتفاقية سنة ١٨٩٩ تطبيقا فيه كثير من التحريف لحقوق مصر . ومع أن هذه الاتفاقية لا تقيم وزنا كبيرا لهذه الحقوق ، فإن إنجلترا لم تلبث أن انتقصت من حقوق مصر التي تقررها الاتفاقية نفسها . بل إنه لم يمض على توقيع الاتفاقية أكثر من أربع سنوات حتى عمدت إنجلترا دون أن تشارك معها مصر ، إلى توقيع اتفاق مع الحبشة خاص بحقوق السودان وذلك في سنة ١٩٠٢ . ثم أخذت إنجلترا تزيد في اعتدائها على حقوق مصر يوما بعد يوم . وتعاقت أعمال الاعتداء حتى تفاقمت في أحداث سنة ١٩٢٤ .

ومنذ سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩١٢ كانت القوانين التي يصدرها الحاكم العام لا تصدر إلا بموافقة الحكومة المصرية وذلك طبقا لنصوص الاتفاقية .

ومنذ سنة ١٩١٢ جعل الحاكم العام يصدر القوانين دون أن يحصل على موافقة الحكومة المصرية ، بل دون إخطارها في بعض الأحوال .

وفي ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ أعلنت إنجلترا الحماية على مصر . وامتدت الحماية إلى السودان تبعاً لمصر . وقد تنازلت تركيا عن سيادتها على مصر والسوان اعتباراً من هذا التاريخ ، وذلك في المادة لوزان المبرمة في سنة ١٩٢٢ . وقد جاء في المادة ١٧ من هذه المعاهدة ما يأتي : ” يعتبر تنازل تركيا عن جميع حقوقها في مصر والسودان محدثاً لأثره ابتداء من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ” .

وفي ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أعلنت إنجلترا إلغاء الحماية فزالت عن مصر والسودان في وقت واحد ، ولكن إنجلترا احتفظت باتفاقية سنة ١٨٩٩ في السودان .

وفي سنة ١٩٢٣ أجبرت إنجلترا حكومة مصر أن تحذف من الدستور المسمى لقب ” ملك مصر والسودان ” حتى تفصم العلاقة بين البلدين .

وفي ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ سلم المندوب السامي رئيس الحكومة المصرية ” عقب مقتل السردار ” بلاغاً طلب فيه أن تصدر في خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصري البعثة من السودان ، وأن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستريد مساحة الأطنان التي تزرع في الجزيرة من ٣٠.٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعاً لما تقتضيه الحاجة ، ولما رنضت الحكومة المصرية تنفيذ هذه المطالب الجائرة نفذتها الحكومة الإنجليزية قسراً ونهراً . ثم عقدت اتفاقية مياه النيل المعروفة في سنة ١٩٢٩ .

ومع كل ذلك فإن مصر لم ترض بالمال في سبيل إنعاش السودان : ولا حاجة إلى استعراض ما تكبدته مصر من نفقات منذ عهد محمد علي في سبيل نشر الحضارة في السودان بإنشاء المدن وتعميم طرق المواصلات وتوسيع نطاق التعليم . وتقتصر البحث هنا على النفقات التي تحملتها مصر منذ سنة ١٨٩٨ .

وقد تنوعت هذه النفقات . ونحن نذكر منها :

(١) إعانة مصر للسودان : قامت الحكومة المصرية منذ استرداد السودان بسد عجز ميزانيته ، بل ومساعدته على تكوين مال احتياطي ، وقد بلغ مجموع هذه الإعانات من سنة ١٨٩٨ إلى سنة ١٩١٢ (حيث وقفت الإعانة لزيادة المطردة في إيرادات السودان) مبلغاً يزيد على خمسة ملايين ونصف من الجنيهات ، وهو مبلغ يزيد على نصف ميزانية السودان في هذه الخمسة عشرة سنة .

(٢) قدمت الحكومة المصرية للسودان قروضا لا تتضمن تحديد أجل لوفاء للتقيام بأعمال عامة منتجة كانشاء الكبارى والسكك الحديدية والنفراقات وإنشاء ميناء بورسودان ، وقد تدرت هذه القروض من سنة ١٩٠١ إلى سنة ١٩١٢ بمبلغ يناهز خمسة ملايين ونصف من الجنيهات .

(٣) عقب إخراج الجيش المصرى من السودان فى سنة ١٩٢٤ ، أعلنت الحكومة المصرية أنها لا يسعها التخلي عن مسئلية الدفاع عن السودان . وخصصت منذ سنة ١٩٢٥ مبلغ $\frac{3}{4}$ مليون جنيه كل سنة للاشتراك فى نفقات الدفاع عن السودان . وبقى مصر تدفع هذه الإءانة حتى عادت وحدات الجيش المصرى إلى السودان بعد معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فرقت دفعها فى سنة ١٩٤٠ . وقد بلغ مجموع ما دفعته مصر لنفقات الدفاع مبلغ $\frac{1}{4}$. ١٠ مليون جنيه من سنة ١٩٢٥ إلى سنة ١٩٣٩ .

فبلغ ما دفعته مصر للسودان من إعانة للإدارة وإعانة للدفاع وقروض $\frac{1}{4}$ ٣١ مليون جنيه كل هذا والإيجلزيستارون بالسودان ، فلهم الغنم وعلى مصر اعزم .

* *

بقى أن نقول كلمة فى الإدارة الحالية فى السودان . والقول بأن هناك "حكما ثنائيا" بعيد كل البعد عن الواقع ، فليس هناك إلا "حكم أحادى" هو الحكم البريطانى ، انقردت بريطانيا تحت ستار ما تسميه "بحكومة السودان" . وحكومة السودان هذه أوتوقراطية — على غرار حكومات المستعمرات — يقوم على رأسها حاكم عام جمع فى أيديه كل السلطات ، وهو بريطانى ويعاونه فى الحكم سكرتاريون ومديرون يتولون المناصب الكبرى المركزية ، وهؤلاء أيضا جميعهم بريطانيون . ويتولى إدارة الأقاليم حكام يساعدهم نواب ومفتشون ، وكل هؤلاء أيضا بريطانيون دون استثناء .

فحكومة السودان إذن هى حكومة بريطانية ، لاحظ للصريين ولا للسودانيين فيها . وهى تستقل بحمل أوزار هذا الحكم . ولقد كانت سيئات الحكم البريطانى فى مصر تتناول حياتها المعنوية ، إذ أضعف الإنجليز جيشها ، وألغوا نظمها النيابية ، وأخروا النمايم فيها . أما سيئات الحكم البريطانى فى السودان ، فتناول الحياة المعنوية والحياة المسادية فى وقت واحد . ويتبين ذلك مما يلى :

(١) تأخر التعليم :

لم تحاول إنجلترا نشر الثقافة والتعليم فى السودان ورفع مستوى الشعب ، بل كان دستور سياستها التعليمية ما جاء فى تقرير لورد كرومر سنة ١٩٠٤ وهو تعليم الطائفة ما يؤهلهم لخدمة الحكومة فى الوظائف الكتابية الصغرى بمرتبات تنال عن مرتبات الكتبة الذين يؤتى بهم من الخارج ، يدل على ذلك قلة الاعتمادات المخصصة للتعليم ولم تزد نسبة ما ينفق على التعليم حتى سنة ١٩٣٦ على ٣٪ من ميزانية النفقات على أنها زيدت بعد ذلك إلى ٥٪ ولكن هذا المبلغ

لا يصرف برءته في التعليم بسبب زيادة مصروفات الإدارة ، ولئن كان الانجليز يدعون أن نسبة نفقات التعليم هي ١٠٪ من الميزانية إلا أن في ذلك مغالطة لأنهم يضيفون إلى هذه النفقات المبالغ التي تصرفها المدارس المحلية . وعدد الأطفال الذين يجادون لهم أما كن في التعليم الأولي لا يتجاوز ١٪ من مجموعهم . والمدارس العالية في السودان التي فتحت منذ سنة ١٩٤٠ لا يزيد عدد طلبتها عن ١٩٥ طالبا منهم في مدرسة الزراعة خمسة طلاب يشرف عليهم خمسة مدرسين ، وفي مدرسة الطب البيطري ثلاثة طلاب وأساتذتها ثلاثة ، وفي مدرسة الحقوق يبلغ عدد الطلبة أحد عشر والمدرسون ثلاثة وتتكون من فصل واحد فتح في سنة ١٩٤٤ ويستمر طلبته إلى سنة ١٩٤٧ ثم تنقل المدرسة سنة و بعد ذلك يؤخذ عشرة طلاب تبعا لحاجة الحكومة .

بل إن الإدارة الانجليزية في السودان تضع عقبات في سبيل قدوم الطلبة السودانيين لإكمال دراستهم في مصر ، وقد حث أن يحمل بعض الشبان السودانيون على ليسانس الحقوق المصرية ومع ذلك لم تمكنهم الحكومة من الاشتغال بالمحاماة في بلادهم .

(ب) تأخر النظم النيابية :

منذ سنة ١٨٩٩ إلى الوقت الحاضر لا تزال الأحكام العرفية قائمة في السودان ولا يقبل عقلا أن يستمر هذا النظام في حالي السلم والحرب .

فالحاكم العام يجمع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وهذا نظام يتنافى مع الديمقراطية . وفي سنة ١٩٣٧ كانت الحكومة قد أصدرت قانون الحكومة المحلية تحت ضغط الرأي العام . ولكن الجمهور المثقف في السودان طالب بإنشاء مجلس تمثيل يقر الميزانية والقوانين ، فأصدرت الحكومة في سنة ١٩٤٣ قانونا بتأسيس المجلس الاستشاري لشمال السودان ، ولكنه لقي معارضة عنيفة إذ قصر اختصاصه على شمال السودان دون جنوبه وجعل هذا الاختصاص نافيا ضئيلا .

ويظهر لنا من هذا مبلغ ما وصل إليه التحكم في شئون السودان في الوقت الحاضر بعكس ما كان عليه وقت أن كان مندمجا في مصر ، فبحسب قانون الانتخاب الصادر في سنة ١٨٨٢ كان للسودان أن يرسل نوابه إلى مجلس النواب في القاهرة كسائر الأقاليم الأخرى .

(ج) تأخر الحالة الاقتصادية :

تقوم سياسة انجلترا على فكرة كلها غرم للسودان وكلها غم لانجلترا ، فاشركات الاستعمارية الانجليزية تستغل موارد السودان ، فهناك شركات زراعية لاستغلال بعض الأراضي وشركات تجارية لاحتكار الأسواق .

فمن الشركات الزراعية شركة الجزيرة وشركة كسلا ، وتعتبر شركة الجزيرة أكبر مشروع استثمارى فى السودان . . . وهى شركة بريطانية فى نشأتها ورأسمالها وبجملتها أسهمها وفى إدارتها نشاطها وهى المنتج الأول للقطن فى السودان وتحتكر دلتا النيل جنوب الخرطوم . وقد تكبدت ميزانية السودان العامة ملايين من الجنيهات لكى تساعد هذه الشركة .

ومن الشركات التجارية ، الشركة التجارية للمملكة المتحدة (U.K.C.C.) ، وكانت فى مدة الحرب العالمية تستولى على المحاصيل السودانية بأجناس الأثمان وتبيعها بأثمان مرتفعة فى الخارج وقد جنت من ذلك أرباحا طائلة وخسر المنتج السودانى من جراء ذلك خسارة فادحة .

* *

٤ — محاولة بريطانيا فصل السودان عن مصر فضلا تاما

تظهر آثار هذه المحاولة فى السياسة التى تتبعها بريطانيا لفصل السودان عن مصر ، ثم لفصل جنوب السودان عن شماله ، وتظهر أيضا فى تعقب المفاوضات المختلفة التى دارت بين مصر وبريطانيا بشأن السودان .

دأبت بريطانيا — كما قدمنا — تعمل على الانفصال بحكم السودان ، وتتدرج فى قطع الصلات بينه وبين مصر .

فعملت الإدارة البريطانية على غرس شعور الكراهية للصيريين فى نفوس السودانيين ورددوا فى مناسبات مختلفة أن مصر تريد أب تستأثرونهم بماء النيل . .

ولا أدل على السعى فى الفصل ما بين شطرى الوادى من تأليف حزب فى السودان يدعو إلى الانفصال التام بين مصر والسودان . وقد ساعد الانجليز على تكوين هذا الحزب ، ولقى منهم عطفًا ، وذلك فى الوقت الذى يسجن فيه نائب رئيس الحزب السودانى الذى يطالب بالانفصال مع مصر ويمنع المحامون المصريون الذين انتدبتهم نقابة المحامين من الدفاع عنه .

ومما يثبت أن الحركة الانفصالية إنما هى حركة مصطنعة أن الشباب السودانى المثقف لا ينضم إليها ، بل هو ينفر منها ، ويحرص كل الحرص على أن يتحد السودان مع مصر .

وإذا صح أن بريطانيا تطالب بالاستقلال للسودان ، فلا شك فى أن هذا استقلال من نوع خاص ، بل هو استقلال بريطانى . والبريطانيون هم أنفسهم الذين يقولون إن من يملك الخرطوم يملك القاهرة ، فهل يتصور أنهم يرضون بمنح السودان استقلاله بعد أن أفلتت القاهرة من أيديهم ! إن الاستقلال الذى يريده البريطانيون للسودان إنما يرمون به إلى فصل السودان عن مصر حتى يتمكنوا بعد ذلك من إدماجه فى الإمبراطورية البريطانية .

وقد اتخذت سياسة القصل مظاهرها شتى ، منها تصعيب هجرة المصريين إلى السودان من الناحية العملية بالرغم من أنه لا توجد قيود قانونية تحول دون ذلك ، ومنها إبقاء المواصلات بين مصر والسودان في حالة بدائية لا تتفق مع تقدم المواصلات في العصر الحديث ، ومنها إقصاء المصريين عن الوظائف الهامة في السودان ، وآخر مصري كان يشغل وظيفة هامة في السودان هو قاضى القضاة ، وقد امتنعوا أخيرا عن تجديد عقده ، وهذه الوظيفة هي أهم وظيفة دينية تربط السودان بمصر ، وقبل ذلك منعوا الدعاء للملك مصر في خطبة الجمعة ومنذ إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٤١ بلغ عدد من وظفوا من غير السودانيين في حكومة السودان ١٢٣ موظفا ، ليس فيهم إلا أحد عشر موظفا مصريا والباقي وعددهم ١١٢ موظفا فكلهم بريطانيون ومن ذلك أيضا إقامة كثير من العراقيين في سبيل تعليم السودانيين في مصر أو فتح مدارس مصرية في السودان ، وإقفال أبواب العمل أمام السودانيين الذين يتقون تعليمهم في مصر ، ومحاولة حكومة السودان سن قانون للجنسية السودانية يفصلها عن الجنسية المصرية ، وإقدام حكومة السودان على الاشتراك في المؤتمرات الدولية وإبرام معاهدات دولية دون علم الحكومة المصرية كما فعلوا في لجنة شؤون القطن في واشنطنجتون وفي اتفاقية الطيران مع لبنان ، ومن ذلك أيضا المفاوضة في تعديل حدود السودان الحبشية دون إذن من مصر ، ومن ذلك أخيرا تصريحات الحاكم العام السابق وخطبه التي كان يحرض بها السودانيين على طلب الانفصال من مصر .

* *

ولم يكتف الانجليز بربط روح التفرقة بين السودانيين والمصريين ، بل عملوا عامدين على فصل شمال السودان عن جنوبه ، وبذر الشقاق بين السودانيين أنفسهم ، هذه السياسة صرح بها مستر روبرتسن السكرتير الإدارى لحكومة السودان حين قال : " إن سياستنا هي إقامة حكم محلي ذاتي في الجنوب منفصل عن الشمال " ، وقد أرادوا من ذلك أخذ الحيلة فيما لو أفلت شمال السودان من أيديهم فيستبقون الجنوب في قبضتهم . وقد أنشأوا مجلسا استشاريا لشمال السودان دون جنوبه ، ومنعوا السودانيين المتحضرين من أهل الشمال من الانتقال إلى الجنوب إلا بإذن خاص تحدد فيه مدة الإقامة وغرضها ، ومنعوا الشماليين المتوطنين في الجنوب من مباشرة شعائرهم الدينية علنا ومن إنشاء معاهد للتعليم ، ووضعوا قيودا على التزاوج ما بين سكان الشمال وسكان الجنوب ، فإذا تزوج تاجر أو موظف من شمال السودان بامرأة من أهل الجنوب منع من أخذ أطفاله إذا أراد العودة إلى الشمال ، وكل هذه التدابير التعسفية أريد بها قطع حركة " التعريب " التي كانت قد نشطت منذ قرون لتصل جنوب السودان بشماله ، وليصبح الجنوب بلدا عربيا إسلاميا كما هو الحال في الشمال ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك .

* *

وإذا تعقبنا جميع المفاوضات التي دارت بين مصر وبريطانيا منذ سنة ١٩٢٠ إلى اليوم وجدنا السودان هو الصخرة التي تتحطم عندها المفاوضات عادة ، وسبب ذلك أن الانجليز كانوا يصممون —

إلى جانب انفرادهم بإدارة السودان طبقا لاتفاقية سنة ١٨٩٩ -- أن ينتزعوا من مصر إقرارا بحق السودان في الانفصال عن مصر، وبذلك يتم ما دبروه من الاستئثار تدريجيا بشئون السودان. فهم من بعد أن أدخلوه من الجيش المصرى ، دخلوه مع مصر شركاء في الإدارة ، ثم استأثروا بإدارته ، وها هم يحاولون في مفاوضاتهم المتعاقبة أن يفصلوه عن مصر ، تمهيدا لربطه بعد ذلك بالامبراطورية البريطانية .

وهذا هو تاريخ المفارضات شاهد على ذلك ، ففي مشروعات ملتر وكيرزون وشامبران وهندرسون تراهم لا يعترفون لمصر إلا بمصالح غير محددة في مياه النيل ويأبون أن يعترفوا بالوحدة ما بين مصر والسودان ، فيستكثون عمدا عن مسألة السيادة ، أو يذكرونها على أنها شركة بينهم وبين مصر .

وفي معاهدة سنة ١٩٣٦ أشاروا إلى مسألة السيادة ولكن لجعلوها من الأمور المحتفظ بها . فإذا ما نزلوا عند الواقع من الأمر -- كما فعلوا في المفاوضات الأخيرة -- واعترفوا بالوحدة ما بين مصر والسودان ، يصرون على أن يقترن هذا الاعتراف بإقرار من مصر بحق السودان في الانفصال عنها ، فهم لا يعترفون بقيام الحق إلا لهدموه .

وقد ظن صدق باشا -- في المفاوضات الأخيرة -- أنه ظفر منهم بأن اعترفوا بالوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان -- وله في ذلك أدلة مقنعة -- فإذا بالانجليز يملنون أنهم قصدوا أن يكون للسودان حق تقرير المصير ، أى حق الانفصال عن مصر . وآخر صيغة عرضوها على النقراشى باشا في هذا الشأن جاء فيها ما يأتى :

"...the High Contracting Parties recognise that when the satge is reached for the Sudanese people to decide their future status, they will be free to exercise their choice in accordance with their political aspirations and in accordance with the principle of the Charter of the UNO concerning non-self govenring territory.....In any event the High Contracting Parties agree to take the necessary steps to safeguard their respective interests."

والانجليز ، عندما يسترون اليوم خلف حق السودان في تقرير مصيره ، يذكروننا باستئثارهم في الماضي خلف حقوق الحديو في السودان : في الحالين لا يستطيعون هم أنفسهم أن يتقدموا عن السودان بحق أصيل ، فهم يتمسكون بحق للغير يطمعون تحت ستاره أن يفصلوا السودان عن مصر ، لينفردوا هم بالاستيلاء عليه ، وليربطوه بخيط من هذه الخيوط الدقيقة التى تعودوا أن يربطوا بها أجزاء امبراطوريتهم الضعيفة .

وهكذا تنتقل بريطانيا من النقيض إلى النقيض ، تبعا لمقتضيات مصالحها : بالأمس كانت تنادى بحقوق مصر حتى تستأثر بالسودان دون سائر الدول الأجنبية ، وهى اليوم تنادى بحقوق السودان حتى تستأثر به دون مصر نفسها .

القسم الرابع

السودان أمام مجلس الأمن

تطلب مصر أمرين :

(أولا) إنهاء النظام الإدارى القائم فى السودان ، المبني على اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦

(ثانيا) جلاء الجيوش البريطانية عن السودان .

*
* *

١ — إنهاء النظام الإدارى القائم فى السودان

اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ :

يقوم النظام الإدارى الحالى فى السودان على دعائمين أساسيتين ، هما اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ وكلاهما يجب أن ينقضى ، فينتهى بانقضائهما هذا النظام .
وما نحن نبين ذلك :

(١) اتفاقية سنة ١٨٩٩

الظروف التى كانت قائمة وقت عقد اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ :

تقدم القول أن السودان بقى مدة إخلاله من سنة ١٨٨٥ إلى سنة ١٨٩٨ جزءا لا يتفصل عن مصر من الناحية القانونية . وباستردادها رجوع جزءا لا يتفصل عن مصر من الناحيتين القانونية والفعلية . وبالرغم من ذلك حرصت الحكومة البريطانية عقب استرداد السودان أن تعقد مع مصر اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ، ويلاحظ أن الظروف التى كانت قائمة وقت فرض هاتين الاتفاقيتين على مصر هى ما يأتى :

(١) لم تكن مصر تملك أن تعقد معاهدات سياسية كما تقدم القول .

(٢) كانت السيادة العثمانية منبسطة على السودان (إذ لم تتنازل عنها تركيا إلا ابتداء من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وفي معاهدة لوزان سنة ١٩٢٢) ، فلم يكن ممكنا أن تتعاقد مصر مع إنجلترا في اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ على السيادة .

(٣) لم تكن مصر تملك كذلك التعاقد على حقها القانوني في إدارة السودان ، وهو الحق الممنوح لها بمقتضى فرمانات العثمانية ، إذ أن هذا الحق هو امتياز لا تستطيع مصر التنازل عنه كما قدمنا .

(٤) ولكن إنجلترا كانت تدير شؤون مصر إدارة فعلية ، وإن كانت إدارة لا سند لها من القانون . ولما كانت مصر لها حق إدارة السودان باعتباره جزءا منها ، فقد كان من الطبيعي أن من يدير مصر يدير السودان تبعا لها . وتكون اتفاقية سنة ١٨٩٩ هي النتيجة الطبيعية من الوضع الذي كان قائما وقت ذلك ، فهي وليدة ظروف وملابسات خاصة قامت بقيامها ، ويجب أن تنتهي بانتهائها .

لم يكن الغرض إذن من اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ أن تشترك إنجلترا في السيادة على السودان لأن السيادة كانت لتركيا ليس لها فيها شريك ، ولا أن تشترك في حق الإدارة القانوني لأن هذا حق كانت مصر لا تستطيع أن تنزل عنه ولا أن تشترك أحدا فيه . وإنما كان الغرض أن تشترك إنجلترا في الإدارة الفعلية ، لأنها كانت تزعم لنفسها حق إدارة مصر ، فهي تمد زعمها إلى السودان الذي هو جزء من مصر . وهذا ما يذكره اللورد كرومر نفسه في تقريره عن مصر سنة ١٩٠٠ . فهو يوافق أعضاء مجلس شورى القوانين على أن " السودان جزء لا يتفصل عن مصر " وليس للإنجليز فيه إلا الاشتراك في الإدارة طبقا لاتفاقية سنة ١٨٩٩ ، وهي اتفاقية ليس من شأنها المساس بحقوق مصر الشرعية . وهذا ما يقوله بالحرف الواحد : " أرى قيا تقدم به المجلس التشريعي على ميزانية السنة الجارية من الملاحظات أنه قد قيل أن المجلس يوافق على المصروفات المقترحة للسودان لأنه يعتبر هذه البلاد جزءا لا يتفصل عن مصر . وهذا نظر صحيح في جوهره . والنظام السياسي للسودان على كل حال يقرره الاتفاق الذي تم ما بين بريطانيا العظمى ومصر وأمضى في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ . ولما كان من المحتمل أن بعض أعضاء المجلس التشريعي لا يقفون وقفا تاما على الغرض المقصود من هذا الاتفاق ، فإنني أتهز هذه الفرصة لأبين أن هذا الاتفاق لم يوضع لأية رغبة أو بآية نية في الانتقاص من حقوق مصر الشرعية . والأغراض الأساسية التي توخاها واضعوه هي أولا أن يكفل لسكان السودان إدارة حسنة ، وأن يتجنب ثانيا في هذه البلاد التعقيدات الخاصة التي أذى إليها في مصر نظام الامتيازات الدولي " .

" I observe, in the remarks of the Legislative Council on the Estimates of the current year, that it is stated that the Council approves of the proposed expenditure on the Sudan, as they consider that the country forms an integral part of Egypt.

That view is substantially correct. The political regime in the Sudan is, however, governed by the convention between Great Britain and Egypt, signed on the 19th January 1899. As it is possible that some members of the Legislative Council may not be fully acquainted with the purpose of that instrument, I take this opportunity of explaining that it was not framed with any wish or intention to curtail the legitimate rights of Egypt. The main objects of its authors were : first, to insure good government to the people of the Sudan; and, secondly, to avert from the country the special complications to which an international regime has given rise in Egypt.” (Cromer’s Report on Conditions in Egypt in 1900).

نصوص اتفاقية سنة ١٨٩٩ :

وحتى يتمكن من تكييف اتفاقية سنة ١٨٩٩ من الناحية القانونية ، نورد أولا نصوص هذه الاتفاقية :

”حيث أن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الانجليز والجناب العالي الخديوي — وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتوحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن ، وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياطات المتنوعة .

وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح وذلك بأن تشترك في وضع النظام الإداري والقانوني الآنف ذكره وفي إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل .

وحيث أنه تراءى من جملة وجوه أصوبية إلحاق وادي حلفا وسواكن إداريا بالأقاليم المفتوحة المجاورة لها . فلذلك قد صار الاتفاق والإقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لها من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتي وهو :

(١) تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الأراضي الكائنة إلى جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهي : أولا — الأراضي التي لم تحتلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ ؛ ثانيا — الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودانين الأخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد ؛ ثالثا — الأراضي التي قد تفتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا .

(٢) يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معا في البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما هذا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصري فقط .

(٣) تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد يلقب "حاكم عموم السودان". ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة. ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

(٤) القوانين وكافة الأوامر واللوائح التى يكون لها قوة انقانون المعمول به والتي من شأنها بحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها أو نسخها من وقت إلى آخر بمنشور من الحاكم العام . وهذه انقوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه . ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحرير أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين واللوائح الموجودة وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجنب الدالى الخديوى .

(٥) لا يسرى على السودان أو على جزء منه شىء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات المصرية التى تصدر من الآن فصاعدا إلا ما يصدر بمراءه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

(٦) المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان اشروط التى بموجبها يصرح للأوروبيين من أية جنسية كانت بحرية التجارة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول .

(٧) لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضى المصرية حين دخولها إلى السودان . ولكن يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضى المصرية . إلا أنه فى حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان من أرض سواكن أو أية ميناء أخرى من موانى ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد لرسوم التى تحصل عليها عن القيمة الجارى تحصيلها حقيقة على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التى تخرج من السودان بحسب ما يقرره الحاكم العام من وقت إلى آخر فى المنشورات التى يصدرها بهذا الشأن .

(٨) فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

(٩) يعتبر السودان بأجمعه ،اعدا سواكن تحت الأحكام العرفية . ويبقى كذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

(١٠) لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصلات بالسودان ، ولا يصرح لهم بالإقامة قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

(١١) ممنوع منعاً مطلقاً إيصال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه ، وسيصدر مذكور بالإجراءات اللازمة اتخاذها لتنفيذ هذا الشأن .

(١٢) قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ بوليه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والمذخائر الحربية والأشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تسخيرها .

الكيف القانوني لاتفاقية سنة ١٨٩٩ :

تقدم القول أن السيادة العثمانية لم تزل بإخلاء السودان ، بل بقيت هذه السيادة مبسوطة قانوناً طول مدة الإخلاء ، ثم بقيت مبسوطة بعد استرداد السودان إلى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ودو التاريخ الذي حددته معاهدة لوزان لتنازل تركيا عن هذه السيادة .

والحكومة البريطانية عند استرداد السودان كانت لا تستطيع أن تثبت لنفسها حق السيادة عليه أو أن تشترك في هذا الحق إلا بأحد أمرين : (١) إما بأن تتعاقد مع الدولة العثمانية تعاقدًا ينقل لها حق السيادة أو يشركها فيه ، أو (٢) بأن تعلن ضم السودان إلى إمبراطوريتها وتعرف لها الدول بذلك ، وكانت حالة القانون الدولي في ذلك الحين تسمح بمثل هذا الضم .

وهي لم تتعاقد مع الدولة العثمانية ، بل إن هذه الدولة احتجت على اتفاقية سنة ١٨٩٩ نفسها كما احتجت على إخلاء السودان .

كما أنها لم ترد أن تضم السودان إلى إمبراطوريتها . ولا يرجع ذلك إلى عفة السياسة البريطانية بل يرجع إلى اعتبارات قانونية واعتبارات سياسية .

أما الاعتبارات القانونية فتتلخص في أن الضم فيه تجاهل غير مستساغ للسيادة العثمانية وفيه غمط شديد لحقوق مصر وهي التي دفعت تكاليف الحملة لاسترداد السودان من دم ومال وقد جهزت الحملة رسمياً باسم الخديوى وحده .

وأما الاعتبارات السياسية — وهي الأقوى — فترجع إلى أن إنجلترا لو كانت قد أعلنت ضم السودان ، لتألبت عليها الدول ورفضت الاعتراف لما بذلك ، فإن إخلاء السودان كان مثاراً لمطامع هذه الدول كما قدمنا ، حتى اضطرت إنجلترا إلى استرضائها باتفاقات عقدتها مع ألمانيا وإيطاليا والكونغو الحرة ، ثم رأت أن الضرورة تقضى عليها بدفع مصر إلى استرداد السودان حتى

تنقطع هذه المطامع ، وقد اضطرت فعلا إلى رفع العلم المصرى وحده على ناشودة حتى ترد عنها الفرنسيين كما قدمنا . فضم السودان إلى ممتلكات إنجلترا يقيم ثائرة الدول الأوروبية ، وهذا ما لم تكن إنجلترا مستعدة لمواجهة ، فأثرت أن تعدل عن هذا الطريق .

هذا التحليل لا نبتدعه ، بل هو مستخلص مما يقوله اللورد كرومر نفسه في كتابه مصر الحديثة ، ننقله فيما يأتى : ” . . . كان يوجد ما يبرر إلى حد ما أن تضم إنجلترا الأقاليم التى استردت . ولكن كانت هناك اعتبارات هامة تنبئ عن اتباع هذه الخطة . أذكر أولا من هذه الاعتبارات أنه بالرغم من أن إنجلترا كان لها دور شك المنام الأول فى الشركة الانجليزية المصرية ، فإن مصر فى الوقت ذاته قد قامت فى هذا العمل المشترك بدوره وإن يكن دور المساعد ، إلا أنه كان دورا نافعا جدا ومشرفا للغاية . فتجاهل حق مصر فى تقرير المستقبل السياسى للسودان كان يعتبر إلى حد بعيد عملا غير عادل . وأذكر ثانيا أن تجهيز الحملة وتسييرها كان دائما باسم خديو مصر ، فإذا اتخذ عقب انتهاء الحملة مباشرة عمل حاسم باسم الحكومة البريطانية وحدها ، كان فى اتخاذ هذه الخطة انحراف مناجئ متفقد عن السياسة التى اتبعت حتى تلك الساعة . وأذكر ثالثا — وهذا اعتبار كان فى ذاته حاسما — أنه لم يكن فى مصلحة بريطانيا العظمى أن تزيد فى تبعاتها — وهى تبعات عالمية — بأن تأخذ على عاتقها أن تحكم مباشرة إيطاليا إنتر بيا شاسعا آخر . هذه الاعتبارات وغيرها مما لا حاجة إلى ذكره أدت إلى وجوب اعتبار السودان أرضا عثمانية ، وإلى ما يترتب على ذلك من وجوب أن يديره الخديو تابع السلطان وفقا لنصوص فرمانات الشاهانية “ .

“...the annexation of the reconquered territories by England would have been partially justifiable. There were, however, some weighty arguments against the adoption of this course. In the first place, although in the Anglo-Egyptian partnership England was unquestionably the senior partner, at the same time, Egypt had played a very useful and honourable, albeit auxiliary, part in the joint undertaking. It would have been very unjust to ignore Egyptian claims in deciding on the future political status of the Sudan. In the second place, the campaign had throughout been carried on in the name of the Khedive. If, immediately on its conclusion, decisive action had been taken in the name of the British Government alone, the adoption of such a course would have involved a brusque and objectionable departure from the policy heretofore pursued. In the third place — and this consideration would, by itself, have been conclusive — it was not in the interests of Great Britain to add to its responsibilities, which were already world-wide, by assuming the direct government of another huge African territory. These and other considerations, on which it is unnecessary to dwell, pointed to the conclusion that the Sudan should be regarded as Ottoman territory, and that, therefore, it should be governed, in accordance with the terms of the Imperial Firmans, by the Sultan's feudatory, the Khedive.” (Modern Egypt II p. 113).

كانت هذه هي النتيجة المنطقية المحتملة ، فإن إنجلترا إذا كانت لم تضم السودان إلى ممتلكاتها ولم تتعاقد مع الدولة العثمانية على أن تنتقل إليها حقوق السيادة ، لم يبق أمامها أن تعتبر السودان باقيا تحت السيادة العثمانية هو ومصر معا ، ويعود السودان بالنسبة إلى مصر كما كان قبل ثورة المهدي .

ولكن إنجلترا أبت أن تسلم بهذه النتيجة المنطقية ، وهي وحدها التي تستقيم في نظر القانون الدولي . فعمدت إلى عقد اتفاقية سنة ١٨٩٩ مع مصر وأرادت بذلك أن تفرد السودان بإدارة خاصة تشترك هي فيها ويكون لها نصيب الأسد . وإن كانت قد زعمت أنها إنما تريد بذلك أن تفك عن السودان أغلال الامتيازات الأجنبية (أنظر ما يقوله اللورد كرومر في هذا الصدد في كتابه مصر الحديثة جزء ٢ ص ١١٤) .

وقد كان اللورد كرومر يحاول المستحيل ، فهو لا يستطيع أن يتكلم عن حق الفتح باعتباره سببا لكسب السيادة ، ولا يستطيع أن يرفع العلم الانجليزي إلى جانب العلم المصري رمزا لهذه السيادة ، ولا يستطيع أن يلغي الامتيازات الأجنبية ، دون أن يعلن ضم السودان إلى الامبراطورية البريطانية ، أو على الأقل دون أن يشارك الدولة العلية في سيادتها على السودان . ولكنه لم يفعل هذا ولا ذلك . فإنجلترا لا تصبح شريكة في السيادة على السودان ، وإذا تكلمت عن حق الفتح فذلك لكي تقتصر على الاشتراك في وضع نظام إداري وقانوني للسودان كما تقول الاتفاقية نفسها ، وإذا رفعت علمها إلى جانب العلم المصري فإن هذا لا يمكن أن يكون رمزا للسيادة ، وإذا ألغت الامتيازات الأجنبية فإن هذا لا يكون إلا إلغاء عرانيا قوته تقتصر في تسليم الدول به . وعلى هذا الوجه ينبغي أن تفسر اتفاقية سنة ١٨٩٩ في نصوصها التي تتعلق بحق الفتح ورفق العلم الانجليزي وبإلغاء الامتيازات الأجنبية .

بقيت النصوص الخاصة بإدارة السودان ، وهذه نصوص يجب أن تفسر كما قدمنا على أنها نصوص تشترك إنجلترا ، لا في الحق القانوني في إدارة السودان وهذا حق خالص لمصر لا تستطيع أن تشرك أحدا فيه ، بل في الإدارة الفعلية للسودان ما دامت إنجلترا تدير مصر نفسها بإدارة فعلية ، فاتفافية سنة ١٨٩٩ تقيم نظاما إداريا موقوتا يمكن أن يسمى (Modus vivendi) وقد دعت إليه ظروف خاصة ، ولا شك في أنه يزول بزوال هذه الظروف .

ولم يخف اللورد كرومر ما في هذه الاتفاقية من شذوذ ، وصرح بأنها تقيم نظاما لم يعرف من قبل في القانون الدولي ، فقال ما يأتي : "لقد كان ضروريا إذن أن يخترع نظام يكون السودان بمقتضاه ، في وقت واحد ، مصريا إلى الحد الذي يتفق مع مقتضيات العدل والسياسة وبريطانيا إلى حد يكفي لتجنيب البلاد في إدارتها من أن يعطلها نظام الامتيازات الدولي الذي تغفل بالضرورة في حياة مصر السياسية ، وكان من الواضح أن هذين الاعتبارين المتعارضين

لا يستطيع التوفيق فيما بينهما من غير أن يخلق نظام ملق من الحكم لم يرقه القانون الدولي من قبل .

"It was, therefore, necessary to invent some method by which the Sudan should be, at one and the same time, Egyptian to such an extent as to satisfy equitable and political exigencies, and yet sufficiently British to prevent the administration of the country from being hampered by the international burr which necessarily hang on to the skirts of Egyptian political existence. It was manifest that these conflicting acquirements could not be satisfied without the creation of some hybrid form of government : hitherto unknown to international jurisprudence " (Modern Egypt II pp. 114-115).

وقد كانت هذه الاتفاكية منارا للعجب والدهشة في الأوساط الدولية ، وموضعا لاحتجاج الدولة الغاية . وفي هذا المعنى يقول اللورد كرومر : "عندما نشرت هذه الاتفاكية استرعت النظر كثيرا بطبيعة الحال . وقد دهش الدبلوماسيون الذين يتلقون بالأوضاع المألوفة ومن المحتمل أن يكونوا قد انزعجوا قليلا عند ما شهدوا خلق نظام سياسي لم يكن معروفا من قبل في القانون الأوروبي . وقد قال لي أحد زملائي الأجانب إنه يفهم أن إقليما يكون بريطانيا أو يكون عثمانيا ، ولكنه لا يستطيع أن يفهم نظام السودان ، فهو لا هذا ولا ذاك فأجبت بأن النظام السياسي للسودان هو هذا الذي تقررته اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، ولست أستطيع أن أتقدم بتعريف أدق تحديدا وأكثر إيضاحا وإذا كان صحيحا أن السلطان قد همس ببعض كلمات من الاحتجاج غير المجدي ، فإننا لم نواجه معارضة جدية من أى مقام . "

"When this Argument was published, it naturally attracted much attention. Diplomats, who were wedded to conventionalities, were puzzled, and perhaps slightly shocked at the creation of a political status hitherto unknown to the law of Europe. One of my foreign colleagues pointed out to me that he understood what British territory meant, as also what Ottoman territory meant, but that he could not understand the status of the Sudan, which was neither one nor the other. I replied that the political status of the Sudan was such as was laid down in the Agreement of January 19, 1899, and that I could give no more precise or epigrammatic definition.....It is true that the Sultan murmured some few words of ineffectual protest; but no serious opposition was encountered from any quarter." (Modern Egypt II p. 117).

وحق هذا النظام الإداري الموقوت الذي تقيمه اتفاقية سنة ١٨٩٩ يجب أن يلاحظ في شأنه الأمور الآتية :

(١) ليس في نصوص الاتفاقية ما يحتم أن يكون الحاكم العام للسودان انجليزيا ، كما أنه ليس في نصوصها ما يحتم أن يكون مصرياً . وكل ما ورد في هذا الشأن هو وجوب اتفاق

مصر وانجلترا على الشخص الذى يعين حاكما عاما . فإذا لم تقبل انجلترا إلا ان يكون انجليزيا أمكن لمصر أن تمتنع عن تعيينه ، وإذا أبت مصر إلا أن تعين مصرية أمكن لانجلترا أن تمتنع عن ترشيحه . لذلك لا يكون هناك مناص من أن تصطاح الحكومتان على ضرب من التناوب .

(٢) القوانين التى يصدرها الحاكم العام لا بد فيها من موافقة مصر وانجلترا ، وهى مقصورة على الأمور الإدارية العادية . وقد أثبت ذلك بوضوح الدكتور عبد الحميد بدوى باشا فى مذكرة له قيمة أكتفى بالإحالة عليها .

(٣) المفهوم من نصوص الاتفاقية أن تشترك مصر مع انجلترا اشتراكا فعليا فى إدارة السودان لا أن تستأثر انجلترا وحدها بالإدارة ، ويتمتع اشتراك مصر على أن يكون رمزيا .

(٤) لم يرد فى الاتفاقية نص واحد على وجود جنود بريطانيين فى السودان ، فيكون وجودهم منذ سنة ١٨٩٨ إلى سنة ١٩٣٦ لا سند له من قانون ومعاهدة . وليس الجنود البريطانيون المرابطون فى السودان باحثى فى البقاء من الجنود البريطانية المرابطين فى مصر .



وتلخص ما تقدم فى عبارات موجزة :

إن اتفاقية سنة ١٨٩٩ إذا أراد الانجليز اعتبار أنها تشركهم فى السيادة على السودان كانت باطلة : فمصر كانت لا تملك التماقد على السيادة ، وترى صاحبة السيادة احتجت على الاتفاقية ، ومعاهدة لندن سنة ١٨٤١ تفرض على انجلترا ألا تمتدى على حقوق الدولة العثمانية — هذا إلى أن الشكل الذى صبت فيه الاتفاقية والعبارات التى استعملت فيها كلها تتضافر على أنها لم تعرض للسيادة . وكذلك الحال — ولنفس الأسباب — إذا أريد اعتبار أنها تشرك الانجليز فى حق مصر الفئوى فى إدارة السودان .

فلم يبق إذن إلا أن تعتبر أنها قد اشركت بريطانيا فى إدارة السودان الفعلية . وتكون بهذا الاعتبار ضربا من ضروب (*Molus Vivendi*) ، أى تسوية مؤقتة . ولما كانت كل تسوية مؤقتة تنطوى بطبيعتها على أجل تنتهى بانقضائه ، فإذا لم يذكر الأجل دراحة وجب استباطه دلالة . واتفاقية سنة ١٨٩٩ لم يذكر فيها أجل صريح . ولم يتمدد بطبيعة الحال أن تكون اتفاقية أبدية ، فالأجل الضمنى الذى يستخلص من ملاستها هو دوام الظروف والأسباب التى عقدت من أجلها . وقد عمدت هذه الاتفاقية بين مصر وانجلترا فى وقت كانت فيه انجلترا مهيمنة على الإدارة المصرية ، وكان من الطبع أن تسيطر أيضا على إدارة السودان ، ما دامت مصر موضوعة تحت هذه السيطرة البريطانية ، فإذا ارتفعت هذه السيطرة عن مصر ، وأصبحت تملك أمرها

وتدير شؤونها بنفسها ، فقد انقضى أجل الاتفاقية ، ووجب أن تمكن مصر من أن تملك أمرها وتدير شؤونها في جميع أراضيها ، سواء في ذلك الشمال أو الجنوب ، مصر أو السودان .

ومصر وهي تتقدم في طلب رفع السيطرة البريطانية عنها بإجلاء قواتها العسكرية عن أراضيها تعلن في الوقت ذاته وجوب إنهاء النظام الإداري القائم في السودان .

أما وضع السودان على أثر اتفاقية سنة ١٨٩٩ فإنه يتلخص فيما يأتي :

(١) يبقى السودان تحت السيادة العثمانية .

(٢) يبقى السودان جزءا لا يتفصل عن مصر وذلك من الناحية الدولية .

(٣) أما من الناحيتين الدستورية والإدارية ، فقد انفصل السودان عن مصر بمنتهى هذا النظام الموقوت الذي أقامته اتفاقية سنة ١٨٩٩ .



(ب) معاهدة سنة ١٩٣٦

نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ الخاصة بالسودان :

نصت المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ على ما يأتي :

(١) مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩٠١ و ١٩٠٢ يولييه سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ، ويواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين — والطرفان المتعاقدان متفقان على أن النسيبة الأولى لإرتهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانين — وليس في نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان .

(٢) وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين المرشحين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا يتوفر لها سودانيون .

(٣) يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيون

(٤) تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

(٥) لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعاية البريطانية والرداء المصريين في شؤون التجارة والمهاجرة أو في الملكية .

(٦) اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التي تصبح بها الاتفاقات الدوالية سارية في السودان .

التحليل القانوني لهذه النصوص :

هذه هي نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ المتعلقة بالسودان : ونعير الآن في هذه النصوص بين ما هو قاطع في أن هذه المعاهدة لم تعرض إلا لنظام إداري مؤقت دون مساس بوحدة مصر والسودان ، وبين ما قد ينطوي على لبس في ذلك فننظر في معناه المحتمل .

يقطع في أن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تعرض إلا لنظام إداري مؤقت دون مساس بوحدة مصر والسودان من الناحية لدولية النصوص الآتية :

(١) ” مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ “ : هذا ما جاء في صدر المادة ١١ من المعاهدة ، وهو قاطع في أن اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ قابلتان للتعديل ، وأن تعديلهما موكول إلى اتفاق يعقد في المستقبل . فالنظام القائم على هاتين الاتفاقيتين هو إذن نظام مؤقت نظر الطرفان منذ الآن إلى احتمال تعديله .

(٢) ” قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ، ويواصل الحكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات الدولية له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين “ . وهذا النص قاطع في أن النظام القائم على هاتين الاتفاقيتين إنما هو نظام إداري ، وأن الحاكم العام يباشر سلطاته الإدارية نثبا عن مصر وانجلترا .

وهناك نصوص تحتاج إلى شيء من الإمعان في النظر ، فليخصها فيما يأتي :

(١) ” وطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين “ . أما أن الغاية الأولى من إدارة السودان ، ومن إدارة أى بلد آخر ، يجب أن تكون رفاهية أهل هذا البلد ، فذلك أمر لا شك فيه ، وما كانت هناك حاجة للنص عليه . فهل يشتم من هذا النص أن المراد به هو أن يشار إلى أن السودان بلد محكوم تديره مصر وبريطانيا إدارة الغاية منها رفاهية هذا الشعب المحكوم ؟ لا نرى أن العبارة تتحمل هذا المعنى ، وكل ما يمكن أن يستخلص منها هو أن مصر — وقد ارتضت أن تفصل عنها جزءا من

أراضيها فصلا إداريا محضا ، وارتضت أن تشترك مصر إنجلترا في حق الإدارة — قد اعترفت بما يترتب على هذا الفصل الإداري من وجوب أن يميز السودان عن مصر تميزا إداريا . فيصح عندئذ أن يكون السودانيون ورفاهيتهم محلا للنص .

(٢) " وليس في نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان " .

وهذا النص يحتمل أحد تفسيرين : التفسير الأول هو أن النظام القائم على هذه النصوص إنما هو نظام إداري محض ، ولا علاقة له بالسيادة على السودان ، التي هي أمر خاص بمصر وحدها ، لا تشترك معها فيه إنجلترا كما اشتركت في حق الإدارة . والتفسير الثاني هو أن مصر وإنجلترا لم تتفقا على شيء في مسألة السيادة وكل ما اتفقتا عليه هو مسألة الإدارة . ومصر على هذا التفسير الثاني تبقى محتفظة بوجهة نظرها من أن السودان جزء لا يتفصل عنها ، وإن كانت إنجلترا لا تعترف لها بذلك . ومهما يكن من أمر فإن هذا التفسير الثاني نفسه لا يتضمن أى اعتراف من مصر بأنها نزلت عن وجهة نظرها من أن السودان جزء لا يتفصل عنها .

(٣) في المعاهدة سلسلة من النصوص تميز بين الموظفين السودانيين والمصريين والبريطانيين وبين الجنود السودانيين والمصريين والبريطانيين وتتكلم عن هجرة المصريين إلى السودان ، وعن إقامة الرعايا المصريين والبريطانيين في السودان . وهذه النصوص كلها تجعل على أن فصل السودان فصلا إداريا سوغ أن يكون هناك سودانيون من الناحية الإدارية المحضة ، وأن يكون هناك سودان أيضا من هذه الناحية وحدها ، فتمكن التمييز بين السوداني والمصري والبريطاني في الموظفين وفي الجنود ، وأمكن الكلام عن هجرة المصريين إلى السودان وأنها خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام ، والكلام عن عدم التمييز بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين المقيمين في السودان في شؤون التجارة والمهاجرة والملكية ما دامت هذه الرعايا تنتمى إلى الدولتين اللتين تتريان حق الإدارة .

(٤) وهناك الملحق الذى يورد الأحكام المتعلقة بكيفية سريان الاتفاقات الدولية على السودان . وتقضى هذه الأحكام بأن سريان هذه الاتفاقات يكون بعمل مشترك من الحكومتين المصرية والبريطانية . وقد يوهم النص أن هذا العمل المشترك هو من أعمال السيادة ، فتكون إنجلترا مشركة فيها . ولكن المتأمل في النص يرى أن الاتفاقات التي يعنيها هي اتفاقات " ذات صفة فنية أو إنسانية " كما يقول النص ذاته ، فمثل هذه الاتفاقات تسرى على السودان إنما هو أقرب إلى أعمال الإدارة منه إلى أعمال السيادة . ويكون من الطبيعي أن تشترك فيه مصر وإنجلترا .

يدين من كل ذلك أن معاهدة سنة ١٩٣٦ إذا كانت قد أقرت اتفاقية سنة ١٨٩٩ فقد

أقرتها كما هي ، دون أن تزيد في قوتها شيئا . بل هي قد جلت تعديلها أمرا محتملا . ويترتب

على ذلك أن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تغير من الوضع القانوني للسودان عما كان عليه قبل ثورة المهدي

نلا يزال السودان جزءا لا يتفصل عن مصر من الناحية الدولية وقد زالت الآن عنه وعن مصر
معا السيادة العثمانية . أما من الناحيتين الدستورية والإدارية ، فقد تقدم القول أن اتفاقية
سنة ١٨٩٩ فصلت السودان عن مصر . ولكن هذه الاتفاقية كما قدمنا إنما تضع نظاما إداريا
موقوتا قام لظروف خاصة . وقد زالت هذه الظروف ، فيجب أن تنقضى كل من اتفاقية
سنة ١٨٩٩ والمادة ١١ من معاهدة ١٩٣٦ ، ويجب أن ينتهى النظام الإدارى الموقت الدائم
عليهما .

*
* *

(ج) موقفان لمصر وبريطانيا يؤيدان وحدة مصر والسودان

والوحدة ما بين مصر والسودان — سواء زال النظام الإدارى الموقت أو بقى — أمر تمسكت
به مصر أمام هيئة الأمم المتحدة ، بل إن بريطانيا نفسها انتهى الأمر بها إلى إقراره .

*
* *

نقد كتبت الحكومة المصرية فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٦ إلى السكرتير العام لـهيئة الأمم المتحدة ،
جوابا على سؤاله فى مناسبة قرار الجمعية العامة لـهيئة الأمم المتحدة الخاص بتحديد الأناليم غيرالمتحدة
بالحكم الذاتى ، تقول :

“ The Egyptian Government considers that since it is the aim of Chapter 11 of the Charter to insure the protection of native peoples against foreign oppression, the determining factor should be the state of dependence of a nation in relation to another with which it has no natural ties. For this purpose those extrametropolitan territories should be considered as non-self governing, in which the peoples are of different language, race and culture from the peoples of the powers which rule them. In this connection the Egyptian Government wishes to point out that despite the special features of its administrative system, the Sudan cannot in any respect be considered as a non-self governing territory falling within the scope of Chapter 11 of the Charter. *The Sudan constitutes, indeed, an integral part of Egypt to which it is united by close bonds of language, cult and race and with which it forms a complete geographical entity.* ”

وقد جاء فى رد السكرتير العام الذى وجهه إلى الحكومة المصرية فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٦
ما يأتى :

“ Je prends acte d'u fait que le Gouvernement Egyptien considère que le Soudan constitue une partie intégrate de l'Egypte, et que ce territoire ne peut être considéré à aucun égard comme un territoire non autonome rentrant dans le cadre de l'application du Chapitre 11 de la Charte. ”

أما أن بريطانيا نفسها قد انتهت إلى إقرار الوحدة ما بين مصر والسودان فقد كان ذلك في المفاوضات الأخيرة . ومن يتتبع المفاوضات المتعاقبة بين مصر وبريطانيا منذ سنة ١٩٢٠ إلى اليوم ، يلاحظ تدرجا محسوسا في موقف بريطانيا من حيث اعترافها بالعلاقة ما بين مصر والسودان .

ففي المراحل الأولى من المفاوضات لم تكن بريطانيا تعترف بعلاقة بين مصر والسودان إلا في أن مصر لها حقوق في مياه النيل . ثم سارت خطوة بعد ذلك ، فاعترفت بسيادة مصر على السودان ولكن على أن تكون سيادة تشترك هي فيها مع مصر . وفي مرحلة ثالثة أغفلت ذكر السيادة بتاتا . وفي مرحلة أخرى ذكرت السيادة على أنها مسألة مخفض بها . وفي المرحلة الأخيرة اعترفت بالوحدة ما بين مصر والسودان .

وننقل هنا من تاريخ المفاوضات ما يشهد بذلك :

جاء في مشروع مازن عن السودان في سنة ١٩٢٠ أن المشروع يتناول مصر وحدها ولا ينطبق على السودان " البلاد التي تختلف كل الاختلاف عن مصر في أوصافها وتركيبها " . وجاء في الكتاب الذي وجهه اللورد مازن إلى عدلى باشا في ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ : " إن السودان تقدم تقدما عظيما تحت إدارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق سنة ١٨٩٩ ، فيجب والحالة هذه ألا يسمح لأى تغيير يحصل في حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدم السودان وترقيته على نظام أنتج مثل هذه النتائج الحسنة . على أننا ندرك من الجهة الأخرى أن لمصر مصلحة حيوية في إيراد انباه الذى يصل إليها مارا في السودان ... " .

أما ما عرضه اللورد كيرزون في سنة ١٩٢١ على عدلى باشا بشأن السودان فهو ما يأتى :

" حيث أن رقى السودان في هدوء وسكينة ضرورى لأمن مصر ولحفظ مؤوتها من المياه ،

تتعهد مصر بأن تستمر في أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التي كانت تقوم بها في الماضى ، أو أن تقدم بدلا من ذلك لتلك الحكومة إمانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين . وتكون كل القوات المصرية في السودان تحت أمر الحكم العام . وعدا ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها الا اقل من مياه النيل ... " .

وعرض السير أوستن شامبرلين في سنة ١٩٢٨ دلى ثروت باشا النص الآتى : " يعترف الطرفان المتعاقدان بأن أوفى ضمان لصيانة مصالحهما ، ولا سيما مصالح مصر في مجارى النيل العليا ، هو استمرار سيادتهما المشتركة في السودان .

وعرض مستر هندرسون في سنة ١٩٢٩ على محمد محمود باشا نصا بأن " تستمر السيادة الانجليزية المصرية على السودان طبقا لشروط الاتفاقات الحالية ... " . ثم اتفقا على النص الآتى : " مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة في المستقبل بمعدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ ، يتفق

الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذي ينشأ من الاتفاقات المذكورة وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن المتعاقدين السلطات التي خولتها إياه الاتفاقات المشار إليها .

وفي مفاوضات هندرسون — النحاس في سنة ١٩٣٠ ، عدل مستر هندرسون النص المتقدم على النحو الآتي : ” مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقية سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أنه ينبغي إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من اتفاقية سنة ١٨٩٩ المذكورتين . وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التي خولتها إياه الاتفاقيتان المشار إليهما . ” وقد طلب النحاس باشا أن ينص على وجوب الدخول في مناقشات ودية في خلال سنة من نفاذ المعاهدة بشأن تطبيق اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، وأن تعاد الحالة في السودان إلى ما كانت عليه سنة ١٩٢٤ وأن تعود أورطة من الجيش المصري إلى السودان . فرفضت هذه الطلبات جميعها . وانقطعت المفاوضات .

أما في معاهدة سنة ١٩٣٦ فقد رأينا أن المادة ١١ قد جاء فيها ما يأتي .
” وليس في خصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان ”

وفي المفاوضات الأخيرة ، نص بروتوكول صدق — بين الخصاص بالسودان على ما يأتي :
” إن السياسة التي يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها في السودان ، في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ، ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعداداً فعلياً للحكم الذاتي وتبني ذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان . وإلى أن يتسنى للطرفين الساميين المتعاقدين ، بالاتفاق التام المشترك بينهما ، تحقيق هذا الهدف الأخير بعد التشاور مع السودانيين ، تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملاحظتها والفقرات من ١٤ إلى ١٦ من المضمرة المنفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة تانذة ، وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية ” . وقد ظن صدق باشا أنه ظفر من الإنجليز أن اعترفوا بالوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان — وله في ذلك أدلة مقننة ذكرناها فيما تقدم (انظر ص ٩١ — ٩٢) — فإذا بالإنجليز يعلنون أنهم قصدوا أن يكون للسودان حق تقرير المصير أى حق الانفصال عن مصر . وآخر صيغة عرضوها على القرائشي باشا في هذا الشأن جاء فيها ما يأتي : ” .. يقرر الطرفان الساميان المتعاقدان ونقما لهذا الإجراء أنه عند ما يبلغ السودانيون المرحلة التي يقررون فيها نظامهم المستقبل تكون لهم الحرية في ممارسة حق الاختيار تبعاً لمطامعهم السياسية ، وطبقاً لمبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة الخاصة بالأقاليم التي لا تحكم نفسها بنفسها . . . وفي كل الأحوال اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان أن يتخذوا الإجراءات اللازمة لضمان المصالح الخاصة بكل منهما ” .

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى أن بريطانيا عندما اعترفت بوحدة مصر والسودان لم تنشئ موضعاً جديداً ، بل اعترفت بشيء موجود قبل اعترافها . وإلى هذا يشير صدقي باشا في محادثاته مع مستر بيغن إذ يقول (ص ٣١ من المحاضر التي سبجها الجانب البريطاني) :

"The Egyptians were not claiming rights or recognition of something new, they only asked that something already existing should not be disturbed."

ونلاحظ أن الخطوات المتدرجة التي خطتها بريطانيا نحو الاعتراف بالوحدة ما بين مصر والسودان لا ينقصها إلا الخطوة الأخيرة ، وهي أن تعترف بأن حق السودان في تقرير مصيره إنما هي مسألة داخلية بين مصر والسودان ليس لبريطانيا أن تتدخل فيها . وفي هذه المسألة الأخيرة يقوم جوهر الخلاف . وهذا ما نتولى الآن بسطه .



(د) موقف مصر من حق السودان في تقرير مصيره

نبادر فنقول إن للسودانيين حقاً كاملاً في الحكم الذاتي ، ونقلاً لما تستقر عليه مشيئتهم ، وإن على مصر واجباً مقدساً في إعدادهم لهذا الحكم . بل نذهب أبعد من ذلك فنقول إن للسودانيين الحق في تقرير مصيرهم ، ولكن لا كشعب غير محكوم بذاته (Nonself governing people) ، بل كشعب مندمج في وحدة تامة مع الشعب المصري (كما هي الحال مثلاً في اندماج اسكتلنده في المملكة المتحدة) . فعلى هذا الأساس تعترف مصر بأى حق يعطيه الميثاق أو أى قانون دولي آخر للسودانيين في تقرير مصيرهم ، وهي على أتم استعداد للتسليم بحقوق السودانيين في هذا الأمر .

فلا خلاف إذن بيننا وبين بريطانيا في أن للسودانيين الحق الكامل في تقرير مصيرهم في الحدود التي قدمناها . ونحرص على أن نبين ذلك في صراحة ووضوح حتى نضع حداً للاستغلال ، فتد شوهت دعاية منمضة مقاصد مصر نحو السودانيين .

والخلاف الحقيقي بين مصر وبريطانيا إنما هو فيما يأتي : تعتبر مصر أن العلاقة بينها وبين السودان مسألة داخلية محضة لا شأن لدولة أجنبية بها . فإذا اعترفت مصر للسودان بحقهم في تقرير مصيرهم ، فالسودان وحده هو الذي يصدر له هذا الاعتراف . ولا يجوز لأية دولة أن تتحدث باسم السودان في ذلك . أما بريطانيا فتريد أن تقدم باسم السودان تطالب مصر بأن تعترف بحقه في تقرير مصيره ، بل تريد أن تتعاقد مع مصر على ذلك . ولا يجوز مطلقاً أن تكون مسألة داخلية بين مصر والسودان محللاً للعائد بين مصر ودولة أجنبية . وهذا ما قاله صدقي باشا نفسه في المذكرة إلى أرسائها للحكومة

البريطانية في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ . فقد جاء فيها ما يأتي : — ” ومن الجائز مستقبلا أن يفضل السودانيون الاستقلال على الوحدة . وحينئذ تتخذ مصر القرار الذي تمليه عليها روابط الأخوة التي تجمعها بالسودان . ولكن الاستقلال مسألة قومية لا تعني إلا الشعب الذي يطالب به والدولة التي ينبغي أن يرجع إليها أمر منحه وإقراره . وليس لأية دولة أخرى ، حتى لو كان لها الحق في إدارة هذا الشعب ، أن تتدخل لتطالب بالاستقلال باسم شعب لم تتوفر له أهلية المطالبة به “ .

فمصر تعترف للسودان بحقه في تقرير مصيره على الأساس الذي أو ضمنه ، ولكنها تطلب من بريطانيا أن تسلم بأن هذا الاعتراف مسألة داخلية بين مصر والسودان لا شأن لبريطانيا به ، ولا يجوز لها أن تطلب من مصر التعاقد معها عليه . فإذا سلمت بريطانيا بذلك ارتفع الخلاف الذي بيننا .

* *

٢ — جلاء الجيوش البريطانية عن السودان

الأمر في وجود الجيوش البريطانية في السودان لا يعدو حاليين :

فلما أن يكون وجود هذه الجيوش نتيجة للنظام الإداري القائم . ويترب على ذلك أنه متى زال هذا النظام — وقتئذ أثبتنا أنه يجب أن يزول — وجب جلاء القوات البريطانية عن السودان .

ولما أن يكون وجود القوات البريطانية لا دلاقة له بالنظام الإداري القائم ، فتبقى القوات حتى لو زال النظام . وهنا يجب أن نحدد الغرض من بقاء القوات البريطانية في السودان في هذه الحالة . ولا يعدو الأمر أن تكون هذه القوات باقية للدفاع عن السودان أو للدفاع عن الإمبراطورية البريطانية .

فإذا كانت القوات باقية للدفاع عن السودان ، فإن هذا الواجب إنما يقع على عاتق السودانين والمصريين وحدهم ، ولا شأن لدولة أجنبية في ذلك .

وإذا كانت القوات باقية للدفاع عن الإمبراطورية البريطانية — ويظهر أن هذا هو الغرض فقد وضعت بريطانيا لأول مرة في معاهدة سنة ١٩٣٦ نصا لبقاء قواتها في السودان كما وضعت نصا لبقاء قواتها في مصر — فإن الأسباب التي ذكرناها لوجوب جلاء القوات البريطانية عن مصر تنطبق على السودان . فما هو إلا جزء لا يتفصل عن مصر ، فإذا وجب جلاء الجنود البريطانية عن الأراضي المصرية كان هذا الجلاء واجبا عن جميع الأراضي المصرية بما في ذلك السودان .

* *

على هذه الأسانيد القانونية والتاريخية تبني مصر مطالبها فيما يخص السودان .

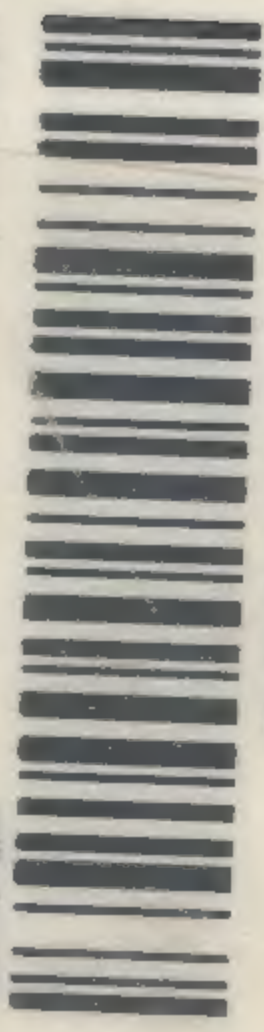
ولكن مصر إلى جانب ذلك — بل وقبل ذلك — تعتمد على أمر أكبر خطرا ، وأبقى أثرا . هو أن الوحدة التي تربط ما بينها وبين السودان تقوم على ضرورة اقتصادية وعلى حقيقة نفسية .

فالسودان في أشد الحاجة إلى مصر حتى ينهض اقتصاديا . وإذا هو فصل عنها فسيتبقى في وحدة الفقر والحاجة كما هو الآن . والتجربة التي قامت بها بريطانيا ، بعد أن فصلته اقتصاديا عن مصر ، خير دليل على ما قدمنا . فلا يزال السودان — بعد نحو خمسين سنة من الإدارة الإنجليزية وبعد فصله الاقتصادي عن مصر — فقيرا محتاجا إلى معونة مصر . وقد قدما السبب في ذلك عندما بينا العناصر الاقتصادية التي تقوم عليها وحدة وادي النيل . ولقد فتح الحكم المصري السودان للحضارة ولأوروبا وللأجانب ، فأنشئت القنصليات الأجنبية وكثر عددها . أما في ظل الحكم الإنجليزي فقد أنقل السودان — القسم الجنوبي على الأقل — الباب في وجه الأجانب ، ولم يسمح بإنشاء قنصليات أجنبية في السودان .

والوحدة ما بين مصر والسودان تقوم على مشيئة المصريين والسودانيين على السواء . والبلدان ربطتهما الطيبة والتاريخ والذكريات والأمانى برباط مقدس من عند الله ، وما ربطه الله لا يحله الإنسان .



Bibliotheca Alexandrina



0399113